تصوير ابو عبد الرحمن الكردي

منتدى اقرأ الثقافي
www.iqra.ahlamontada.com

ناعوم تشومسكي

إرهاب القراصنة وإرهاب الأباطرة

قديماً وحديثاً

تعريب أحمد عبد الوهاب

مكتبة الشروق الدولية

لتحميل انواع الكتب راجع: (مُنتَدى إقرَا الثقافي)

براي دانلود كتابهاى مختلف مراجعه: (منتدى اقرا الثقافى)

بۆدابەزاندنی جۆرەها کتێب:سەردانی: (مُنتَدى إقرَا الثقافي)

www. Iqra.ahlamontada.com

منتدى إقراء الثقافي

www.iqra.ahlamontada.com

للكتب (كوردى , عربي , فارسي)

إرهاب القراصنة
وإرهاب الأباطرة
قديماً وحديثاً

الطبعـــة الأولى

١٤٢٥هـ ـــ ٢٠٠٥م

مكتبة الشروق الدولية

٩ شارع السعادة - أبراج عثمان - روكسي - القاهرة

تليفون وفاكس: ٤٥٠١٢٢٨ ـ ٤٥٠١٢٢٩ ـ ٢٥٦٥٩٣٩

Email: < shoroukintl @ hotmail. com >

< shoroukintl @ yahoo.com >

ناعوم تشومسكي

إرهاب القراصنة وإرهاب الأباطرة قديمًا وحديثًا

تعريب: أحمد عبد الوهاب

مكتبة الشروق الدولية

مقدمة

فى الطريق إلى رأس سدر، بعد عبور نفق الشهيد أحمد حمدى بحوالى عشرين كيلومتراً، يجد المسافر إحدى النقط الحصينة التى بنتها إسرائيل على الجانب الشرقى للقناة قبل حرب ١٩٧٣م.

وإذا كان لدى المسافر بعض الوقت أو حب المعرفة أو حتى الفضول، ودخل تلك النقطة، لوجد فيها نسخًا من العهد القديم، ووجد الآية التى تقول: «النسلك أعطيت هذه الأرض من الفرات إلى النيل» فى كل غرفة تقريبًا، فتلك عقيدة الجيش والدولة الإسرائيلية.

ولو استمع لشرح الجندى المصرى فى تلك النقطة، لوجده يقول: بنى دشم هذه النقطة الأسري المصريون (من حرب ١٩٦٧م)، حيث قاموا بفك خط السكة الحديدية الواصل إلى غزة، ودعموا بالقضبان الحديدية أسقف الدشم، وكذا جعلوا للمدفع الرئيسى الذى كان يقصف مدينة السويس بكل ما فيها، من منازل ومدارس ومستشفيات ومستودعات بترول ومنشآت حكومية، جعلوا له سكة حديدية، يخرج عليها المدفع ليقصف المدينة، ثم يعود مختبئًا داخل الدشمة. وبعد أن انتهى الأسري المصريون من بناء النقطة الحصينة، اقتيدوا إلى مكان قريب، حفروا به خندقًا كبيراً، كان مقبرتهم الجماعية بعد إتمامهم العمل. كان ذلك فى سبعينيات القرن الماضى، أى منذ حوالى ثلاثين سنة.

كان هناك الكثير من النقط الحصينة على الجانب الشرقى للقناة، وكانت كلها تقصف مدن القناة، حتى هاجر أكثر من مليون من ساكنيها. ذلك هو الإرهاب، طبقًا للتعريف الأمريكى للإرهاب، وهو أيضًا العدوان المسلح.

وذلك أيضًا مجرد حلقة من حلقات الإرهاب الصهيونى (قبل قيام دولة إسرائيل)،

والإسرائيلى الذى بدأ من أربعينيات القرن الماضى، إلى مذبحة جنين بفلسطين فى نهاية القرن، وإلى قتل الجنود المصريين[1] داخل حدود مصر فى نهاية عام ٢٠٠٤م، وقبل ذلك بقليل، قصف وتدمير منازل رفح.

سجل الإرهاب الإسرائيلى ثقيل وطويل

فقد كانت السبَّاقة فى اغتيال الأعداء بكل جنسياتهم، مدنيين ودبلوماسيين، وكانت السبَّاقة فى اختطاف طائرات الركاب المدنية (طائرة الركاب السورية فى الخمسينيات) وإسقاطها طائرة الركاب الليبية (التى أسقطت بعد أن دخلت فى عاصفة ترابية أضلتها عن مطار القاهرة لمسافة دقيقتين) واختطاف المراكب والسفن، واختطاف الأسرى. كذلك كانت السباقة فى إرسال الخطابات المتفجرة. ولرجل السلام شارون سجله الناصع فى عمليات الإرهاب الإسرائيلى، منذ الخمسينيات وحتى اليوم، ولم يقصر الرجل فى إثبات جدارته عند كل الجنسيات العربية: فلسطينيين، مصريين، لبنانيين، أردنيين، سوريين، فهو بحق رجل السلام!

• أليس شارون وإسرائيل فى رفض دائم لعشرات القرارات من الأمم المتحدة عن انسحاب إسرائيل من الأراضى التى تحتلها فى ثلاث دول عربية (فلسطين ـ سوريا ـ لبنان)؟

وأيضا رفض قرارات الأمم المتحدة القاضية بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم، هذا الحق الذى هو حق أساسى فى وثيقة حقوق الإنسان، يبيح لكل فرد حق مغادرة دولته وحق العودة إليها.

• أليس لإسرائيل ترسانة نووية حقيقية وليست مزورة كتلك التى بسببها تكبد الشعب العراقى ما تكبده من خراب ودمار.

• ألم تظهر استطلاعات رأى المواطنين فى أوروبا ـ وليس الشرق الأوسط ـ أن أخطر دولتين على السلام العالمى هما الولايات المتحدة وإسرائيل؟

لكل ذلك وبعد كل ذلك، يقول الرئيس بوش، ويقول البعض وراءه إن شارون رجل السلام!!..

---

(١) لم يزد عقاب قتلة الجنود المصريين عن توبيخهم.

ويرد رجل السلام على ذلك قائلاً بأن إسرائيل لن تتخلى عن معظم المستوطنات فى الضفة الغربية، ولن تسمح بعودة اللاجئين، وأن القدس عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل، ضاربًا بذلك عرض الحائط بقرارات الأمم المتحدة، ومبادئ حقوق الإنسان ومعها السلام.

ولم يقتصر الإرهاب الصهيونى على غير اليهود، فقد قتلوا الكثير من اليهود الذين وقفوا فى طريق الصهيونية، أو لم يكونوا صهيونيين بما يكفى، طبقًا للحق فى قتل المتعاون مع العدو، أو الواشى، حتى إنهم قتلوا الصهيونى إسحاق رابين صاحب سياسة تكسير عظام الفلسطينيين[1].

الإرهاب الأمريكى من الهنود الحمر إلى العراق

أما الإرهاب الأمريكى، فقد بدأ مبكرًا مع الهجرة من أوروبا، حيث استفتح بطرد الهنود إلى الغرب، وقتالهم ثم إبادتهم، وحصر من بقى منهم فى الملاجئ وأشباهها، وثَنَّى بخطف الأفارقة واستعبادهم، وثَلَّث بإرهاب شعوب أمريكا اللاتينية، والفليپين، وڤيتنام، وانتهى بالشعب العراقى.

ماذا تفعل أمريكا فى العراق؟

لقد حاصرته عشر سنوات بعد أن قام حليفها صدام بغزو الكويت وانسحب منها، كلف الحصار شعب العراق بضع مئات الآلاف من القتلى وأضعاف ذلك العدد من المرضى، ثم غزت العراق تحت زعم أنه يملك أسلحة دمار شامل، وتأكد - ليس فقط - خطأ ذلك، بل تأكد أنها لفقت وزورت الأدلة لمجلس الأمن وللعالم وللشعب الأمريكى. ثم تغير سبب الغزو - هكذا بكل بساطة - إلى أن صدام حسين كان يدعم القاعدة، ثم تأكد ثانيًا، وبواسطة لجنة أمريكية، كذب وزيف ذلك.

(١) ليس هذا مجازًا، فقد كانت القوات الإسرائيلية تمسك بالفلسطينيين وتكسر عظامهم، وكانت تليفزيونات أوروپا تبث ذلك على مشاهديها، ولكن كان التليفزيون المصرى فى ذلك الوقت يستضيف رابين وبيريز ليلقيا على المشاهد المصرى عظات ودروس فى السلام، وشجب الإرهاب الفلسطينى.

تغير السبب لثانى مرة، وأصبح الغزو لإسقاط نظام صدام حسين، وهذا طبقًا للتعريف الأمريكى، الإرهاب بعينه، يُضاف إلى العدوان المسلح .

سقط نظام صدام، ووقع صدام فى الأسر . . .

إذًا ماذا يفعل الأمريكيون فى العراق؟ لماذا لا يعودون إلى بلادهم؟

ظهرت الحجة الرابعة : إقامة نظام ديمقراطى فى العراق!

بأى حق وبأى منطق وبأى نوع من الإنسانية يمكن تبرير هذا العدوان البربرى الإرهابى على الشعب العراقى؟

وهل يمكن لأمريكا أن تغزو أى بلد فى العالم، وتدمره بحجة إقامة نظام ديمقراطى؟ ورغمًا عن مقاومة الشعب الدموية ضد قوات الاحتلال؟

كلف «التحرير الأمريكى» للعراق قتل حوالى مائة ألف عراقى حتى الآن ـ طبقًا للتقارير الغربية[1] ـ وتقاطع السنة، وهى الأغلبية وليست الشيعة كما يزعمون ـ الانتخابات، كذلك تقاطعها بعض فئات الشيعة، والأكراد، فأى ديمقراطية هذه؟

هناك عدة قواعد... طبقًا لتشومسكى

- استخدام المقاييس المزدوجة . . . فما نفعله نحن وحلفاؤنا (يقصد أمريكا وإسرائيل وأمثالها) هو فى سبيل الديمقراطية وحقوق الإنسان والقيم والحضارة . . . وما يفعله أعداؤنا فهو لإعاقة كل ذلك . . . . . إذن فهو إما عدوان وإما إرهاب . . .
- انتقاء ما يذيعه الإعلام وما يتجاهله . . .
- انتقاء ما يدخل السجل التاريخى والذاكرة . . . وما يستبعد منها .
- أما إذا كان بعض ما فعلناه سيئًا وضخمًا بحيث لا يمكن تجاهله . . . فيمكن

(١) وهنا يكمن أحد الفوارق بين إرهاب القرصان صدام حسين، وإرهاب الإمبراطور جورج دبليو بوش. وقد سبق لأمريكا تحرير الفليبين فى مطلع القرن العشرين، مما خلف أكثر من مائة ألف قتيل فليبينى، ثم انسحبت أمريكا!.

تبريره إما بأنه رد فعل، أو انتقام، أو ضربة إجهاضية لمنع العدو من إيقاع الضرر بنا، أو هو هفوة أو خروج عن مثالياتنا الأخلاقية، بسبب ما يفرضه علينا عدونا الإرهابى.

وبكلماتنا العربية :

لدينا القواعد التالية

بالنسبة لإخواننا اليهود وإخواننا الغربيين، (أمريكا وانجلترا ومن يتبعهما).. ننسى الماضى، ولو كان قريبًا، بل حتى لو كان حاضراً... لأنهم: ﴿ أولئك الذين يبدل الله سيئاتهم حسنات﴾ طبقًا للقرآن، وهناك أيضًا: «من صفعك على خدك الأيمن فأدر له خدك الأيسر» طبقًا للإنجيل، أو حتى «ضرب الحبيب مثل أكل الزبيب» طبقًا للمثل الشعبى المصرى.

أما بالنسبة لإخواننا المسلمين والعرب :

«رب الجيوش يتفقد آثام الآباء حتى الجيل الثالث والرابع من الأبناء» طبقًا للتوراة.

* * *

طبعت هذا الكتاب بالإنجليزية دار نشر Pluto عام ٢٠٠٢م. الفصول الثلاثة الأولى طبعت أول مرة عام ١٩٨٦م، والفصل الرابع والخامس عام ١٩٩١م، والفصل السادس والسابع عام ٢٠٠١م.

وقد استعرض فيه تشومسكى بفكره الثاقب وأسلوبه الساخر إرهاب القراصنة وإرهاب الأباطرة، فى عالم الحقيقة وعالم چورج أورول، والذى فيه يتم تجريم الضحية، وتمجيد المعتدى.. وتقوم الأطراف الأخرى ـ والتى تعتبر نفسها محايدة، أو حتى مدافعة عن الضحية ـ بلوم الضحية ما دامت غير قادرة على مساندتها، وتتظاهر المرة تلو المرة بالذهول والدهشة لما يحدث، وأنها تفاجىء به، وتفضل خداع النفس والنفاق، على أن تقول كلمة حق، فضلاً عن اتخاذ موقف.

عادل المعلم

يناير ٢٠٠٥م

تنظيم الفكر
مسألة الشرق الأوسط(*)

(*) كتب هذا الفصل عام ١٩٨٦م.

الولايات المتحدة

من المنظور المقارن دولة غير عادية، إن لم تكن فريدة فى غياب القيود على حرية التعبير. كما أنها تعد حالة استثنائية فى مدى وفاعلية الوسائل التى توظفها لتقييد حرية الفكر.

هاتان الظاهرتان ثمة علاقة تربط بينهما. فقد لاحظ الباحثون الديمقراطيون الليبراليون أن المجتمع الذى يسمع فيه صوت الشعب، يتحتم على الصفوة أن تتيقن أن ذاك الصوت يعبر عن أفكار ملائمة. وكلما قلت قدرة الدولة علي استخدام العنف للدفاع عن مصالح الصفوة المهيمنة، زادت الضرورة لابتكار أساليب «صناعة القبول» من كتابات «والتر ليبمان» منذ أكثر من ستين عامًا. أو «هندسة القبول» الشعار الذى يفضله «إدوارد بيرنيز»، أحد المؤسسين الأوائل لصناعة العلاقات العامة الأمريكية.

فى عام ١٩٣٣م، أوضح «هارولد لازويل» فى مدخل «الدعاية» بموسوعة العلوم الاجتماعية أنه يجب أن لا نخضع لـ «دوجماتية الديمقراطية فى أن الأفراد هم أفضل قضاة لمصالحهم الخاصة». يجب أن نضع طرقًا تضمن تأييد الأفراد لقرارات قادتهم ذوى الفكر الثاقب ـ درس تعلمناه قديمًا على أيدى الصفوة المهيمنة، ويعد ظهور صناعة العلاقات العامة تصويراً واضحًا لذلك. وحيثما يكفل العنف طاعة المحكومين، لا يكترث الحكام لما يفكر فيه الشعب، ولكن عندما لا تتوافر للدولة وسائل القهر، فإنها تكترث كل الاكتراث لما يفكر فيه الشعب.

يشيع هذا الاتجاه بين المثقفين داخل الطيف السياسى، ويحافظ عليه بانتظام حسبما تملى الظروف. قدم «رينولد نيبور» المعلق السياسى وأستاذ علم الأخلاق الذى حظى باحترام كبير، رأيًا آخر عندما كتب فى عام ١٩٣٢م ـ من منظور يسارى مسيحى آنذاك ـ أنه «إذا أخذنا «غباء الإنسان العادى» فى الاعتبار، فإن مسئولية «المراقبين الهادئين» هى تقديم «الخداع الضرورى» الذى يوفر الإيمان الذى يجب أن يغرس فى العقول

الأخف». هذا المذهب مألوف أيضًا فى رأى «لينين»، وفى علم الاجتماع الأمريكى، والتعليق الليبرالى بشكل عام.

وبإمعان النظر فى القصف الذى تعرضت له ليبيا فى أبريل ١٩٨٦م، قرأنا دون دهشة أن ذلك كان نجاح علاقات عامة فى الولايات المتحدة. وأثره «السياسى الإيجابى» يجب أن يقوى يد الرئيس ريجان فى التعامل مع الكونجرس فى قضايا مثل الميزانية العسكرية والمساعدات «للكونترا» فى نيكاراجوا. «يشكل هذا النوع من التعليم العام جوهر فن الحكم» طبقًا للدكتور «إيڤريت لاد»، أخصائى أكاديمى قيادى فى الرأى العام، وأضاف أن الرئيس يجب أن يشارك فى هندسة «القبول الديمقراطى». يبين شيوع أفكار «أورول»[1] الملهمة فى العلاقات العامة والدوائر الأكاديمية إلى طرق تقويض مشاركة ديمقراطية حقيقية فى تشكيل السياسة العامة.

تظهر مشكلة «هندسة القبول الديمقراطى» بشكل استثنائى عندما يتعذر الدفاع عن سياسة الدولة، وتصبح خطرة إلى الدرجة التى تكون فيها القضايا خطيرة. وليس هناك من شك فى خطورة القضايا التى تظهر فى الشرق الأوسط، وخاصة الصراع العربى الإسرائيلى، الذى حُكم عليه بشكل عام ـ ومعقول ظاهريًا ـ بأنه يشبه كثيرًا «الفتيل» الذى قد يفجر حربًا نووية عندما يدفع النزاع الإقليمى القوى العظمى للاشتباك، وقد أوشك ذلك على الوقوع. بالإضافة إلى ذلك ساهمت سياسة الولايات المتحدة بشكل مادى فى الإبقاء على حالة المواجهة العسكرية، وقد بنيت هذه السياسة على أساس افتراضات عنصرية ضمنية، لا يمكن التجاوز عنها إذا أعلنت بشكل صريح. هناك أيضًا اختلاف واضح بين المواقف الشعبية المؤيدة بصفة عامة لدولة فلسطينية ـ كما تبين صناديق استطلاعات الرأى ـ وسياسة الدولة التى تعترض على هذا الخيار بشكل صريح، رغم أن الاختلاف ليس له أهمية طالما أن العناصر النشيطة سياسيًا من الشعب تتبع نظامًا ملائمًا. للتأكد من هذه النتيجة، يتطلب ذلك اتباع ما يطلق عليه المؤرخون الأمريكيون «هندسة التاريخ» عندما أعاروا مواهبهم لإدارة ويلسون أثناء الحرب العالمية

---

(١) چورج أورول: فى كتاب ١٩٨٤م ـ المترجم.

الأولى فى أحد التدريبات المبكرة على «صناعة الموافقة». وهناك عدة وسائل حققت هذه النتيجة.

إحدى هذه الوسائل هى ابتكار شكل ملائم للغة جديدة تكون للمصطلحات الفاصلة فيها معنًى فنى منفصل عن معانيها المألوفة. فعلى سبيل المثال، إذا نظرنا إلى مصطلح «عملية السلام» بمعناه الفنى المستخدم فى وسائل الإعلام وعند طبقة المثقفين والباحثين بشكل عام فى الولايات المتحدة، نجد أنه يشير إلى مقترحات السلام التى تقدمها حكومة الولايات المتحدة. يأمل أصحاب الفكر القويم أن تشارك الأردن فى عملية السلام، أى أن تقبل الأردن ما تمليه عليها الولايات المتحدة. والسؤال الكبير هو: ما إذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية ستوافق على المشاركة فى عملية السلام، أو أن تمنح حق الدخول فى هذه الاحتفالية؟

يطرح عنوان المقالة النقدية التى نشرها «بيرنارد جوار تزمان» فى النيويورك تايمز لـ «عملية السلام» سؤالاً «هل يرغب الفلسطينيون فى السعى إلى السلام؟»، وبالمعنى العادى لمصطلح «السلام» فالإجابة بدون شك: «نعم».

كلٌّ يسعى إلى السلام بشروطه الخاصة، هتلر على سبيل المثال، قد سعى حقيقة إلى السلام فى عام ١٩٣٩م بشروطه الخاصة. إلا أن السؤال يعنى شيئًا آخر فى نظام تنظيم الفكر، وهو: هل يرغب الفلسطينيون فى الموافقة على شروط الولايات المتحدة للسلام؟ تنكر هذه المصطلحات على الفلسطينيين الحق فى تقرير المصير، إلا أن عدم رغبة الفلسطينيين فى قبول هذا الوضع يثبت أنهم لا ينشدون السلام بالمعنى الفنى للمصطلح.

يلاحظ أنه ليس من الضرورى لـ «جوار تزمان» أن يسأل: ما إذا كانت الولايات المتحدة وإسرائيل «ترغبان فى السعى للسلام»؟ فبالنسبة للولايات المتحدة، هذه حقيقة طبقًا للتعريف. وتستلزم أعراف الصحافة المسئولة أن ينطبق نفس الوضع على الدولة العميلة ذات السلوك الجيد.

يؤكد «جوار تزمان» أيضًا على أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت ترفض دائمًا «أى مناقشة حول مفاوضات السلام مع إسرائيل»، ذلك زيف واضح، ولكنه حقيقة فى

عالم«الخداع الضرورى» الذى أرست قواعده الصحيفة الأكثر انتشاراً وذلك بمشاركة الصحف المسئولة الأخرى، إما بطمس الحقائق ذات الصلة، أو دفنها فى غياهب النسيان عند أورويل.

هناك دون شك مقترحات عربية للسلام، بما فى ذلك مقترحات منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنها لا تشكل جزءاً من عملية السلام، وهكذا، استثنى «توماس فريدمان» مراسل التايمز فى القدس فى مقالة نشرتها له التايمز تحت عنوان: «عقدين من مناشدة السلام فى الشرق الأوسط» المقترحات العربية الرئيسية للسلام(بما فى ذلك مقترحات منظمة التحرير الفلسطينية)، **ولم تكشف المقالة عن أى مقترحات إسرائيلية؛ لأنها لم تقدم أى مقترحات جادة، وهذه حقيقة لم تبحث بالتفصيل.**

قبل الإجابة عن السؤال الذى يدور حول طبيعة ماهية «عملية السلام» الرسمية والمقترحات العربية المستثناة منها، يجب أن نوضح مصطلحًا فنيّا آخر هو«الرفض» عند أورويل. يشير هذا المصطلح فقط إلى موقف العرب الذين ينكرون حق يهود إسرائيل فى تقرير المصير الوطنى، أو إلى من يرفضون القبول«بحق الوجود» لدولة إسرائيل، مفهوم جديد وصريح وضع ليمنع الفلسطينيين من المشاركة فى«عملية السلام» لما يظهره من«تطرفية» هؤلاء الذين يرفضون أن يسلموا بعدالة ما يرونه كاغتصاب أرضهم، وأيضًا إلى الذين يصرون على وجهة النظر التقليدية، التى هى وجهة النظر التى تبناها النظام الأيديولوچى الحاكم فى الولايات المتحدة، وكذلك الممارسة الدولية السائدة فيما يتعلق بكل دولة إلا إسرائيل.

هناك عناصر فى العالم العربى ينطبق عليها مصطلح «الرافض» ومنها ليبيا وأقلية جبهة الرفض داخل منظمة التحرير الفلسطينية ودول أخرى. إلا أنه يلاحظ أن المصطلح فى لغة الأنباء الرسمية قد استخدم بمعنى عنصرى بحت. **وبعيداً عن هذه الافتراضات نرى وجود مجموعتين تدعى كلّ منهما الحق فى تقرير المصير الوطنى فى فلسطين القديمة، وهما السكان الأصليون، والمستوطنون اليهود الذين حلوا محل السكان الأصليين على نطاق واسع وعلى فترات استخدموا فيها كثيراً من العنف. ويفترض أن السكان الأصليين لهم حقوق مساوية لحقوق المهاجرين اليهود. (قد يجادل البعض فى أن ذلك لم يصل إلى هذا الحد، إلا أننى وضعت هذه القضية جانبًا) وإذا**

كان الأمر كذلك، إذًا يجب أن يستخدم مصطلح «الرفضية» ليشير إلى إنكار الحق فى تقرير المصير الوطنى لواحدة أو أخرى من المجموعتين الوطنيتين المتناحرتين. إلا أنه لا يمكن استخدام المصطلح بمعناه اللاعنصرى داخل النظام المذهبى الأمريكى، وإلا سوف يظهر فورًا أن الولايات المتحدة وإسرائيل يقودان معسكر الرفض.

تفسير هذه المصطلحات يساعد على الانتقال إلى السؤال عن ماهية «عملية السلام»؟

«عملية السلام» الرسمية بشكل صريح عملية رافضة، تضم كلاً من الولايات المتحدة والمجموعتين السياسيتين الرئيسيتين فى إسرائيل، تصل «الرفضية» عند المجموعتين بالفعل إلى حد كبير من التطرف للدرجة التى لا يسمح فيها للفلسطينيين باختيار ممثلين عنهم فى المفاوضات المزمعة حول مصيرهم. مثلما حرموا من حق الانتخابات البلدية ومن الأشكال الديمقراطية الأخرى تحت حكم الاحتلال العسكرى الإسرائيلى. وهل هناك مقترح سلام غير رافض على جدول الأعمال؟ الإجابة بدون شك: «لا» طبقًا للتعريف فى النظام المذهبى الأمريكى، إلا أن المسائل تختلف فى عالم الواقع، فالمصطلحات الأساسية لهذا المقترح مألوفة وتعكس إجماعًا دوليًا واسعًا، **فهى تضمن دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة جنبًا إلى جنب مع إسرائيل، وكذلك المبدأ بـ «ضرورة ضمان أمن وسيادة كافة دول المنطقة بما فى ذلك أمن وسيادة إسرائيل».**

هذه الكلمات مقتبسة من خطاب لبريچينيف ألقاه أمام اجتماع الحزب الشيوعى السوڤييتى فى فبراير ١٩٨١م محددًا فيه الموقف السوڤييتى الثابت. وقد نشرت نيويورك تايمز مقتطفات من خطاب بريچينيف مع حذف هذه الأجزاء الحاسمة. وقد أثار حذف أجزاء من بيان الرئيس ريجان بعد قمة براقدا سخطًا كبيرًا له مبرراته. **فى أبريل ١٩٨١م، رحبت منظمة التحرير الفلسطينية بالإجماع على ما جاء فى بيان الرئيس بريچينيف، إلا أن هذه الحقيقة لم تنشرها التايمز.** يؤمن المذهب الرسمى [فى الولايات المتحدة] بأن الاتحاد السوڤييتى كان دائمًا منشغلاً بإثارة المشكلات وإعاقة السلام،

وبالتالى فهو يدعم التطرفية والرفضية العربية، ووسائل الإعلام تؤدى واجبها فى إنجاز الدور المنوط بها.

أمثلة أخرى كثيرة يمكن ذكرها فى هذا الصدد. **فى أكتوبر عام ١٩٧٧م، دعى بيان مشترك لكارتر وبريچينيف إلى «إنهاء حالة الحرب وإقرار علاقات سلمية طبيعية» بين إسرائيل والدول المجاورة، ورحبت منظمة التحرير الفلسطينية بما جاء فى البيان، إلا أن الرئيس كارتر أشاح النظر عنه بعد رد الفعل الغاضب لإسرائيل واللوبى الأمريكى.**

فى يناير ١٩٧٦م، أيدت الأردن وسوريا ومصر اقتراحًا نوقش فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإقامة دولتين. جسد هذا الحل الصيغة الرئيسية لقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، الذى يمثل الوثيقة الجوهرية للدبلوماسية المعنية بما يضمن حق كل دولة فى المنطقة «أن تعيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها». وصادقت منظمة التحرير الفلسطينية على هذا الاقتراح. وطبقًا لحاييم هيرتزوج رئيس إسرائيل(الذى أصبح بعد ذلك سفيراً فى الأمم المتحدة) فإن الاقتراح «مطبوخ» من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، وأيد العالم بالإجماع هذا القرار، واعترضت عليه الولايات المتحدة باستخدام حق الڤيتو.

الكثير من ذلك حُذف من التاريخ ومن الصحافة والأوساط الثقافية، كذلك لم تذكر مبادرة ١٩٧٦م الدولية فى استعراض الأحداث الدقيق الذى قدمه «سيث تيلمان» فى كتابه «الولايات المتحدة والشرق الأوسط» (إنديانا ١٩٨٢م). وذكرها ستيفن سپيجل فى كتابه «الصراع العربى الإسرائيلى الآخر» (شيكاجو، ١٩٨٥، ٣٠٦ صفحة) الذى يعد عملا بحثيًا على درجة عالية، بالإضافة إلى بعض التعليق الشيق. كتب سپيجل أن الولايات المتحدة «اعترضت باستخدام حق الڤيتو على القرار المؤيد لدولة فلسطينية»؛ ولكى تبين الولايات المتحدة «أنها ترغب فى السماع إلى طموحات الفلسطينيين إلا أنها لن توافق على المطالب التى تهدد إسرائيل»، والتمسك بالرفضية الأمريكية الإسرائيلية لا يمكن أن يكون أوضح من ذلك، وهو مقبول بصفته الأمر الصائب فى الولايات المتحدة، مثل قبول المبدأ الذى ينص على أن المطالب التى تهدد الفلسطينيين هى مطالب شرعية تمامًا. . . . مما يستوجب حمداً وثناءً حقًا لمصطلحات مثل مصطلح « عملية السلام» الرسمية.

يسود فى المناقشات العامة الاعتقاد بأن الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية لم يحيدوا قط عن رفض التوصل إلى حل مع إسرائيل بأى شكل ما، بصرف النظر عن السادات، وزيارته للقدس فى ١٩٧٧م. ليس هناك حرج فى الحقائق أو حتى أقل قدر من الإزعاج؛ لتحقيق نظام عمل جيد لـ «هندسة التاريخ».

تمثل رد الفعل الإسرائيلى لاقتراح عام ١٩٧٦م للسلام الذى أيدته منظمة التحرير الفلسطينية و«دول المواجهة العربية» فى قصفها للبنان (دون حجة«للثأر» إلا من مجلس الأمن الدولى فقط). وقد أسفر هذا القصف عن مقتل أكثر من خمسين ضحية، وإعلان إسرائيل أنها لن تدخل فى أية علاقات مع أية مجموعة فلسطينية فى أية قضية سياسية. وقد حدث ذلك فى عهد حكومة حزب العمل التى رأسها إسحاق رابين، الذى حدد فى مذكراته شكلين لـ «التطرف»: أحدهما حكومة بيجن، والآخر هو اقتراح «المتطرفين الفلسطينيين، (خاصة منظمة التحرير الفلسطينية)» الذى يعنى«إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة فى الضفة الغربية وقطاع غزة». أسلوب الرفض لحزب العمل هو ما حاد فقط عن التطرف، وهذه وجهة النظر التى يتقاسمها المعلقون الأمريكيون.

نشير هنا إلى مفهومين آخرين فى اللغة الجديدة وهما: «المتطرف»و«المعتدل»، **ينطبق مفهوم المعتدل على المرحبين بموقف الولايات المتحدة، والمتطرف على الرافضين له،** وهكذا فإن الموقف الأمريكى هو موقف المعتدل طبقًا للتعريف، كموقف ائتلاف العمل الإسرائيلى(بوجه عام) منذ أن اتخذت لغته الاتجاه الذى يتقارب مع الموقف الأمريكى. وهكذا فقد تبنى رابين الممارسة المعتمدة فى استخدامه لمصطلحى«المعتدل» و«المتطرف»، وفى مقالة نقدية مؤسفة عن«التطرف» وسطوته، وضع توماس فريدمان مراسل نيويورك تايمز فى إسرائيل بشكل مماثل أولئك الذين يدافعون عن تسوية غير عنصرية تتفق مع الإجماع الدولى تحت هذا المسمى. بينما يصبح القادة الغربيون من معسكر الرفض ممن لهم أيضًا دور قيادى فى عمليات إرهابية «معتدلين» طبقًا للتعريف. **كتب فريدمان أن«المتطرفين كانوا دائمًا الأفضل فى استغلال وسائل الإعلام» وهذه وجهة نظر صحيحة، فقد أظهرت إسرائيل والولايات المتحدة تفوقًا لا نظير له فى هذا الفن، كما تشير مقالاته الخاصة وتقاريره الإخبارية إلى ذلك.** ويقدم تفسيره الملائم للتاريخ والإطار المفاهيمى لتقاريره، كما هو موضح، قليلاً من الأمثلة

الكثيرة لنجاح المتطرفين فى «استغلال وسائل الإعلام»، باستخدام المصطلح هنا بمعناه الحقيقى.

فى تبنيها لإطار مفاهيمى وضع ليمنع فهم الحقائق والقضايا، اتبعت التايمز ممارسة النماذج الإسرائيلية التى حققت ـ مثل رابين ـ مكانة «المعتدلين» بفضل امتثالها العام لمطالب حكومة الولايات المتحدة. عندما كتب فريدمان مقالته «عقدين من مناشدة السلام» كان من الطبيعى تمامًا وبشكل مماثل أن تحذف منها المقترحات الرئيسية التى رفضتها الولايات المتحدة وإسرائيل باعتبارها غير ملائمة لسجل التاريخ، وبينما امتدح محررو التايمز القادة الإسرائيليين «لواقعيتهم الصحية» شجبوا فى الوقت ذاته منظمة التحرير الفلسطينية على وقوفها فى طريق السلام.

إن أحد مقومات النظام الأيديولوجى، أن تكون الصحافة انتقادية لإسرائيل والولايات المتحدة ـ بشكل عرضى ـ وبعيدة عن الدماثة فى تسامحها مع المتطرفين العرب. وحقيقة أن هذه التصريحات يمكن إلقاؤها دون أن تثير السخرية، هى أيضًا علامة أخرى للنجاحات الرائعة لنظام التلقين.

وبالرجوع إلى الحديث عن «المتطرفين» الرسميين، أصدر ياسر عرفات فى الفترة ما بين إبريل إلى مايو ١٩٨٤م سلسلة من التصريحات التى تدعو إلى مفاوضات تقود إلى اعتراف مشترك. رفضت الصحافة الوطنية [الأمريكية] نشر الحقائق، ومنعت أيضًا التايمز نشر أى أعمال تشير إلى هذه الحقائق مع الاستمرار فى شجب عرفات «المتطرف» لإعاقته عملية التسوية السلمية.

هذه الأمثلة، وأخرى كثيرة، توضح أن هناك مقترحات غير رافضة تنال تأييدًا واسعًا مع بعض الاختلاف من قبل معظم أوروبا والاتحاد السوفييتى ودول عدم الانحياز والدول العربية الكبرى والاتجاه السائد لمنظمة التحرير الفلسطينية، وغالبية من الرأى العام الأمريكى. إلا أنهم جميعًا لا يمثلون جزءًا من عملية السلام؛ لأن حكومة الولايات المتحدة تعترض عليهم، وقد منعت التايمز نشر هذه الأمثلة فى مقالة «عقدين من مناشدة السلام» ومن الأعمال الصحافية والثقافية أيضًا بشكل عام.

هناك أحداث أخرى لا تصلح أن تكون جزءًا من عملية السلام، وعلى هذا لم تذكر مقالة التايمز عرض أنور السادات لمعاهدة سلام شاملة حول الحدود المعترف بها دوليًا ـ

بما يتماشى مع سياسة الولايات المتحدة فى ذلك الوقت - فى فبراير ١٩٧١م حين رفضت إسرائيل العرض وأيدتها فى ذلك الولايات المتحدة. ويلاحظ هنا أن هذا الاقتراح كان اقتراحًا «رافضًا» حيث إنه لم يقدم شيئًا للفلسطينيين. وفى مذكراته شرح هنرى كيسنجر الطريقة التى كان يفكر بها فى ذلك الوقت: «إلى أن تبدى أية دولة عربية رغبة فى الانفصال عن السوفييت أو استعداد السوفييت للتخلى عن البرنامج العربى الأعظم، فليس لدينا سبب لتغيير سياستنا القائمة على طريقة «كش ملك!». الاتحاد السوفييتى متطرف بالمعنى الفنى فقد كان يدعم ما أصبح بعد ذلك سياسة الولايات المتحدة الرسمية (رغم أنها لا تطبق) التى كانت بعيدة عن«البرنامج العربى الأعظم». لقد كان كيسنجر محقًا فى قوله إن الدول العربية كالمملكة العربية السعودية رفضت أن«تنفصل عن السوفييت»، إلا أنه لم يلاحظ، وعلى ما يبدو لم يهتم بأن فى كلامه استحالة منطقية، فالمملكة العربية السعودية فى ذلك الوقت لم يكن لها أدنى علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتى، ولم يكن لها من قبل. أظهر مرور تصريحات كيسنجر المدهشة بدون أى تعليق، درجة تهذيب وانضباط الإعلام العالية، بنفس القدر الذى أظهره انعدام أى تعليق عن أن جهل كيسنجر المبارك كان السبب فى اندلاع حرب ١٩٧٣م.

حذف عرض السادات للسلام من السجل التاريخى. و القصة المتداولة هى أن السادات كان نموذجًا للسفاح العربى الذى يعشق قتل اليهود، إلا أنه أدرك خطأ وسائله بعد فشل محاولته للقضاء على إسرائيل فى عام ١٩٧٣م. وبفضل الوصاية الكريمة لكيسنجر وكارتر أصبح رجل سلام. وفى نعى من صفحتين بعد اغتيال السادات، لم تطمس التايمز الحقيقة فقط، و إنما أنكرتها أيضًا صراحة، موضحة أن السادات لم يكن عنده الرغبة قبل رحلته إلى القدس عام ١٩٧٧م فى«أن يقبل بوجود إسرائيل كدولة ذات سيادة»، ورفضت النيوزويك هى الأخرى طبع حرف واحد يصحح الأكاذيب السافرة التى كتبها الصحفى چورچ ويل فى هذا الموضوع. برغم أن قسم الأبحاث اعترف بالحقيقة سرًا. والممارسة فى ذلك نمطية.

لمصطلح «الرهينة» - مثل مصطلح «الإرهاب» و«المعتدل» ومصطلحات أخرى فى الخطاب السياسى - معنى فنى أورولى داخل النظام الحاكم. وطبقا للمعنى المعجمى

لهذه الكلمات، فإن شعب نيكاراجوا يعتبر محتجزا كرهينة فى عملية إرهابية كبيرة موجهة من مراكز الإرهاب الدولى فى واشنطن وميامى. **وهدف حملة الإرهاب الدولى هذه هو إدخال تغييرات فى سلوك حكومة نيكاراجوا بوضع نهاية حاسمة للبرامج التى توجه موارد الدولة إلى الغالبية الفقيرة، لتعود بدلاً من ذلك إلى السياسات «المعتدلة» و«الديمقراطية» التى ترعى مصالح الأعمال الأمريكية والشركاء المحليين.** والحجة القوية هنا أن هذا هو السبب الرئيسى لحرب الإرهاب التى تديرها الولايات المتحدة ضد نيكاراجوا، وهى الحجة التى لم تقابل بالرفض إلا أن باب المناقشة لم يفتح لها. ويعتبر ذلك ممارسة سادية خاصة فى الإرهاب، ليس فقط بسبب الحجم والغرض، إنما أيضًا لأن الوسائل المستخدمة تتعدى كثيرًا الممارسة الطبيعية لإرهاب الأفراد وما تثمر عنه أعمالهم من رعب فى الدوائر المتحضرة. فنجد أن ليون كلينجوفر وناتاشا سيمبثون قد قُتلا على يد إرهابيين، إلا أنهما لم يتعرضا قبل القتل إلى تعذيب وحشى أو بتر أعضاء أو اغتصاب، أو إلى الممارسات القياسية الأخرى للإرهابيين ممن يتلقون التدريب والدعم من الولايات المتحدة وعملائها. وبينما يتفادى سجل التاريخ ذلك «إلا أنه يظهر دائما واضحًا»، وتضمن سياسة الولايات المتحدة استمرار الهجمات الإرهابية حتى تسقط الحكومة أو تعلوها حكومة جديدة، بينما يطلق تابعو الإمبراطور كلمات مسكنة عن«الديموقراطية»و«حقوق الإنسان».

فى الاستعمال الفنى المفضل، تقتصر مصطلحات«الإرهاب»و«الرهينة» على نوع خاص من الأعمال الإرهابية: إرهاب القرصان الموجه ضد أولئك الذين يعتبرون الإرهاب واحتجاز الرهائن على مستوى كبير ـ مستوى الجملة وليس القطاعى ـ حقًا لهم. ففى الشرق الأوسط لا تندرج أعمال القصف الدموى والقرصنة واحتجاز الرهائن والهجوم على القرى الضعيفة، إلى آخره، تحت مفهوم الإرهاب عندما تديره واشنطن وعميلتها إسرائيل.

إن سجل الخداع الخاص بالإرهاب، والذى سوف ندخل فيه فى الفصول التالية، كاشف إلى حد كبير عن الثقافة الغربية. والنقطة المحورية فى السياق الحالى هى صنع تاريخ ملائم وبشكل مناسب للخطاب يكون فيه الإرهاب حرفة للفلسطينيين، بينما يقوم الإسرائيليون بـ«الثأر» أو أحيانًا «الاحتلال الشرعى»، ويردون من وقت لآخر بقسوة يؤسف لها، كما قد تفعل أية دولة تقع تحت مثل هذه الظروف من الابتلاء.

وضع النظام المذهبى ليضمن أن تكون هذه النتائج حقيقة طبقًا للتعريف، وبصرف النظر عن الحقائق التى لم تعلن، أو أعلنت بطريقة تتماشى مع الضرورات المذهبية، أو أعلنت ـ أحيانا ـ بأمانة لكن ما تلبث أن تدفن فى غياهب النسيان. وإذا أخذنا فى الاعتبار أن إسرائيل دولة عميلة مفيدة جدًا وموالية تمثل «مصدر قوة استراتيجى» فى الشرق الأوسط، ولديها الرغبة فى القيام بمهام كالدعم فى عملية شبه إبادة جماعية فى جواتيمالا عندما منع الكونجرس الأمريكى الإدارة الأمريكية من المشاركة فى هذه المناورة الضرورية، فقد أصبحت حقيقة، بصرف النظر عن حقيقة الحقائق، أن إسرائيل قد كرست نفسها للقيم الأخلاقية العليا و«طهارة السلاح»، فى حين يمثل الفلسطينيون الصورة الأوضح للتطرف والإرهاب والوحشية. وقد رفض الاتجاه السائد اقتراحًا بضرورة أن يكون هناك تماثل فى الحقوق وفى الممارسة الإرهابية ـ أو قد يكون إذا أصغت الآذان ـ باعتباره عداءً مقنعًا للسامية. **لا يمكن قبول تحليل دقيق ومقارنة عقلانية بين حجم وأهداف إرهاب الإمبراطور، وحجم وأهداف إرهاب القرصان.**

تساعد خدمات إسرائيل للولايات المتحدة كـ«مصدر قوة استراتيجى» فى الشرق الأوسط وأماكن أخرى، على تفسير إخلاص الولايات المتحدة لها منذ أن اضطلع كيسنجر بصناعة سياسة الشرق الأوسط فى أوائل السبعينيات للإبقاء على المواجهة العسكرية وأسلوبه فى «كش ملك!». ولو كانت الولايات المتحدة سمحت بالتوصل إلى حل سلمى يتفق مع الإجماع الدولى، لكانت إسرائيل اندمجت فى المنطقة وفقدت الولايات المتحدة خدمات دولة مرتزقة متفوقة عسكريًا ومتقدمة تكنولوچيا، دولة منبوذة، تعتمد كليًا على الولايات المتحدة فى اقتصادها وبقائها العسكرى، وبالتالى يمكن الاعتماد عليها؛ فهى جاهزة لتقديم الخدمات عند الحاجة.

تشارك عناصر ما يسمى «اللوبى الإسرائيلى» أيضًا بنصيب فى الإبقاء على المواجهة العسكرية، كما اكتشف الصحفى الإسرائيلى البارز «دانى روبنشتين» فى زيارة للولايات المتحدة فى عام ١٩٨٣م. اكتشف «روبنشتين» فى مقابلات مع ممثلى المنظمات اليهودية الرئيسية (بناى بريث واتحاد مناهضة تشويه السمعة والكونجرس اليهودى العالمى، وهداسة، وحاخامات من كافة الطوائف.. إلخ) أن استعراضه للموقف الحالى فى إسرائيل أثار عداءً كبيرًا، حيث إنه أكد بأن إسرائيل لا تواجه

مخاطر عسكرية بقدر ما تواجه مخاطر «انهيار سياسى واجتماعى أخلاقى» ناتجة عن سيطرتها على الأراضى المحتلة. وقال له أحد الموظفين: «أنا لا أستطيع أن أفعل أى شىء مع مثل هذه الحجة». واكتشف روبنشتين فى كثير من هذه المناقشات، طبقًا لمعظم العاملين فى المؤسسة اليهودية، أن الأمر الأكثر أهمية هو التأكيد مرارًا وتكرارًا على المخاطر الخارجية التى تواجه إسرائيل . . . المؤسسة اليهودية فى أمريكا تريد إسرائيل ضحية لهجوم عربى وحشى، ومن أجل إسرائيل الضعيفة يمكن الحصول على الدعم والمتبرعين والمال. كيف يمكن أن يقدم المال لمحاربة خطر ديموجرافى؟ من ذا الذى يدفع دولارًا واحدًا لممارسة ما أسميه «خطر الإلحاق»؟ . . . الجميع يعرف السجل الرسمى للتبرعات التى جمعتها الإغاثة اليهودية فى أمريكا باسم إسرائيل، وما يقرب من نصف المبلغ لم يرسل إلى إسرائيل، بل ذهب إلى الجمعيات اليهودية فى أمريكا. هل هناك سخرية أعظم من هذه؟!

تابع روبنشتين تعليقه على جمعية الإغاثة التى تدار كعمل فعال جاد، لها لغة مشتركة مع صقور إسرائيل. وعلى الجانب الآخر محاولة الاتصال مع العرب، والسعى للتوصل إلى اعتراف مشترك مع الفلسطينيين، والمعتدلين ومراكز الحمائم التى تعمل جميعًا ضد الاتجار فى جمع التبرعات. فهم لا ينقصون فقط من مجموع الأموال التى تحول إلى إسرائيل، بل ينقصون إضافة إلى ذلك من الأموال التى تمول أنشطة الجمعيات اليهودية.

أمضى مراقبو الأنشطة النظامية لشرطة الفكر فى اللوبى الإسرائيلى عزمهم على اكتشاف أقل إشارة لاقتراح بالتسوية أو حل سياسى ذى معنى، وعلى دحض تلك الهرطقة بمقالات ورسائل غاضبة للصحافة، مع نشر افتراءات مشوهة لسمعة من يروج تلك الهرطقات . . . إلخ، كل ذلك يوضح تمامًا ما واجه روبنشتين.

تضع تعليقات روبنشتين بين ناظرينا أيضًا فكرًا أورويليًا آخر. وهو مصطلح «المؤيدين لإسرائيل» الذى يستخدم تقليديًا ليشير إلى تلك الجماعة التى لا يزعجها «الانهيار الأخلاقى والاجتماعى والسياسى» لإسرائيل، (ويمكن أن يصبح دمارًا ماديًا أيضًا على الأمد الطويل) وتسهم بالفعل فى هذه النتائج بالدعم «المليء بالمغالاة العمياء

والتعصب» الذى يقدم «الموقف العناد الصلب» لإسرائيل، وهذا ما حذرت منه دائمًا الحمائم الإسرائيلية.

هناك وجهة نظر مماثلة كررها كثيرًا المؤرخ العسكرى الإسرائيلى العميد(المتقاعد) ميرپايل الذى يدين «العبادة الوثنية لدولة الحصن اليهودية» من جانب الجالية اليهودية الأمريكية، ويحذر بأن «الرفضية» عندهم قد جعلتهم «يحولون دولة إسرائيل إلى إله حرب مثل إله الحرب مارس». دولة ستصبح «**مركبًا معقدًا من تركيبة الدولة العنصرية لجنوب أفريقيا والنسيج الاجتماعى الإرهابى العنيف لأيرلندا الشمالية». «إسهام أصلى لسجلات علم السياسة للقرن الواحد والعشرين: نوع فريد لدولة يهودية ستكون سببًا للعار لكل يهودى أينما يكون، ليس فى الحاضر فقط، بل فى المستقبل أيضًا**».

فى نفس الشأن، قد نلاحظ الطريقة المثيرة للاهتمام التى يقدم بها هؤلاء الذين اتخذوا لأنفسهم دور الحراس على النقاء المذهبى، تعريف «الصهيونية». فوجهات نظرى الخاصة، على سبيل المثال، تدان بوصفها «عداء حربيًا للصهيونية»، من أناس يدركون جيدًا وجهات نظرى هذه، التى ذكرتها بوضوح مرارًا وتكرارًا أن إسرائيل داخل حدودها المعترف بها دوليًا يجب أن تمنح حقوقًا مثل حقوق أية دولة داخل النظام الدولى، لا أكثر ولا أقل. وأن كل دولة ـ بما فى ذلك إسرائيل ـ ذات بنى وتراكيب تميز وضعًا خاصًا فى القانون والممارسة لفئة من المواطنين(اليهود، البيض، المسيحيين. . . إلخ) وتمنحهم حقوقًا تنكرها على الآخرين، يجب أن تفكها. لن أدخل هنا فى مسألة الأشياء التى يجب أن يطلق عليها «صهيونية»، لكن انظر فحسب، إلى ما يستخلص من تسمية وجهة نظرى هذه بـ«العداء الحربى للصهيونية». الصهيونية بذلك هى مذهب يعتقد بأن إسرائيل يجب أن تمنح حقوقًا أكثر من أى دولة أخرى، أى أنه يجب أن تحكم قبضتها على الأراضى المحتلة، وبذلك تعيق التوصل إلى شكل ذى معنى لتقرير المصير للفلسطينيين، ويجب أن تبقى دولة مبنية على مبدأ التمييز ضد المواطنين غير اليهود. **ومن الملفت للانتباه أن أولئك الذين يعلنون أنفسهم «مؤيدين لإسرائيل» يصرون على صحة قرار الأمم المتحدة المشهور، الذى يعلن أن الصهيونية عنصرية.**

هذه القضايا ليست مجردة ونظرية فحسب، فمشكلة التمييز فى إسرائيل خطيرة، فعلى سبيل المثال، أكثر من ٩٠ بالمائة من الأرض تقع بالقانون المعقد والممارسة الإدارية

تحت سيطرة نظام يقف على مصالح «أشخاص من دين أو عرق أو أصل يهودى» ويحرم المواطنون غير اليهود من ذلك. والتمسك بالممارسة التمييزية قوى جدًا لدرجة أنه لا يمكن طرح القضية أمام البرلمان، حيث تمنع القوانين الجديدة عرض أى مشروع «ينكر وجود إسرائيل كدولة لليهود». هكذا يدفع التشريع بعدم قانونية أى احتجاج برلمانى على الشخصية التميزية للدولة، ويمنع بشدة الأحزاب السياسية المتمسكة بالمبدأ الديموقراطى بأن الدولة هى دولة المواطنين.

من الجدير بالملاحظة أنه يبدو أن الصحافة الإسرائيلية ومعظم المثقفين لم يجدوا شيئًا مستنكرًا فى أن هذا التشريع الجديد قد ازدوج مع مشروع «مكافحة العنصرية» (الأصوات الأربعة المعارضة كانت فى الحقيقة ضد هذا الجانب من القياس). كتبت جورسالم فى عنوانها الرئيسى أن «الكنيست يحرم مشاريع العنصرية والعداء للصهيونية». وبدون سخرية فقد فسر مصطلح «صهيونى» كما جاء فى التشريع الجديد. ويبدو أن قراء جورسالم بوسيت فى الولايات المتحدة لم يجدوا أيضًا شيئًا جديرًا بالملاحظة فى هذا الاقتران. كما أنهم لم يجدوا صعوبة فى التوفيق بين صفة اللاديمقراطية الخطيرة لتلك الصهيونية، والإطراء الحماسى على صفة الديمقراطية للدولة التى تحققت فيها.

ليس أقل من ذلك جدارة بالملاحظة، الاستخدام الساذج لمفهوم «معاداة السامية» ليشير إلى أولئك الحمقى الذين «يعادون الإمبريالية» (ضرب من ضروب العداء للسامية) بالاعتراض على دور إسرائيل فى خدمة الولايات المتحدة فى العالم الثالث- فى جواتيمالا على سبيل المثال، أو إلى الفلسطينيين الذين يرفضون فهم أن مشكلتهم يمكن أن تحل بـ«إعادة الاستيطان وإعادة بعض اللاجئين» وإذا اعترضت البقية الباقية من قرية «الدويمة» التى قتل فيها المئات على يد الجيش الإسرائيلى فى عملية إبادة عرقية فى عام ١٩٤٨م، أو اعتراض سكان قطاع غزة الذى يشبه السويتو على إعادة الاستيطان [اليهودى]» و«إعادة اللاجئين» فإن ذلك يثبت أنهم مشبّعون بالعداء للسامية. وبالرجوع إلى سجلات الستالينية يمكن أن نجد ما يشبه ذلك إلا أن الأمثلة المقارنة فى الخطاب المثقف فى الولايات المتحدة فيما يتصل بإسرائيل تمر مرور الكرام، وبرغم ذلك لم تفشل الحمائم الإسرائيلية فى إدراك وإدانة الأعمال المخزية.

تشجع الأداة الرئيسية لنظام «غسيل المخ تحت راية الحرية» التى طورت بطريقة مؤثرة فى البلد الذى ربما يكون أكثر البلاد حرية، على الحوار فى القضايا السياسية فقط داخل إطار اقتراحات مسبقة تجسد الأفكار الأساسية لاتجاه المجموعة، وكلما اشتد الحوار أصبح غرس هذه الاقتراحات أكثر فاعلية، بينما يغلب على المشاركين والحضور الرهبة والإطراء الذاتى على شجاعتهم. وهكذا ففى حالة الحرب الفيتنامية سمحت القواعد الأيديولوجية بالحوار بين «الصقور والحمائم». وفى الحقيقة، لم يُسمح فقط بالحوار لكن شجع أيضًا بنهاية عام ١٩٦٨م، عندما انقلبت قطاعات الأعمال الأمريكية الرئيسية ضد الحرب لتكاليفها الباهظة والضرر الواقع على مصالحها. تمسكت الصقور بقوة وتفان بأن الولايات المتحدة يمكن أن تنجح فى «دفاعها عن جنوب فيتنام ضد العدوان الشيوعى» وردت الحمائم بالتشكيك فى إمكانية هذا المسعى النبيل، وباستهجان الاستخدام المفرط فى استعمال القوة والعنف فى تحقيق ذلك. أو أنهم ندبوا «الأخطاء» و«سوء الفهم» اللذين أضلانا فى «إفراطنا فى الصلاح والخيرية النزيهة» (مؤرخ هارفارد «چون كينج فير بانك» عميد الدراسات الأمريكية الآسيوية وحمامة أكاديمية لامعة) و«الجهود المتخبطة لفعل الخير» (أنطونى لويس، الحمامة القيادية لوسائل الإعلام) أو يتساءلون أحيانًا على المستويات الخارجية للنظام المذهبى، ما إذا كانت حقًا فيتنام الشمالية والفيت كونج مدانتين بالعدوان، أو ربما يقترحون بأن الاتهام مبالغ فيه.

الحقيقة الرئيسية عن الحرب هى ببساطة أن الولايات المتحدة لم تكن تدافع عن البلد التى «كانت فى الأساس من صنع الولايات المتحدة»، و إنما بالأحرى كانت تهاجمها، بالتاكيد منذ عام ١٩٦٢م، عندما بدأت القوات الأمريكية فى المشاركة فى قصف فيتنام الجنوبية، وبدأت الحرب الكيماوية كجزء من المسعى لدفع الملايين من الناس إلى المخيمات، حيث يمكن «حمايتهم» من عصابات الفيتناميين الجنوبيين التى كانوا يدعمونها طواعية (كما كانت تعترف الولايات المتحدة بذلك سرًا) بعد أن قوضت الولايات المتحدة أية إمكانية للتوصل إلى حل سلمى ودست نظامًا عميلاً قتل عشرات الآلاف من الفيتناميين الجنوبيين. وأثناء الحرب كان الهجوم الرئيسى للولايات المتحدة ضد فيتنام الجنوبية، وقد نجح الهجوم فى أواخر الستينيات فى تدمير المقاومة الفيتنامية

الجنوبية، بينما امتدت الحرب إلى باقى الهند الصينية. وعندما هاجم الاتحاد السوفييتى أفغانستان، نرى ذلك على أنه عدوان، أما عندما هاجمت الولايات المتحدة جنوب فيتنام، كان ذلك «دفاعًا» ضد«عدوان داخلى»، كما صرح بذلك أدلاى ستيفنسون فى الأمم المتحدة فى عام ١٩٦٤م، وبكلمات الرئيس كنيدى، ضد«الهجوم من الداخل».

لا يمكن إنكار أن الولايات المتحدة هاجمت فيتنام الجنوبية. إلا أنه لا يمكن التعبير عن الفكرة أو حتى تخيلها داخل الإعلام الأمريكى. لا نجد إيماءة إلى حادثة «هجوم الولايات المتحدة على فيتنام الجنوبية» فى وسائل إعلام الاتجاه السائد أو الثقافة السائدة، أو حتى فى أغلب مطبوعات حركة السلام.

هناك بعض الأمثلة الصارخة لقوة تنظيم الفكر تحت لواء الحرية أقوى من الحوار الذى دار حول عدوان فيتنام الشمالية وما إذا كان للولايات المتحدة الحق تحت غطاء من القانون الدولى فى أن تحاربها فى«دفاع ذاتى جماعى ضد الهجوم المسلح». كُتبت مجلدات معرفية تدافع عن المواقف المعارضة. وبشروط أخف حدة تواصل الحوار فى الساحة العامة التى فتحتها حركة السلام. كان الإنجاز مدهشًا، فقد ارتكز الحوار على قضية ما إذا كان الفيتناميون مدانين بالعدوان فى فيتنام، ولا تتم مناقشة عدوان الولايات المتحدة ضد فيتنام الجنوبية. وبصفتى أحد المشاركين فى هذا الحوار، وبوعى تام بما كان يحدث، يمكننى فقط أن أقرر أن المعارضين لعنف الدولة قد تعثروا ووقعوا فى شراك نظام دعاية ذى تأثير مرعب. كان ضروريًا على نقاد حرب الولايات المتحدة فى فيتنام أن يصبحوا خبراء فى تعقيدات شئون الهند الصينية وهى مسألة ليست ميسورة، مثلما أنه ليس من الضرورى أن نصبح أخصائيين فى مقاومة أفغانستان للعدوان السوفييتى هناك حتى ندين العدوان. كان من الضرورى خلال هذه الفترة أن يكون الدخول فى ساحة الحوار بشروط تضعها الدولة ورأى الصفوة التى تخدمها، إلا أن المرء قد يدرك أن فعل ذلك يعد مشاركة كبيرة فى نظام التلقين، والبديل هو قول الحقيقة البسيطة التى قد تكون أقرب للتحدث بلغة أجنبية.

ينطبق نفس الوضع على الحوار الذى يدور حول أمريكا الوسطى، فالحرب الإرهابية للولايات المتحدة فى السلفادور ليست موضوعًا للنقاش بين فئات

المهذبين، ولا توجد مناقشة بالفعل. إن سعى الولايات المتحدة «لاحتواء» نيكاراجوا هو الموضوع المسموح به فى الحوار لكن فى حدود ضيقة، و ربما نتساءل ما إذا كان من المناسب استخدام القوة لـ«بتر السرطان» (حسب قول چورچ شولتز وزير الخارجية) ومنع الساندنيستاز من تصدير «ثورتهم التى ليست لها حدود»، وهو بناء وهمى لنظام دعاية الدولة، عُرف بأنه من صنع الصحفيين والمعلقين الذين تبنوا لغة البلاغة، لكن قد لا نناقش فكرة أن «السرطان» الذى يجب أن يقتلع هو «تهديد المثل الجيد»[1] الذى قد ينشر «وباء» فى المنطقة وما يقع خلفها - حقيقة يسلم بها أحيانًا بطريقة غير مباشرة، مثلما أوضح المسئولون فى الإدارة أن الجيش [التابع][2] للولايات المتحدة نجح فى «إجبار [الساندنيستاز] على تحويل الموارد البسيطة إلى الحرب وإبعادها عن البرامج الاجتماعية».

فى الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٨٦م، عندما اشتد الحوار حول قرب تصويت الكونجرس على المساعدات للجيش [التابع] للولايات المتحدة (كما يصفه سرّاً معظم المؤيدين له) الذى يهاجم نيكاراجوا من قواعده فى هندوراس وكوستاريكا، نشرت الصحافة الوطنية آراء ٨٥ صحفيًا (نيويورك تايمز، واشنطن پوست) ودعت المشاركين فى سياسة الولايات المتحدة لدعم قضية نيكاراجوا. انتقد الجميع الساندنيستاز، وتراوح النقد من نقد لاذع (الغالبية العظمى) إلى نقد معتدل. هذا ما يطلق عليه «الحوار العام»! والحقيقة المؤكدة التى لم تذكر هى أن حكومة الساندنيستاز قد أجرت إصلاحات اجتماعية ناجحة خلال السنوات المبكرة قبل أن تجهض حرب الولايات المتحدة هذه الجهود؛ ففى ٨٥ عمودًا صحفيًا كانت هناك جملتان فقط تشيران إلى أنه كانت هناك إصلاحات اجتماعية، أما فكرة أن ذلك هو السبب الرئيسى لهجوم الولايات المتحدة - الذى لم يكن سرّاً كبيراً - فلم يذكر عنها شىء.

شُجب بشدة من يُرى أنهم «المدافعون» عن الساندنيستاز (بتأكيد عدم إعطائهم فرصة للرد، أقل فرصة للرد، كما هو الوضع فى أى حوار) إلا أنه لم يسمح لأحد من

---

(١) يقصد انتشار نموذج الدولة التى تعتمد على مواردها ولا تخضع للإرادة الأمريكية، مما يمثل جرثومة قد تنشر الوباء فى مناطق أخرى من العالم - المترجم.

(٢) وهذا ما صرح به علنا فى أكتوبر ٢٠٠٤م «پول ولفوويتز» مساعد وزير الدفاع قائلاً «سوف ننشئ ميليشيات موالية لنا فى الشرق الأوسط».

هؤلاء المجرمين بالتعبير عن وجهة نظره. لم يكن هناك مرجع على استنتاج أوكسفام أن نيكاراجوا «حالة استثنائية» بين الـ٧٦ دولة النامية التى عملت الوكالة فيها بناءً على التزام القيادة السياسية «لتحسين وضع الشعب وتشجيع مشاركته الفعالة فى عملية التنمية»، وأن من بين دول أمريكا الوسطى الأربع، حيث عملت أوكسفام، «فقط فى نيكاراجوا بذلت جهوداً كبيرة لعلاج عدم المساواة فى ملكية الأرض، ومد الخدمات الصحية والتعليمية والزراعية إلى أسر الفلاحين الفقراء»، ومع ذلك فقد قضت الكونترا على هذه التهديدات، وجعلت أوكسفام تغير من جهودها من مشروعات تنموية إلى معونات حربية. ومن الصعب فهم الوضع فى أن الصحافة الوطنية يمكن أن تسمح بمناقشة الافتراض بأن سعى الولايات المتحدة الموجه لاقتلاع هذا «السرطان» يقع تحديداً فى عملها التاريخى. **وقد يستمر الحوار حول الطريقة الصحيحة لمقاومة هذه النواتج الفاسدة لإمبراطورية الشر، إلا أنه لن يتجاوز الحدود المسموح بها فى المنتدى الوطنى.**

فى الدكتاتورية، أو الديمقراطية التى تديرها المؤسسة العسكرية، يكون خط الحزب واضحًا، وعلنيًا وصريحًا، فإما أن تعلنه وزارة الصدق أو بغير ذلك من الطرق. ويجب أن يمتثل له الجميع، وقد يترواح ثمن العصيان من السجن والنفى تحت ظروف مرعبة، كما هو الحال فى الاتحاد السوفييتى والدول التابعة له وفى أوروبا الشرقية، إلى التعذيب البشع والاغتصاب وبتر الأعضاء والذبح الجماعى، وأيضًا فى السلفادور النموذجية فى التبعية الأمريكية. لا تطبق هذه الوسائل فى المجتمع الحر إنما تطبق فيه وسائل أكثر دقة، ولا يعلن عن أتجاه الجماعة، بل يكون ضمنًا. أما هؤلاء الذين لا يوافقون عليه فلا يزج بهم إلى السجون أو يلقى بهم فى الخنادق بعد تعريضهم إلى عمليات تعذيب أو بتر أعضاء، بل توفر الحماية للشعب من إرهاصاتهم. وفى الاتجاه السائد يمكن بالكاد فهم ما يقولون فى المناسبات القليلة عندما يمكن سماع خطابهم المثير. فى العصور الوسطى كان من الضرورى تناول الهرطقة جديًا لفهمها ومقارعتها بالحجة المنطقية، واليوم يكفى أن نشير إليها. وقد ابتكر حشد كامل من المفاهيم مثل «التكافؤ الأخلاقى» و«الماركسى» و«الراديكالى» لتعيين الهرطقة ثم رفضها دون أية حجة أخرى أو تعليق. وأصبحت هذه الأفكار الخطيرة والتى حتى لا يمكن التعبير عنها مطلقًا «سننًا

جديدة» تقارعها (بدقة أكثر بعد تعيينها ورفضها باشمئزاز) الأقلية المحصنة التى تستحوذ استحواذًا شبه مطلق على مجال التعبير العام. إلا أنه فى معظم الأحوال يتم تجاهل تلك الهرطقة، بينما يشتد وطيس الحوار فى قضايا هامشية ومحدودة بين أولئك الذين يقبلون مذاهب الإيمان.

ينطبق نفس الشيء تمامًا على الشرق الأوسط. قد ندخل فى مناقشات حول ما إذا كان يجب أن يسمح للفلسطينيين بالدخول فى «عملية السلام»، إلا أنه لا يجب أن يسمح لنا فهم أن الولايات المتحدة وإسرائيل تقودان معسكر الرفض، وأنهما أعاقتا باستمرار أية «عملية سلام» حقيقية، وبعنف كبير. **وفيما يتعلق بالإرهاب فقد حذر أحد النقاد المثقفين بضرورة أن نتراجع عن «المبالغة فى التبسيط»، وأن نفحص فى «الجذور الاجتماعية والأيديولوجية للراديكالية الإسلامية الشرق أوسطية الحالية» التى أفرزت «مشاكل شديدة المراس، إلا أنها حقيقية»**[1]. يجب أن نسعى لفهم دوافع الإرهابيين فى سلوك طرق الشر، والمناقشة حول الإرهاب إذًا قد اتضحت معالمها، فعلى أحد الأطراف نجد من يرون أن الإرهاب مؤامرة حاكتها إمبراطورية الشر وعملاؤها، على الطرف الآخر نجد مفكرين أكثر اتزانًا يتجنبون هذه «المبالغة فى التبسيط»، ويشرعون فى بحث الجذور الداخلية للإرهاب الإسلامى والعربى. وفكرة أنه - قد تكون هناك مصادر أخرى للإرهاب فى الشرق الأوسط - وهو الاعتقاد بأن الإمبراطور وعملاءه قد تكون لهم يد أيضًا فى الدراما - مستبعد من قبل اعتباره، فهو ليس فقط منكرًا، وإنما هو غير قابل للتفكير فيه. يا له من إنجاز عظيم.

وخلال هذه الفترة لعبت الحمائم الليبرالية والمعتدلون دورًا بارزًا فى التأكيد على الأداء الصحيح لنظام التلقين بوضع الحدود على الفكر الصائب.

وفى جريدته، كتب هنرى ديفيد ثور - الذى أوضح فى مكان آخر أنه لا يضيع وقتًا فى قراءة الصحف - أن ليس هناك حاجة إلى قانون يراجع إجازة الصحافة. إنها القانون بذاته وأكثر، والتف المجتمع الصحافى كله واتفق على الأشياء التى يمكن قولها، وعلى قاعدة تعزل من يحيد عنها، ولا يجرؤ أحد على إبداء أى رأى مخالف. تقرير «هنرى ديفيد» ليس دقيقًا. يرى الفيلسوف «جون دولان» أنه «ليست القضية أن الشعب

(١) نذكر القارئ أن هذا الفصل كتب أول مرة عام ١٩٨٦م قبل ظهور أسامة بن لادن على مسرح الأحداث وقبل الانتفاضة الفلسطينية الأولى - المترجم.

ستنقصه الشجاعة فى التعبير عن أفكاره خارج المدى المسموح به ،بل إنه سيحرم من القدرة على الوصول إلى هذه الأفكار». تلك هى النقطة الأساسية والحافز المحرك لـ «مهندسى القبول الديمقراطى».

فى النيويورك تايمز طالب «والتر ريك» الذى يعمل فى مركز ودرو ويلسون الدولى فى إشارة إلى عملية اختطاف «أخيلى لورو» بتطبيق المعايير الصارمة للعدالة على من ارتكبوا جرائم قتل من العملاء والمخططين لهذه الأعمال:

لتوقيع أقل عقوبة على خلفية أن الإرهابى يعتقد أنه مقاتل حرية مضطهد ومحروم، يقوض الأساس الذى ترتكز عليه العدالة، وذلك عند قبول حجة الإرهابيين بأن مفاهيمهم فقط عن العدالة والحقوق ومعاناتهم هى الصحيحة . . يجب على الفلسطينيين وأية مجموعة من هذه المجموعات الكثيرة التى تستعمل الإرهاب لكى تشبع مظالمها، أن تنبذ الإرهاب وتجد سبلاً أخرى تحتوى حتمًا على حل وسط لتحقق أهدافها. ويجب على الديمقراطيات الغربية أن ترفض حجة أن أى عذر ـ بما فى ذلك العذر الذى يعتمد على خلفية الحرمان ـ يمكن أن يقلل من مسئولية الإرهاب ضد الأبرياء.

كلمات نبيلة يمكن أن تؤخذ جديًا إذا حمل الإنذار الصارم إجراء عقابيًا شديداً يُنفذ على الجميع، بما فى ذلك الإمبراطور وعملاؤه، وإلا سيكون لهذا الكلام نفس الوقع لما يقوله مجلس السلام العالمى، والجبهات الشيوعية الأخرى فيما يتعلق بفظائع المقاومة الأفغانية ضد الاحتلال السوفييتى.

أوضح «مارك هيلر» نائب مدير مركز جافى للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب أن «الإرهاب الذى تكفله الدولة هو حرب منخفضة الحدة، وضحاياها بما فى ذلك الولايات المتحدة، مخولون بناء على ذلك بالرد بكل الوسائل المتاحة لهم». **يستتبع ذلك أن يصبح الآخرون من ضحايا «الحرب المنخفضة الحدة» و«الإرهاب الذى تكفله الدولة» مخولين بالرد بكل الوسائل المتاحة لهم مثل شعب سلفادور وشعب نيكاراجوا والفلسطينيين واللبنانيين، وعدد آخر لا يحصى من ضحايا الإمبراطور وعملائه فى جزء كبير من العالم. من المؤكد أن تتعاقب هذه النتائج فقط إن وافقنا على مبدأ أخلاقى بسيط، وهو أن نطبق على أنفسنا نفس المعايير التى نطبقها على الآخرين(وإن كانت جادة ومتزمتة)، إلا أن هذا المبدأ وما ينتج عن تبنيه يصعب استيعابه**

فى الثقافة العقلانية السائدة ، وكذلك يصعب التعبير عنه فى الصحف التى تطالب بالعقاب القاسى للآخرين على جرائمهم. وإذا استنتج أحد العواقب المنطقية لهذه الآراء العابرة وعبر عنها بوضوح، فقد يصبح عرضة للمقاضاة بتهمة التحريض على العنف الإرهابى ضد القادة السياسيين للولايات المتحدة وحلفائها.

تتفق معظم الأصوات المتشككة فى الولايات المتحدة على أن «دعم العقيد القذافى المفتوح للإرهاب هو شر طاغ» و«ليس هناك سبب لترك القتلة يفرون دون عقاب إذا عرف المصدر، ولا يمكن الامتناع عن الثأر لأنه يؤدى إلى قتل المدنيين الأبرياء، وإلا فإن الدول القاتلة لن تخشى العقاب» (أنطونى لويس). يخول المبدأ عدداً كبيراً من الناس حول العالم لاغتيال الرئيس ريجان وقصف واشنطن، وحتى إن تسبب هذا الثأر فى قتل بعض المدنيين الأبرياء، ولطالما أن هذه الحقائق البسيطة لا يمكن التعبير عنها وتقع خلف نطاق الفهم فى الحالات الموضحة هنا والأخرى الكثيرة، فإننا بذلك نخدع أنفسنا إذا اعتقدنا أننا نشارك فى حكومة ديمقراطية.

هناك حوار مؤسف فى وسائل الإعلام حول ما إذا كان من الصواب أن يسمح للقراصنة واللصوص بالتعبير عن مطالبهم ومفاهيمهم. فقد أدينت بشدة محطة(إن بى سى) على سبيل المثال لإجرائها مقابلة مع الرجل المتهم بالتخطيط لعملية اختطاف «أخيلى لورو»؛ لأنها بذلك تخدم مصالح الإرهابيين بالسماح لهم بالتعبير عن رأيهم بدون مقابل، مما يعتبر انحرافًا مخزيًا عن الاتساق المطلوب فى المجتمع الحر الذى يؤدى واجبه بشكل صحيح.

وهل إذا سمحت وسائل الإعلام لرونالد ريجان وجورج شولتز ومناحم بيجن وشمعون بيريز، وأصوات أخرى للإمبراطور وبلاطه، بأن يتحدثوا دون مقابل مؤيدين للحرب«ذات الحدة المنخفضة» و«الثأر» أو«الاحتلال» هل هى بذلك تسمح لقادة الإرهاب بحرية التعبير؟ هل هى بذلك تخدم كعميلة للإرهاب الجماعى؟ سؤال لا يمكن طرحه أبدًا. وإذا طُرِح يُرفض النظر فيه بنفور واشمئزاز.

بالكاد توجد رقابة على المطبوعات فى الولايات المتحدة، إلا أن تنظيم الفكر صناعة مزدهرة وضرورية بالفعل، فى مجتمع حر مبنى على مبدأ قرار الصفوة والتأييد العام أو السلبية.

الفصل الثاني

[redacted]

إرهاب الشرق الأوسط
والنظام الأيديولوجى الأمريكى(*)

(*) كتب هذا الفصل عام ١٩٨٦م.

فى السابع من أكتوبر عام ١٩٨٥م، التقى الرئيس ريجان فى واشنطن مع رئيس الوزراء الإسرائيلى شمعون بيريز الذى أخبره بأن إسرائيل مستعدة لاتخاذ «خطوات مقدامة» فى الشرق الأوسط ومد «يد السلام» إلى الأردن.

وفى صحيفة التايمز علق ديفيد شيلر قائلاً إن «زيارة السيد بيريز تأتى فى وقت تشهد فيه العلاقات الأمريكية الإسرائيلية انسجامًا غير عادى»، مستشهداً فى ذلك بوصف أحد مسئولى وزارة الخارجية لعلاقات أمريكا بإسرائيل بأنها «حميمة ومتينة على نحو رائع». تم استقبال السيد بيريز بكل حفاوة باعتباره رجل سلام، وقد أشيد بتمسكه الجاد «بتحمل كلفة السلام عن تحمل ثمن الحرب». وصرح الرئيس بأنه والسيد بيريز قد ناقشا «شر الإرهاب» الذى أودى بحياة كثير من الضحايا الإسرائيليين والأمريكيين والعرب، وجلب مأساة على الكثير من الآخرين، وأردف قائلاً «لقد اتفقنا على ألا يوهن الإرهاب من جهودنا لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط».

قد يستلزم الأمر قرائح روائى مثل جوناثان سويفت لوصف هذا الحوار الدائر بين اثنين من أبرز القادة الإرهابيين فى العالم. ويستبعد مفهوم «السلام» عندهما، إحدى الجماعتين اللتين تدعى كل منهما الحق فى تقرير المصير فى فلسطين القديمة، وهى جماعة السكان الأصليين. فقد صرح بيريز فى زيارة له إلى المستوطنات الإسرائيلية فى عام ١٩٨٥م أن وادى الأردن «جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل» بموقف ثابت لا يحيد عنه لأن «**الماضى لا يمكن تغييره، والتوارة هى الوثيقة الحاسمة فى تقرير مصير أرضنا**»، وصرح كذلك بأن وجود دولة فلسطينية «**يهدد الوجود الفعلى لإسرائيل**». فمفهومه للدولة اليهودية ـ الذى أشيد به كثيراً فى الولايات المتحدة لاعتداله ـ لا يمثل تهديداً فحسب، بل إنه يلغى الوجود للشعب الفلسطينى. غير أن هذه النتيجة اعتُبرت قليلة الأهمية، وفى أسوأ الأحوال شائبة ثانوية فى عالم غير مثالى.

لم يتقدم بيريز أو أى قائد إسرائيلى آخر خطوة واحدة إلى الآن منذ الموقف الذى

اتخذه الرئيس الإسرائيلى الحالى حاييم هيرتزوج فى عام ١٩٧٢م؛ ذلك أن الفلسطينيين لا يمكن مطلقًا أن يصبحوا **«شركاء بأى شكل فى أرض قدسها شعبنا لآلاف السنين»**، وبرغم ذلك تفضل الحمائم استبعاد مناطق الضفة الغربية التى تعج بالسكان العرب من الدولة اليهودية لتجنب ما اصطلحوا على تسميته بتعبير لطيف «المشكلة الديموجرافية». واستمر الجميع فى الاقتناع برأى شلومو جازيت؛ ذلك أن سياسات «القضاء على كافة مبادرات» العمل السياسى أو الديمقراطى أو المفاوضات كانت «قصة نجاح»، ويجب الاستمرار فيها. وظل موقف إسرائيل، مع التأييد الأمريكى له، كموقف رئيس الوزراء (وزير الدفاع الحالى) إسحاق رابين. **ففى يناير عام ١٩٧٦م عندما أيدت منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية مشروع قرار لمجلس الأمن يدعو إلى تسوية سلمية لإقامة دولتين، رفضت إسرائيل إجراء أى مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى وإن اعترفت المنظمة بإسرائيل ونبذت الإرهاب، وأعلنت أنها لن تدخل فى «مفاوضات سياسية مع الفلسطينيين» أو منظمة التحرير الفلسطينية. ولم يكن لدى بيريز أو ريجان مجرد الرغبة فى النظر فى المقترحات الواضحة التى قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية - التى يعرف كلاهما بأنها تلقى تأييدًا واسعًا بين الفلسطينيين - ومشروعية كمشروعية المنظمة الصهيونية فى عام ١٩٤٧م - لمفاوضات تفضى إلى اعتراف مشترك نحو تسوية لإقامة دولتين بما يتفق مع الإجماع الدولى الواسع الذى أعاقته الولايات المتحدة وإسرائيل لسنوات كثيرة عند كل منعطف.**

تقدم هذه الحقائق السياسية المهمة، الإطار اللازم لأى مناقشة تخص «الإرهاب» الذى يشير، فى المصطلحات العنصرية للخطاب الأمريكى، إلى الأعمال الإرهابية التى قام بها العرب، دون أن يشير إلى تلك التى قام بها اليهود، مثلما يعنى «السلام» تسوية تحترم الحق فى تقرير المصير الوطنى لليهود دونما الفلسطينيين.

قدم بيريز إلى واشنطن ليتناقش حول موضوعات السلام والإرهاب مع شريكه فى الجريمة فور إرساله قاذفاته لمهاجمة تونس حيث قتلت عشرين تونسيًا وخمسة وخمسين فلسطينيًا، كما أفاد الصحفى الإسرائيلى أمنون كابيلوك من مسرح الأحداث. فالهدف لم يكن له دفاعات فقد كان عبارة عن «منتجع يضم عدة عشرات من المنازل والأكواخ لقضاء العطلات، تجاورها مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية التى كانت تتداخل معها بحيث يصعب من مكان قريب تمييزها من بينها». واستخدمت أسلحة كانت أكثر تطورًا

من تلك التى استخدمت فى بيروت، وعلى ما يبدو فقد كانت «القنابل الذكية»، التى سحقت أهدافها وحولتها إلى رماد.

مزق القصف من كان بداخل المنازل إلى أشلاء. وقد عرضوا علىّ مجموعة من صور القتلى وقالوا لى: «يمكنك أن تأخذها» لكننى تركتها فى المكتب، فلا يوجد صحيفة فى العالم يمكنها أن تنشر صور إرهاب مثل تلك الصور. وأخبرت بأن صبيًا تونسيًا كان يبيع الساندوتشات بالقرب من المكاتب الإدارية قد مُزق إربًا. وتعرف والده على الجثة من خلال ندبة فى كاحله. وأخبرنى مرشدى بأن «بعض الجرحى الذين أخرجوا من تحت الأنقاض وكانوا على ما يبدو معافين وسالمين»، ما لبثوا أن انهاروا صحيًا بعد نصف ساعة جراء الكسور التى لحقت بهم ولقوا حتفهم. فعلى ما يبدو أن أعضاءهم الداخلية قد تعرضت لتلف شديد نجم عن قوة الانفجار.

وافقت تونس على استقبال الفلسطينيين بأمر من ريجان بعد أن رُحلوا من بيروت جراء عملية اجتياح مدعومة من الولايات المتحدة أسفرت عن ٢٠,٠٠٠ قتيل وتدمير جزء كبير من الدولة. وقد قام «أحد الشخصيات القيادية بالبنتاجون، وهو لواء مطلع على الجيش الإسرائيلى (قوات الدفاع الإسرائيلى) والجيوش الكثيرة الأخرى بالمنطقة» بإخبار المراسل العسكرى الإسرائيلى زائيف تشيف قائلاً «لقد استخدمتم مطرقة ضد ذبابة» «وقتلتم الكثير من المدنيين دون داع. لقد صُعقنا من موقفكم تجاه المدنيين اللبنانيين». وهو شعور تقاسمه جنود إسرائيليون ومسئولون كبار ممن فزعوا من وحشية الهجوم ومعاملة المدنيين والأسرى - وبرغم ذلك ازداد التأييد داخل إسرائيل للعدوان ولفريق بيجن وشارون فى تواز مع الأعمال الوحشية التى بلغت أعلى ذروة لها عقب القصف العنيف الذى تعرضت إليه بيروت فى أغسطس. التزم شمعون بيريز، رجل السلام والشخصية المبجلة فى الاشتراكية الدولية، الصمت إلى أن بدأت خسارة إسرائيل فى الصعود مع وقوع مذبحتى صبرا وشتيلا عقب انتهاء الحرب، ثم الخسارة التى سببتها المقاومة اللبنانية التى قوضت خطة إسرائيل لوضع «نظام جديد» فى لبنان، يجعل لإسرائيل السيطرة على مناطق كبيرة فى الجنوب، والبقية تسيطر عليها كتائب حلفاء إسرائيل، والنخب المختارة من المسلمين.

ليس هناك شك، يستنتج كاپيلوك، أن عرفات كان الهدف من وراء الهجوم على تونس. وفى مقر منظمة التحرير الفلسطينية إلى حيث اقتيد، يظهر عرفات فى صورة له واقفًا وسط الحطام يقول: «**لقد أرادوا قتلى بدلاً من التفاوض معى**».

وأخبر كاپيلوك بأن «منظمة التحرير الفلسطينية ترغب فى إجراء مفاوضات» «غير أن إسرائيل ترفض إجراء أى مناقشة» ـ تقرير حقيقة واضح أعتم عليه بقوة فى الولايات المتحدة، أو رفض النظر فيه بوصفه غير ملائم، طبقا للنظام المرشد العنصرى.

ليس هناك أيضًا محض شك فى تواطؤ الولايات المتحدة فى الهجوم على تونس، بل إن الولايات المتحدة لم تحذر الضحايا ـ حلفاء أمريكا ـ بأن القتلة قد انطلقوا فى طريقهم. ويجب على المرء الذى يصدق الادعاء بأن الأسطول السادس ومنظومة المراقبة الشاملة فى المنطقة، كانوا عاجزين عن رصد الطائرات الإسرائيلية، التى أعيد تزويدها بالوقود خلال طيرانها فوق البحر المتوسط، أن يدعو الكونجرس إلى إجراء تحقيق عن العجز المطلق للجيش الأمريكى الذى يتركنا وحلفاءنا عرضة لهجوم الأعداء. وذكرت صحيفة لوس أنجيلوس تايمز أن «التقارير الإخبارية تنقل حاليًا عن مصادر حكومية تقول بأن الأسطول السادس الأمريكى كان بدون شك على دراية بالغارة الآتية، غير أنه قرر عدم إخبار المسئولين التونسيين». وقد ذكر مراسل صحيفة إيكونومست اللندنية فى الشرق الأوسط جود فرى جانسن، أن «ذلك التقرير الخطير جدًا لم يرد فى أكبر صحيفتين فى الساحل الشرقى، صحيفة نيويورك تايمز وصحيفة واشنطن پوست، ولا فى الصحف الأمريكية الأخرى، ولم يستخدم فى خدمات ما وراء البحار» لوكالة أسوشيتدپرس والصحافة الدولية المتحدة. وأضاف قائلاً بأن «التواطؤ السلبى للولايات المتحدة كان مؤكدًا بدون شك».

محمد المغربى، أحد ضحايا قصف تونس، ولد فى القدس عام ١٩٦٠م، واحتجز اثنتى عشرة مرة فى سن السادسة عشرة، ويعد واحدًا من الذين أدلوا بمعلومات لصحيفة صنداى تايمز اللندنية خلال التحقيق الذى أجرته حول عمليات التعذيب فى إسرائيل (١٩ يونيو ١٩٧٧م) والذى «تمكن من الفرار إلى الأردن بعد سنوات من تفاقم سوء معيشته تحت التدهور المستمر فى الأحوال نتيجة للاحتلال العسكرى». طبقًا لما ورد فى تعليق تذكارى كتبه له أصدقاء إسرائيليون يهود منعت الرقابة العسكرية الإسرائيلية ـ عدة مرات ـ من نشره فى الصحف العربية بالقدس الشرقية. وهذه الحقائق، بالطبع، قد تكون بلا معنى فى الولايات المتحدة؛ إذ أن الدراسة الدقيقة الاستثنائية التى أجرتها صحيفة صنداى تايمز قد أقصيت تمامًا فى الصحافة، وبرغم ذلك فقد أشير إليها فى صحيفة نيوريپابليك الليبرالية، رافقها دفاع صريح عن عمليات تعذيب العرب، تلك العمليات التى لم تفرز أى رد فعل عام.

أيدت الولايات المتحدة القصف الإسرائيلى لتونس باعتباره «رد فعل مشروع» على «هجمات إرهابية»، وقد أكد وزير الخارجية شولتز على هذا الرأى خلال مكالمة هاتفية أجراها مع وزير الخارجية الإسرائيلى إسحاق شامير، مخبراً إياه بأن الرئيس وآخرين «يشعرون بتعاطف كبير مع العمل الإسرائيلى». تراجعت واشنطن عن هذا التأييد الواسع إثر رد فعل عالمى مناوئ، غير أنها امتنعت عن التصويت على إدانة مجلس الأمن لهذا «العمل العدوانى المسلح» فى «انتهاك سافر لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى ومعايير السلوك» ـ بمفردها كالمعتاد.

يتبين المناخ الفكرى والثقافى فى الولايات المتحدة، بالإدانة المرة للامتناع عن التصويت بوصفه حالة أخرى للموقف «الموالى لمنظمة التحرير الفلسطينية» و«المعادى لإسرائيل» ورفض الضرب بقوة على ـ من تم انتقاؤهم بعناية من ـ الإرهابيين.

قد يجادل المرء فى أن القصف الإسرائيلى لا يقع تحت مسمى الإرهاب الدولى، لأنه يقع تحت مسمى جريمة العدوان الأكثر خطورة، كما أقر مجلس الأمن. أو قد يرى المرء أنه ليس من الإنصاف أن نطبق على إسرائيل تعريف «الإرهاب الدولى» الذى وضعه آخرون. وللرد على المأخذ الثانى ربما يجب علينا دراسة عقيدته كما صاغها السفير بنيامين نتنياهو فى أحد المؤتمرات الدولية المعنية بالإرهاب. فقد أوضح أن العامل الفارق فى الإرهاب هو «القتل المتعمد والمنهجى وتشويه [المدنيين] بقصد إثارة الخوف». **بوضوح، يقع الهجوم على تونس والأعمال الوحشية الإسرائيلية الأخرى التى استمرت لسنوات تحت هذا المفهوم.**

يأتى الهجوم على مقار منظمة التحرير الفلسطينية التى يرأسها عرفات بدعوى الثأر لمقتل ثلاثة إسرائيليين فى لارناكا بقبرص على يد معتدين قبض عليهم وواجهوا محاكمة لجريمتهم. ويشكك «خبراء ديبلوماسيون غربيون معنيون بمنظمة التحرير الفلسطينية» فى أن عرفات كان على علم بالمهمة المدبرة. «وأدلى الإسرائيليون أيضًا برأيهم المتأصل، ذلك أن عرفات كان متورطًا». وفى الولايات المتحدة لم يتأثر المدافعون عن إرهاب إسرائيل ممن أكدوا لنا أن «الغارة التى شنتها إسرائيل على تونس استهدفت بدقة الأشخاص المسئولين عن الأنشطة الإرهابية»، موضحين أنه مهما كانت الحقائق فإن «المسئولية الأخلاقية الكبرى عن الأعمال الوحشية . . . تقع جميعها على كاهل عرفات»، حيث «إنه كان ولا يزال الأب المؤسس للعنف الفلسطينى المعاصر».

وفى خطاب له أمام جماعة اللوبى الإسرائيلى «أيباك - AIPAC»، صرح المدعى العام إيدوين ميس بأن الولايات المتحدة تحمل عرفات بشكل عام «المسئولية عن أعمال الإرهاب الدولى»، حقائق تبدو غير مقبولة. من ثم فإن أى عمل «ضد منظمة التحرير الفلسطينية» ـ وهى فئة عريضة جدًا، كما يؤكد سجل التاريخ ـ يعد عملاً مشروعًا.

يتوافق الهجوم على تونس مع الممارسة الإسرائيلية منذ النشأة الأولى للدولة، فالثأر يوجه ضد العزل ولا يوجه إلى مدبرى الأعمال الوحشية. وتتبلور الإدانة القياسية الموجهة إلى منظمة التحرير الفلسطينية فى أن الفلسطينيين «بدلاً من أن يوجهوا الهجوم إلى الأعداء المحصنين كإسرائيل على سبيل المثال، قاموا بمهاجمة أهداف إسرائيلية لينة فى إيطاليا والنمسا وأماكن أخرى»، وتلك علامة أخرى على طبيعتهم الوضيعة والجبانة. تملصت الممارسة الإسرائيلية المماثلة، التى بدأت منذ فترة طويلة، وتتعدى تلك الفلسطينية فى الدرجة كثيرًا، من مثل هذا التعليق وسط الإطراء العام على البطولة والكفاءة العسكرية، و«طهارة سلاح» حليفة أمريكا المفضلة. ويطرح مفهوم «الثأر» كذلك أكثر من عدة أسئلة وهو الموضوع الذى سنعرج عليه مباشرة.

بينما أشرف عام ١٩٨٥م على نهايته، استعرضت الصحافة سجل «عام من الإرهاب الدولى الدموى» شمل جرائم القتل التى وقعت فى لارناكا فى الخامس والعشرين من سبتمبر، واختطاف أخيلى لورو، والقتل الوحشى لسائح أمريكى معاق يدعى ليون كلينجهوفر، فى السابع من أكتوبر. لم يُدرج فى القائمة الهجوم الذى شنته إسرائيل على تونس فى الأول من أكتوبر. وفى استعراضها المطول لنهاية العام وكان موضوعه الإرهاب، أشارت صحيفة تايمز بإيجاز إلى قصف تونس، غير أنها أشارت إليه بوصفه مثالاً للثأر وليس بوصفه مثالاً للإرهاب، واصفة القصف بأنه «عمل يائس ترك أثرًا ضعيفًا فى العنف الفلسطينى وأثار احتجاج أمم أخرى». وفى إدانته لإيطاليا لتواطئها فى الإرهاب الدولى وذلك بإطلاق سراح الرجل «الذى يُزعم بأنه العقل المدبر لعملية اختطاف [أخيلى لورو]» يرى ألان ديرشوينز، أستاذ قانون بجامعة هارڤارد، أن الولايات المتحدة «كانت مؤكدًا ستقوم بتسليم أى إرهابى إسرائيلى كان قد قام بأعمال عنف ضد مواطنى دولة أخرى» ـ **كأمثال آرييل شارون أو إسحاق شامير أو مناحم بيجن**. وقد ظهر هذا التقرير فى نفس اليوم الذى تم فيه تكريم بيريز فى واشنطن عقب قصف تونس، والإشادة به لتمسكه بالسلام، وفى المناخ الثقافى السائد، اعتبر ذلك طبيعيًا تمامًا.

نُقلت تصريحات ريجان المعنية بالإرهاب ونوقشت بجدية واضحة داخل التيار الرئيسى، **غير أن النقاد العرضيين قد علقوا على نفاق أولئك الذين يستنكرون الإرهاب الدولى فى الوقت الذى يرسلون فيه جيوشهم العميلة للقيام بأعمال قتل وتشويه وتعذيب وتخريب فى نيكاراجوا ـ قلما ذكر ذلك بشكل عام، حيث اعتبرت تلك الأعمال نجاحًا كبيرًا ـ وذبح عشرات الآلاف فى السلفادور فى محاولة مقصودة لتفادى التهديد المروع لقيام ديمقراطية ذات معنى هناك. وعقب محادثات ريجان ـ بيريز حول السلام والإرهاب، أفادت مجموعة قوامها ١٢٠ طبيب وممرضة وعدد آخر من العاملين فى الصحة بعد عودتها من مهمة لاستقصاء الحقائق فى نيكاراجوا ـ أجيزت من قبل اتحاد الصحة العامة الأمريكى ومنظمة الصحة العالمية ـ أفادت عن الدمار الذى لحق بالمستوطنات والمستشفيات وقتل العاملين بالصحة ونهب الصيدليات الريفية الذى أدى إلى حدوث نقص حاد فى الدواء، وتعطل البرنامج الناجح للتطعيم ضد شلل الأطفال،** ويمثل كل ذلك جزءًا واحدًا بسيطًا من حملة العنف التى نظمت فى مراكز الإرهاب الدولى فى واشنطن وميامى. ويتماثل كثيرًا مراسلو صحيفة تايمز مع نظرائهم مراسلى صحيفة پراڤدا فى أفغانستان، وذلك فى حماسهم للكشف عن أو إثبات دليل قوى على الأعمال الوحشية التى تقوم بها الكونترا. وهذا التقرير مثله مثل الكثير من التقارير الأخرى، لم يحفل به فى سجل الصحافة.

تقدم غارة تونس مقياسًا للنفاق الذى لا يسهل إدراكه مطلقًا. لنفترض أن نيكاراجوا كانت تقوم بتنفيذ أعمال قصف لواشنطن تستهدف ريجان وشولتز والإرهابيين الدوليين الآخرين. وقتل ١٠٠,٠٠٠ شخص «خطأ». من الممكن أن تبرر المعايير الأمريكية ذلك بأنه ثأر، إذا ما قبلت نسبة ٢٥ ضحية مقابل ضحية واحدة، كما حدث فى مقايضة لارناكا ـ تونس.

وبرغم ذلك قد نضيف من أجل الدقة، أنه فى هذه الحالة على الأقل، سوف يصبح المدبرون مستهدفين، ولن يكون هناك جدل حول الجهة التى بادرت بالإرهاب، وربما يستوجب مضاعفة العدد الفعلى للقتلى لعامل يتعلق بالأعداد النسبية للسكان. فقد صرح الرئيس ريجان بأن «الإرهابيين ومن يدعمهم يجب أن، وسوف، يتحملوا المسئولية». وبذلك يقدم الأسس الأخلاقية لأعمال الثأر، مع تأييد كامل من أشد النقاد هجاء داخل صحافة التيار الرئيسى، كما رأينا من قبل.

ميز بيريز نفسه بالفعل كرجل سلام فى لبنان. وعقب أن أصبح رئيسًا للوزراء، ازدادت حدة برامج إسرائيل الخاصة «بمقاومة الإرهاب» ضد المدنيين فى جنوب لبنان المحتل وبلغت ذروة وحشيتها مع عمليات القبضة الحديدية فى أوائل عام ١٩٨٥م، تلك العمليات التى علق كيرتس ويلكى عليها قائلاً بأن هذه العمليات لها «سمات عمليات فرق الموت فى أمريكا اللاتينية»، مؤكداً على تقارير المراسلين الآخرين من مسرح الأحداث. ففى قرية «زراريا»، على سبيل المثال، قامت قوات الدفاع الإسرائيلى بتنفيذ عملية شمالى خط مواجهتها فى ذلك الوقت. **وعقب عدة ساعات من أعمال القصف الثقيل لزراريا. وثلاث قرى مجاورة لها، قامت قوات الدفاع الإسرائيلى بأسر جميع الذكور من سكان القرية وقتلت من ٣٥ إلى ٤٠ منهم.** وتعرض قرويون آخرون إلى الضرب أو القتل، وأطلقت قذيفة دبابة على العاملين بالصليب الأحمر الذين حُذروا ليبقوا بعيداً. **وعقب ذلك فرت القوات الإسرائيلية بأعجوبة دون أن يسقط منها ضحايا فى الأرواح، كما جاء فى الوصف الإسرائيلى الرسمى، عن معركة مدفعية مع عصابات مسلحة بأسلحة ثقيلة.** وقبل ذلك بيوم، قُتل اثنا عشر جنديًا إسرائيليًا فى هجوم انتحارى وقع بالقرب من الحدود، غير أن إسرائيل أنكرت أن يكون الهجوم على زراريا ثأراً لذلك الهجوم الانتحارى. وفى شعور منهم بالواجب، قدم المعلقون فى الولايات المتحدة الإنكار الإسرائيلى بوصفه حقيقيًا وأوضحوا أن «المخابرات قد توصلت إلى أن البلدة قد أصبحت معقلاً للإرهابيين.. وأن ما لا يقل عن ٣٤ عضواً فى عصابات الشيعة قد قتل فى معركة المدفعية، وأن أكثر من مائة رجل قد اقتيد للتحقيق معه ـ من قرية واحدة صغيرة» (إيريك بريندل)، مما يشير إلى مستوى شبكة إرهاب الشيعة. ودون إدراك منهم لمنهج الحزب، قام جنود إسرائيليون بكتابة شعار باللغة العربية على جدران البلدة يقولون فيه «انتقام قوات الدفاع الإسرائيلى»، كان مراسلو الميدان قد لاحظوا وجوده.

وفى أماكن أخرى، أطلقت المدافع الإسرائيلية نيرانها على المستشفيات والمدارس واقتادوا «مشتبهًا فيهم» اشتملوا على مرضى كانوا على أسرة المستشفيات وفى غرف العمليات، إلى إجراء «استجواب» معهم أو إلى معسكرات الاعتقال الإسرائيلية، هذا من بين العديد من الأعمال الوحشية التى وصفها أحد الدبلوماسيين الغربيين ممن يسافرون كثيراً إلى المنطقة، بأنها أعمال بلغت مستويات جديدة من «الوحشية المدروسة والقتل العشوائى».

صرح اللواء شلومو إيليا، رئيس وحدة ارتباط قوات الدفاع الإسرائيلى داخل لبنان قائلاً «إن السلاح الوحيد ضد الإرهاب هو الإرهاب، وأن إسرائيل لديها خيارات أخرى تفوق تلك المستخدمة بالفعل، للتحدث باللغة التى يفهمها الإرهابيون» فهذا المفهوم ليس بالجديد، فعمليات الجستابو فى أوروبا المحتلة، كانت مبررة باسم محاربة «الإرهاب»، وقد عثر على إحدى ضحايا كلاوس باربى مقتولاً ومعلقًا على صدره رسالة تقول: «الإرهاب مقابل الإرهاب» ـ وتصادف أن تبنت الجماعة الإرهابية البطاقة، وكذلك عنوان تغطية صحيفة دير شبيجل لقصة القصف الإرهابى الذى قامت به الولايات المتحدة ضد ليبيا فى أبريل عام ١٩٧٦م. واعترضت الولايات المتحدة على مشروع قرار لمجلس الأمن يدعو إلى إدانة «الممارسات والتدابير الإسرائيلية التى اتخذت ضد المدنيين فى جنوب لبنان»، على أساس أن المشروع «يطبق معيارية مزدوجة»، فقد أوضحت جين كيركپاتريك قائلة: «نحن لا نعتقد فى أن قراراً غير متوازن سوف ينهى الصراع فى لبنان».

استمرت العمليات الإرهابية لإسرائيل إلى أن أجبرت المقاومة قواتها على الانسحاب. وقد وضعت القوات الإسرائيلية والمرتزقة من جيش لبنان الجنوبى نهاية «العام من الإزهاب الدولى الدموى» فى ٣١ ديسمبر عام ١٩٨٥م، حيث قاموا **«باقتحام قرية لمسلمين شيعة [قرية كونين] وأجبروا كامل مواطنيها الذين بلغ عددهم حوالى الألفين على مغادرتها». نسفوا المنازل وأضرموا النار فى عدد آخر منها، وورد فى تقرير أن حوالى ٣٢ من الشباب والكبار والنساء والأطفال من مواطنى القرية قد دفعوا من القرية إلى مدينة خارج «الحزام الأمنى» الإسرائيلى، حيث يوجد مركز قيادة لقوات الأمم المتحدة.**

من بيروت، أرسل هذا التقرير الذى بنى على ما أدلى به شهود عيان استعانت بهم الشرطة اللبنانية وصحفى من جريدة النهار المحافظة وحركة أمل الشيعية. ومن القدس قدم جرينبرج رواية مختلفة. لم تبن على مصادر محددة، بل كحقيقة بسيطة «لاذ القرويون المذعورون من جيش لبنان الجنوبى بالفرار من قرية «كونين» الشيعية عقب مقتل اثنين من جنود جيش لبنان الجنوبى داخل القرية».

هذه المقارنة، التى تعد نمطية، هى من النوع التثقيفى. استفادت الدعاية الإسرائيلية كثيراً من حقيقة أن وسائل الإعلام تعتمد بشكل كبير على مراسلين من داخل إسرائيل.

ويمنح ذلك ميزتين مهمتين: الأولى: أن «الأخبار» تقدم إلى الجمهور الأمريكى من خلال الرؤية الإسرائيلية الرسمية، والثانية: أن المراسلين الأمريكيين عندما يقومون، فى المناسبات النادرة، بإجراء تحقيق مستقل، فبدلاً من أن يعتمدوا ببساطة على مستضيفيهم المتعاونين، اعتمدوا على نظام الدعاية الإسرائيلية ومؤسساتها المتعددة فى الولايات المتحدة التى تتذمر بشدة من تجاهل جرائم العرب، فى الوقت الذى تخضع فيه إسرائيل إلى تفحص دقيق عن أى هفوة صغرى.

العجز فى إدارة الأخبار بالطريقة المعتادة يخلق مشاكل فى بعض الأحيان. فعلى سبيل المثال، خلال حرب لبنان عام ١٩٨٢م، عندما لم تتمكن إسرائيل من السيطرة على تقارير شهود العيان التى يقدمها صحفيون من لبنان، أثار ذلك صرخة احتجاج مؤثرة فى الاعتراض على تجارة وتلفيق الأعمال الوحشية المزعومة فى «حرب نفسية كبيرة» شنت ضد إسرائيل الضعيفة المثيرة للشفقة، وعلامة أخرى على تأصل عداء الرأى العالمى للسامية، وبذلك أصبحت إسرائيل الضحية وليست المعتدية. وقد ثبت بلا جدال أن الاتهامات كاذبة وكثيراً ما كانت محض هزل وأن وسائل الإعلام قد بذلت أقصى جهد ـ كما كان متوقعًا منها ـ لترى الأمور من وجهة النظر الإسرائيلية، فهو أمر ليس يسيراً على الصحفيين الذى يحاولون الدفاع عن القصف الإرهابى الإسرائيلى. وكثيراً ما كانت شهادة المصادر الإسرائيلية أكثر وعورة عما ورد فى صحافة الولايات المتحدة، وما ظهر فى الصحف الأمريكية كان غالبًا رواية معالجة بشكل كبير للرؤية الحقيقية للصحفيين. بيد أن الاتهامات قد أخذت على محمل جاد برغم هزليتها الواضحة، بينما لم يحفل بالنقد الدقيق الموجه لوسائل الإعلام لخضوعها لوجهة النظر الأمريكية الإسرائيلية وطمسها للحقائق التى لا يمكن قبولها. وعلى نحو تقليدى، تحتوى دراسة أجريت حول «التحاليل التى نشرت لتغطية وسائل الإعلام لحرب ١٩٨٢م فى لبنان» على كثير من الشجب للصحافة لموقف العداء المزعوم لإسرائيل وعلى بعض الدفاع لوسائل الإعلام ضد هذه الاتهامات. غير أنه لم ترد مجرد إشارة واحدة إلى حقيقة وجود تحاليل نقدية شاملة ودقيقة جداً للظاهرة النقيضة. وداخل القيود المحكمة للمناخ الفكرى والأيديولوچى الأمريكى، يُستمع فقط إلى ذلك النوع الأول من النقد، وهذه ظاهرة تقليدية ثبتت بوضوح فى مسألة حروب الهند الصينية وحروب أمريكا الوسطى.. إلخ، وتخدم أيضًا كوسيلة أخرى من وسائل السيطرة على الفكر.

لعمليات القبضة الحديدية التى تسعد القيادة الإسرائيلية بأن تصفها «إرهابًا» (راجع تعليقات اللواء إيليا، المذكورة آنفًا) هدفان رئيسيان: أولهما: يعلق چون كفنر (من لبنان). «استعداء الشعب على العصابات بجعل ثمن مساندتها غاليًا جدًا»، وبإيجاز، يؤخذ الشعب رهينة لهجوم إرهابى ما لم يقبل الترتيبات التى تعتزم إسرائيل فرضها بالقوة. والهدف الثانى هو مفاقمة الصراعات الداخلية فى لبنان وتحقيق إبدال سكانى عام إثر حرب أهلية يبدو أن المحتل حرض عليها كثيراً بالطريقة التقليدية منذ عام ١٩٨٢م. ويرى جيم سوير، المراسل من لبنان أن «هناك دليلاً قويًا»، «ذلك أن الإسرائيليين قد ساعدوا فى إشعال وتشجيع الصراع المسيحى الدرزى» فى منطقة الشوف. وفى الجنوب صرح أحد المسئولين الكبار فى المعونة الدولية أن «**شعبة الألاعيب القذرة عندهم بذلت كل ما فى وسعها كى تثير الاضطراب، غير أنها لم تنجح**». و«أسلوبهم كان كريهًا «وهى وجهة نظر» تقاسمها فريق الإغاثة الدولية بأسره». و«**أفاد شهود عيان محليون أن جنوداً إسرائيليين كانوا عادة ما يطلقون النار على المخيمات الفلسطينية من مكان قريب من المناطق المسيحية فى محاولة لإثارة الفلسطينيين ضد المسيحيين**»، وأفاد مقيمون فى قرى المسيحيين **أن جنود الدوريات الإسرائيلية كانوا يجبرون المسيحيين والمسلمين على ضرب بعضهم الآخر تحت تهديد السلاح فى شكل آخر من أشكال «الإذلال الشاذ»**، وقد نجحت الأساليب فى نهاية الأمر. فقد قامت الجماعات المسيحية الموالية لإسرائيل بمهاجمة المسلمين بالقرب من صيدا بطريقة تضمن إثارة رد فعل من القوى الأكبر، لتفجر بذلك دائرة من العنف الدموى، أدى فى نهاية الأمر إلى فرار عشرات الآلاف من المسيحيين، فر كثير منهم إلى المناطق التى تسيطر عليها إسرائيل فى الجنوب، بينما دفعت عمليات القبضة الحديدية التى قادها بيريز عشرات الآلاف من الشيعة إلى الشمال.

وأصبح الادّعاء فى الولايات المتحدة هو أن إسرائيل كانت دائمًا تخطط للانسحاب، غير أن الإرهابيين الشيعة كانوا منغمسين فيما هو معتاد من تلذذ عربى بالعنف من أجل العنف مما أرجأ خطة الانسحاب. غير أن الحقيقة كما يراها چيم موير بشكل صحيح «إنها حقيقة تاريخية مؤكدة ذلك أن الإسرائيليين ما كانوا لينسحبوا فى ذلك الوقت». وأن مدى الانسحاب سوف تحدده شدة المقاومة.

أوضحت القيادة العليا الإسرائيلية أن ضحايا عمليات القبضة الحديدية كانوا «قرويين إرهابيين»، من ثم فقد تبين من هذا التعليق مقتل ثلاثة عشر قرويًا، وقد لاحظ

يوسى أولمرت من معهد شيلوه، معهد إسرائيل للدراسات الاستراتيچية، أن «هؤلاء الإرهابيين يقومون بعملياتهم بدعم من معظم السكان المحليين». وتذمر أحد القادة الإسرائيليين قائلاً بأن «الإرهابى. . له كثير من العيون هنا نظرًا لأنه يعيش هنا»، بينما قدم المراسل العسكرى لصحيفة جورسالم پوست وصفًا للمشاكل التى يجابهونها فى محاربة «المرتزقة الإرهابيين» أنهم «متعصبون، جميعهم متفان تمامًا لنصرة قضيته إلى حد أنهم يعرضون أنفسهم لخطر القتل خلال عملياتهم ضد قوات الدفاع الإسرائيلى»، التى يجب أن «تحافظ على النظام والأمن» فى جنوب لبنان المحتل برغم «الثمن الذى سيضطر السكان إلى دفعه» وعبر عن «إعجابه بالطريقة التى تنجز بها القوات [الإسرائيلية] عملها».

أوضح ليون وزيلتر الفارق بين «الإرهاب الشيعى» ضد الجيش المحتل والإرهاب الفلسطينى. وكلاهما ينم عن الطبيعة العربية البغيضة، لدى الفلسطينيين قتلة يرغبون فى القتل، والشيعة لديهم قتلة يرغبون فى الموت «ويدبرون أعمالاً» موحاة من حاجة العالم لمنقذ إلهى (المهدى المنتظر أو المسيح) ولن تجدى أى محاولات سياسية أو دپلوماسية. (مع أنه ليس هناك أبسط من طرد الجيش المحتل من أرضهم). بل إن «جيشهم السرى» حركة أمل قد «نذرت نفسها» إلى «القضاء على إسرائيل»، منذ أن نشأت الحركة فى عام ١٩٧٥م ـ اكتشاف يتعدى الروايات التى حيكت عن هاسبارا فى إسرائيل.

استخدم المسئولون والمعلقون الأمريكيون نفس مفهوم الإرهاب على نطاق واسع، هكذا تروى الصحافة، دون تعليق، أن قلق وزير الخارجية شولتز حيال «الإرهاب الدولى» أصبح «همه الشاغل» إثر الانفجار الانتحارى الذى تعرضت له مشاة البحرية الأمريكية فى لبنان فى أكتوبر عام ١٩٨٣م، فقد كانت قوات اعتبرها الكثير من الشعب، وليس بالمستغرب تمامًا، كقوة جيش أجنبى أرسلت لتفرض «النظام الجديد» الذى شرعه العدوان الإسرائيلى. وكتب بارى روبين أن «الهدف الأهم للإرهاب الذى تدعمه سوريا داخل لبنان، هو إجبار القوات الإسرائيلية ومشاة البحرية الأمريكية على الانسحاب»، بينما قامت كلٌ من إيران وسوريا بدعم «النشاط الإرهابى» من خلال «جماعات شيعية متطرفة» فى جنوب لبنان، كان من أمثلته الهجمات التى شنت على «جيش لبنان الجنوبى المدعوم إسرائيليًا». **وبالنسبة للمدافع عن إرهاب الدولة، تعد مقاومة الجيش المحتل أو مرتزقته المحليين إرهابًا يستحق انتقامًا قاسيًا**. وعلى وتيرة

واحدة يصف توماس فريدمان مراسل صحيفة تايمز فى إسرائيل الهجمات الموجهة ضد القوات الإسرائيلية فى جنوب لبنان بأنها «هجمات إرهابية» أو «إرهاب انتحارى» فقد كانت، يؤكد لنا، نتاج «مرض نفسى أو حماسة دينية». ويروى كذلك أن المقيمين داخل «الحزام الأمنى» الإسرائيلى الذين ينتهكون القواعد التى شرعها المحتلون **«قد قتلوا فى الحال مع إرجاء التحقيقات، وبعض من أولئك الذين قتلوا كانوا متفرجين أبرياء»**. بيد أن هذه الممارسة لا تعد إرهاب دولة. ويشير كذلك إلى أن إسرائيل «قد بذلت جهداً كبيراً للحد من تسرب الأخبار خارج المنطقة»، «فلم يسمح للصحفيين تغطية آثار الهجمات الانتحارية ولم يصرح فعليّا بمعلومات عنها». لم تمنع هذه الحقيقة بينه وبين الكتابة بمزيد من الثقة عن الخلفية والأوضاع النفسية واضطرابات أولئك الذين نعتهم المحتلون بصفة «إرهابيين».

وبينما يهنئ ريجان وبيريز بعضهما بعضًا على موقفهما ضد «الإرهاب البغيض» أمام مستمعيهما الذين يبجلونهما، أوردت الصحافة عملاً إرهابيّا آخر وقع فى جنوب لبنان، فقد أشارت العناوين الرئيسية فى نفس اليوم إلى أن **«إرهابيين يقتلون ستة ويدمرون محطة راديو مسيحية تملكها الولايات المتحدة فى جنوب لبنان»، ولماذا يدمر إرهابيون لبنانيون «صوت الأمل» الذى يديره المبشرون المسيحيون الأمريكيون؟ سؤال لم يطرح، لكن دعونا نبحث فيه، بغية توضيح مفاهيم الإرهاب والثأر.**

أحد الدوافع هو أن المحطة «تنطق باسم جيش لبنان الجنوبى» وهو قوة المرتزقة التى زرعتها إسرائيل فى جنوب لبنان لإرهاب الشعب المتواجد داخل «حزامها الأمنى»، ويجدر بالملاحظة أيضًا مركز المحطة الواقع بالقرب من قرية الخيَّام. والخيَام هذه لها قصة شهيرة فى لبنان وإسرائيل إن لم تكن شهيرة فى الولايات المتحدة. فقد ألمح زائيف شيف إلى هذه القصة خلال عمليات بيريز التى سماها القبضة الحديدية. لاحظ شيف أن إسرائيل عندما اجتاحت لبنان فى عام ١٩٨٢م كانت قرية الخيَّام «خاوية من السكان»، وبرغم ذلك فإن عدد سكانها الآن يبلغ ١٠,٠٠٠، وأن مدينة النبطية اللبنانية كان يقطنها ٥,٠٠٠، وعدد سكانها الآن ٥٠,٠٠٠. وأوضح شيف أن «هؤلاء وآخرون سوف يجبرون على ترك منازلهم إذا سمحوا للمتطرفين من شعبهم أو الفلسطينيين بمهاجمة المستوطنات الإسرائيلية». ذاك سوف يكون مصيرهم إذا سخروا من قوات الدفاع الإسرائيلى، التى كانت تهاجم آنذاك القرى اللبنانية وتقتل المدنيين بشكل عشوائى وتقوم بالتدمير فى دفاع ضد «الإهاب [الذى] لم يختف»، حيث كانت «الغارات تقع يوميّا على الجنود الإسرائيليين فى جنوب لبنان».

وبالنسبة إلى اللبنانيين الموجه إليهم التحذير، وبالنسبة إلى الإسرائيليين ـ أو على الأقل بعض منهم ـ لم يكن شيف بحاجة إلى تفسير سبب انخفاض عدد سكان مدينة النبطية إلى ٥٠٠٠، وخلو قرية الخيَّام من سكانها بحلول عام ١٩٨٢م. فقد دفع القصف الإرهابي الإسرائيلي منذ أوائل السبعينيات سكان الخيَّام إلى الخروج من قريتهم وأودى بحياة المئات. وقُتلت الحفنة المتبقية من سكان الخيَّام خلال اجتياح لبنان عام ١٩٧٨م، تحت مرأى من لواء الجولان المتميز، على يد ميليشيا حداد الموالية لإسرائيل، والتي «نجحت في إقامة سلام نسبي في المنطقة، ومنع عودة إرهابيي منظمة التحرير الفلسطينية». هكذا شرح رجل السلام.

تعد الخيَّام أيضًا موقع «سجن سري» تديره «إسرائيل والمليشيات المحلية الموالية لها في جنوب لبنان. . حيث وُضع المحتجزون تحت ظروف مريعة، وخضعوا إلى الضرب والتعذيب بالصدمات الكهربائية، طبقًا لنزلاء سابقين ومسئولي الإغاثة الدولية في المنطقة». وذكر تقرير للصليب الأحمر أن «الإسرائيليين كانوا يديرون المركز»، ورفضت قوات الدفاع الإسرائيلي السماح له بالدخول. وفي تأكيد منه على هذه التقارير، يُردف هورويتز قائلاً بأن إسرائيل قد تعلمت «الدرس»، لذا فقد رتبت أن تتولى مرتزقة جيش لبنان التابعة لها إدارة غرفة التعذيب في الخيَّام، كي تشيح بالنقد عنها. ولم تحظ تقارير التعذيب المطولة لأسرى سابقين باهتمام في الولايات المتحدة، غير أنها حظيت به في أماكن أخرى. ويرى بول كيسلر (من كلية فرنسا، وواحد من مؤسسي لجنة الأطباء الفرنسية المعنية باليهود السوفييت) مستنداً إلى هذا الدليل، أن معظم السجناء «قد قبض عليهم كمشتبه فيهم خلال عمليات البحث، أو أنهم كانوا قرويين قبض عليهم لرفضهم التعاون مع قوة الاحتلال، وبشكل خاص، لرفضهم الانضمام إلى «ميليشيا جيش لبنان الجنوبي» التي تقودها إسرائيل، ولم يُقاض أحد منهم أو يُحاكم، وبرغم ذلك فقد احتجز البعض منهم لأكثر من عام. وكانت الخيَّام هي المركز الرئيسي، غير أنها لم تكن المركز الوحيد. ويستمر كيسلر في روايته «حول عمليات التعذيب النظامية التي يقوم بها حرس جيش لبنان الجنوبي الذي يدير السجون بتوجيه من الضباط الإسرائيليين».

قد يكون هناك الكثير يبقى ذكره، خلال تلك الفترة، حول الهجوم الإرهابي الذي شنه «متعصبون» على الخيَّام في السابع عشر من أكتوبر عام ١٩٨٥م. ليت أموراً مثل هذه تعد ملائمة لأن تصبح جزءاً من ذاكرة التاريخ بجانب أعمال إرهاب أخرى ذات نفع أيديولوجي عظيم.

عن النبطية أيضًا هناك قصص أخرى تستحق أن تحكى. فقد قام اثنان من مراسلى صحيفة جورسالم پوست ممن كانوا يطوفون جنوب لبنان فى محاولة للتنقيب عن دليل على إرهاب منظمة التحرير الفلسطينية والأعمال الوحشية، برغم وجود دليل قوى على الإرهاب الإسرائيلى وآثاره، فرار ٥٠,٠٠٠ من سكانها الذين يبلغ عددهم ٦٠,٠٠٠ نسمة. فقد كان الفرار «على الأغلب بسبب الخوف من قصف المدافع [الإسرائيلية]» أحد أعمال القصف هذه وقع فى الرابع من نوفمبر عام ١٩٧٧م، حيث وقعت النبطية «تحت قصف مدفعى ثقيل من مواقع مارونية لبنانية [تدعمها إسرائيل]، وكذلك من بطاريات إسرائيلية على جانبى الحدود - ومن بعض النقاط الإسرائيلية القوية الست داخل الجنوب، واستمرت الهجمات إلى اليوم التالى وأسفرت عن مقتل ثلاث نساء بالإضافة إلى خسائر أخرى. وفى السادس من نوفمبر أطلقت فتح صاروخين أسفرا عن مقتل إسرائيليين فى ناهاريا، مما أشعل معركة بالمدفعية، ووقع هجوم صاروخى ثان أسفر عن مقتل إسرائيلى واحد، ثم وقعت الغارات الإسرائيلية التى قتل فيها حوالى ٧٠ شخصًا كان معظمهم من اللبنانيين».

وذكر الرئيس المصرى السادات بأن هذا التبادل الذى كانت إسرائيل البادئة فيه، كان الدافع وراء عرضه لزيارة القدس التى جاءت بعد عدة أيام.

دخلت هذه الأحداث ذاكرة التاريخ بشكل مختلف، ليس فى الصحافة فقط، بل فى الثقافة أيضًا. «ففى محاولة لإعاقة الحركة التى تدعو إلى إقامة مؤتمر سلام» كتب إدوارد هالى (دون استناد إلى دليل) قائلاً: «لقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية بإطلاق صواريخ كاتيوشا على قرية نهاريا الواقعة شمال إسرائيل فى السادس والثامن من نوفمبر، أدت إلى مقتل ثلاثة أشخاص» وتحريك «الانتقام الإسرائيلى المحتم» فى التاسع من نوفمبر، والذى سقط فيه من القتلى أكثر من مائة شخص فى هجمات «داخل وحول صور ومدينتين صغيرتين تقعان فى الجنوب».

وكما هى القاعدة فى التاريخ المنقح، يلعب الفلسطينيون دور الإرهابيين، ويلعب الإسرائيليون دور المنتقمين الذين يأخذون بالثأر، يثأر وربما بقسوة كبيرة. أما فى عالم الواقع فتختلف الحقيقة كثيرًا، وتلك مسألة ليس لها أدنى أهمية فى دراسة الإرهاب فى الشرق الأوسط.

نادرًا ما أشارت الصحافة الغربية إلى مأساة نبطية، وبرغم ذلك فهناك بعض الاستثناءات. ففى الثانى من ديسمبر عام ١٩٧٥م وقعت إحدى الهجمات

الإسرائيلية، حيث قامت القوات الجوية الإسرائيلية بقصف المدينة وقتل العشرات من المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين باستخدام أسلحة مضادة للأفراد وقنابل وصواريخ. **وتعد هذه الغارة غير عادية، ذلك أن الصحافة أوردتها دون أن تثير اهتمامًا أو قلقًا؛ ربما لأنها بدت «ثأرًا»، فقد كانت ثأرًا تجاه مجلس الأمن الذى وافق على تخصيص جلسة لمناقشة مقترحات سلام دعمتها سوريا والأردن ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية.**

استمرت وتكررت القصة مع تغيير طفيف. ففى أوائل عام ١٩٨٦م، وبينما كانت أنظار العالم متجهة فى هلع نحو الإرهابيين المختلين فى العالم العربى، **أوردت الصحافة أن مدافع الدبابات الإسرائيلية قد صبت وابلها على قرية صريفا بجنوب لبنان، حيث استهدفت ثلاثين منزلاً كانت قوات الدفاع الإسرائيلى قد ادعت أنها تعرضت لإطلاق نار منها بواسطة «إرهابيين مسلحين» كانوا يقاومون عملياتها فى خلال ما وصفته بأنه بحث عن جنديين إسرائيليين تم «اختطافهما» داخل «الحزام الأمنى» الإسرائيلى فى لبنان. واستبعد التقرير الذى أعدته قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام من الصحافة الأمريكية بشكل كبير. يشير التقرير إلى أن القوات الإسرائيلية قد «فقدت صوابها بالفعل» خلال هذه العمليات، حيث قامت بإغلاق قرى بأكملها، ومنعت قوات الأمم المتحدة من إرسال الماء واللبن والبرتقال إلى القرى التى كنت تخضع لـ« عمليات استجواب» ـ أى عمليات تعذيب وحشية للرجال والنساء على يد قوات إسرائيلية ومرتزقتها المحلية، مع تأهب من قوات الدفاع الإسرائيلى. رحلت قوات الدفاع الإسرائيلى آنذاك وأخذت معها الكثير من القرويين بما فى ذلك النساء الحوامل، نقل البعض منهم إلى إسرائيل فى انتهاك آخر للقانون الدولى، وقامت بتدمير المنازل ونهب وهدم الأخرى منها، بينما صرح شمعون بيريز بأن بحث إسرائيل عن الجنود المختطفين يعبر عن موقفنا تجاه قيمة الحياة الإنسانية ومنزلتها.**

وعقب شهر واحد، أفاد راديو لبنان، فى الرابع والعشرين من شهر مارس: «أن قوات إسرائيلية، إما كانت قوات الدفاع الإسرائيلى أو مرتزقة جيش لبنان الجنوبى، قد قامت بقصف نبطية، **مما أدى إلى مقتل ثلاثة مدنيين وإصابة اثنين وعشرين، حيث ضربت القذائف السوق التجارى وسط المدينة عند مطلع النهار حيث يحتشد العامة للتسوق»**. وقد زعم بأن الهجوم كان ثأرًا لهجمة شنت على قوات المرتزقة الموالية لإسرائيل فى جنوب لبنان. أقسم أحد زعماء حركة أمل الشيعية بأن «المستوطنات والمنشآت الإسرائيلية لن تكون بمنأى عن ضربات المقاومة». وفى السابع والعشرين من

مارس، ضرب صاروخ كاتيوشا فناء مدرسة تقع شمالى إسرائيل أدى إلى إصابة خمسة أشخاص وتحريك هجوم إسرائيلى على مخيم للاجئين الفلسطينيين يقع قرب صيدا، أسفر عن مقتل عشرة أشخاص وجرح اثنين وعشرين، بينما صرح قائد المنطقة الشمالية الإسرائيلية عبر راديو جيش إسرائيل، بأن قوات الدفاع الإسرائيلى لم تحدد ما إذا كان الصاروخ قد أطلقته عصابات شيعية أم أن عصابات فلسطينية هى التى قامت بإطلاقه. وفى السابع من شهر إبريل، قامت الطائرات الإسرائيلية بقصف نفس المخيمات وقرية مجاورة مما أسفر عن مقتل اثنين وإصابة عشرين بادّعاء أن الإرهابيين قد انطلقوا منها بنية قتل مواطنين إسرائيليين.

ومن كل هذه الأحداث، نال الهجوم الصاروخى الذى وقع على شمال إسرائيل تغطية تليفزيونية غاضبة وحنقًا عامًا على «الإرهاب»، وبرغم ذلك فقد أغلق الباب على هذا الموضوع إلى حد ما، نظرًا للهستيريا الكبيرة التى أثيرت آنذاك حول «اجتياح» نيكاراجوا للهندوراس، حيث مارس جيش نيكاراجوا حقه المشروع فى عمل عسكرى ليخرج من أرضه عصابات إرهابية كان قوادها الأمريكيون قد أرسلوها فى عرض للقوة قبيل تصويت مجلس الشيوخ على تقديم المساعدات إلى الكونترا. ويشير ذلك إلى أن القضية الخطيرة فقط التى تخضع للنقاش والجدال هى ما إذا كان جيش الوكالة بمقدوره تحقيق الأهداف التى أوكلها إليه سيده. وعلى النقيض من ذلك، لم تكن إسرائيل تمارس حقًا مشروعًا فى عمل عسكرى بقصفها للمدن ومخيمات اللاجئين، ولا تقع مطلقًا أعمال الإرهاب الجماعى التى تقوم بها ولا عدوانها السافر على لبنان تحت هذا المفهوم. ولكن بوصفها دولة عميلة، ترث إسرائيل من الإمبراطور حق الإرهاب والتعذيب والعدوان. ونيكاراجوا بوصفها عدوة تفتقر بوضوح إلى الحق فى الدفاع عن أرضها ضد إرهاب دولى أمريكى. وبناء على ذلك، فإنه من الطبيعى وجوب تجاهل أعمال إسرائيل أو صرفها عن النظر، لأنها ثأر مشروع، فى الوقت الذى شجب فيه الكونجرس، «الماركسيين اللينينيين النيكاراجويين» لهذا الدليل الجديد على التهديد الذى يفرضونه على سلام واستقرار المنطقة.

قُدم أيضًا الاجتياح الإسرائيلى للبنان فى يونيو عام ١٩٨٢م بصورة منقحة على نحو ملائم. فقد كتب شمعون بيريز أن عملية «سلام الجليل» قد شنت «لضمان عدم تعرض الجليل مرة أخرى إلى قصف بصواريخ كاتيوشا»، وأوضح إيريك برايندل أن «الهدف الأساسى للاجتياح الإسرائيلى فى عام ١٩٨٢م» كان بلا ريب «حماية منطقة الجليل. .

من هجمات صواريخ الكاتيوشا والقصف الآخر القادم من لبنان»، وتخبرنا صفحات الأخبار لصحيفة تايمز بأن الاجتياح قد بدأ «إثر هجمات شنتها عصابات منظمة التحرير الفلسطينية على مستوطنات شمال إسرائيل»، وبأن (دون تعليق) القادة الإسرائيليين «قد أشاروا إلى أنهم كانوا يرغبون فى وضع نهاية للهجمات المدفعية والصاروخية التى تقع على الحدود الشمالية لإسرائيل»، وهو العمل الذى «تحقق خلال الثلاث سنوات التى قضاها الجيش الإسرائيلى فى لبنان».

وأضاف هنرى كام أن «أهل كيريات شيمونا لم يناموا فى ملاجئ القنابل ولم يشعر الآباء بالقلق على أطفالهم عند ذهابهم إلى المدارس أو إلى اللعب لمدة ثلاث سنوات تقريبًا. ولم تسقط صواريخ الكاتيوشا السوفيتية الصنع التى ضربت هذه المدينة التى تقع بالقرب من الحدود اللبنانية لعدة سنوات على فترات عشوائية، منذ أن قامت إسرائيل باجتياح لبنان فى يونيو عام ١٩٨٢م». ويرى توماس فريدمان أن «المجتمع الإسرائيلى سوف يغضب إذا ما سقطت الصواريخ مجددًا على الحدود الشمالية لإسرائيل بعد كل ما أنفق فى لبنان». «. . . ففى الوقت الراهن توقف سقوط الصواريخ على شمال إسرائيل. . وإذا ما بدأت مجددًا هجمات كبيرة على الحدود الشمالية لإسرائيل فإن الأقلية [التى تفضل بقاء الجيش فى لبنان] قد تتحول إلى أغلبية». «تمت عملية سلام الجليل ـ الاجتياح الإسرائيلى للبنان ـ فى المقام الأول لحماية السكان المدنيين من المدافع الفلسطينية»، هكذا يقرر فريدمان فى واحدة من القصص العديدة المعنية بالإنسان فى كفاح الإسرائيليين المعذبين. وتدافع الشخصيات السياسية عن نفس المعتقد باستمرار. **كتب زبينيو بريزنيسكى أن «زيادة التواجد العسكرى السورى واستغلال منظمة التحرير الفلسطينية للبنان للإغارة على إسرائيل، قد عجلا من الاجتياح الإسرائيلى [لعام ١٩٨٢م]» ويدعونا رونالد ريجان، فى إبداء آخر لجبن الأخلاق، إلى أن «نتذكر أن إسرائيل كان عليها ـ عندما بدأ كل ذلك [الاجتياح]، نظراً لانتهاكات وقعت على حدودها الشمالية من قبل الفلسطينيين، ومنظمة التحرير الفلسطينية ـ أن تجتاز الطريق إلى بيروت»، حيث كان هناك «عشرة آلاف فلسطينى[!] جلبوا الدمار على بيروت» وليس المعتدين الذين كان يدعمهم.**

تساعد هذه الروايات وعدد آخر لا يحصى، يحتوى الكثير منها على وصف دقيق للعذاب الذى حل بأهل الجليل الذين خضعوا إلى قصف الكاتيوشا العشوائى، فى خلق الصورة المعتمدة للمتعصبين الفلسطينيين المجهزين بأسلحة سوفيتية، وهم عنصر

رئيسى لشبكة الإرهاب الدولى ذات القاعدة الروسية ، مما دفع إسرائيل إلى اقتحام وضرب مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ، وأهداف أخرى ، مثلما كانت أى دولة ستفعل للدفاع عن شعبها من هجوم إرهابى عديم الرحمة .

يختلف عالم الواقع ، مرة أخرى . فقد كتب ديفيد شيلر أن «خلال الأربع سنوات التى تفصل بين الاجتياح الإسرائيلى الأول لجنوب لبنان فى عام ١٩٧٨م واجتياح السادس من يونيو عام ١٩٨٢م ، قتل إجمالى ٢٩ شخصًا فى شمال إسرائيل خلال كافة أشكال الهجمات التى جاءت من لبنان بما فى ذلك من قصف وعمليات تسلل عبر الحدود من قبل إرهابيين» غير أن «الحدود كانت هادئة» لمدة عام قبل اجتياح عام ١٩٨٢م . ويعد هذا التقرير غير عادى فى اقترابه على الأقل من نصف الحقيقة . **ففى الوقت الذى تراجعت فيه منظمة التحرير الفلسطينية عن عمليات التسلل عبر الحدود لمدة عام قبل الاجتياح الإسرائيلى لم تكن الحدود هادئة ، حيث استمر الإرهاب الإسرائيلى الذى أودى بحياة العديد من المدنيين . فالحدود كانت «هادئة» فقط فى المصطلحات العنصرية للخطاب الأمريكى مرة ثانية . بالإضافة إلى ذلك لم يُشر شيلر وكذلك أقرانه ، إلى أنه فى الوقت الذى قتل فيه تسع وعشرون شخصًا شمالى إسرائيل منذ عام ١٩٧٨م ، قتل الآلاف من جراء عمليات القصف الإسرائيلية فى لبنان ، ولم يُشر إلى ذلك فى الولايات المتحدة ، وفى الأوقات النادرة أشير إليه بوصفه «عملاً ثأريًا»** .

تعد أعمال القصف التى وقعت منذ عام ١٩٧٨م عنصرًا رئيسيًا فى «عملية سلام» كامب ديفيد التى ، تكهن بأنها ، أطلقت يد إسرائيل فى مد سيطرتها وقمعها فى الأراضى المحتلة ، فى الوقت الذى كانت تشن فيه هجومًا على جارتها الشمالية بهدف الحصول على زيادة سريعة فى الدعم العسكرى الأمريكى مع خروج العائق العربى الرئيسى (مصر) من الصراع فى ذلك الوقت . ويرى ويليام كوانت أن **«خطة عملية اجتياح لبنان سعيًا وراء منظمة التحرير الفلسطينية [فى ١٩٨١ إلى ١٩٨٢م] يبدو أنها قد تزامنت مع التوصل إلى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية»** . ويجدر بالذكر أن الصحفيين الأمريكيين الأكفاء قد فطنوا إلى المغزى الحقيقى لاتفاقات كامب ديفيد ، برغم عدم الإفصاح عنه كلية داخل الولايات المتحدة ، منذ ذلك الوقت وصاعدًا . وهكذا ففى إحدى المقابلات التى أجريت معه فى إسرائيل ، أشار ديفيد شيلر إلى أنه **«بالنسبة إلى الجانب الإسرائيلى ، يبدو لى أن معاهدة السلام قد أعدت الموقف للحرب**

فى لبنان، ومع خروج مصر من وضع المواجهة، شعرت إسرائيل بالحرية فى بدء حرب على لبنان، وهو شيء ربما ما كانت لتجرؤ على فعله قبل معاهدة السلام. . ومن السخرية أن حرب لبنان ما كانت لتقع بدون معاهدة السلام»، إنها ليست سخرية بل هى جزء جوهرى فى العملية. وعلى حد علمى، لم يكتب شيلر ذلك فى صحيفة تايمز خلال الخمس سنوات التى قضاها كمراسل للصحيفة فى إسرائيل وانتهت فى يونيو عام ١٩٨٤م، أو فى وقت لاحق لهذا التاريخ.

أردف شيلر قائلاً: «أعتقد بأنه ما كانت لتحدث مثل هذه المعارضة الكبيرة للحرب بين الإسرائيليين ما لم توجد مثل تلك المعاهدة للسلام»، ونظرًا لتواجده فى إسرائيل خلال ذلك الوقت، لم يفشل شيلر فى التوصل إلى أن «المعارضة الكبيرة للحرب» هى اصطناع دعائى لاحق أعد للحفاظ على صورة «إسرائيل الجميلة». فالمعارضة كانت بالفعل ضعيفة، إلى أن وقعت مذبحتا صبرا وشتيلا تلو الحرب (عندما هجر المؤيدون للحرب فى الولايات المتحدة المركب الغارقة، وصنعوا تاريخًا مخادعًا «للمعارضة المبكرة» مثلما حدث فى مسألة حرب الهند الصينية) ثم بعد ازدياد تكاليف الاحتلال.

وبالانتقال إلى عالم الواقع، يؤخذ فى الاعتبار أولاً الخلفية المباشرة لعملية «سلام الجليل». فقد التزمت منظمة التحرير الفلسطينية بوقف إطلاق النار المرتب أمريكيًا فى يوليو عام ١٩٨١م برغم المحاولات الإسرائيلية المتكررة لإثارة عمل ما يستخدم كذريعة لعملية الاجتياح المخطط لها. اشتملت على قصف وقع فى أواخر شهر أبريل عام ١٩٨٢م أسفر عن مقتل ٢٤ شخصًا، وإغراق قوارب صيد. . إلخ. والتوقعات الوحيدة كانت عبارة عن ثأر خفيف وقع فى شهر مايو عقب القصف الإسرائيلى، ورد فعل على القصف الإسرائيلى الثقيل والهجمات الأرضية التى وقعت فى لبنان فى شهر يونيو، حيث سقط فيها العديد من القتلى المدنيين. فقد كانت هذه الهجمات الإسرائيلية «ثأرًا» لمحاولة اغتيال السفير الإسرائيلى فى لندن على يد «أبو نضال» وهو العدو اللدود لمنظمة التحرير الفلسطينية، والذى لم يكن له مكتب فى لبنان ـ ومرة أخرى، قصة «الثأر» المألوفة. فقد كانت محاولة الاغتيال هذه هى الذريعة التى استخدمت للاجتياح الذى خطط له طويلاً.

تطالعنا صحيفة نيوريبابليك بأن نجاحات مفاوض الأمم المتحدة برايان أوركهارت «كانت نجاحات بسيطة، ومنسية إلى حد ما، مثل مفاوضة لوقف إطلاق نار فلسطينى فى جنوب لبنان عام ١٩٨١م على سبيل المثال»، فإن رغبة صحف الفريق المتشدد فى

«نسيان» الحقائق ليس بالمستغرب، غير أن انتشار زلات موائمة كزلات الذاكرة هذه لهو أمر جدير بالملاحظة.

اتبعت أحداث شهر يوليو عام ١٩٨١م نفس النمط كثيراً. ففى الثامن والعشرين من شهر مايو، كتب زائيف شيف وإيهود ياأرى، أن رئيس الوزراء مناحم بيجن ورئيس هيئة الأركان رفائيل إيتان «**قد خطا خطوة أخرى قد تضع دولتهما بشكل كبير على مشارف حرب على لبنان، بعمل أعد بشكل أساسى لتحقيق هذه الغاية**»، أى أنهما قد قاما بخرق وقف إطلاق النار، وذلك بقصف «مراكز منظمة التحرير الفلسطينية» (مصطلح يستخدم عادة فى الإشارة إلى ضحايا القصف الإسرائيلى، أيّا كانت هذه الضحايا) فى جنوب لبنان. **واستمرت الهجمات من البر والبحر حتى الثالث من يونيو، يتابع شيف وياأرى «بينما قام الفلسطينيون بالرد بحذر شديد خشية أن يؤدى رد فعل قوى إلى تحريك عملية أرضية إسرائيلية ساحقة». وطُبق مجدداً وقف لإطلاق النار خرقته إسرائيل مرة ثانية فى العاشر من شهر يوليو بعمليات قصف جديدة. وفى هذه المرة كان هناك رد فعل فلسطينى بهجمات صاروخية أفزعت الجليل الشمالية، وأتبعها قصف إسرائيلى ثقيل لبيروت ولأهداف مدنية أخرى. وفى خلال ذلك الوقت أعلن وقف لإطلاق النار فى الرابع والعشرين من شهر يوليو، مع سقوط حوالى ٤٥٠ عربى ـ جميعهم تقريبًا من المدنيين اللبنانيين ـ وستة إسرائيليين.**

من كل هذه القصة، ذكر فقط العذاب الذى تعرضت له الجليل الشمالية التى خضعت لقصف عشوائى بالكاتيوشا، قام به إرهابيو منظمة التحرير الفلسطينية، مما دفع إسرائيل فى نهاية الأمر إلى الثأر باجتياحها للبنان فى يونيو عام ١٩٨٢م. وتعد هذه حقيقة، فى بعض الأحيان، حتى لدى الصحفيين الجادين الذين ليس لهم قنوات اتصال مع الدعاية الرسمية. فقد كتب إدوارد والش أن «الهجمات الصاروخية المتكررة التى وقعت عام ١٩٨١م قد وضعت [كيريات شيمونا] تحت الحصار مجدداً»، ووصف وضع «الآباء المذهولين» والإرهاب الذى نتج عن «قصف المدفعية والصواريخ المنطلقة من القواعد الفلسطينية القريبة»، دون إشارة أخرى إلى ما كان يحدث. وكتب كيرتس ويلكى، أحد أكثر الصحفيين الأمريكيين فى الشرق الأوسط تدقيقًا وإدراكًا، أن كيريات شيمونا «وقعت تحت نيران مدمرة انطلقت من قوات منظمة التحرير الفلسطينية

فى عام ١٩٨١م، فوابل صواريخ الكاتيوشا السوفييتية الصنع، كان كثيفًا إلى درجة أن أولئك المقيمين الذين لم يفروا كان مضطرين إلى قضاء ثمانية أيام وليال متعاقبة فى ملاجئ القنابل». ومرة ثانية دون إشارة إلى دوافع هذه «النار المدمرة»، أو إلى الوضع فى بيروت أو إلى المناطق المدنية الأخرى، حيث قتل المئات خلال القصف الإسرائيلى المدمر.

يقدم المثال رؤية أعمق عن مفاهيم «الإرهاب» و«الثأر»، كما أولت داخل النظام الأيديولوچى الأمريكى. وكذلك فى الافتراضات التى تستثنى، كنتيجة طبيعية، معاناة الضحايا الرئيسيين، وذلك للأسباب المعتادة.

إن القصة الرسمية التى تشير إلى أن «الهجمات الصاروخية والمدفعية على الحدود الشمالية لإسرائيل» قد توقفت بفضل عملية «سلام الجليل» هى قصة مخادعة على نحو مضاعف. أولاً: فالحدود كانت «مستقرة» لمدة عام قبيل الاجتياح، باستثناء الهجمات والتحرشات الإرهابية الإسرائيلية، وكانت الهجمات الصاروخية الكبيرة، التى وقعت فى شهر يوليو عام ١٩٨١م، عبارة عن رد فعل على الإرهاب الإسرائيلى الذى جنى فى هذه الحادثة وحدها من الأرواح حوالى مائة ضعف ما جناه رد فعل منظمة التحرير الفلسطينية. وثانيًا: فى تباين صارخ مع الفترة السابقة، فقد بدأت الهجمات الصاروخية ضد إسرائيل عقب انتهاء الاجتياح واستمرت منذ أوائل عام ١٩٨٣م. وذكرت مجموعة من الصحفيين الإسرائيليين المنشقين أنه خلال أسبوعين من شهر سبتمبر عام ١٩٨٥م، أطلق على الجليل أربعة عشر صاروخًا. إضافة إلى ذلك، ازدادت «الهجمات الإرهابية» بنسبة ٥٠ بالمائة داخل الضفة الغربية فى خلال الأشهر التى تلت الحرب، وازدادت إلى ٧٠ بالمائة بنهاية عام ١٩٨٣م منذ الحرب على لبنان، وأصبحت تمثل تهديداً خطيراً بحلول عام ١٩٨٥م، فلم تكن نتيجة مستغربة لأعمال وحشية ولتدمير للمجتمع المدنى والنظام السياسى للفلسطينيين.

لم يكن التهديد الذى تعرضت له الجليل الشمالية هو الدافع الحقيقى وراء اجتياح عام ١٩٨٢م، كما يذكر التاريخ المنقح بل العكس كما أعرب الاختصاصى الإسرائيلى القيادى فى شئون الفلسطينيين، البروفيسور يهوشوا پوراث بالجامعة العبرية (وهو أحد «المعتدلين» فى الحوار الإسرائيلى ومؤيد لفكرة حزب العمل فى «الحل الأردنى»

للفلسطينيين) عقب شن الغزو بشكل مقبول ظاهريًا. **يشير بوراث إلى أن قرار الاجتياح «قد نبع من حقيقة أن وقف إطلاق النار قد تم الالتزام به»، حيث كان ذلك يمثل «كارثة حقيقية» إلى الحكومة الإسرائيلية؛ نظرًا لأنه كان يهدد سياسة التملص من تسوية سياسية. «فأمل الحكومة»، يستطرد بوراث، «أن تعود منظمة التحرير الفلسطينية المضروبة، والتي تنقصها الإمكانيات التنظيمية، والقاعدة الأرضية التي تعمل منها، فتقوم بتفجيرات في كافة أنحاء العالم واختطاف الطائرات وقتل كثير من الإسرائيليين»، وبذلك «تخسر جزءًا من الشرعية الدولية التي حصلت عليها» و«نستأصل خطر» إجراء مفاوضات مع ممثلين فلسطينيين، مما قد يهدد سياسة - يشترك فيها الحزبان الكبيران - الحفاظ على سيطرة قوية على الأراضي المحتلة.**

يشير افتراض القيادة الإسرائيلية الذي يبدو معقولاً إلى أن أولئك الذين يُصيغون الرأي العام داخل الولايات المتحدة - الدولة الوحيدة التي تأخذ بعين الاعتبار أن إسرائيل قد اختارت أن تصبح دولة مرتزقة تعمل على خدمة مصالح عائلها - بالمقدور الاعتماد عليهم لطمس التاريخ الحقيقي وتصوير الأعمال الإرهابية، التي نتجت عن العدوان الإسرائيلي، الفظائع بأنها أعمال عنف عشوائية، يمكن عزوها إلى عيوب في الثقافة والشخصية العربية، إن لم تكن نقصًا راديكاليًا. ويستكمل التعليق الأمريكي التابع التشخيصات، بانقلاب دعائي مناسب لإرهاب الدولة، في القدس وواشنطن.

أدركت إسرائيل - تمامًا - النقاط الأساسية. فقد صرح رئيس الوزراء إسحاق شامير على شاشات التلفزة، بأن إسرائيل قد دخلت في حرب بسبب وجود «خطر كبير.. ليس كبيرًا بالقدر العسكري، بقدر ما هو كبير سياسيًا»، مما حث الهجاءُ الإسرائيلي البارع بي مايكل على أن يكتب «لقد مات العذر الواهي المتعلق بالخطر العسكري، أو الخطر الجليلي» حالما قمنا «بإزاحة الخطر السياسي» بالمبادرة بالضرب، والآن «شكرًا لله لم يعد هناك ما نتحدث معه». **وعلق الكاتب أرون باكار قائلاً: «إنه لمن السهل فهم وضع القيادة الإسرائيلية. فقد اتهم عرفات بالتحرك باستمرار نحو نوع ما من التسوية السياسية مع إسرائيل» و«من وجهة نظر الإدارة الإسرائيلية، يعد ذلك أسوأ تهديد ممكن» - يشمل ذلك حزب العمل وكذلك الليكود.**

ويرى الصحفى/ المؤرخ بينى موريس أن «منظمة التحرير الفلسطينية قد أوقفت نيرانها على طول الحدود الشمالية لمدة عام كامل. ومنعتها بشكل كامل ـ فى عدة مناسبات ـ عن الرد على الأعمال الإسرائيلية (التى أعدت بشكل خاص لاستدراج نيران منظمة التحرير الفلسطينية). وبالنسبة للضباط الكبار فى قوات جيش الدفاع، يستطرد موريس، «تأسست حتمية الحرب على منظمة التحرير الفلسطينية لأنها تمثل تهديداً سياسيّا لإسرائيل ولسيطرة إسرائيل على الأراضى المحتلة»، حيث إن «آمال الفلسطينيين داخل وخارج الأراضى المحتلة لتحقيق طموحات وطنية قد اعتمدت على وتدور فى فلك منظمة التحرير الفلسطينية» وكأى معلق سوى، يسخر موريس من الحديث الهستيرى حول الأسلحة المستولى عليها والتهديد العسكرى لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويتنبأ بأن «شيعة غرب بيروت، كثيراً منهم كانوا لاجئين من عمليات القصف الإسرائيلى السابقة لجنوب لبنان فى السبعينيات، قد يتذكرون لأمد طويل حصار يونيو ـ أغسطس [١٩٨٢م] الذى فرضته قوات جيش الدفاع» مع ترديدات طويلة الأجل عن «إرهاب شيعى ضد أهداف إسرائيلية».

وعلى جانب اليمين، أشار إيهود أولمرت عضو الكنيست الذى ينتمى إلى الليكود إلى أن «الخطر الذى فرضته منظمة التحرير الفلسطينية على إسرائيل لا يكمن فى تطرفه، بل يكمن فى اعتداله الزائف، الذى استطاع عرفات أن يعرضه دون أن يُغفل هدفه الأساسى مطلقًا، وهو القضاء على إسرائيل» (**حقيقة تقبل الإثبات على شاكلة هدف ديڤيد بن جوريون، عندما كان على رأس الحكم، لم يغفل مطلقا هدفه الأساسى فى التوسع إلى « حدود الطموحات الصهيونية» لتشمل جزءاً كبيراً من الدول المحيطة، وفى بعض الأحيان «الحدود التوراتية» من النيل إلى العراق، فى حين يُمكن نقل السكان الأصليين بطريقة ما**). وذكر البروفيسور مناحم ملسون مدير الضفة الغربية الأسبق أن «من الخطأ الاعتقاد بأن التهديد الذى تمثله منظمة التحرير الفلسطينية لإسرائيل هو من النوع العسكرى بالدرجة الأولى، بل إنه من النوع السياسى الأيديولوجى»، **وقبيل الاجتياح أوضح آريل شارون وزير الدفاع أن «الاستقرار فى الضفة الغربية» يستلزم «القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان»**، وفيما بعد علق رفيقه اليمينى المتطرف رفائيل إيتان رئيس هيئة الأركان بأن الحرب كانت نجاحًا حيث إنها أضعفت كثيراً «الوضع السياسى» لمنظمة التحرير الفلسطينية و«**كفاح المنظمة**

لإقامة دولة فلسطينية»، بينما أكدت على قدرة إسرائيل «فى إحباط أى هدف مماثل».
وفى تعليقه على مثل هذه التصريحات، يرى المؤرخ العسكرى الإسرائيلى يورى ميلشتين (أحد المؤيدين لفكرة حزب العمل فى «الحل الأردنى») أن أحد أهداف الاجتياح فى مفهوم شارون ـ إيتان كان «وضع نظام جديد فى لبنان والشرق الأوسط» لدفع العملية الساداتية[1] فى الكثير من الدول العربية «لضمان ضم جوديا وساماريا [الضفة الغربية] إلى دولة إسرائيل» و«ربما للتوصل لحل للمشكلة الفلسطينية».

كتب عضو الكنيست أمنون روبنشتين الذى لقى استحسانًا كبيرًا داخل الولايات المتحدة لموقفه الليبرالى الحمائمى أنه برغم الالتزام بوقف إطلاق النار «تقريبًا» (يصف بذلك التزام منظمة التحرير الفلسطينية ولا يعنى به التزام إسرائيل) إلا أن اجتياح لبنان كان «له مبرراته»، نظرًا لتهديد كامن وليس لتهديد عسكرى فعلى، فالأسلحة والذخائر الموجودة فى لبنان كانت بقصد الاستخدام ضد إسرائيل فى نهاية الأمر. تفكر فى المعانى المتضمنة لهذه الحجة فى سياقات أخرى حتى وإن أخذنا على محمل جاد المزاعم حول التهديد العسكرى الكامن الذى تمثله منظمة التحرير الفلسطينية لإسرائيل.

يلاحظ أن روبنشتين قد استبق المعتقد الرائع الذى أعلنته إدارة ريجان لتبرر قصفها لليبيا فى إبريل عام ١٩٨٦م فى «دفاع عن النفس ضد هجوم مستقبلى»، والذى سنعرج عليه فى الفصل التالى.

يسلم المؤيدون الأمريكيون للأعمال الوحشية الإسرائيلية بنفس الحقائق من وقت لآخر. فقبيل الاجتياح، حث محرر صحيفة نيوريبابليك مارتن پيريتز ـ محاكيًا شارون وإيتان ـ إسرائيل على أن تقوم بواجبها، وأن تدبر لمنظمة التحرير الفلسطينية «هزيمة عسكرية أبدية» داخل لبنان، بحيث «تكشف للفلسطينيين فى الضفة الغربية أن كفاحهم لإقامة دولة مستقلة قد تكبد نكسة لسنوات طويلة» لكى «يتحول الفلسطينيون إلى أمة أخرى محطمة كالأكراد والأفغان»، وأوضح الاشتراكى الديمقراطى مايكل والزر ـ الذى يرى أن الحل للعرب الفلسطينيين ـ داخل إسرائيل أيضًا ـ يكمن فى ضم هذه «الفئة القليلة الأهمية داخل الأمة» ـ فى صحيفة نيوريبابليك عقب الحرب، حيث قال «أرحب بالتأكيد بالهزيمة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأعتقد أن العملية

(١) نسبة إلى الرئيس الراحل السادات، رحمه الله ـ المترجم.

العسكرية المحدودة التى كانت ضرورية لإنزال تلك الهزيمة يمكن الدفاع عنها بموجب نظرية الحرب المشروعة».

من المثير للاهتمام ملاحظة التقارب فى هذه القضايا بين اليمين الإسرائيلى المتطرف والليبرالية اليسارية الأمريكية.

وبشكل موجز، كانت أهداف الحرب أهدافًا سياسية يأتى فى صدارتها الأراضى المحتلة و«النظام الجديد» فى لبنان. أما قصة حماية الحدود من الإرهاب، فهى عملية دعائية. وإذا ما عاود الإرهاب الفلسطينى نشاطه أصبحت الفائدة عظيمة. وإذا لم نستطع تعليق اللوم على عرفات، فيمكن على الأقل وصفه بأنه «الأب المؤسس للإرهاب الفلسطينى المعاصر» (نيوريپابليك) كى يتملص من جهوده التى ترمى إلى تسوية سياسية.

لم تنته مشكلة التملص من تسوية سياسية برغم القضاء على القاعدة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما كان مرجواً لها، لذا ظل من الضرورى التأهب لمحاربة التهديد والدفاع عن الحقيقة العقائدية؛ ذلك أن الولايات المتحدة وإسرائيل ينشدان السلام، غير أن الرفض العربى أعاق السلام. وهكذا ففى شهرى أبريل ومايو عام ١٩٨٤م، أطلق عرفات سلسلة من التصريحات فى أوروبا وآسيا دعا فيها إلى عقد مفاوضات مع إسرائيل تقود إلى اعتراف مشترك. وعلى الفور رفضت إسرائيل العرض وتجاهلته الولايات المتحدة. واحتلت رواية لوكالة اليونايتدپرس حول مقترحات عرفات صدر الصفحة الأولى فى صحيفة سان فرانسيسكو إيكزامينر، ونشرت الحقائق دون إبراز لها فى الصحف المحلية. أما الصحافة الوطنية [التى لا تقتصر فى أخبارها وتوزيعها على الولاية]، فقد طمست الرواية برمتها باستثناء ذكر ضئيل لها فى صحيفة واشنطن پوست عقب عدة أسابيع. وفرضت صحيفة نيويورك تايمز كذلك حظراً على الأعمال التى تشير إلى الحقائق، بينما استمرت (بالاشتراك مع صحف أخرى) فى شجب عرفات لعدم رغبته فى اتباع حلول دبلوماسية. وبشكل عام فكلما زاد نفوذ الصحيفة زاد تصميمها على طمس الحقائق، موقف طبيعى تمامًا يأخذ فى الحسبان موقف حكومة الولايات المتحدة فى هذه القضايا.

يدرك الإسرائيليون المطلعون موقف عرفات دون شك. إذ يرى اللواء (متقاعد) يهوشافات هاركابى، الرئيس الأسبق للمخابرات العسكرية، وهو مستعرب اشتهر بأنه

صقر للعديد من السنوات، بأن «منظمة التحرير الفلسطينية ترغب فى تسوية سياسية؛ نظرًا لأنها تعلم أن البديل مرعب وسوف يؤدى إلى تدمير كامل»، لذا «تبنى عرفات مواقف معتدلة نسبيًا فيما يتعلق بإسرائيل».

تؤكد هذه الملاحظات على عدة نقاط:

١ ـ هناك إطار سياسى حاسم يجب أن يُفهم الإرهاب من خلاله، إذا ما كنا جادين.

٢ ـ إن جرائم الآخر، وليست جرائمنا المماثلة لها أو الأسوأ منها، هى التى تشكل «الإرهاب» الجرائم الفلسطينية، وليست الإسرائيلية ولا الأمريكية.

٣ ـ استخدمت مفاهيم «الإرهاب» و«الثأر» كمصطلحات للدعاية وليست كمصطلحات للوصف.

وبشكل جذرى، عمدت الهستيريا التى أثيرت حول أعمال الإرهاب ـ المنتقاة بعناية، تلك التى قام بها العرب سواء كانوا فلسطينيين أو شيعة لبنانيين أو ليبيين أو سوريين أو حتى إيرانيين ـ إلى تحقيق أهداف سياسية خاصة محددة.

نعتبر مرة أخرى مسألة الثأر. فقد وقع أول هجوم صاروخى قام به الشيعة بعد عام ١٩٨١م ضد كيريات شيمونا فى شهر ديسمبر عام ١٩٨٥م بعد ما يقرب من أربعة أعوام من احتلال عسكرى ذى وحشية مفرطة، بلغت ذروتها خلال عمليات القبضة الحديدية التى نفذتها حكومة شمعون بيريز أوائل عام ١٩٨٥م. غير أن التغطية الإخبارية العرضية لوحشية المحتلين قد فشلت فى نقل القصة الكاملة، حيث إنها تجاهلت الواقع اليومى. وينطبق نفس الوضع على التغطية العرضية للأعمال الوحشية الإسرائيلية داخل الأراضى المحتلة، والتى فشلت فى نقل الصورة الحقيقية للإذلال الوحشى والقمع واستغلال العمالة الرخيصة (بما فى ذلك الأطفال) والسيطرة الفظة على الحياة السياسية والثقافية وتقليص التنمية الاقتصادية. وقبل شهر من وقوع الهجوم الصاروخى، قدمت جولى فلنت صورة أكثر إيضاحًا تروى فيها «قصة الحياة والموت فى إحدى قرى جنوب لبنان» حيث الشيعة. فقد كانت كفر رمان «مدينة زراعية مزدهرة يسكنها ثمانية آلاف شخص» تقع بالقرب من النبطية، وذلك خلال الفترة التى كان يخضع فيها جنوب لبنان إلى إرهاب منظمة التحرير الفلسطينية فقط، طبقًا للتاريخ

الرسمى. وعقب ما أسمته صحيفة نيويورك تايمز «تحررها» من نير منظمة التحرير الفلسطينية، أحيطت «بحصنين هائلين» قام بإنشائهما الإسرائيليون ووكيلهم اللبنانى المتمثل فى «جيش جنوب لبنان» الذى قام بعمليات قنص وقصف متواصلة، «استمرت فى بعض الأحيان من الفجر إلى ظلمة الليل، وفى أحيان أخرى لعدة ساعات فقط»، أسفرت عن سقوط الكثير من القتلى، وأدت إلى فرار ٦٠٠٠ شخص وجعل ثلاثة أرباع المدينة غير آهلة بالسكان فى هذه «القرية المحتضرة»، حيث لا يوجد أثر لأنشطة المقاومة، وشعبية بسيطة لها بين مزارعين لا يعنون بالسياسة، فوق رقعة جرداء لتل منبسط.

هل كان قصف كيريات شيمونا «إرهابًا غير ناتج عن تحرش» أم «ثأرًا»، وإن طرحت جانبًا الفظائع الفتاكة لعمليات القبضة الحديدية التى قادها بيريز ورابين؟

إلقاء نظرة على سير حياة الإرهابيين يُعتبر عملاً تنويريًا. فقد أجرت صحيفة واشنطن پوست مقابلة مع أحد الإرهابيين فى سلسلة من خمسة أجزاء تدور حول الإرهاب بالطريقة الانتقائية التقليدية. وباعتباره قضى عقوبة ثمانية عشر عامًا فى سجن إسرائيلى، فقد تم اختياره بوصفه «نموذجًا محاكيًا تمامًا للإرهابيين الموجودين فى السجون حاليًا من لندن إلى الكويت». «فى حياته مأساة ذاتية (موت والده فى انفجار قنبلة فى القدس عام ١٩٤٦م) صحبها اكتشاف عقيدة (الماركسية) مما أقحمه فى عالم القتل السياسى العمد». «والقنبلة التى قتلت والده، وأكثر من تسعين شخصًا آخر، كانت من إعداد الجماعة السرية الصهيونية إيرجون التى قام بقيادتها مناحم بيجن بمركز القيادة العسكرية البريطانية، فى فندق الملك داود». فقد تعرف على الماركسية، كما قال، من خلال «واقع الظروف فى المخيمات الفلسطينية» داخل الضفة الغربية المحتلة. إن «واقع» الأراضى المحتلة، ليس فقط داخل المخيمات، واقع حقيقى، ومرير وقاس، خارج صفحات مقالات تحرير صحافة الأمة، حيث نعلم أن الاحتلال كان «نموذجًا للتعاون فى المستقبل» و«تجربة فى التعايش بين العرب والإسرائيليين». والإيضاح لا يعنى التبرير، غير أن بعض الأسئلة تطرح نفسها حول الاستخدام السلس لمصطلحات مثل مصطلح «الثأر».

أو نفكر فى سليمان خاطر الجندى المصرى الذى قام فى الخامس من أكتوبر عام ١٩٨٥م بقتل سبعة سائحين إسرائيليين كانوا على شاطئ بحر فى سيناء. فقد أوردت الصحافة المصرية قول والدته بأنها «سعيدة لموت هؤلاء اليهود» ووصف طبيب من قريته

قرية بحر البقر عملية القتل بأنها إنذار موجه إلى «السلام الوهمى» بين مصر وإسرائيل. وما هو السبب وراء رد الفعل الفظيع هذا لجريمة لا توصف؟ ربما يوحى قصف تونس الذى سبقها بعدة أيام بالسبب، وربما يكون هناك أسباب أخرى. ففى عام ١٩٧٠م قامت الطائرات الحربية الإسرائيلية بقصف بحر البقر، مما أدى إلى مقتل ٤٧ تلميذًا، خلال «حرب الاستنزاف» وقتما اضطر القصف الإسرائيلى الواسع - حيث وصل بعضه إلى داخل عمق مصر - مليون ونصف من المدنيين من منطقة قناة السويس أن يهاجروا من مدنهم وقراهم، وأنذر بحرب شاملة، حينما أسقطت طائرات الفانتوم الأمريكية الحديثة، طائرات ميج كان يقودها طيارون سوفييت فوق الأراضى المصرية، وكانت تدافع عن العمق الداخلى لمصر.

هناك شىء ما مفقود، وكذلك عندما ذكر مراسل صحيفة تايمز بسلاسة أن خاطر «قد تصرف من منطلق دوافع وطنية معادية لإسرائيل» لم يكن ليتجاهل قصة بحر البقر وهجرة مليون ونصف مدنى من جراء القصف الجوى، لو كان الوضع معكوسًا بين مصر وإسرائيل.

يرى ديفيد هيرست أن «مركز الإرهاب الرئيسى أو المركز الأهم بلا شك [بالمعنى الغربى للمصطلح] هو لبنان». فهو إما ينتج الإرهابيين، أو يخدم كدار ملائمة للوافدين: إما الفلسطينيين «الذين لم يعرفوا شيئًا غير القصف والقتل والذبح والتشويه والكراهية والخوف والخطر، أو اللبنانيين الذين لقى مجتمعهم ضربة قاضية من قبل العدوان الإسرائيلى المدعوم أمريكيًا». . . . «وإحدى القناعات المتجذرة فى عقول شباب اليوم» داخل تلك الجماعات هى أنه «تحت حكم الرئيس ريجان، الذى حمل الانحياز التقليدى لدولته تجاه إسرائيل إلى آفاق غير مسبوقة، أصبحت الولايات المتحدة هى الداعم القوى للنظام القائم بأسره، والذى أصبح لا يطاق إلى درجة أن أى وسيلة الآن تبرر القضاء عليه. وربما يكون دافع الإرهاب أقوى بين الفلسطينيين، غير أنه قد يكون أقوى بين اللبنانيين والعرب أو - فى أقصى ظهور له - بين الشيعة».

اتضحت النقطة الأساسية من خلال يهوشافات هركابى: «تقديم حل عادل للفلسطينيين يحترم حقهم فى تقرير المصير: ذلك هو حل مشكلة الإرهاب. فعندما يزول المستنقع لن يكون هناك مزيد من الناموس».

أسهم إرهاب الجملة، والعدوان الأمريكى الإسرائيلى بشكل مؤكد فى الموقف الذى يصفه هرست، تنبؤا وربما بوعى، ومن المحتمل أن كلاً من الدولتين الإرهابيتين قد رضيت بالنتيجة التى تمنحهما مبرراً للاستمرار فى دربهما الذى يتسم بالرفض والعنف. علاوة على ذلك، يمكن استغلال إرهاب القطاعى الذى أسهما فيه، فى إحداث شعور مناسب بالخوف وتعبئة داخل المجتمع، مثلما هو لازم لمزيد من الأهداف العامة. فكل المطلوب هو نظام عقائدى يصرخ جماعيًا عندما تستدعى الضرورة، ويقمع أى إدراك لمبادرات الولايات المتحدة، ونمطها، ومصادرها، ودوافعها. وبذلك المنطق، يلزم صانعى السياسة إيجاد عدة مخاوف، كما يشير السجل.

وصفت الأعمال الإرهابية من قبل مدبريها على نحو مميز بأنها «أعمال ثأرية» (أو فى حالة الإرهاب الأمريكى والإسرائيلى بأنها «وقائية»)، من ثم فإن قصف تونس كان ثأرًا مزعومًا لحوادث القتل فى لارناكا، مثلما أشير إليه، برغم عدم وجود ادعاء بأن ضحايا قصف تونس قد كان لهم علاقة بحادثة لارناكا. بُررت الحادثة الثانية أيضًا بأنها «ثأر»، إذ كانت رد فعل لقيام إسرائيل باختطاف سفن كانت مبحرة من قبرص إلى لبنان. وسُلم فى الولايات المتحدة بالادعاء الأول بوصفه مشروعًا ولم يلق بال إلى الادعاء الثانى أو استهزئ به. تمييز بنى على التزام أيديولوچى، طبقًا للقاعدة.

بطرح المبررات التى بررت العنف الإرهابى جانبًا، ومتابعة سجل الحقائق، **فليس هناك شك فى أن إسرائيل كانت تقوم بتنفيذ عمليات اختطاف للسفن والأشخاص فى البحار للعديد من السنوات، رافقها قليل من التعليق وعدم الاكتراث داخل الولايات المتحدة فيما يتعلق بهذه الجريمة، التى أثارت قلقًا وغضبًا كبيرين عندما كان المدبرون هم العرب. بل إن المحكمة العليا الإسرائيلية قد اعتمدت على هذا الإجراء. وعندما تقدم عربى بعريضة استئناف لحكم سجن صدر بحقه بموجب أنه ألقى القبض عليه خارج المياه الإقليمية الإسرائيلية، أصدرت المحكمة العليا الحكم بأن «قانونية الحكم والحبس لا تتأثر بالطريقة التى جلب بواسطتها المشتبه فيه إلى الأراضى الإسرائيلية»، وأقرت (مرة أخرى) بأن المحكمة الإسرائيلية قد تصدر حكمًا على شخص قام بأعمال - خارج إسرائيل - تعتبرها أعمالاً إجرامية. فى هذه الحالة، أوضحت المحكمة أن «أسبابًا أمنية» جعلت من الضرورى بقاء مقدم عريضة الاستئناف فى السجن.**

بالعودة إلى سجل التاريخ، ففى عام ١٩٧٦م، طبقًا لعضو الكنيست (اللواء متقاعد) ماتيتياهو ييلد، بدأ الأسطول الإسرائيلى فى الاستيلاء على قوارب يملكها مسلمون لبنانيون - سلمها إلى الحلفاء المسيحيين اللبنانيين الموالين لإسرائيل الذين قاموا بقتلهم - فى محاولة لإجهاض خطوات نحو مصالحة رتب لها بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. سلم رئيس الوزراء رابين بالحقائق غير أنه ذكر أن القوارب قد تم الاستيلاء عليها قبل هذه الترتيبات، بينما رفض وزير الدفاع شمعون بيريز أن يعلق على الحادثة. وعقب مبادلة سجناء تمت فى نوفمبر عام ١٩٨٣م، ذكرت رواية فى صدر صحيفة تايمز فى المقطع الثانى عشر منه أن ٣٧ من السجناء العرب، الذين احتجزوا فى معسكر سجن أنسار ذى السمعة السيئة، «قد ألقى الأسطول الإسرائيلى القبض عليهم مؤخرًا، بينما كانوا يحاولون شق طريقهم من قبرص إلى طرابلس» شمالى بيروت، ملاحظة لم تستحق التعليق هناك أو فى أماكن أخرى.

فى يونيو، من عام ١٩٨٤م، قامت إسرائيل - تحت وابل من القصف - باختطاف «عبارة» كنت تبحر بين قبرص ولبنان، وذلك على مبعدة خمسة أميال من الساحل اللبنانى، وأجبرتها على التوجه إلى حيفا، حيث اعتقلت تسعة أشخاص، ثمانية منهم كانوا لبنانيين وتاسعهم كان سوريًا. أطلق سراح خمسة منهم بعد استجوابهم واحتجز أربعة بينهم امرأة وصبى كانوا عائدين إلى بيروت من إجازة فى إنجلترا وأطلق سراح اثنين بعد ذلك بأسبوعين، بينما ظل مصير الآخرين غير معلوم. واعتبرت المسألة غير مهمة على الإطلاق. واقترحت صحيفة الأويزرفر اللندنية أن هناك «دافعًا سياسيًا» يجبر المسافرين على ركوب عبارة تبحر من ميناء جونيه المارونى بدلاً من الركوب من غرب بيروت الذى يسيطر عليه المسلمون، ليدرك اللبنانيون أنهم «بلا قوة»، ويجب أن يتوصلوا إلى اتفاق مع إسرائيل. شجبت لبنان «عمل القرصنة» هذا الذى وصفه جود فرى يانسن بأنه «بند آخر» فى «قائمة طويلة من اللصوصية الدولية» لإسرائيل. و«للاستمرار فى العمليات الإرهابية البحرية» أردف يانسن قائلاً «قصف الإسرائيليون آنذاك جزيرة صغيرة قبالة طرابلس قيل بأنها قاعدة للقوات المحمولة بحرًا لمنظمة التحرير الفلسطينية»، وهذا ادعاء رفضه يانسن بوصفه «هزليًا»، وذكرت الشرطة اللبنانية أن ١٥ شخصًا قد قتلوا، وأصيب عشرون وفقد عشرون، جميعهم من اللبنانيين، صيادين وأطفال، كانوا بمعسكر كشافة.

فى تقريرها حول «الاعتراض» الإسرائيلى (وبشكل أكثر دقة، الاختطاف) للعبارة، لاحظت صحيفة تايمز أن قبيل حرب عام ١٩٨٢م، «قام الأسطول الإسرائيلى بشكل مستمر باعتراض السفن المتجهة نحو مينائى صور وصيدا فى الجنوب أو المغادرة لهما للتفتيش عن العصابات»، وكما هو معتاد، سلمت الصحيفة بالادعاءات الإسرائيلية على ظاهرها: أما «اعتراض» سوريا لسفن مدنية إسرائيلية بذريعة مماثلة، فقد اعتبر مختلفًا قليلاً. **وعلى نحو مماثل، سُلم باختطاف إسرائيل لطائرة مدنية ليبية فى الرابع من فبراير عام ١٩٨٦م، برباطة جأش، وانتقد، إذا ما كان انتقد بالمرة، بوصفه خطأ بنى على أخطاء استخباراتية. وفى الخامس والعشرين من شهر أبريل عام ١٩٨٥م، تم اختطاف العديد من الفلسطينيين من قوارب مدنية كانت تبحر بين لبنان وقبرص واقتيدوا إلى وجهات سرية داخل إسرائيل، حقيقة أصبحت علنية (داخل إسرائيل) عندما أجرى التليفزيون الإسرائيلى، مقابلة مع أحدهم، مما دفع بأهالى المخطوفين إلى التقدم بالتماسات للمحكمة العليا، ويحتمل أن هناك آخرين، لا نعلم عنهم شيئًا.**

لم تثر أى من هذه الحالات، التى ظهر معظمها من خلال التعليق العابر فقط، أى اهتمام فيما عدا ذكر عابر أن «سجناء الأمن» العرب الذين أطلق سراحهم فى عملية تبادل مع سوريا، كانوا فى الواقع «مقيمين مع الدروز بالقرى التى تقع فى القسم الذى ضمته إسرائيل من مرتفعات الجولان الاستراتيجية». وقد اعتبر أنه امتياز لإسرائيل القيام باختطاف السفن واختطاف الأشخاص، حين تشاء، وكذلك قصف ما تطلق عليه «أهدافًا إرهابية» بمصادقة من الرأى السائد فى الولايات المتحدة، مهما كانت الحقائق.

ينبغى علينا أن نمكث برهة للوقوف على الهجوم الإسرائيلى على الجزيرة التى تقع قبالة طرابلس شمالى بيروت، حيث قتل فيها صيادون لبنانيون، وكشافة من الصبية بمعسكر للكشافة. لقى هذا الهجوم اهتمامًا ضئيلاً، غير أن تلك هى القاعدة فى حالة مثل هذه الفظائع الإسرائيلية المستمرة بخلاف الهجمات الفلسطينية وأكثرها رعبًا تلك العملية الوحشية التى وقعت فى معالوت عام ١٩٧٤م، حيث قتل ٢٢ عضوًا من جماعة للشباب البرلمانيين فى تبادل لإطلاق النار، عقب أن رفض موشى ديان - إثر اعتراضات اللواء موردخاى جور - النظر فى إجراء مفاوضات حول مطالب الإرهابيين بإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين. وقد يتساءل المرء: لماذا يعد مقتل الكشافة

اللبنانيين عملية أقل وحشية؟وفى الواقع، ليس الأمر هكذا على الإطلاق، إذ أنها قد دبرت من قبل «دولة تعنى بالحياة الإنسانية» (واشنطن پوست) صحبها «هدف أخلاقى سام» (تايم) وربما يكون فريداً فى التاريخ.

قبل يومين من هجمة معالوت، قامت الطائرات الإسرائيلية بقصف قرية الكفر اللبنانية حيث قتل أربعة مدنيين. وطبقًا لإدوارد سعيد، وقعت هجمة معالوت «بعد أسبوعين من القصف الإسرائيلى المستمر بقنابل النابالم لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين فى جنوب لبنان» حيث قُتل أكثر من مائتى شخص. وفى خلال ذلك الوقت، دخلت إسرائيل فى عمليات واسعة النطاق لحرق الأراضى فى جنوب لبنان وعمليات فدائية باستخدام المدافع والقنابل والأسلحة المضادة للأفراد والناپالم، ربما قتل فيها الآلاف (لم يقلق الغرب لذلك، إذ لم تتوفر أرقام محددة عن هذه العمليات) ودفع بمئات الآلاف شمالاً إلى الأحياء الفقيرة التى تحيط ببيروت، فقد كان الاهتمام سطحيّا والتقارير ضئيلة. ولم تدرج أىٌ من هذه العمليات فى حوليات الإرهاب، كأنها لم تحدث بقدر ما كان التاريخ المنضبط معنيّا. غير أن الهجمات الإرهابية الفلسطينية الدموية التى وقعت فى أوائل السبعينيات قد أدينت (بالطبع طبقًا للعقيدة) بشكل لاذع، ولا زالت قائمة كدليل على أن الفلسطينيين لا يمكن أن يكونوا شركاء فى مفاوضات حول مصيرهم. وفى خلال ذلك الوقت، أدينت وسائل الإعلام على نحو منتظم لكونها مبالغة فى انتقاد إسرائيل، بل مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية ـ انقلاب فى الدعاية ذو أبعاد كبيرة.

قد نلاحظ التأويل المقدم لهذه الأحداث من قبل القيادات الإسرائيلية التى كرمت بوصفها قيادات معتدلة ك**إسحاق رابين الذى عمل سفيراً لدى واشنطن ثم أصبح رئيسًا للوزراء خلال فترة أسوأ الفظائع الإسرائيلية فى لبنان قبل معاهدة كامب ديفيد، يقول إسحاق رابين فى مذكراته «لم نستطع تجاهل وضع المدنيين فى جنوب لبنان. وقد كان من واجبنا الإنسانى مساعدة سكان المنطقة ومنع إبادة الإرهابيين العدوانيين لهم». لم يعثر نقاد مذكرات رابين على شىء خطأ فى هذه الكلمات، فقد وضع بفعالية كبيرة تاريخًا ذا نفع أيديولوچى، وعنصرية شديدة معادية للعرب فى الغرب.**

من الجدير بالملاحظة أيضًا أن إسرائيل ليست بمفردها فى التمتع بحق القرصنة والاختطاف. فقد اتهم تقرير لوكالة تاس يدين اختطاف أخيلى لورو فى أكتوبر

١٩٨٥م الولايات المتحدة بالنفاق، حيث إنها منحت الرجلين اللذين قاما باختطاف الطائرة السوفيتية وقتلا مضيفة الطائرة وجرحا أفراد الطاقم حق اللجوء إلى الولايات المتحدة التى رفضت تسليمهما.

هذه القضية غير معروفة على الإطلاق، وقد يبدو أن اتهام النفاق له فوائد. القضية أيضًا غير فريدة، إذ يرى إبراهام سوفر، المستشار القانونى لوزارة الخارجية، أنه «خلال الخمسينيات، برغم الاعتراض الكبير لأمريكا على اختطاف الطائرات، إلا أنها وحلفاءها الغربيين قد رفضوا طلبات قدمتها تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتى وبولندا ويوغسلافيا وأنظمة اشتراكية أخرى، بإعادة الأشخاص الذين اختطفوا طائرات وقطارات وسفنًا ولاذوا بالفرار». ويزعم سوفر أن الولايات المتحدة «قد راجعت سياستها» فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات «عندما بلغت عمليات اختطاف الطائرات نسبًا وبائية» وفرضت «مشكلة خطيرة جدًا وتهديدًا كبيرًا جدًا لسلامة المسافرين الأبرياء يجب رفعه»، واستطرد موضحًا أن عمليات الاختطاف بدأت فى التوجه ضد الولايات المتحدة وحلفائها، وبذلك دخلت تحت مسمى الإرهاب بدلاً من أن تقع تحت مسمى المقاومة البطولية لأعمال القمع.

يجب أيضًا الإشارة إلى أول حادثة اختطاف طائرة فى الشرق الأوسط ـ تلك الحادثة التى لم تكن عملاً مألوفًا ـ نُفذت من قبل إسرائيل فى ديسمبر عام ١٩٥٤م، حيث اعترضت المقاتلات الإسرائيلية طائرة مدنية تابعة للخطوط الجوية السورية وأجبرتها على الهبوط فى مطار ليدا. فقد كانت نية رئيس هيئة الأركان موشى ديان، طبقًا لما كتبه رئيس الوزراء موشى شاريت فى يومياته الخاصة، هى «احتجاز رهائن بغية إطلاق سراح أسرانا فى دمشق». كان الأسرى جنودًا إسرائيليين قُبض عليهم خلال مهمة تجسس داخل سوريا. وإنه نفسه ديان الذى ـ كى لا ننسى ـ رتب بعد ٢٠ عامًا محاولة الإنقاذ التى أدت إلى مقتل الصبية الإسرائيليين فى معالوت، فى محاولة لإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين فى إسرائيل. وكتب شاريت للخاصة: «ليس لدينا مبرر على الإطلاق للاستيلاء على الطائرة»، وأنه ليس لديه «سبب للشك فى صدق التأكيد الحقيقى لوزارة الخارجية الأمريكية، أن العمل الذى قمنا به ليس له سابقة فى تاريخ الممارسة الدولية»، غير أن الحادثة اختفت من التاريخ، إذ ظهر على التليفزيون الإسرائيلى سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة بنيامين نتنياهو ـ الذى أصبح حاليًا معلقًا مفضلاً على الإرهاب الدولى

يحظى باستحسان كبير - واتهم منظمة التحرير الفلسطينية بأنها «ابتدعت» اختطاف الطائرات وكذلك قتل الدبلوماسيين، دون أن يخشى التكذيب.

أما فيما يخص قتل الدبلوماسيين، فيمكننا أن نشير فقط إلى حادثة اغتيال وسيط الأمم المتحدة فولك بيرناردوت فى عام ١٩٤٨م على يد جماعة إرهابية تزعمها الرئيس المباشر لنتنياهو وزير الخارجية إسحاق شامير، وهو واحد من القادة الثلاثة الذين أعطوا أوامر الاغتيال. واعترف سراً صديق مقرب لـ «بن جوريون» بأنه كان واحداً من الذين قاموا بعملية الاغتيال، غير أن «بن جوريون» احتفظ بالأمر سراً، وبأن الحكومة الإسرائيلية قد رتبت لهروب أولئك المسئولين عن عمليات الاغتيال من السجن ومغادرة الدولة. **وفى تقرير شهادته، كتب المؤرخ الصهيونى جون كيمش «لم يكن هناك احتجاج على مستوى الأمة قاطبة أو عزم على القبض على المدبرين، ولم يكن هناك الكثير من السخط الأخلاقى»، «فقد كان موقف الغالبية هو أن عدوا آخر لليهود قد سقط على جانب الطريق». وتلقى الاغتيال «إدانة، وتأسفًا، واستهجانًا، إذ أنه قد يعيب إسرائيل ويجعل عمل دبلوماسييها أكثر صعوبة، وليس لأن اللجوء إلى الاغتيال كان خطأ فى حد ذاته».**

يعد تكريم الإرهابيين الذين شاركوا فى أعمال الكفاح الوطنية تكريمًا قياسيًا تمامًا، وبلا ريب، فى داخل الولايات المتحدة أيضًا. غير أنه فى الذاكرة الانتقائية تجد أعمال الأعداء فقط مكانًا بوصفها « جرائم الإرهاب البغيض».

عقب اختطاف أخيلى لورو فى ثأر لقصف تونس، أصبحت قضية اختطاف السفينة تمثل اهتمامًا غربيًا كبيرًا. فقد خلصت دراسة أجرتها وكالة رويترز إلى أنه «كان هناك عدد من عمليات اختطاف السفن منذ عام ١٩٦١م»، وقدمت عدة أمثلة قام بها مسلمون، ولم تدرج على القائمة عمليات الاختطاف التى قامت بها إسرائيل.

لا يعد الاختطاف الشكل الوحيد للإرهاب الذى يسقط من القائمة ومن سجل التاريخ عندما يقوم بتنفيذه أصدقاؤنا. فقد أوضحت سفيرة الأمم المتحدة چين كيرك باتريك أن نسف سفينة الاحتجاج المناهضة للأنشطة النووية التابعة لمنظمة «جرين پيس راينبو واريور» على يد عملاء فرنسيين وقتل أحد أفرادها لا يعد إرهابًا، إذ قالت «أود أن أذكر صراحة أن الفرنسيين لم يقصدوا مهاجمة المدنيين والمتفرجين والتشويه والتعذيب أو القتل» مرافعة بمقدور الإرهابيين الآخرين أن يقدموها بسهولة. وفى

مقالتها الافتتاحية الرئيسية، تحت عنوان «أفضل ساعات ميتران» كتبت صحيفة ذى آسيان وول ستريت جورنال أن **«حملة جرين پيس هى حملة عنيفة وخطيرة بشكل أساسى. . إلى حد أن الحكومة الفرنسية كانت مستعدة لاستخدام القوة ضد راينبو واريور. . مما يشير إلى أن الحكومة قد وضعت أولوياتها فى المقام الأول»**. وفى صحيفة نيويورك تايمز، استعرض ديڤيد هوسيجو كتابًا حول الموضوع ينتقد الفرنسيين لما قاموا به من «تخبط» و«خطأ فادح» إذ «لم يكن هناك داع» لنسف السفينة، وقد كان بمقدور الفرنسيين «الحصول على نفس المآرب بأقل دعاية غير مستحبة». ولم ترد إشارة إلى أن بعض الكلمات الأشد قسوة قد كانت ملائمة. وعلى اعتبار هذه «الغلطات» خلص هوسيجو إلى أنه «كان من الصعب تبرير عدم تجريم [وزير الدفاع] السيد هيرنو، ومن الصعب إلقاء اللوم على النيوزلنديين لاحتجاز الضباط الفرنسيين». **لقد بحث هوسيجو فى أوجه التشابه مع واترجيت غافلاً جانب القياس الرئيسى، ففى تلك الحالة أيضًا قد كان هناك ضجة كبيرة حول «الغلطات» والجريمة الصغيرة، وتهتئة ذاتية كبيرة من قبل وسائل الإعلام، بينما تجاهلت الصحافة والكونجرس الجرائم الأكثر جسامة لإدارة نيكسون، وما سبقها من إدارات، والتى انكشفت فى ذلك الوقت باعتبارها غير ذات علاقة. فالإمبراطور مستثنى من تهمة الإرهاب أو الجرائم الأخرى، وكثيرًا ما يشاركه حلفاؤه نفس الامتياز. فإنهم فى أسوأ الأحوال مدانون بتهمة «الغلطات»**.

ربما يستحق چورج شولتز بالفعل جائزة النفاق فى هذا الموضوع. فبينما كان يحث على القيام بحملة «قوية» على الإرهاب، وصف الادعاء بأن «إرهابى فريق ما هو مقاتل حرية فريق آخر» هو ادعاء «مخادع»:

مقاتلو الحرية أو الثوريون لا ينسفون الحافلات التى تحمل أشخاصًا غير مقاتلين. القتلة الإرهابيون هم من يقومون بذلك. مقاتلو الحرية لا يغتالون رجال الأعمال الأبرياء أو يقومون باختطاف الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال. القتلة الإرهابيون هم من يقومون بذلك. . مقاتلو المقاومة فى أفغانستان لا يدمرون القرى أو يقتلون الضعفاء[1]. الكونترا فى نيكاراجوا لا تنسف حافلات المدارس أو تقوم بأعمال إعدام جماعي للمدنيين.

(١) يقصد «بن لادن» و«المجاهدين» الذين كانوا أبطالاً للحرية فى مقاومتهم الوجود السوڤيتى فى أفغانستان، وكانت تساعدهم كل الحكومات العربية وأجهزتها الأمنية والإعلامية، بالمال والسلاح والتدريب والرجال، بل والدعاء من على المنابر ـ المترجم.

في الواقع، تخصص الإرهابيون الذين يقودهم شولتز في نيكاراجوا، مثلما يعلم، بشكل دقيق في شن هجمات دموية على المدنيين والتعذيب والاغتصاب والتشويه، فسجلهم البغيض موثق تمامًا، ومع ذلك لم يلق له بال، وسريعًا ما طواه النسيان. وقام مقاتلو المقاومة في أفغانستان أيضًا بتنفيذ أعمال وحشية، فقبل حديثه بعدة أشهر فقط، كان أصدقاء شولتز من اليونيتا في أنجولا، يتباهون بأنهم أسقطوا طائرات مدنية قتل فيها ٢٦٦ شخص، وبأنهم أطلقوا سراح ٢٦ رهينة تم احتجازهم لتسعة أشهر، اشتملوا على ٢١ برتغاليًا ومرتزقة من إسپانيا وأمريكا اللاتينية، وذكرت وكالة أسوشيتدپرس بأنهم أعلنوا كذلك عن عزمهم القيام «بحملة جديدة من إرهاب المدن» مشيرة إلى حادث الانفجار في لواندا الذى أسفر عن ٣٠ قتيلاً وإصابة أكثر من سبعين، عندما انفجرت في المدينة سيارة من طراز چيب كانت محملة بالديناميت. كذلك قاموا باعتقال مدرسين أوروبيين وأطباء وآخرين. وذكرت الصحافة أن حوالى ١٤٠ أجنبى، منهم ١٦ فنيًا بريطانيا، قد «احتجزوا كرهائن»، وأوضح جوناس سافيمبى بأنه «لن يطلق سراحهم إلى أن تقدم رئيسة الوزراء تاتشر لمنظمته نوعًا ما من الاعتراف».
واستمر هذا النوع من الأحداث على نحو مطرد، وكان من أحد أمثلته، نسف فندق في أبريل عام ١٩٨٦م، حيث قتل ١٧ مدنيًا أجنبيًا وجُرح كثيرون. وأشادت چين كيرك پارتريك أن سافيمبى «يعد واحداً من الأبطال الحقيقيين القلائل في عصرنا»، وذلك في خطابها أمام مؤتمر العمل السياسى المحافظ. فالدولة الإرهابية ينبغى عليها إبداء أحكام حاذقة. ويصلح سافيمبى لأن يكون مقاتل حرية بالنسبة لشولتز وكيرك پاتريك وقادة إرهابيين رئيسيين آخرين، حيث إنه في المقام الأول «تعد يونيتا الجهة الأكثر ـ من الجماعات العميلة بجنوب أفريقيا ـ حصولاً على دعم واسع النطاق، والمستغلة في زعزعة استقرار دول الجوار».

وبالنسبة إلى جيوش الكونترا التى يقودها شولتز، فإن مهمتها الرئيسية، كما أشرنا سابقًا، تتلخص في احتجاز المجتمع المدنى لنيكاراجوا بأسرة كرهينة تحت تهديد الإرهاب السادى لإجبار الحكومة على التخلى عن أى التزام تجاه حاجات الأغلبية الفقيرة، والاتجاه إلى السياسة «المعتدلة» و«الديمقراطية» في خدمة الحاجات السامية لمصالح الولايات المتحدة وشركائها المحليين، مثلما هو في أكثر الدول التى تسلك

سلوكًا حسنًا تحت حماية الولايات المتحدة. غير أنه في المناخ الثقافي الذي يزدهر فيه القادة الإرهابيون والمعتذرون، تمر تصريحات شولتز وأخرى مثلها دون أن ترمش لها عين، أو يرتفع حاجب.

يقع احتجاز الرهائن بشكل واضح تحت مسمى الإرهاب. من ثم ليس هناك شك في أن إسرائيل كنت مدانة بعمل إرهاب دولي خطير عندما قامت بنقل ١٢٠٠ أسير، أكثرهم من الشيعة اللبنانيين، إلى إسرائيل في انتهاك للقانون الدولي، وذلك خلال انسحابها من لبنان، وأوضحت بأنهم سوف تطلق سراحهم «بجدول غير محدد يقرره الوضع الأمني في جنوب لبنان» ـ أي أوضحت بأنهم سوف يبقون قيد الرهن إلى أن يُثبت السكان المحليون الذين يخضعون لحراسة من قبل القوات الإسرائيلية ومرتزقتها «سلوكًا جيدًا» داخل «الحزام الأمني»، في جنوب لبنان وفي المناطق المحيطة. وكما رأت ماري ماكوجري في حياد نادر عن الانضباط العام، فقد كان الأسرى «رهائن داخل سجون إسرائيلية»، «ليسوا بالمجرمين بل أخذوا كضمان ضد أي هجوم محتمل، وقت كان الإسرائيليون يخرجون من لبنان في نهاية الأمر». وفي الواقع لم يكن هناك نية للخروج من جنوب لبنان حيث تحتفظ إسرائيل «بحزامها الأمني»، كذلك كان الانسحاب الجزئي من إنجاز المقاومة اللبنانية. وفي نوفمبر ١٩٨٣م نُقل مائة وأربعون أسيرًا إلى إسرائيل سرًا في انتهاك لاتفاقية عقدت مع الصليب الأحمر لإطلاق سراحهم في عملية تبادل للأسرى عقب إغلاق مؤقت (حيث أعيد فتحه) لمعسكر سجن أنسار، مسرح الأعمال الوحشية، الذي وصفه كثيرًا إسرائيليون نزلوا به من قبل أو قاموا بزيارة له وأعياهم السلوك البربري للسجانين بأنه «معسكر اعتقال». لم يسمح للصليب الأحمر كذلك بزيارة الأسرى حتى يوليو عام ١٩٨٤م. وصرح ناخمان شاي المتحدث باسم وزارة الدفاع الإسرائيلية بأن أربعمائة من السبعمائة وستة وستين الذين لا زالوا في السجن قد قبض عليهم في يونيو ١٩٨٥م لتورطهم في «أنشطة إرهابية» ـ يقصد مقاومة الاحتلال العسكري الإسرائيلي ـ بينما «أوضح السيد شاي أن باقي الأسرى قد ألقي القبض عليهم لتورطهم في أنماط نشاط سياسي أقل عنفًا، أو تنظيم أنشطة تهدف إلى تقويض وجود الجيش الإسرائيلي في لبنان».

وعدت إسرائيل بإطلاق سراح ٣٤٠ من الرهائن في العاشر من يونيو، «غير أنها ألغت إطلاق السراح في آخر دقيقة لأسباب أمنية لم يفصح عنها مطلقًا»، وبعد أربعة

أيام قام شيعة لبنانيون، ذكر بأنهم من أصدقاء وأقارب الرهائن الذين تحتجزهم إسرائيل، باختطاف طائرة تابعة لشركة تى دبليو إيه فى رحلتها رقم ٨٤٧ واحتجزوا رهائن فى محاولة لإطلاق سراح الرهائن الذين تحتجزهم إسرائيل، مما أثار نوبة جديدة من الهستيريا المنظمة جيداً داخل الولايات المتحدة، وظهور أصوات عنصرية صريحة وكثير من الإدانات الموجهة إلى وسائل الإعلام لإتاحتها الفرصة للمختطفين فى بعض المناسبات لتوضيح موقفهم، وبذلك تتداخل مع النظام المنضبط الذى يعتبر ملائمًا داخل مجتمع حر.

لم يفتقر الخاطفون الإسرائيليون إلى وسيلة اتصال خاصة مع وسائل الإعلام الأمريكية، التى أسعدها تقديم الرسالة نيابة عنهم، وكثيراً ما ظهرت فى شكل «أخبار».

أدينت وسائل الإعلام بشكل عام بتهمة «مساندة الإرهاب» من خلال السماح للإرهابيين بالتعبير عن موقفهم، والإشارة ليست إلى الظهور المستمر لرونالد ريجان وجورج شولتز وإليوت أبرامز والقادة الرئيسيين الآخرين أو المدافعين عن الإرهاب الذين قدموا رسائلهم دون أى دفع أو تعليق، مقدمين بذلك إطار المفاهيم وافتراضات للتقارير الإخبارية والتعليق.

رفضت الصحافة بسخرية تصريحات مختطفى طائرة تى دبليو إيه فى رحلتها رقم ٨٤٧، ذلك أنهم كانوا يرغبون فى ضمان إطلاق سراح الرهائن المحتجزين فى إسرائيل - الذين لم يكونوا رهائن فى الخطاب الأمريكى، إذ أنهم قد احتجزوا من قبل «جانبنا». وانكشفت هزلية الادعاء الشيعى بسهولة، فقد أوضحت المعلقة المتميزة فلورا لويس أنه «لا يتفق مع شخصية الشيعة المقاتلين الذين يمجدون الاستشهاد ويظهرون قليلاً من النفور فى القضاء على حياة الآخرين، أن يصبح جل اهتمامهم موعد رجوع الأسرى»، شكل آخر للمفهوم النافع، ذلك أن الطبقات الأدنى شأنًا لا تشعر بالألم. زعم محررو صحيفة تايمز، دون الاستناد إلى دليل، بأن «إسرائيل قد خططت الأسبوع الماضى لتهدئة الشيعة المستائين [أى قبل عدة أيام من اختطاف طائرة تى دبليو إيه]، غير أنها توانت بسبب اختطاف عدد من الفنلنديين التابعين لقوات الأمم المتحدة فى لبنان» وفى فقرة إخبارية من تسعين كلمة، أشارت صحيفة تايمز إلى الاتهام الذى قدمته فنلندا، ذلك أن أثناء هذا الحدث الذى لا يتصل بالمسألة على الإطلاق «شاهد

ضباط إسرائيليون رجال ميليشيا لبنانيين وهم يضربون الجنود الفنلنديين المختطفين الذين كانوا يخدمون مع الأمم المتحدة فى لبنان، غير أنهم لم يفعلوا شيئًا لمساعدتهم»، بينما كان «أعضاء من جيش جنوب لبنان يضربونهم بقضبان حديدية وخراطيم مياه وبنادق». وزأرت صحيفة تايمز قائلة «هناك الكثير من الجرائم هنا»، إذ كانت تشجب مختطفى طائرة تى دبليو إيه، والسلطات اليونانية (لتراخيها) والولايات المتحدة أيضًا - نظرًا إلى «أنها فشلت فى معاقبة إيران لإيوائها قاتلى الأمريكيين فى حادثة اختطاف وقعت العام الماضى». غير أن احتجاز إسرائيل لرهائن ليس واحدة من تلك الجرائم.

أكد بيرنارد لويس مؤرخ الشرق الأوسط بجامعة برينستون، الذى توحى سمعته الثقافية بأكثر مما يستحق، بوضوح أن «المختطفين أو أولئك الذين أرسلوهم لا بد أنهم كانوا على علم تام بأن الإسرائيليين كانوا يخططون بالفعل لإطلاق سراح الشيعة وأسرى لبنانيين آخرين، وبأن تحديا عامًا من ذلك القبيل يمكن فقط أن يؤخر، بدلاً من أن يسارع، بإطلاق سراحهم» وبمقدورهم الاستمرار فى «تحدى أمريكا وفى إذلال الأمريكيين»، إذ إنهم يعلمون أن وسائل الإعلام المتراخية سوف «تزودهم بدعاية غير محدودة، وربما أيضًا بشكل ما من أشكال الدفاع». ويمثل ذلك صوت مثقف مبجل فى صحيفة مبجلة، حقيقة تقدم مرة أخرى رؤية ثاقبة فى الثقافة الفكرية المتسلطة. ورفض محررو صحيفة نيو ريبابليك حجة الشيعة فى إطلاق سراح الرهائن المحتجزين فى إسرائيل بوصفها «هراءً حقيقيًا»، إذ إن «اختطاف الطائرات واختطاف الرهائن والقتل والذبح هى الطرق التى ينفذ بها الشيعة والفصائل الأخرى فى لبنان عملهم السياسى»، و«الجميع يعلم» أن الأسرى الذين تحتجزهم إسرائيل كان من المقرر إطلاق سراحهم - حالما تصبح إسرائيل طيبة ومستعدة، إذا أصبحت. وصعّد الرئيس ريجان من الهستيريا درجة أخرى، إذ أوضح أن «الهدف الحقيقى» للإرهابيين هو «إخراج أمريكا من العالم» فحسب. وأشار نورمان پود هوريتز إلى أن استخدام القوة ربما يؤدى إلى مقتل الرهائن الأمريكيين، وشجب ريجان لفشله فى «المخاطرة بالحياة ذاتها [أى، حياة الآخرين] فى الدفاع عن شرف الأمة». ودعى محافظ نيويورك إدوارد كوش إلى قصف لبنان وإيران، واتخذ آخرون مواقف بطولية ملائمة.

فى خلال ذلك، يستطيع القارئ اليقظ أن يكتشف داخل تقارير الأخبار الخاصة بأزمة الرهائن، أن ألفين من الشيعة اللبنانيين، بينهم ٧٠٠ طفل، قد هجروا ديارهم

نتيجة للقصف الذى تعرضوا إليه من قبل جيش جنوب لبنان الموالى لإسرائيل، الذى قصف أيضًا سيارات الجيب التابعة لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بينما «أعلن متحدث باسم الأمم المتحدة أن قوة مشتركة من القوات الإسرائيلية ورجال ميليشيا يقودهم مسيحيون، قد اجتاحت اليوم قرية تقع فى جنوب لبنان وقامت باعتقال رجال من الشيعة».

عقب اختطاف الطائرة، بدأت إسرائيل فى إطلاق سراح الرهائن طبقًا لجدولها الزمنى، وربما زادت منه نظرًا لأن عملية اختطاف طائرة الـ «تى دبليو إيه» قد ركزت انتباه العالم على عملياتها الأكثر خطورة فى اختطاف الأشخاص. عندما أطلق سراح ٣٠٠ شخص فى الثالث من يوليو، أوردت وكالة أسوشيتدپرس شهادتهم، ذلك أنهم قد واجهوا عمليات تعذيب وتجويع، بينما الشىء الوحيد الذى سمعه توماس فريدمان الذى يكتب فى صحيفة تايمز هو أن «الإسرائيليين قد عاملونا بشكل جيد. .»، وكتب ريجان رسالة إلى شمعون بيريز يقول فيها «إن أزمة رهائن بيروت قد عملت على تقوية العلاقات بين دولتينا» لم يُذكر شىء بشأن «أزمة الرهائن» الأخرى التى محيت من التاريخ الرسمى.

الأعمال الإسرائيلية مؤهلة بجدارة لأن توصف بأنها احتجاز رهائن، المانع الوحيد هو أن الذى قام بها عميل الإمبراطور الذى يتحرش بالعالم. فإسرائيل مستثناة من هذا الاتهام، بيد أنه من المهم بمكان التأكيد تكرارًا على طبيعة المفاهيم الأورولية للخطاب السياسى المعاصر، الذى أولت فيه مصطلحات مثل مصطلح «إرهاب» ومصطلح «رهينة» لاستثناء عدد من النماذج الأكثر تطرفًا، فى نيكاراجوا على سبيل المثال، أو فى جنوب لبنان حيث احتجزت مجتمعات بكاملها كرهينة لضمان الامتثال للسيد الأجنبى. بمواصلة الحديث عن الشرق الأوسط، يجب أن ندرك أن الموضوع عند مستوى معين قد استوعبه جيدًا منظمو الإرهاب الدولى. فالدافع وراء الهجوم الوحشى الذى شن على جنوب لبنان خلال السبعينيات، قد أوضحه الديبلوماسى الإسرائيلى أبا إيبان الذى يعد حمامة قيادية. **يقول أبا إيبان «لقد كانت هناك رؤية منطقية، تحققت أخيرًا، ذلك أن المجتمعات المتضررة يجب أن يضغط عليها لإنهاء الأعمال العدوانية»**(١). **وبشكل أوضح، فقد احتجز مجتمع جنوب لبنان كرهينة**

(١) يبرر وينظر لمفهوم العقاب الجماعى الذى تمارسه إسرائيل على المجتمعات التى يقاوم أفرادها الاحتلال والقمع والإذلال والإرهاب الإسرائيلى ـ المترجم.

للضغط عليه كي يجبر الفلسطينيين على قبول الوضع الذى حددته لهم حكومة حزب العمل التى يمثلها إيبان، الذى صرح بأن الفلسطينيين «ليس لهم دور ليلعبوه» فى أى تسوية سلمية. وفى عام ١٩٧٨م أوضح موردخاى جور رئيس هيئة الأركان أن «لمدة ٣٠ عامًا.. قاتلنا ضد مجتمع يعيش فى قرى ومدن». وقد أشار إلى حوادث من هذا القبيل كحادثة قصفه مدينة إربد الأردنية، وحادثة الهجرة التى نتجت عن قصف عشرات الآلاف من سكان وادى الأردن، وهجرة مليون ونصف مدنى من منطقة قناة السويس، ذلك من بين الكثير من الأمثلة، التى كانت جزءًا من برنامج احتجاز المجتمعات المدنية كرهينة، فى محاولة لمنع مقاومة الحل الذى تفرضه إسرائيل بالقوة، وبدأت بعد ذلك فى التمسك بها وقتما رفضت إمكانية التوصل لتسوية سياسية. أحد نماذج ذلك، كان عرض السادات لمعاهدة سلام شاملة فى عام ١٩٧١م لحدود مصرية إسرائيلية معترف بها دوليًا. كذلك تعكس الممارسة المستمرة لإسرائيل فى «الثأر» ضد أهداف مدنية عزلاء لا علاقة لها بمصدر الأعمال الإرهابية نفسها، (وكثيرًا ما كانت ثأرًا لإرهاب إسرائيلى سابق، وهكذا دواليك، خلال الدائرة القبيحة المعتادة) نفس المفهوم، منذ مطلع الخمسينيات، عن المقولة القديمة لـ «بن جوريون»، ذلك أن «رد الفعل غير فعال» ما لم يوجه بدقة «إذا ما عرفنا الأسرة [يجب علينا] ضربها بلا رحمة، بما فى ذلك النساء والأطفال».

يعد مفهوم جور لحروب إسرائيل مفهومًا تعتقده القيادة العسكرية فيما بينها على نطاق واسع. فخلال عمليات القبضة الحديدية أوائل عام ١٩٨٥م، حذر وزير الدفاع إسحاق رابين بأنه إذا اقتضت الضرورة، فإن إسرائيل سوف تتبع «سياسة حرق الأراضى كما حدث فى وادى الأردن خلال حرب الاستنزاف مع مصر». وأردف قائلاً بأن «لبنان أصبحت تمثل مصدر إرهاب أكثر خطورة عما كانت فى عام ١٩٨٢م». حيث إن الإرهابيين الشيعة قد وضعوا أوروبا فى حالة خوف فى ذلك الوقت (لم يقم الإرهابيون الشيعة بذلك قبل الاجتياح الإسرائيلى فى عام ١٩٨٢م لأسباب غير معلومة)، لذا يجب على إسرائيل أن تحتفظ بحزام فى الجنوب حيث من خلاله «يمكننا التدخل». **وقام قائد سلاح المظلات المحنك دوبك تامارى ـ الذى أعطى الأوامر بتسوية مخيم عين الحلوة الفلسطينى بالأرض من خلال قصف جوى ومدفعى «لإنقاذ أرواح»**

القوات التى تقع تحت إمرته (ممارسة أخرى لخرافة: «طهارة السلاح») بتبرير العمل، حيث علق قائلاً بأن «دولة إسرائيل استمرت فى قتل المدنيين منذ عام ١٩٤٧م». «فقد كانت تقتل المدنيين»، «كهدف من بين الأهداف الأخرى».

ساق تامارى، كمثال لذلك، الهجوم الذى وقع على قِبْيَة عام ١٩٥٣م، **عندما قتلت الفرقة ١٠١ التى يقودها آريل شارون، حوالى سبعين قرويًا عربيًا فى منازلهم بحجة الثأر المزعوم من هجوم إرهابى لم يكن لهم به أى علاقة على الإطلاق، وزعم بن جوريون على أثير الإذاعة الإسرائيلية بأن القرويين قد قتلوا على أيدى مدنيين إسرائيليين أغضبهم إرهاب العرب «معظمهم [المدنيون الإسرائيليون] كان من اللاجئين وأشخاص من دول عربية وناجين من معسكرات الاعتقال النازية»، رافضًا«الادعاء الوهمى» بأن القوات العسكرية الإسرائيلية كانت متورطة ـ أكذوبة وقحة جعلت المستوطنات الإسرائيلية عرضة لتهديد الثأر لهذه المذبحة المبيتة. إن الحقيقة التى لا يعرفها الكثير من الناس هى أن قبل شهر من مذبحة قِبيّة، أرسل موشى ديان الفرقة ١٠١ لإقصاء ٤٠٠٠ شخص من بدو القبائل عبر الحدود المصرية، وهى خطوة أخرى فى سلسلة عمليات النفى التى بدأت منذ عام ١٩٥٠م عقب وقف إطلاق النار. وفى مارس عام ١٩٥٤م، قُتل أحد عشر إسرائيليًا فى كمين حافلة نقل عام شرق النقب على أيدى أفراد من قبيلة العزازمة («إرهاب غير ناتج عن تحرش») مما تسبب فى قيام إسرائيل بغارة على قرية ناهلين الأردنية التى ليس لها علاقة نهائيًا بما حدث، حيث قتل فيها تسعة من القرويين («ثأرًا»). وفى أغسطس عام ١٩٥٣م قامت الفرقة ١٠١ التى يقودها آريل شارون بقتل عشرين شخصًا، ثلثيهما من النساء والأطفال فى مخيم البرج للاجئين بقطاع غزة فى «ثأر» لعمليات التسلل.**

يمكن تعقب دائرة «الثأر» (من قبل إسرائيل) و«الإرهاب» (من قبل الفلسطينيين) خطوة بخطوة عبر العديد من السنوات. ممارسة سوف تكشف سريعًا أن قائمة المصطلحات تنتمى إلى عالم الدعاية وليست وصفًا حقيقيًا.

قد نلاحظ هنا أيضًا كيف أن التاريخ قد أعيد صياغته على نحو فعال بشكل أكثر نفعًا. إذ كتب توماس فريدمان خلال استعراضه لاستراتيجية «محاربة إسرائيل

للإرهاب»، أن «الفترة الأولى، منذ عام ١٩٤٨م وحتى عام ١٩٥٦م، يفضل أن توصف بأنها عصر محاربة الإرهاب ـ من خلال ـ الثأر، أو بأنها عائد سلبى»، برغم أن «واحدة من عمليات الثأر هذه قد أصبحت مثاراً لجدل كبير، لما تضمنته من خسائر مدنية فى الأرواح» والإشارة حدسًا تعود إلى قبية. فسجل الثقافة فى الإرهاب لا يختلف كثيراً.

إن عمليات القبضة الحديدية للجيش الإسرائيلى فى جنوب لبنان أوائل عام ١٩٨٥م قد حكمها أيضًا المنطق الذى أوضحه إيبان.

فقد احتجز المجتمع المدنى كرهينة تحت تهديد الإرهاب، لضمان قبوله بالتسويات السياسية التى تمليها إسرائيل على جنوب لبنان والأراضى المحتلة. وظلت التحذيرات قائمة، وظل المجتمع رهينة، دون أن تهتم القوة العظمى التى تمول هذه العمليات، وتحول دون التوصل إلى تسوية سياسية ذات معنى.

وكما يعفى إرهاب الجملة، بما فى ذلك احتجاز الرهائن، من الانتقاد عندما يمارسه مصدر معتمد، تُعفى العمليات الأقل درجة، كما أشرنا سابقًا. ففى شهرى نوفمبر وديسمبر عام ١٩٨٣م، على سبيل المثال، «أوضحت إسرائيل أنها لن تسمح لقوات عرفات بترك المدينة [مدينة طرابلس شمالى لبنان، حيث كانت القوات تتعرض لهجوم من قوات تدعمها سوريا] طالما أن مصير الأسرى الإسرائيليين غير محدد». لذا قامت إسرائيل بقصف ما أطلق عليه «مواقع العصابات» مما حال دون إبحار السفن اليونانية التى كان مقرراً أن تجلى الموالين لعرفات. وذكر متحدث باسم الدروز أن إحدى المستشفيات قد تعرضت لضرب خلال قصف وتدمير «ما وصف بأنه قواعد فلسطينية» شرق بيروت. بينما فى طرابلس «تلقت سفينة نقل ضربة مباشرة أدت إلى غرقها». و«اشتعلت ألسنة اللهب فى شاحنة بضائع جراء ضربة تلقتها. هنا أيضًا اتُّخذ السكان، وكذلك السفن الأجنبية، كرهينة لضمان إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين، الذين اعتقلوا خلال الاجتياح الإسرائيلى للبنان. ولم يظهر فى الولايات المتحدة تعليق على هذه الفظائع.

قامت إسرائيل فى البحر الأبيض المتوسط ولبنان بشن هجمات تحت حصانة من العقاب. ففى منتصف شهر يوليو عام ١٩٨٥م قامت الطائرات الحربية الإسرائيلية

بقصف وضرب المخيمات الفلسطينية التى تقع بالقرب من طرابلس، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن عشرين شخصًا، كان معظمهم من المدنيين، من بينهم ستة أطفال تحت عمر الثانية عشرة. «ولعدة ساعات عقب هجوم الساعة الثانية وخمس وخمسين دقيقة ظهرًا، غمرت سحب الدخان والأتربة مخيمات الفلسطينيين فى طرابلس التى كانت مأوى لأكثر من خمسة وعشرين ألف فلسطينى»، والذى اعتبر ثأرًا لهجوم بسيارتين ملغومتين وقع قبل عدة أيام داخل «الحزام الأمنى» لإسرائيل فى جنوب لبنان من قبل جماعة متضامنة مع سوريا. بعد أسبوعين قامت الزوارق الحربية الإسرائيلية بمهاجمة سفينة نقل هندورية كانت تقف على بعد ميل واحد من صيدا، حيث كانت تنقل شحنة أسمنت طبقًا لقبطانها اليونانى، وأضرمت النيران فيها بثلاثين قذيفة مدفعية، كما جرح مدنيون جراء قصف لاحق من الشاطئ، عندما رد أفراد الميليشيا على إطلاق النار. ولم تحفل صحافة التيار السائد بتقرير أن الزوارق الحربية الإسرائيلية قد قامت فى اليوم اللاحق للهجوم بإغراق قارب صيد وتحطيم ثلاثة آخرين، بينما دعى برلمانى من صيدا الأمم المتحدة لوضع نهاية إلى «القرصنة» الإسرائيلية المدعومة أمريكيًا. **ولم تورد الصحافة شيئًا عما أطلقت عليه إسرائيل فى يناير عام ١٩٨٤م، بأنه عملية «جراحية» ضد «منشآت إرهابية» قرب بعلبك فى وادى البقاع أسفرت عن مقتل مائة شخص، كانوا على الأغلب من المدنيين، وجرح ٤٠٠ شخص، كان بينهم مائة وخمسون طفلاً فى قصف لمبنى مدرسى. واشتملت «المنشآت الإرهابية» أيضًا على مسجد وفندق ومطعم، ومحال تجارية ومبان أخرى داخل القرى اللبنانية الثلاث التى هوجمت، وكذلك مخيم للاجئين الفلسطينيين، بينما ذكرت أخبار بيروت أن سوقًا للماشية وساحة أحد المصانع قد ضربا أيضًا مع تدمير عدد كبير من المنازل. وذكر أحد مراسلى وكالة رويترز فى القرى التى طالها القصف أن جولة ثانية من عمليات القصف قد بدأت بعد عشر دقائق من القصف الأول «لتضيف المزيد إلى عدد القتلى والجرحى»، إذ بدأ الرجال والنساء فى استخراج جثث القتلى والجرحى من المبانى التى دُمرت. وقد رأى «الكثير من الأطفال» فى المستشفيات، بينما أفاد شهود عيان بأن الرجال والنساء كانوا يهرعون إلى المدارس فى بحث مذعور عن أطفالهم.** وشجب قائد شيعة لبنان «البربرية الإسرائيلية» واصفًا الهجمات على «المدنيين الأبرياء والمستشفيات ودور العبادة» بأنها

محاولة «لإرهاب الشعب اللبناني»، غير أن الحادثة مرت دون تعليق يؤثر بشكل ما على وضع إسرائيل بوصفها «دولة تعنى بالحياة الإنسانية» (واشنطن بوست)، **من ثم يمكننا استنتاج أن ضحايا عملية القصف الجراحية هذه كانوا أدنى من أن يكونوا آدميين.**

يمكن للمرء، مرة أخرى، تخيل ما قد يكون عليه رد الفعل في الغرب، بما في ذلك وسائل الإعلام «المؤيدة للعرب» إذا ما كانت منظمة التحرير الفلسطينية أو سوريا قد قامتا «بضربة جراحية» ضد «المنشآت الإرهابية» قرب تل أبيب، وقامتا بقتل مائة مدني وجرح ٤٠٠ آخرين منهم ١٥٠ طفل في قصف لمبنى مدرسي بالإضافة إلى ضحايا مدنيين آخرين.

وبينما تبين الرواية النمطية في الولايات المتحدة أن العنف الإسرائيلي، ربما مفرط في بعض الأحيان، إنما هو «ثأر» للأعمال الوحشية العربية، تدعي إسرائيل، مثل الولايات المتحدة، حقوقًا أوسع كحق القيام بهجمات إرهابية لمنع الأعمال المحتملة ضدها، كما برز في التبرير لحرب-لبنان من قبل عضو الكنيست الحمائمي أمنون روبنشتين والذي سبقت الإشارة إليه، فقد قامت القوات الإسرائيلية بما أطلقت عليه «نيرانًا وقائية»، إذ بينما كانت تدفع بالدوريات في لبنان، قامت برش الأرض بنيران المدافع الآلية مما دفع قوات حفظ السلام الأيرلندية إلى غلق الطريق في احتجاج على ذلك. وعلى نحو معتاد، وصفت الهجمات الإسرائيلية في لبنان بأنها هجمات «وقائية وليست عقابية»، فعلى سبيل المثال، **اجتثت من التاريخ، عملية قصف وضرب مخيمات اللاجئين الفلسطينيين والقرى المجاورة لها من قبل ثلاثين طائرة إسرائيلية في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧٥م، تلك العملية التي كانت على ما يبدو ثأرًا من قرار مجلس الأمن لمناقشة مقترح سلام اعترضت عليه الولايات المتحدة باستخدام حق الفيتو. وعلى نحو مماثل، وعندما قامت القوات البرمائية الإسرائيلية والقوات المحمولة جوًا بمهاجمة طرابلس شمالي لبنان في فبراير ١٩٧٣م، أسقطت واحدًا وثلاثين قتيلاً (أغلبهم من المدنيين) وفقًا لما ذكرته السلطات اللبنانية ودمرت الفصول المدرسية والمستوصفات، بررت إسرائيل الغارة بأنها كانت «بقصد إحباط عدد من الهجمات الإرهابية المخططة ضد الإسرائيليين فيما وراء البحار».**

يسير النمط بشكل مطرد، وتقبل المبررات بوصفها مبررات مشروعة. فهى تعكس مرة أخرى وضع إسرائيل كدولة عميلة ذات نفع، وكذلك الوضع الأدنى آدمية لضحاياها.

أسقطت إسرائيل طائرة مدنية ليبية فقدت فى عاصفة رملية على مسافة دقيقتين طيران من القاهرة التى كانت متجهة إليها مما أسفر عن مقتل ١١٠ راكب[١]، وأعربت الولايات المتحدة رسميًا عن تعاطفها مع عائلات القتلى، غير أن المتحدث الصحفى «رفض مناقشة المراسلين فى مشاعر الإدارة حيال الحادثة». وجهت إسرائيل اللوم إلى الطيار الفرنسى، واتبعتها فى أداء الواجب صحيفة نيويورك تايمز، بامتثال، وذلك بقبول الادعاء الإسرائيلى بأن الطيار كان يعلم بأنه قد تلقى الأوامر بالهبوط غير أنه بدلاً من ذلك لجأ إلى عمل مراوغ «مثير للشك بشكل كبير» ـ وهو نفس التبرير الذى قدمه الاتحاد السوفييتى لإسقاط الطائرة KAL 007 ـ مما جعل العمل الإسرائيلى «فى أسوأ الأحوال.. عملاً قاسيا لا يمكن أن تبرره وحشية الأعمال العربية السابقة».

أبدت رئيسة الوزراء جولدا مائير رد الفعل الرسمى الإسرائيلى، إذ قالت بأن «حكومة إسرائيل تعرب عن عميق أسفها للخسائر فى الأرواح البشرية، ونأسف أيضًا لعدم استجابة الطيار الليبى [كذا] للإنذارات التى وجهت إليه وفقًا للعرف الدولى»، بينما أردف شمعون بيريز قائلاً بأن «إسرائيل قد عملت طبقًا للقوانين الدولية». فقد ادعت إسرائيل كذبًا بأن الطيار لم يحصل على رخصة قيادة طائرات نفاثة». ويرى أميرام كوهين فى تحليل مفصل لرد الفعل الإسرائيلى أن «الصحافة قد مُنعت من نشر صور للطائرة المنكوبة وللقتلى والجرحى، كما لم يسمح للصحفيين بزيارة المستشفى فى بئر سبع ومقابلة الناجين» كجزء من محاولة «حظر المعلومات». ورفضت الصحافة الإسرائيلية رد الفعل الدولى باعتباره إثباتًا آخر على «ازدهار روح العداء للسامية» فى أوروبا، وكذلك فى داخل الولايات المتحدة كان رد الفعل صدى لرد فعل الصحافة الإسرائيلية، إذ لم يتجرأ أحد على ذكر أو انتقاد الجريمة الإسرائيلية. ويرى كوهين أن الصحافة الإسرائيلية أصرت على أن «إسرائيل غير مسئولة»، وأن «اللوم يقع على الطيار [الفرنسى]». إنها «صحافة معبأة» ثابتة على تأييدها لعدالة

(١) مصريون وليبيون، وكان من بينهم مقدمة برامج التليفزيون الراحلة سلوى حجازى ـ المترجم.

الأعمال الإسرائيلية. وعقب الكثير من الاختلاقات، أكدت إسرائيل بوجود «خطأ فى التقدير»، ووافقت على دفع تعويضات إلى أسر الضحايا «فى مراعاة للاعتبارات الإنسانية» بينما أنكرت أى «ذنب» أو مسئولية إسرائيلية.

مرت الحادثة سريعًا داخل الولايات المتحدة مع تغاض عنها، ومع قليل من النقد لمدبرى الجريمة، وبعد أربعة أيام من الحادثة، قدمت رئيسة الوزراء جولدا مائير إلى الولايات المتحدة وأزعجتها الصحافة بعدة أسئلة محرجة، ثم رجعت إلى ديارها وبجعبتها عطايا جديدة من الطائرات الحربية. اختلف رد الفعل قليلاً عندما أسقط الروس طائرة KAL 007 فى سبتمبر عام ١٩٨٣م، غير أنه أصبح مجالاً للمقارنة عندما زعم يونيتا أصدقاء واشنطن، أنهم قد أسقطوا طائرتين مدنيتين فى وقت واحد. فليس من الصعب فهم معايير «الإرهاب الدولى».

يعود سجل الإرهاب الإسرائيلى منذ النشأة الأولى للدولة ـ وفى الحقيقة، يعود إلى ما قبل ذلك بفترة طويلة ـ ويحتوى على مذبحة مائتين وخمسين مدنيًا وترحيل وحشى لسبعين ألفًا آخرين من اللد ورملة فى يوليو عام ١٩٤٨م، ومذبحة مئات من الآخرين فى قرية الدويمة المستضعفة التى تقع بالقرب من الخليل، وذلك فى أكتوبر عام ١٩٤٨م، فى عملية أخرى من «عمليات تطهير الأرض» الكثيرة التى كانت تنفذ بينما كانت أجهزة الدعاية الدولية تصرح، ولا زالت تصرح، بأن العرب يفرون بأمر من قادتهم. وقتل عدة مئات من الفلسطينيين على أيدى قوات الدفاع الإسرائيلى بعد الاستيلاء على قطاع غزة عام ١٩٥٦م، والمذابح فى قبية وكفر قصيم وسلسلة من القرى الأخرى المنتهكة، وترحيل الآلاف من البدو من المناطق المدنية عقب حرب عام ١٩٤٨م، وترحيل آلاف آخرين من شمال شرق سيناء فى أوائل السبعينيات، وتدمير قراهم ليحل محلها الاستيطان اليهودى وهلم جرا. وتعتبر الضحايا، طبقًا للتعريف، «موالين لمنظمة التحرير الفلسطينية» ومن ثم فهم إرهابيون. وهكذا أصبح بمقدور محرر صحيفة هاآرتس المبجل جيرشوم شوكن أن يكتب أن شارون **«قد حقق لنفسه اسمًا منذ أوائل الخمسينيات كمحارب متحجر القلب فى محاربته الموالين لمنظمة التحرير الفلسطينية»،** مشيراً إلى مذبحة المدنيين التى قام بها فى غزة وقبية عام ١٩٥٣م (قبل فترة طويلة من تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية). والضحايا فى لبنان وفى أماكن

أخرى يعتبرون «إرهابيين» أيضًا، مثلما يجب أن يكون الوضع، وإلا كان من الممكن أن تتجنب قتلهم الدولة التى كرست نفسها إلى «طهارة السلاح» والتى تتمسك «بالقانون السامى» طبقًا للصحافة الأمريكية «الموالية للعرب».

حظى القادة الإرهابيون بالتكريم، فعندما تولى القائد الإرهابى الأمريكى المعاصر الرئاسة فى عام ١٩٨١م، كان كلّ من رئيس وزراء إسرائيل ووزير الخارجية الإسرائيلى قائدًا إرهابيًا سيئ السمعة، بينما كان يشغل أعلى مركز فى الوكالة اليهودية رجل قتل عشرات المدنيين كان قد احتجزهم تحت تهديد السلاح فى مسجد بمدينة لبنانية خلال عملية أخرى من عمليات تطهير الأرض عام ١٩٤٨م، وما لبث أن تم العفو عنه، ورفعت كل آثار الجريمة من السجل، ومنح إجازة لممارسة العمل فى المحاماة على أساس «لا يوجد ما يستحق أن يُلام عليه».

كذلك الإرهاب ضد الأمريكيين يمكن التغاضى عنه. فالهجمات الإرهابية الإسرائيلية ضد منشآت أمريكية (وكذلك أماكن عامة) فى مصر عام ١٩٥٤م فى محاولة لإثارة القلاقل فى العلاقات المصرية الأمريكية وإجهاض مفاوضات السلام السرية التى كانت جارية آنذاك، قد تم تجاهلها مثلما حدث فى محاولة إغراق سفينة التجسس الأمريكية ليبرتى فى المياه الدولية عام ١٩٦٧م من قبل القاذفات الإسرائيلية وزوارق الطوربيد التى أطلقت النيران أيضًا على قوارب النجاة التى لم تنزل إلى المياه، فى محاولة لضمان ألا يتمكن أحد من الهرب، ولقى أربعة وثلاثون من أفراد الطاقم حتفهم وأصيب مائة وواحد وسبعون فى أسوأ كارثة للبحرية الأمريكية لهذا القرن فى زمن السلم، إلا أنها تنحت جانبًا بوصفها «خطأ» ـ هزلية واضحة ـ ولم يُعرف عنها شىء. وعلى نحو مماثل، لم يشر فى وسائل الإعلام إلى عمليات تعذيب الأمريكيين التى قام بها الجيش الإسرائيلى فى الضفة الغربية وفى جنوب لبنان مع إلقاء الأضواء على الإنكارات الإسرائيلية وتجاهل تأكيد السفير الأمريكى فى إسرائيل على صحة الوقائع. وتخدم حقيقة أن الضحايا كانوا عربًا أمريكيين بدون شك كمبرر، وفقًا للمعايير القائمة.

إن الشىء الذى يستوقفنا فى هذا السجل، الذى يحتوى على الكثير من الإرهاب ضد اليهود أيضًا منذ فترة طويلة، هو أنه لا يلطخ بأى شكل ما سمعة إسرائيل داخل

الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمعايير الأخلاقية التى لا يناظرها معايير فى التاريخ. فكل عمل إرهابى، إن كان أشير إليه، لا يلبث أن ينحى جانبًا أو يطوى طى النسيان، أو يوصف بأنه انحراف مؤقت، تبرره الطبيعة الشائنة للعدو الذى أجبر إسرائيل على الانحراف ـ ليت كان لمرة واحدة ـ عن سبيلها القويم.

بينما فى خلال ذلك يوجه الشجب باستمرار لوسائل الإعلام نظرًا «لازدواج معاييرها» فهى تتجاهل الجرائم العربية بينما تلصق بإسرائيل معايير بشعة. . ويطالعنا المثقفون المبجلون برصانة أن «العديد من الشخصيات العامة فى الغرب، وكذلك عددًا من الحكومات الغربية» (بالطبع، دون ذكر أسماء) قد شجعوا منظمة التحرير الفلسطينية على القضاء على إسرائيل. وعبر النطاق السياسى فى الولايات المتحدة وبين الطبقات المتعلمة ذات الانضباط الرائع ـ مع الاستثناءات التى تجاوز حتى هامش التيار الرئيسى ـ تسود العقيدة بأن إرهاب الفلسطينيين وحلفائهم العرب وتشجيع الكرملين لهم وتمسكهم المستمر بقتل اليهود والقضاء على إسرائيل، ورفضهم التفكير مطلقًا فى تسوية سياسية، كانت الأسباب الرئيسية للصراع العربى الإسرائيلى المستمر، الذى تعد إسرائيل فيه ضحية مثيرة للشفقة. أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فهى تناضل بشجاعة ضد «الإرهاب» من أمريكا الوسطى إلى لبنان وما وراءها.

لم تُبدع الحركة الوطنية اليهودية والدولة التى أنشأتها فى سجل أعمالهما الإرهابية مثل الحصانة التى يتمتعان بها فى الرأى الغربى المتنور. فبالنسبة إلى الأمريكيين، يكفى تذكر «أن أدولف هتلر اختار أن يثنى على الولايات المتحدة. . فى حل مشكلة الأعراق الوطنية»، مثلما يفعل بعض أولئك الذين يعيشون اليوم فى أمريكا الوسطى وفقًا لشريعة هتلر بدعم من الولايات المتحدة. غير أن التعليق الحالى على «الإرهاب» فى «الدول المتحضرة» يفوح بالنفاق، ويمكن فحسب أن يكون موضع ازدراء بين الأناس المهذبين.

* * *

الفصل الثالث

الفصل الثالث

ليبيا فى قائمة الشياطين(*)

(*) كتب هذا الفصل عام ١٩٨٦م .

لا يوجد من يمثل «شر الإرهاب» وفقًا لمنظومة الفكر الأمريكى أفضل من معمر القذافى «الكلب المجنون» للعالم العربى، والذى أصبحت ليبيا تحت قيادته النموذج الفعلى لدولة الإرهاب.

إن وصف ليبيا بأنها دولة إرهابية تحت قيادة القذافى هو وصف عادل بلا ريب. فبمراجعة أحداث الإرهاب الرئيسية التى نسبت إلى ليبيا بشكل يقبل التصديق، أدرج أحدث تقرير لمنظمة العفو الدولية مقتل ١٤ مواطنًا ليبيًا على يد هذه الدولة الإرهابية، قتل منهم أربعة خارج ليبيا وذلك خلال عام ١٩٨٥م. وفى غضون الهستيريا التى تم تنظيمها؛ لكى تخدم أهداف أخرى، تم إعداد كافة أنواع الاتهامات، غير أن السجل أكد على تصريح أبريل ١٩٨٦م لأحد كبار المسئولين فى المخابرات الأمريكية، الذى ذكر أنه «منذ عدة أسابيع ماضية، قام [القذافى] باستغلال شعبه بشكل أساسى فى اغتيال المنشقين الليبيين». ويستطرد مسئول المخابرات هذا أن القذافى «منذ عدة أسابيع، أعلن قراره الواضح باستهداف الأمريكيين». هذا القرار المزعوم الذى فرض عبير الحقيقة الثابتة، على الرغم من عدم توافر دليل موثوق عليه، وجاء عقب حادثة خليج سرت التى أغرق فيها الأسطول الجوى والبحرى للولايات المتحدة قوارب ليبية أمام الساحل الليبى، مما أسفر عن سقوط كثير من القتلى. فضلاً عن ذلك، قد يكون القرار الليبى المزعوم قرارًا مشروعًا تمامًا ويستحق الثناء حقًا وجاء متأخرًا كثيرًا، ويندرج تحت الأفكار التى تنبأ بها مدير المؤسسة الأمريكية، والتى عززها المعلقون المبجلون، ولقد أشرنا إلى البعض منهم، وآخرين سوف نعرج عليهم مباشرة. ذكر تقرير منظمة العفو الدولية أن عمليات القتل الإرهابية التى قامت بها ليبيا بدأت فى أوائل عام ١٩٨٠م، فى الوقت الذى كان فيه چيمى كارتر يرقب التصعيد المتزايد فى الحرب الإرهابية التى نشبت فى السلڤادور، مع وجود خوسيه ناپوليون دوارت الذى

كان يقف كستار لضمان تدفق الأسلحة إلى القتلة. **وبينما كانت ليبيا تقوم بعمليات قتل لأربعة عشر من مواطنيها، أو أكثر قليلاً، قتل النظام العميل للولايات المتحدة فى السلفادور حوالى ٠٠٠, ٥٠ من مواطنيه خلال ما وصفه الأسقف ريفيرا داماس فى أكتوبر ١٩٨٠م، بعد مرور سبعة أشهر، بأنه «حرب إبادة وقتل جماعى ضد المدنيين العزل» وهو الأسقف الذى خَلَف كبير الأساقفة روميرو بعد حادثة اغتياله. قدم دوارت التحية لقوات الأمن التى أنجزت هذه المهمة، وذلك «لخدمتهم الشجاعة فى الوقوف بجانب الشعب ضد الدمار» بينما اعترف بأن الجماهير كانت تؤيد العصابات.**

عندما بدأت هذه الممارسة إثر تحالف كارتر - دوارت، عبر دوارت عن هذا الثناء لمنفذى عمليات القتل الجماعى عندما كان يتقلد منصب رئيس مجلس قيادة الثورة فى محاولة لاكتساب الشرعية بعد مقتل أربع راهبات أمريكيات، فقد اعتبر هذا العمل بوجه عام غير ملائم، ومع ذلك قدمت چين كيرك پاتريك وأليكسندر هيج مبررات حتى لهذه الجريمة. فى أثناء ذلك، أكدت لنا وسائل الإعلام بأن « ليس هناك من دليل حقيقى بأن معظم ما قدر بـ٠٠٠, ١٠ من القتلى السياسيين فى عام ١٩٨٠م كانوا ضحايا للقوات الحكومية أو للقوات غير النظامية المشاركة لها» (واشنطن پوست). غير أنها سلمت بذلك فيما بعد فى الوقت الذى كان يخبر فيه مسئولون من إدارة كارتر وسائل الإعلام بأن «قوات الأمن هى المسئولة عن تسعين بالمائة من الأعمال الوحشية» وليست «عصابات يمينية خارجة عن السيطرة» مثلما كانت الصحافة تتناقل. ومنذ الأيام الأولى لعمليات كارتر - ريجان الإرهابية فى السلفادور، تحدد الدور الرئيسى لـ«دوارت» لضمان ألا يكون هناك عائق أمام عمليات القتل، مع إنكار المسئولية عن الأعمال الوحشية الموثقة، أو تبريرها بحجة أن الضحايا كانوا من «الشيوعيين». **لعب دوارت هذا الدور ليزداد الاستحسان له فى الولايات المتحدة،** حيث إن الهجوم الوحشى على المدنيين قد حقق النتيجة المطلوبة منه فى القضاء على التهديد الموجه للديمقراطية ذات المعنى التى نشأت فى السبعينيات، مع ظهور جماعات تتخذ من الكنيسة قاعدة لها وتقوم على الجهود الذاتية، واتحادات فلاحين ونقابات «وتنظيمات شعبية» أخرى. يرى المراسل المحافظ لصحيفة سپيكتاتور اللندنية فى أمريكا الوسطى

أن عصابات القتل **«نفذت بدقة ما كان مطلوبًا منها أن تنفذه من ذبح لاتحادات التجارة والتنظيمات الشعبية»** وجعلت الناخبين« إما أن يفروا من البلد أو أن ينضموا إلى العصابات». وعلى كل الأحوال فقد ازدادت حدة حرب الولايات المتحدة ضد سكان الأرياف، مع مزيد من الإرهاب والمذابح. إنه لمن الطبيعى إذًا أن ينظر محررو صحيفة النيوريبابليك ـ الذين استحثوا ريجان على أن يواصل عمليات الذبح دون أدنى مرعاة لحقوق الإنسان (هناك أولويات أمريكية عليا) و«دون اعتبار للكم الكثير من القتلى» ـ بامتنان إلى هذه الإنجازات التى تحققت فى السلفادور ،والتى أصبحت **«النموذج الحقيقى لدعم التقدم نحو الديموقراطية على كوكبنا». إن الإرهاب المستمر الذى وثقته أميركاز واتش ومنظمة العفو الدولية ـ ونادرًا ـ وسائل الإعلام هو أمر عليم الأهمية.**

إن المجزرة التى وقعت فى السلفادور لا تمثل إرهاب دولة على مستوى كبير فحسب بل تمثل إرهابًا دوليًا أعطى له التنظيم والمال والتدريب والمشاركة المباشرة من حاكم العالم. **وينطبق نفس الشىء على مذبحة لحوالى ٧٠,٠٠٠ جواتيمالى فى نفس الأعوام، عندما تدفقت أسلحة الولايات المتحدة على القتلة على خلاف ما زعم به عادة، بيد أنه كان من الضرورى أيضًا الاتصال بوكلاء الولايات المتحدة ـ ألوية أرجنتين النازية الجديدة وتايوان وإسرائيل ـ لكى ينفذوا عمليات القتل بشكل أكثر فعالية. وقامت حكومة الولايات المتحدة أيضًا بإنشاء قنوات لتمرير السلاح ضمت بلجيكا ودولاً أخرى متعاونة تحت التوجيه غير القانونى للبنتاجون والـ «سى آى إيه»، كجزء متمم للعملية. فى ذلك الوقت وبينما وصل الإرهاب إلى ذروة وحشية، أطرى ريجان وأعوانه على القتلة، وعلى من قاموا بعمليات تعذيب وذلك لما أدخلوه من تحسينات على حقوق الإنسان و«تفان كامل للديمقراطية» مع تجاهل لسيل الأدلة الموثقة للأعمال الوحشية بوصفها «اتهامًا باطلاً».**

تمت الإشادة بالإرهاب الدولى للولايات المتحدة فى السلفادور باعتباره إنجازًا مهمًا، حيث إنه أرسى الأساس للصورة المثلى «للديمقراطية» وهى إعطاء الحكم لجماعات تخدم الولايات المتحدة مع إجبار الشعب على التصديق من وقت لآخر على قرار الصفوة. أما التنظيمات الشعبية التى ربما وفرت أساسًا لديمقراطية ذات معنى فقد «نحرت» وقضى عليها.

فى عـامى ١٩٨٢م، ١٩٨٤م نظمت الولايات المتـحدة مـا أسـمـاه إدوارد هيـرمـان وفرانك برودهيد « تمثيل انتخابات» لتهدئة الجبهة الداخلية، وقد جرت فى جو ساده «الإرهاب واليأس وإشاعة مـروعة وحقيقة مخيفة» كما وصفه مراقبو المجموعة البـريطانية لحقـوق الإنسـان النيابية، فى حين امـتدح مـعلقـو الولايات المتـحدة هذا «التمثيل» على التمسك بالديمقراطية. واعتبرت جواتيمالا أيضًا نجاحًا لأسباب مماثلة: فعندما سار نصف المجتمع فعليًا إلى صناديق الانتخابات بعدما لحق به من أذى شديد جراء العنف المدعوم من الولايات المتحدة، شعر المعلقون المثقفون بالابتهاج لهذا البرهان المتجدد على حبنا للديمقراطية، ولم يبالوا بارتفاع عدد ضحايا عصابات القتل، والاعتراف العلنى للرئيس الذى تم انتخابه مؤخرًا بأنه لا يستطيع أن يفعل شيئًا طالما أن جذور القوة الحقيقية تقع فى يد الجيش ويد أقلية أن الحكومة المدنية هى فقط عبارة عن« مدراء الإفلاس والشقاء».

يقدم هذان المثالان فقط جزءًا من دور الولايات المتحدة فى الإرهاب الدولى خلال الثمانينيات، ويعود السجل المخيف إلى الوراء بسنوات كثيرة.

يرى اثنان من المعلقين فى مراجعة للدراسة التى أجرتها منظمة العفو الدولية حول إرهاب الدولة أن «اللافت للانتباه فى الأعمال الوحشية الليبية، هو أنها الأعمال الوحيدة لإرهاب الدولة التى لها عدد محدود، للدرجة التى يمكن فيها سرد الحالات الفردية»، وتتباين بشكل صارخ مع الأرجنتين وإندونيسيا أو دول أمريكا الوسطى، حيث يتحرش الإمبراطور بالعالم.

وباختصار، فإن ليبيا دولة إرهابية حقًا إلا أنها فى عالم الإرهاب الدولى، ما هى إلا لاعبة صغيرة.

أما هؤلاء الذين يعتقدون بأنه من الجائز وجود مستوى من الانحطاط والدفاع عن المذابح الجماعية والإرهاب لا يجد سبيله إلى المطبوعات الغربية المحترمة، فعليهم أن يتحرروا من مثل هذه الأوهام، وذلك بدراسة الأمثلة الكثيرة التى حدثت خلال أسوأ سنوات الإرهاب فى أمريكا الوسطى، أو بالعروج على جريدة «ذا ناشيونال انتريست» ذات الطابع المحافظ الجديد، وفيها يمكنهم قراءة النقد الموجه للواشنطن پوس؛ لكونها

ناعمة مع ليبيا، حتى أنها قالت «ليس هناك شك أنه فى حال أن قامت، على سبيل المثال، حكومة خوسيه ناپوليون دوارت فى السلڤادور أو أية حكومة حالية فى تركيا، بعدد من الجرائم يدنو من عدد الجرائم التى ارتكبها القذافى، فإن البوست كانت ستقدم لنا تفاصيل كثيرة، وكانت ستعلمنا بوجود معارضة كبيرة».

لم يوضع تعريف «الإرهاب» فقط لخدمة الاعتبارات الأيديولوچية كما ناقشنا سابقًا، بل تم أيضًا وضع معايير للأدلة لتحقيق أهداف الإمبراطور. ولإثبات دور ليبيا كدولة إرهابية فإن أقل وأضعف دليل، إن كان هناك دليل على الإطلاق، سوف يكون كافيًا. يقول العنوان الرئيسى لافتتاحية نيويورك تايمز التى تبرر للهجوم الإرهابى الذى أودى بحياة ١٠٠ ليبى (طبقًا للتقارير الصحفية فى مسرح الأحداث) «لإنقاذ ناتاشا سيمپسون التالية» والإشارة هنا إلى الفتاة الأمريكية التى تبلغ الحادية عشرة من العمر، والتى كانت واحدة من ضحايا الهجمات الإرهابية التى وقعت فى مطارات روما وڤيينا فى السابع والعشرين من ديسمبر ١٩٨٥م. يخول لنا هؤلاء الضحايا قصف المدن الليبية «لإثباط همة إرهاب تدعمه الدولة». هكذا يعلن محررو التايمز بجدية. إنها فقط قصة ثانوية أن لا يكون هناك دليل مقدم على تورط ليبيا فى تلك الأحداث، وصرحت حكومات إيطاليا والنمسا بأن الإرهابيين قد تلقوا تدريبًا فى مناطق لبنانية تخضع للسيطرة السورية وأنهم قد قدموا عن طريق دمشق، استنتاج كرره وزير الدفاع الإسرائيلى إسحاق رابين. وبعد مرور أربعة أشهر، وفى رد فعل على ادعاءات الولايات المتحدة حول تورط ليبيا فى هجوم ڤيينا، أعلن وزير الخارجية النمساوى أن «ليس هناك أقل دليل على تورط ليبيا» مشيرًا مرة أخرى إلى سوريا باعتبارها حلقة الاتصال، وأضاف أن واشنطن لم تقدم دليلاً قط على تورط ليبيا كما وعدت من قبل بتقديمه إلى السلطات النمساوية. وأضاف أيضًا التعليق الصحيح، إلا أنه - فى الولايات المتحدة - لا يمكن التعبير عنه؛ لأن مشكلة الإرهاب الذى يتخذ من لبنان قاعدة له تكمن أساسًا فى الفشل فى حل المشكلة الفلسطينية التى دفعت أناسًا يائسين إلى اللجوء إلى العنف، وهى النتيجة التى ربما كان يريدها الإرهاب الأمريكى - الإسرائيلى.

وبعد عدة أسابيع، كرر وزير داخلية إيطاليا، بينما كان يوقع على اتفاقية مع الولايات المتحدة للتعاون فى «مكافحة الإرهاب» الموقف الذى عبرت عنه إيطاليا «منذ

يناير»؛ ذلك لأنهم يشتبهون فى وجود مصدر سورى لهجمات ڤيينا وروما. نقلت التايمز تصريحه دون الشعور، مع ذلك، بشىء من الحاجة إلى التعليق على عاصفة الثأر العادلة ضد ليبيا، تلك العاصفة التى لقيت استحسانًا منهم فى أبريل.

إذا قام شخص ما متورط فى عمل إرهابى بزيارة إلى ليبيا، أو زعم بأنه تلقى تدريبًا أو تمويلاً من ليبيا فى الماضى، فإن ذلك يكفى لإدانة القذافى بأنه «كلب مجنون» وأنه يجب القضاء عليه. نفس هذه المعايير يمكن أن تورط الـ «سى آى إيه» فى أعمال قتل لمبعدين كوبيين علاوة على الكثير من الأعمال الأخرى. **فى عام ١٩٨٥م، كان من الواضح أن أحد المشتبه فى قيامهم بتفجير طائرة چامبو تابعة لطيران الهند بالقرب من أيرلندا، وهو التفجير الذى كان أسوأ عمل أرهابى لذلك العام، وأسفر عن مقتل ٣٢٩ شخص، قد تدرب فى معسكر تدريب للمرتزقة فى الاباما.** قدم النائب العام الأمريكى ميسى خلال زيارة له إلى الهند بعد مرور تسعة أشهر على الحادثة، تصريحًا نقل على نحو هزيل، ذكر فيه أن الولايات المتحدة تأخذ خطوات «تحول دون أن يحصل الإرهابيون على التدريب أو مصادر التمويل فى الولايات المتحدة»، مشيرًا فى ذلك إلى معسكرات التدريب العسكرية الخاصة التى تحملها الهند المسئولية عن تدريب المتطرفين السيخ. لم يظهر أى دليل يدعم تعهد ميسى، وكذلك لم يكن هناك أى تحقيق على حد علمى.

إن العمل الإرهابى الذى باغت أغلب من يعيشون فى الشرق الأوسط كان حادث سيارة مفخخة وقع فى بيروت فى شهر مارس، وراح ضحيته ٨٠ شخصًا، وجرح مائة آخرون، وقامت بتنفيذه وحدة استخبارات لبنانية تلقت تدريبًا ودعمًا من الـ «سى آى إيه»، فى محاولة لقتل زعيم شيعى يعتقد بأنه متورط فى هجمات إرهابية ضد منشآت أمريكية فى بيروت.

تستخدم القوات الأجنبية عادة مصطلح الإرهاب لتشير به إلى الأعمال التى تنفذ ضدها من قبل المجتمع المحلى الذى يرى أنها قوات محتلة تحاول أن تفرض تسوية سياسية غير مقبولة، تسوية وضع أسسها الغزو الأجنبى والمقصود هنا هو «النظام الجديد» لإسرائيل. **وطبقًا لمعايير الأدلة التى استخدمت فى قضية ليبيا، يمكن للمرء أن يستنتج أن الولايات المتحدة كانت مرة أخرى القوة الإرهابية القيادية للعالم فى عام ١٩٨٥م.**

بالعودة إلى أحداث عام ١٩٨٦م، نجد بين أخطر الأعمال الإرهابية فى الشرق الأوسط / منطقة حوض البحر المتوسط وقت كتابة هذا العمل، وبصرف النظر عن إرهاب إسرائيل المستمر فى جنوب لبنان، أعمال قصف الولايات المتحدة لليبيا وأعمال التفجيرات التى وقعت فى سوريا، والتى طبقًا لمحطة راديو حزب كتائب الرئيس اللبنانى أمين الجميل، راح ضحيتها أكثر من ١٥٠ شخص فى أبريل. حمّلت سوريا عملاء إسرائيليين المسئولية عن هذه الأعمال دون دليل معلن، غير أن ذلك لا يقل مصداقية عن اتهامات الولايات المتحدة لمن يسوقه حظه العاثر لأن يصبح «نذل اليوم» للحكومة الأمريكية، قبل أن ينضم لـ «شر الإرهاب».

تنفى الولايات المتحدة، بالطبع، المسئولية عن أعمال الإرهابيين الذين قامت بتدريبهم مثل الكوبيين واللبنانيين، ومنفذى أعمال القتل الجماعى مثل ريوس مونت فى جواتيمالا وكثير آخرين فى أمريكا اللاتينية وأماكن أخرى. فنجد فى مسألة عملية السيارة المفخخة الانفجار الذى وقع فى لبنان، على سبيل المثال، أن الـ «سى آى إيه» أنكرت تورطها برغم أن هذا الإنكار كان محل جدل لبعض من مسئولى الإدارة والكونجرس الذين ذكروا أن الوكالة كانت تعمل مع المجموعة وقت العملية، استنتاج وضعه أيضًا تحقيق للواشنطن پوست، وأكد ذلك التحقيق أن واشنطن قد ألغت العملية السرية بعد وقوع العملية التى نفذت دون تصريح من الـ «سى آى إيه» . وحتى لو قبلنا الادعاء بأن الـ «سى آى إيه» لم تصرح بتنفيذ الانفجار، وأنها لم تعد بعد متورطة مع المجموعة الإرهابية التى قامت بتدريبها ، فإن تغاضى الحكومة سرعان ما ترفضه المعايير المطبقة على الأعداء الرسميين، والتى قام بتطبيقها المدافعون عن إرهاب الولايات المتحدة وإسرائيل. ذلك يذكرنا بما قيل إن « المسئولية الأخلاقية الكبرى عن الأعمال الوحشية. . . . . تقع جميعًا على كاهل ياسر عرفات، حيث كان ولا يزال الأب المؤسس للعنف الفلسطينى المعاصر »، **وهكذا تحمل الولايات المتحدة «عرفات» المسئولية عن أعمال الإرهاب الدولى بشكل عام، سواء كان متورطًا أم لا. وبنفس المنطق يجب أن نستنتج أن المسئولية الأخلاقية الكبرى فى الحالات التى سبق ذكرها وأخرى كثيرة تقع «جميعها على كاهل واشنطن» التى يجب أن تتحمل المسئولية أيًا كانت الحقائق حول تورطها المباشر.**

كانت حملة ريجان ضد « الإرهاب الدولى » خياراً طبيعيّا للنظام الفكرى لدعم أجندته الأساسية، وهى توسع الدولة فى الإمساك بزمام الاقتصاد ونقل الموارد من الفقراء إلى الأغنياء ووضع سياسة خارجية تكون ناشطة إلى حد كبير. **مثل هذه السياسات يسهل تحقيقها إذا أمكن ترويع الشعب إلى أن يصبح مطيعًا، وذلك عن طريق إيجاد عدو إرهابى يطلق تهديدات بالقضاء علينا**، غير أنه من الضرورى تجنب المواجهة المباشرة مع الشيطان الأكبر نفسه باعتبارها أمرًا شديد الخطورة. إن الإرهاب الدولى الذى يقوم به وكلاء إمبراطورية الشر لهو نموذج واضح. ونرى أن أخصائيى العلاقات العامة بالإدارة قد انقلبوا فوراً إلى مهمة نسج شبكة ملائمة من أنصاف الحقائق والخداع، متوقعين بذلك أن التمثيلية سوف تؤخذ على محمل الجد. تصلح ليبيا لأن تشبع الحاجة تمامًا، فالقذافى يسهل كرهه وخاصة بالمقابلة إلى الخلفية العنصرية المفرطة فى العداء للعرب فى الولايات المتحدة، وتمسك الطبقة السياسية والمفكرين ذوى البيان بالرفضية الأمريكية الإسرائيلية.

لقد خلق القذافى مجتمعًا قمعيّا وقبيحًا وهو مدان فعليّا بالإرهاب، ضد الليبيين فى المقام الأول، هكذا يبدو الأمر. وطبقًا لمحللى المخابرات الأمريكية والإسرائيلية فإن تصفية القذافى للمنشقين الليبيين وأعماله الإرهابية الكبيرة المسجلة، كان من الممكن منعها، لكن مع العاقبة المحتملة لكشف أن الشفرات الليبية (التى يبدو بوضوح أنها مكشوفة) قد تم اختراقها. « صاغ أحد المحللين الإسرائيليين بشكل يعج بالفظاظة فقال: لماذا نكشف عن مصادرنا وأساليبنا من أجل بعض الليبيين؟ ».

بالإضافة إلى ذلك، فإن ليبيا دولة ضعيفة وليس لها دفاعات لذلك تزدهر فكرة شن الحرب عليها، وإذا دعت الحاجة فإنه يمكن قتل ليبيين دون مساءلة. فالنصر العسكرى الكبير فى جرينادا، الذى توج عداء وعدوانية إدارتى كارتر - ريجان بعد أن هددت حكومة الأسقف بأن تنظر فى حاجات الأغلبية الفقيرة، قد خدم غايات مماثلة. والنقطة سرعان ما تم استيعابها فى الخارج. ففى تعليق للصحفى الأمريكى دونالد نيف نشر له فى إحدى المطبوعات البريطانية حول حادثة خليج سرت التى وقعت فى مارس١٩٨٦م، جاء فيه:

هذه الحادثة كانت صورة مصغرة لعملية من عمليات أفلام رامبو، أقرب أن تكون استعراضًا للمستأسد الذى يتمحل لمعركة، وهذا هو ريجان. خلال سنوات حكمه الخمس فلت مرارًا وتكرارًا، وذلك بالتعدى على الفتية الصغار. وقد فعلها هذه المرة أيضًا.

إنها لحقيقة ممتعة أن يضرب هذا العرض المستمر للجبن والبلطجة على الوتر الحساس، وفى بعض الأحيان فى الخارج أيضًا. يشجب المعلق البريطانى پول جونسون «النفخات الكريهة للجبن الصرف فى الهواء»، بينما يثير «الخرعون» الشكوك حول قصف الولايات المتحدة قواعد إرهابية (هى أهداف مدنية). وعبر عن إعجابه بـ «قوة راعى البقر» الذى صور شجاعته بإرسال قاصفات القنابل لقتل مدنيين عزل.

أدرك أخصائيو العلاقات العامة فى حكومة ريجان فائدة العدو الليبى، وأمضوا وقتًا قليلاً فى مواجهة هذا الخصم المشئوم. وما لبست ليبيا أن صنفت كعميلة كبيرة لـ «شبكة الإرهاب السوفييتية». وفى يوليو عام ١٩٨١م تسربت للصحافة خطة لل «سى آى إيه» لعزل أو ربما قتل القذافى بالاستعانة بحملة إرهابية من القوات الخاصة داخل ليبيا.

قد نلاحظ ـ من خلال هذا الاستطراد ـ أن هذه الخطة، طبقًا لمعايير الولايات المتحدة، تفوض القذافى للقيام بأعمال إرهاب ضد أهداف أمريكية فى «دفاع عن النفس ضد هجمات مستقبلية» كما ذكر المتحدث باسم البيت الأبيض لارى سپيكس عندما كان يعرض المبرر الرسمى لقصف طرابلس وبنغازى. كرر ڤيرنون والترز وهيربرت أوكون نفس المبرر فى الأمم المتحدة. وذهبت الإدارة بعيدًا لتناقش أن هذا الموقف ـ الذى إذا تبنته دول عنف أخرى لمزقت البقية القليلة من النظام العالمى والقانون الدولى ـ يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة. ولا يوجد أى شكل من أشكال الحيل القانونية يمكن أن يسد الثغرة. وعلى الطرف الليبرالى اليسارى المتطرف للنطاق المسموح به، أثنى أنطونى لويس المختص بالشئون القانونية لدى النيويورك تايمز على ريجان كما ينبغى لتعويله «على الحجة القانونية بأن العنف ضد مدبرى العنف المتكرر أمر جائز باعتباره عملا للدفاع عن النفس».

إن السبب وراء تسويغ الولايات المتحدة لقصف ليبيا «على أساس السبق بهجوم، ذلك الهجوم الذى يمكن أن يعتبر شكلاً من أشكال الدفاع عن النفس وليس عملا

ثأريّا»، قد عمل على تفسيره أحد المسئولين فى وزارة الخارجية، حيث أشار إلى أن ميثاق الأمم المتحدة يحظر بشكل واضح على استخدام القوة إلا فى حالة الدفاع عن النفس ـ وبشكل أكثر دقة، دفاع عن النفس إلى أن تتحرك الأمم المتحدة بعد طلب رسمى إلى مجلس الأمن تقدمه الدولة التى تعتبر نفسها ضحية لهجوم عسكرى مفاجئ وساحق. وبينما لقيت «الحجة القانونية» استحسانًا فى الداخل، لقيت رفضًا عامًا فى الخارج.

فى أغسطس من عام ١٩٨١م، ازدادت حدة الرسالة المعادية للقذافى«عن طريق الفخ الذى نصب لليبيا فى خليج سرت» فخ «خططت له بدقة الولايات المتحدة» بنية مواجهة يمكن فيها إسقاط طائرات ليبية فى أى مكان، كما يرى إدوارد هالى فى دراسته الشديدة العداء للقذافى، و التى تبحث فى علاقات الولايات المتحدة مع ليبيا. إحدى الغايات الخاصة التى كان يناقشها هالى هى استغلال «التهديد الليبى» للفوز بدعم للخطوات التى كانت [الإدارة الأمريكية] ترجو اتخاذها لصناعة «الإجماع الاستراتيجى» للوزير هيج ضد الاتحاد السوفييتى، وكعنصر فى الترتيبات الضرورية لخلق قوة انتشار سريع، قوة تدخل يكون الشرق الأوسط هدفًا رئيسيًا لها.

فى شهر نوفمبر، نسجت الإدارة حكاية مسلية حول وجود قتلة ليبيين يجوبون شوارع واشنطن سعيًا لاغتيال قائدنا، قصة اشتدت لها حمى تعليق إعلامى مع بعض من الشك الذى كان محدودًا فى ذلك الوقت. وفى سؤال حول المؤامرة، صرح ريجان وقال: «لدينا الدليل و[القذافى] يعرفه»، خبت القصة من وسائل الإعلام بعد أن تركت رسالتها، ونظمت الصحافة صفوفها بشكل كاف؛ لكى لا تنشر أن القتلة المدرجين على القائمة الرسمية للولايات المتحدة الذين تسربوا إلى انجلترا كانوا أعضاء بارزين فى حركة أمل اللبنانية (التى تحمل عداء شديدًا لليبيا) وكان بينهم قائدها نبيه برى، والزعيم الدينى الأكبر لشيعة لبنان.

تضمنت الاكتشافات المثيرة الأخرى تهديدًا ليبيًا بغزو السودان عبر ٦٠٠ ميل من الصحراء(مع وقوف القوات المصرية والأمريكية عاجزتين عن صد هذا الهجوم) ومؤامرة للإطاحة بحكومة السودان فى فبراير عام ١٩٨٣م، تم الكشف عنها فى الوقت الذى وجه فيه الجمهور المنفعل المؤيد للإدارة اتهامًا بالسلبية القتالية ـ مؤامرة ماكرة إلى

الدرجة التى لم تعلم فيها المخابرات المصرية والسودانية شيئًا عنها، وسرعان ما اكتشفها الصحفيون الأمريكيون الذين تحملوا عناء الذهاب إلى الخرطوم للتحقق منها. تمثل رد فعل الولايات المتحدة لهذه المؤامرة المرعبة فى استعراض محكم للقوة، دفع وزير الخارجية جورج شولتز ـ الذى اتهم بأنه شخص جبان جدًا ـ أن يتخذ أوضاعًا بطولية على شاشة التليفزيون، بينما كان يعلن أن القذافى قد «عاد إلى كوخه حيث ينتمى»؛ نظرًا لأن ريجان باغت بعمل «سريع وحاسم» مبرهنًا مرة أخرى على «قوة راعى البقر». طويت صفحة هذه الحادثة أيضًا طى النسيان حالما تركت سمها الناجع. وهناك سلسلة من الأحداث المشابهة، لعبت وسائل الإعلام الدور المنوط بها، مع ظهور معترضين من وقت لآخر فقط.

تتواءم أحداث شهرى مارس وإبريل ١٩٨٦م مع النمط المألوف. فالموعد للقيام بعملية خليج سرت فى مارس قد تحدد وقته لإثارة هستيريا الوطنية قبل الاقتراع الحاسم لمجلس الشيوخ حول المساعدات للكونترا، ويتصادف مع غزو نيكاراجوا المختلق للهندوراس، عملية علاقات عامة مستحثة نجحت بشكل رائع كما يتضح من رد الفعل الغاضب لحمائم الكونجرس ووسائل الإعلام عامة، واقتراع مجلس الشيوخ. سمحت التمثيلية أيضًا للإدارة بتقديم ٢٠ مليون دولار من المساعدات العسكرية للهندوراس، التى أكدت رسميًا أنها لم تسع إليها والتى «فقدت» بشكل مناسب دون شك فى معسكرات الكونترا، طريقة أخرى تستطيع بها العصبة الخارجة عن القانون فى واشنطن أن تتملص من القيود البرلمانية الضعيفة على إجرامهم.

حقق تحرش خليج سرت كذلك نجاحًا وإن كان جزئيًا على الأقل، مما ساعد قوات الولايات المتحدة فى إغراق الكثير من القوارب الليبية وقتل أكثر من ٥٠ ليبيًا، بافتراض التوقع بأن ذلك قد يدفع القذافى للقيام بأعمال إرهاب ضد الأمريكيين، كما ادعى فيما بعد. وذكر أن المحاولة قد تسببت فى إحباط كبير فى واشنطن لفشل القذافى فى ابتلاع الطعم والقيام بعمل إرهابى يمكن اتخاذه كذريعة للجولة التالية من الحملة الإرهابية ضد ليبيا.

وبينما كانت قوات الولايات المتحدة تحرز نجاحًا فى قتل الكثير من الليبيين، إلا أنها لم تكن قادرة بشكل غريب على المساعدة فى إنقاذ الناجين. فالمهمة كان من الواضح

أنها غير مستحيلة، فقد أنقذت ناقلة بترول إسبانية ١٦ من الناجين من هجوم الولايات المتحدة كانوا فى قارب نجاة.

إن الغاية الرسمية من العملية العسكرية للولايات المتحدة كانت هى إرساء حق المرور فى خليج سرت، وإرسال أسطول بحرى صغير كان بالكاد وسيلة ضرورية أو ملائمة لتحقيق هذه النتيجة. ولقد كان من الممكن أن يكفى إعلان ذلك فقط، وإذا ما اعتقد بأن اتخاذ خطوات أخرى هو أمر ضرورى فسرعان ما يتوفر لها الوسائل القانونية. هب أن شخصًا ما على خلاف مع جار له حول حقوق ملكية ما. فهناك طريقان يمكن أن يسلكهما، الأول وهو أن يحول المسألة برمتها إلى القضاء، والثانى أن يسحب مسدسًا ويقتل الجار. فالخيار الأول كان متاحًا بالتاكيد فى مسألة خليج سرت؛ نظرًا لأنه لم تكن هناك حاجة ملحة، وكان من الممكن اللجوء إلى الوسائل القانونية لإرساء حق العبور البرىء. غير أن دولة خارجة عن القانون من الطبيعى لها أن تتقيد بأولويات مختلفة. عندما وجه سؤال لـ «بريان هويل» مدير مكتب سياسة وقانون البحار بوزارة الخارجية: لماذا لم تحول الولايات المتحدة القضية إلى المحكمة الدولية؟ رد قائلاً: إن القضية «يمكن أن تأخذ سنوات وسنوات. ولا أعتقد بأننا يمكن أن نقبل وأن نتحمل ذلك»، معطيًا بذلك الدافع البين للأساطيل البحرية الأمريكية لتبدأ عملياتها فى خليج سرت على وجه السرعة إذا كان للولايات المتحدة أن تبقى كأمة.

يعد موقف الولايات المتحدة موقفًا مبهمًا يستند إلى دوافع واهية جدًا. فالصحافة تتحدث باستمرار عن «قانون البحار»، غير أن الولايات المتحدة تقف بالكاد على أرض صلبة فى الاحتكام إلى هذه الفكرة، إذا ما كان السبب فقط هو أن إدارة ريجان رفضت قانون معاهدة البحار. علاوة على ذلك، قامت ليبيا بقصف طائرات أمريكية، ولم يكن القصف لسفن أمريكية، و«قانون الجو» كأنه لم يضع مبادئه بعد. وأطلقت الولايات المتحدة كثيرًا من المطالب فى هذا الصدد. فالولايات المتحدة تدعى، على سبيل المثال، لنفسها منطقة تميز للدفاع الجوى تكون مساحتها ٢٠٠ ميل ويكون لها الحق بأن تمارس داخلها «الدفاع عن النفس» ضد الطائرات المتطفلة التى يحكم بأنها طائرات معادية. ليس هناك شك فى أن طائرات الولايات المتحدة كانت فى عمق ٢٠٠ ميل من الأراضى الليبية ـ يدعى البنتاجون ٤٠ ميلاً ـ وأنها كانت طائرات معادية، وبناء

عليه وطبقًا لمعايير الولايات المتحدة، فإن ليبيا كانت تمارس حقوقها في اعتراض هذه الطائرات. **أشار إلى هذه النقطة ألفريد روبن وهو رجل قانون محافظ بارز علميًا ويعمل بمدرسة فليتشر بجامعة تافتس، فقد ذكر في تعليقه أن «بإرسال طائرات، فإننا تعدينا ما هو مصرح لنا بفعله وفقا لقانون البحار» في «تحرش غير ضروري». لكن بالنسبة لدولة «قطاع طرق ـ Gangster State» فمثل هذه المسائل ليس لها محل، فالممارسة كانت نجاحًا بين الدوائر الداخلية المعنية على الأقل.**

أوضح المتحدث باسم البنتاجون روبرت سايمس المدى والمغزى من التحرش في خليج سرت؛ فقد ذكر أن سياسة الولايات المتحدة هي قصف أي قارب ليبي يدخل المياه الدولية في خليج سرت، طالما أن تدريبات أسطول الولايات المتحدة مستمرة في هذه المنطقة ـ ولن يكون من المهم المسافة التي يبعدها القارب عن سفن الولايات المتحدة. وأوضح سايمس «إذا أخذنا في الاعتبار النوايا العدوانية لليبيا عندما حاولت إسقاط طائرات أمريكية، فإن أي زورق حربي ليبي هو تهديد لقواتنا». وباختصار فإن الولايات المتحدة تحتفظ بحق إطلاق النار في «دفاع عن النفس» على أي زورق ليبي يقترب من أسطولها البحري الذي يقف على مبعدة من الساحل الليبي. غير أن ليبيا ليس لها الحق في الدفاع عن النفس.

لا يزال الكثير في هذه القصة، فقد أجرى المراسل البريطاني ديفيد بلندي لقاءً مع مهندسين بريطانيين في طرابلس كانوا يقومون بإصلاح رادار روسي هناك. ذكر أحدهم أنه كان يرصد الحادثة على شاشات الرادار (التي، على عكس ادعاءات البنتاجون، لم تكن متوقفة) وأقر بأنه شاهد الطائرات الحربية الأمريكية وهي تعبر ليس فقط إلى داخل الاثني عشر ميلاً من المياه الإقليمية الليبية بل كانت تعبر فوق الأرض الليبية أيضًا، وقال: «لقد شاهدت الطائرات تطير لحوالي ثمانية أميال داخل الأجواء الليبية، ولا أعتقد بأن الليبيين كان لديهم خيار إلا أن يردوا بالضرب. وفي اعتقادي الخاص فإنهم كانوا يفعلون ذلك على مضض»، وأضاف المهندس أن الطائرات الأمريكية أخذت طريقها مستخدمة في ذلك طريق مرور طائرات مدنية عادية، وواصلت مسيرتها في أعقاب طائرة ليبية.

لم تظهر أية إشارة إلى هذه المعلومات فى وسائل الإعلام الأمريكية، حسب معلوماتى، باستثناء التقرير الذى قدمة ألكسندر كوكبرن الذى يلعب دوره العادى كترياق تبعية وسائل الإعلام وتشويهها للحقائق. لم تغفل الصحافة الأمريكية تقديم مقالة بلندى بشكل يثير الألغاز. فقد أشار إليها جوزيف ليلقيلد الذى يكتب بالتايمز، لكن مع حذف الأجزاء المهمة منها.

إحدى النتائج المرجوة - والتى ربما كان ينتظر حدوثها بفارغ الصبر - من عملية خليج سرت هى إثارة أعمال إرهابية ليبية كثأر للعملية. هذه الأعمال سوف يكون لها إذًا الأثر فى جعل ليبيا دولة إرهاب فى الولايات المتحدة، ومع بعض الحظ، فى أوروبا كذلك، وتجهيز المسرح للتصعيد التالى. وفور وقوع حادث انفجار صالة ديسكو «لابيل» فى برلين الغربية فى الخامس من أبريل ومقتل جندى أمريكى أسود، وتركى، اعتبرت ليبيا مسئولة عن هذا الحادث الذى استخدم آنذاك كذريعة لقصف طرابلس وبنغازى فى الرابع عشر من أبريل الذى راح ضحيته عدد كبير من الليبيين معظمهم كان على ما يبدو من المدنيين(حوالى مائة طبقًا للصحافة الغربية وستين طبقًا لتقرير رسمى ليبى). تم تحديد موعد القصف بدقة ليكون فى اليوم السابق على الاقتراع المتوقع على المساعدات للكونترا. وإذا ما فشل الجمهور فى إدراك المسألة، يعمل معدو خطابات ريجان على جعلها يسيرة الفهم. ذكر ريجان فى خطاب وجهه لمؤتمر الأعمال الأمريكى الذى عقد فى الخامس عشر من أبريل قائلا: «وأود أن أذكر المجلس الذى يجرى اقتراعًا هذا الأسبوع، بأن هذا الإرهابى الكبير قد أرسل ٤٠٠ مليون دولار وترسانة من الأسلحة والمستشارين إلى نيكاراجوا لحمل حربه إلى داخل الولايات المتحدة. وأنه تفاخر بأنه يساعد شعب نيكاراجوا؛ لأنهم يحاربون أمريكا على أرضها».

إن فكرة أن «الكلب المجنون» يحمل حربه إلى داخل الولايات المتحدة عن طريق تقديم السلاح إلى دولة تشن الولايات المتحدة عليها حربًا بمساعدة جيشها الإرهابى الوكيل، كانت مسحة خبيثة مرت دون تعليق يلحظ، غير أن عملية العلاقات العامة لم تنجح - مرة واحدة فقط - فى خداع الكونجرس، مع أن قصف ليبيا قد ألهب المشاعر الوطنية كنتيجة تُعزَى بشكل كبير إلى العنصرية السائدة المعادية للعرب، والغياب

النسبى لأى رد فعل واع إلى الأحداث السابقة للهستيريا المصطنعة حول الجرائم الحقيقية للقذافى، أو المختلقة.

كان هجوم الرابع عشر من أبريل أول قصف يقدم فى برامج التلفزة فى أوقات ذروة المشاهدة. فقد تم إعداد غارات القصف بعناية ؛لتبدأ بدقة فى تمام الساعة السابعة مساء بتوقيت شرق الولايات المتحدة، أى تمامًا فى موعد إذاعة قنوات التلفزة الوطنية الثلاث لبرامجها الإخبارية الرئيسية التى كان لها السبق فى الإذاعة المباشرة لتقارير رؤى العين للأحداث المثيرة ، بينما أخذ مشاة البحرية أوامرهم بالتحرك صوب طرابلس. وما لبثت الغارات أن انتهت حتى حمل البيت الأبيض لارى سپيكس على عقد مؤتمر صحفى واصله بعد ذلك شخصيات أخرى مرموقة أكدوا فيه على السيطرة الكاملة على نظام المعلومات خلال الساعات الأولى الحرجة.

قد يجادل البعض فى أن الإدارة قد راهنت فى عملية العلاقات العامة وهذه، التى تتسم بالشفافية، فقد طرح الصحفيون بعض الأسئلة الواضحة، غير أن البيت الأبيض كان على يقين بأنه لا شىء غير متوقع يمكن أن يحدث، وأن إيمانه بالانضباط الذاتى للصحافة قد أثبت أنه يُعتمد عليه.

وبمعزل عن مسائل التوقيت والإعلام المسبق، فقد كان من الممكن طرح أسئلة أخرى. فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد أن «سپيكس» قد صرح بأن الولايات المتحدة كانت على علم فى الرابع من أبريل بأن «مكتب الجماهيرية الليبية» فى برلين الشرقية قد أبلغ طرابلس باحتمال وقوع هجوم فى برلين فى اليوم التالى، وإنه أبلغ طرابلس فى حينه بوقوع انفجار صالة ديسكو « لابيل »كما كان مخططًا له. هكذا فإن الولايات المتحدة كانت على علم فى الرابع والخامس من أبريل - بالتاكيد كما أعلن البيت الأبيض - بأن ليبيا كانت مسئولة مسئولية مباشرة عن حادث انفجار صالة الديسكو. وقد يتساءل البعض: إذًا لماذا أعلنت تقارير الولايات المتحدة وتحقيقات ألمانيا الغربية فى الفترة من الخامس من أبريل إلى وقت وقوع الهجوم باتفاق الرأى على اشتباهات فى تواطؤ ليبيا. وفى الحقيقة، فقد كان كل صحفى ذكرًا أم أنثى ينصت إلى رواية الإدارة يحمل فى يده أو يدها - ما لم نفترض العجز المذهل لغرف الأخبار - تقريرًا من برلين للأسوشيتد پريس جاء عبر وسائل الاتصال فى الساعة السادسة وثمان وعشرين دقيقة مساء بتوقيت شرق

الولايات المتحدة، أى قبل نصف ساعة من وقوع القصف، يشير إلى أن القيادة العسكرية للحلفاء [فى برلين الغربية] أعلنت عن عدم إحراز تقدم فى تحقيقات انفجار صالة الديسكو، وأن المسئولين الأمريكيين والألمانيين الغربيين ذكروا أن ليبيا ـ من المحتمل خلال سفارتها فى برلين الشرقية التى تخضع للحكم الاشتراكى ـ مشتبه فى تورطها فى حادث انفجار الملهى الليلى «لابيل». ويتساءل البعض إذًا كيف يحدث قبل عدة دقائق من الهجوم أن تبقى الولايات المتحدة وألمانيا الغربية ثابتتين على أرجحية الاشتباهات فى تورط ليبيا ـ كما كان مستمراً فى الفترة السابقة على القصف ـ بينما كانوا فى الرابع والخامس من أبريل، أى قبل عشرة أيام، على علم يقين بحادثة الانفجار؟ غير أن أسئلة محرجة لم تطرح وطويت الحقائق ذات الصلة طى الكتمان على نطاق واسع. صرح ريجان مساء يوم الرابع عشر من أبريل «بل دليلنا واضح ودقيق ولا يمكن تفنيده» ـ «مثلما قال: «لدينا الدليل و[القذافى] يعرفه» فيما يتعلق بقضية السفاحين الليبيين الذين كانوا يجوبون شوارع واشنطن. دعك عن إعلانه دعم هيلموت كول وبيتينو كراكسى الهجوم على ليبيا (الشىء الذى نفاه فى ألمانيا وإيطاليا المسئولون الذين شعروا بصدمة وهم غاضبون) **والكثير من الروايات الأخرى** لإدارة تجاوزت إلى حد بعيد المعايير الطبيعية للخداع، والتى استمرت «تقترف كل جريمة، وتكذب، وتغش» ـ بكلمات القيادة التى تطلقها على عدوها ـ لتحقق أهدافها، وهى على يقين بأن انكشاف الأمور من وقت لآخر فى الصحافة خارج التيار الرئيسى ـ قليلة الانتشار ـ التى تسعى وراء الحقيقة، لن يوقف تيار الأكاذيب المستمر من وضع مصطلحات للحوار وترك الانطباعات المناسبة لترسخ بإحكام فى الأذهان.

لا يسود الانضباط الإعلامى خارج الولايات المتحدة. ففى ألمانيا وبعد أسبوع من إعلان واشنطن بأنها كانت على علم يقين قبل عشرة أيام (الرابع والخامس من أبريل) بالمسئولية الليبية عن الانفجار ـ ذكرت دير شبيجل (فى الواحد والعشرين من أبريل) أن الاعتراض المشهور للتليفونات من الواضح أنه ليس حقيقيًا وأن مخابرات برلين الغربية كان لديها اشتباه فقط فى تورط ليبيا واشتباه أيضًا فى «مجموعات متناحرة من مروجى المخدرات»، وبين الاحتمالات الأخرى (ضمت الاشتباهات مجموعة الكوكلوكس كلان الأمريكية، أو مجموعات النازية الجديدة، واشتبه البعض فى من يرتاد البار من

مهاجرى العالم الثالث، أو Black GIS[1]) . وترى ديرشپيجل فى استطراد لها أن حرب واشنطن هى وسيلة من وسائل السياسة لطالما كان العدو ضعيفًا ضعف جرينادا وليبيا ـ والخصم وغد مثالى مثل القذافى . «يجب ألا يتوهم أى قائد أوروبى أن الولايات المتحدة سوف تنظر بعين الاعتبار لأوروبا ومصالحها، إذا قررت الولايات المتحدة تصعيد العنف الدولى، وحتى لو كان لمستوى حرب عالمية» أضاف رودلف أوجستين.

وفى مقابلة تمت فى الثامن والعشرين من أبريل مع مراسل لصحيفة جيش الولايات المتحدة ستارز أند سترايپز، قال مانفريد جانشو رئيس مخابرات برلين(المخابرات الداخلية) وقائد فريق ضم مائة رجل للقيام بعمليات التحقيق فى انفجار صالة الديسكو: لم يعد لدىّ دليل قوى بأن ليبيا كانت على علاقة بحادثة الانفجار مثلما كان لدىّ عندما استدعيتنى للمقابلة بعد يومين من وقوع الحادث، ووافق على أن ذلك كان مسألة سياسية بالدرجة الأولى، وألمح إلى شك خطير فيما يقوله السياسيون، وما قد يقولونه بهذا الصدد.

طمست الصحافة الأمريكية الشكوك التى أثارها الإعلام وفريق التحقيق فى ألمانيا، إلا أن القارئ الفطن سوف يتمكن من الوصول إليها من خلال تقارير التحقيق الجارى، حيث يزعم التحقيق بأن المشتبه فيهم على علاقة بسوريا وجهات أخرى سوف يتم التحقيق معها، وادعاءات واشنطن بـ «العلم اليقين» فى الرابع والخامس من أبريل حددتها مصطلحات مثل «طبقًا للتقرير» و«زعم بأن». قوض التردد والتغييرات والتراجع عن التأكد اليقينى الأول، والذكر غير المباشر لدليل ادّعاءات الإدارة تلك هى الأدوات التى استخدمتها وسائل الإعلام لتشير إلى أنها تعلم جيدًا بأن هناك بعض الحقيقة فى المسألة التى صادقوا عليها عندما دعوا إلى الالتفاف حول الراية.

أكد شاول باكاش فى نيويورك ريفيو أوف بوكس أن إخوان هنداوى الأردنيين كانوا مسئولين عن حادث انفجار الملهى الليلى فى برلين، وأن «هناك الآن دليلاً دامغًا» بأنهم مجندون من قبل سوريا (وليس من قبل ليبيا كما كان يظن البعض من خلال بعض التصريحات الرسمية فى ذلك الوقت) وبصرف النظر عن أنه ذهب بعيدًا عن الدليل

(١) جنود أمريكيون من الزنوج، هربوا من الجيش خلال حرب ڤيتنام، وكونوا عصابات.

المتوفر إلا أن ذلك يمثل استنباطًا فضوليًا. إنها لم تكن مسألة «بعض تصريحات رسمية» من خلالها «اعتقد البعض» أن ليبيا كانت متورطة، وبمعنى آخر فإن كل التصريحات الرسمية التى قدمت عن يقين ودون تغييرات وكررتها وسائل الإعلام بهذه الطريقة إلى أن بدأت خيوط المسألة تتكشف مؤكدة بكل ثقة على المسئولية الليبية وبررت قصف وقتل المدنيين على هذا الأساس. علاوة على ذلك لم يؤد تغير موقف وسائل الإعلام، ولا هذا التصريح إلى الاستنتاج الفورى بأن إدارة ريجان كانت تكذب فى دليلها «الواضح» «الدقيق» و«الذى لا يمكن تفنيده». **من ثم فإن القصف كان إرهاب دولة، وليس هناك له من دافع (بدلاً من إرهاب الدولة الذى له ذريعته)، أمنت له وسائل الإعلام الموالية التى تجنبت طرح الأسئلة الواضحة فى وقت مصادقتها المتحمسة للهجوم عندما كانت تقدم الذرائع السخيفة (مثل قصة محررى التايمز عن «ناتاشا سيمبثون التالية»)؛ لتبرر مشاركتها فى الإرهاب.**

كانت عملية العلاقات العامة ناجحة بكل تأكيد على الأمد القصير على الأقل فى الداخل، و«أدت الدور جيدًا فى پيوريا» كما وضحته الصحافة. ومن ثم فهى نموذج ناجح لهندسة الموافقة الديمقراطية التى يجب أن «تقوى يد الرئيس ريجان فى التعامل مع الكونجرس فى قضايا مثل الميزانية العسكرية والمساعدات للكونترا» فى نيكاراجوا.

أصبحت الولايات المتحدة فى جزء كبير من العالم مبعث خوف كبير، حيث يشارك «قائد رعاة البقر غريب الأطوار» الذى أسعد پول جونسون وأمثاله فى أعمال تنطوى على «جنون» فى تنظيم عصابة من السفاحين لمهاجمة نيكاراجوا والقصف بالقنابل بجنون فى أماكن أخرى حسب وصف الجريدة الرئيسية بكندا، تلك الجريدة التى كبح جماحها بشكل عام وأصبحت موالية للولايات المتحدة فى الهدف. **تقوم إدارة ريجان بزرع هذه المخاوف مستغلة فى ذلك استراتيجية الرجل المجنون التى تنتسب إلى ريتشارد نيكسون**. وفى قمة طوكيو للدول الصناعية الديمقراطية المتقدمة التى انعقدت فى مايو وزعت الإدارة ورقة تحديد موقف، أوضحت فيها **أن أحد أسباب لماذا سوف تكون أوروبا حكيمة فى انضمامها إلى الحرب الصليبية الأمريكية هو الحاجة إلى عمل شىء بحيث لا يتحمل الأمريكيون المجانين المسئولية مرة أخرى**. ونجح التهديد فى

انتزاع بيان ضد الإرهاب ذكرت فيه ليبيا بالاسم. لم يلق هذا التهديد الصريح اهتمامًا، حيث كان المعلقون يشعرون بالسعادة لنجاح قصف ليبيا في حمل «خرعين» أوروپا أخيراً على اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التهديد الليبي للحضارة الغربية.

تباين رد الفعل لقصف ليبيا بشكل واضح في الداخل وفي الخارج. فقد ناشد الأعضاء الاثنا عشر في المجموعة الاقتصادية الأوروپية الولايات المتحدة «بتجنب التصعيد المستمر لحالة التوتر العسكري في المنطقة وكل الأخطار المصاحبة»، وبعد عدة ساعات قامت الطائرات الحربية الأمريكية بعمليات قصف، بينما كان وزير خارجية ألمانيا الغربية «هانز ديتريش جينشر» في طريقة إلى واشنطن لتوضيح موقف المجموعة الاقتصادية الأوروپية. صرح المتحدث باسمه فقال: «نحن نرغب في بذل قصارى جهدنا لتجنب التصعيد العسكري». أثار القصف معارضة كبيرة في معظم أنحاء أوروپا، حيث قامت مظاهرات احتجاج كبيرة وظهرت إدانات صحفية في معظم أنحاء العالم. فقد أدانت الجريدة الإسپانية الرئيسية الپايس الغارة، حيث كتبت تقول: «إن العمل العسكري للولايات المتحدة ليس فقط هجومًا على القانون الدولي وتهديداً خطيراً للسلام في منطقة البحر المتوسط، بل هو أيضًا استهزاء بحلفائها الأوروپيين الذين لم يجدوا دوافع لفرض عقوبات اقتصادية على ليبيا في اجتماع عقد يوم الاثنين على الرغم مما مورس عليهم سابقًا من ضغوط كانت مخفقة إزاء تبني العقوبات». وكتبت ساوث تشينا مورننج پوست التي تصدر في هونج كونج «أن الدواء الذي قدمه الرئيس ريجان لكلب الشرق الأوسط المجنون ربما يمثل خطورة أشد من المرض»، وأن العمل الذي قام به ربما قد أشعل الفتيل لحريق أكبر في المنطقة. وفي مدينة ميكسيكو سيتي كتبت اليونيڤرسال بأن الولايات المتحدة «ليس لها الحق في تنصيب نفسها المدافعة عن الحرية في العالم» داعية إلى الاستعانة بالوسائل القانونية من خلال الأمم المتحدة. وهناك ردود أفعال أخرى كثيرة مماثلة. أما صحافة الولايات المتحدة، وعلى شكل مغاير، كانت منحازة على نحو مثير للدهشة. كتبت النيويورك تايمز تقول: «بل إن المواطن المرتاب لا يستطيع إلا أن يستحسن ويطرى على الهجمات الأمريكية على ليبيا»، واصفة ذلك بأنه حكم وعقاب عادل:

«أصدرت الولايات المتحدة حكمها على [القذافي] بعناية وبشكل متناسب. وبعدالة، فالدليل على مسئولية ليبيا عن انفجار صالة الديسكو قد أصبح الآن واضحًا

للجميع»، على الأقل بالنسب للمحررين غير أنهم رأوا أنه ليس مناسبًا للنشر. «ثم جاء دور المحلفين . . . . الحكومات الأوروبية التى حادت عن مسارها، فأرسلت إليها الولايات المتحدة مبعوثين للوقوف على الدليل والحث على القيام بعمل جماعى ضد القائد الليبى» لم يكن ذلك ملائمًا على ما يبدو، فالمحلفون لم يقتنعوا، وأصدروا حكمًا يطلبون فيه من الجلاد العدول عن أى عمل ـ مثلما ليس من الضرورى أن تعلق الصحافة على الحقيقة التى اعترف بها بلباقة فى وقت لاحق، بأن الدليل ليس بذى بال.

أدانت معظم الحكومات أيضًا الهجوم ولكن ليس كلها. فبريطانيا وكندا قد سارتا على النهج برغم مخالفة الرأى العام لهما، وكان هناك تأييد من فرنسا نبع من النوبة التى كانت عليها من التحمس لسياسة ريجان. وذكرت هيئة إذاعة جنوب أفريقيا التى تسيطر عليها الحكومة أن الهجوم «يؤكد على التزم قائد العالم الغربى باتخاذ إجراءات إيجابية لمقاومة الإرهاب» بذلك تبرر للولايات المتحدة مهاجمتها للقذافى، الذى يترادف اسمه مع الإرهاب الدولى.

وفى إسرائيل صرح شمعون بيريز بأن له مسوغاته الواضحة «فهو دفاع عن النفس»: فعندما أصدرت الحكومة الليبية أوامر بقتل جنود أمريكيين فى بيروت عمداً فى منتصف الليل، فماذا تتوقع من الولايات المتحدة أن تفعل؟ أن تصلى شكراً لله؟ أم أن تتخذ إجراء للدفاع عن نفسها؟

فكرة أن الولايات المتحدة كانت تقوم بعمل «للدفاع عن النفس، ضد هجوم وقع على قواتها فى بيروت قبل عامين ونصف» ليست إلا اختراعًا مبهمًا يطرح جانبًا الظروف التى أحاطت بذلك العمل.

وفى الولايات المتحدة، أعلن السيناتور مارك هاتفيلد، أحد الشخصيات السياسية القليلة فى الدولة الذى يستحق أن ينطبق عليه المصطلح التبجيلى «المحافظ» شجبه للغارة الأمريكية «فى أرضية شبه مهجورة لمجلس الشيوخ»، وكذلك أيضًا فى رسالته إلى التايمز. أدان القصف كذلك عدد آخر من قيادات الطوائف المسيحية الكبرى الكثيرة غير أن القيادات اليهودية عامة قد أثنت عليه، ومن بين هذه القيادات الرابای

ألكسندر شندلر رئيس اتحاد الطوائف العبرية الأمريكية ، والذى قال : إن حكومة الولايات المتحدة ردت بقوة كما ينبغي على الإرهاب الغاشم للقذافى . ذكر أستاذ الشئون الدولية بجامعة هارفارد جوزيف ناى بأن ريجان كان مجبراً على أن يرد على «الدليل الدامغ لحادثة انفجار برلين . ما هو البديل حيال إرهاب تدعمه الدولة؟» - كالإرهاب الذى تدعمه الولايات المتحدة فى أمريكا الوسطى وجنوب لبنان على سبيل المثال ، حيث «الدليل الدامغ» أكثر ثبوتًا !- وأيد أوجين روستو القصف ووصفه بأنه حتمى ومتأخر ، وأنه جزء من دفاع أكثر فعالية ضد عملية التوسع السوڤييتى ، وعلل أن القضاء بالقوة على نظام القذافى سوف يكون له مسوغاته الكاملة بناء على القواعد الحالية للقانون الدولى ؛ «نظراً لأن القذافى انتهك هذه القواعد بشكل مستمر وفاضح» . وبناء على ذلك فإن كل دولة تضررت من الأعمال الليبية مخولة بالحق فى استخدام ما تشاء من قوة تراها ضرورية لوضع نهاية للسلوك الليبى غير المشروع بشكل فردى أو جماعى . فليبيا تتخذ موقف برابرة القرصنة ، وحث كذلك حلف شمال الأطلنطى على استصدار إعلان يحدد مسئولية الدول عن الأعمال غير المشروعة التى تقترف انطلاقًا من أراضيها .

ومن باب أولى ، إذًا ، أن يدين حلف شمال الأطلنطى الإمبراطور وليس القرصان فقط ، ويجب على دول من الهند الصينية إلى أمريكا الوسطى والشرق الأوسط ودول أخرى أن تنظم صفوفها لتستخدم ما تشاء من قوة تراها ضرورية لمهاجمة الولايات المتحدة وإسرائيل ودول أخرى إرهابية تبعًا لعقيدة روسو .

وبالنسبة لتشارلز جلاس مراسل ABC الذى كان ينقل تقارير القصف وآثاره من مسرح الأحداث ، فالحدث قد وصفته رسالة بخط يد فتاة تبلغ من العمر سبع سنوات أخرجت من تحت أنقاض منزلها الذى كانت تملكه عائلة تلقت تعليمها فى أمريكا ، وسبق وأن قام تشارلز بزيارتها .

عزيزى السيد ريجان

لماذا قتلت أختى الوحيدة رأفة وصديقتى رشا ، إنها فى التاسعة من عمرها فقط ، ودميتى فراولة . أنت تريد فى الحقيقة أن تقتلنا جميعًا ؛ لأن أبى فلسطينى ؛ وتريد أن تقتل القذافى ؛ لأنه يريد أن يساعدنا فى العودة إلى وطن أبى وأرضه .

اسمى كيندا

تلقت الصحافة فى الولايات المتحدة صورة من الأصل عبر الفاكس كرسالة لرئيس التحرير، غير أنها لم تعتبرها ملائمة للنشر، وقام بنشرها ألكسندر كوكبرن مع اقتراح للرئيس والسيدة ريجان - بما أنهما مغرمان بقراءة رسائل من الأطفال الصغار - أن يحرصا على قراءة هذه الرسالة فى أقرب فرصة ممكنة.

رأى آخرون المسألة بشكل مختلف، فقد تناول مايكل والزر بالكتابة قضية الأوروبيين الذين انتقدوا قصف ليبيا واعتبروه «إرهاب دولة». وأعلن نفيه لذلك: «حيث إن القصف كان موجهًا لأهداف عسكرية محددة. وقد خاطر الطيارون بأنفسهم فى محاولتهم بلوغ هذه الأهداف وتجنب غيرها»، حسبما من المفترض أنه يعلم من خلال تلخيصات سرية للپنتاجون. تفتتت المناطق التى تعج بالسكان فى طرابلس جراء القصف الليلى الذى تعرضت له المدينة، سقطت رأفة ورشا ومدنيون آخرون مثلما تتفتت الكعكة. **ربما هذا ما يجب أن نتوقعه من الرجل الذى اعتبر معلم أخلاق وصاحب نظريات فى الحرب العادلة، وهو الذى أكد لنا أن الاجتياح الإسرائيلى للبنان يمكن الدفاع عنه تحت مفهوم أن العمليات العسكرية لإسرائيل فى جنوب لبنان كانت «نموذجًا جيدًا للحرب المتناسبة» وأن وقوع مدنيين «فى خطر» خلال القصف الإسرائيلى لبيروت فإن «المسئولية عن تلك الأخطار تقع على كاهل منظمة التحرير الفلسطينية».**

لم تنته مشاركة وسائل الإعلام فى إرهاب الدولة بتحريك المشاعر الوطنية وقت القصف، والتى كانت بمثابة نتيجة طبيعية لمصادقة سابقة على كل ما قررت الإدارة أن تنسجه من قصص، فقد كان من الضرورى أيضًا أن تثبت أن القصف قد نجح فى شكم الإرهاب الليبى، كما برهن عليه غياب أى أعمال إرهابية تنتسب إلى القذافى فى الفترة التى تلت القصف. ولترسيخ هذه الفكره فإنه من الضرورى اخفاء أنه لم يكن هناك أعمال تقبل التصديق فى نسبتها إلى القذافى قبل القصف، بصرف النظر عن تلك الأعمال التى سبق ذكرها، والتى هى غير ملائمة بشكل واضح. فمثل هذه المشاكل لا تتداخل مع المهمة الحالية.

أطرى محررو الواشنطن پوست على القصف الليبى باعتبار أنه لم تستجد أعمال إرهاب تنتسب إلى العقيد القذافى الذى تحول إلى «سياسة منهزمة»، ولا يزال من

الأهمية بمكان اعتبار أثر ذلك على الحلفاء الغربيين الذين كان معظمهم «بحاجة إلى صدمة» جاء بها النموذج الذى يحتذى به فى الحسم والدقة التى لا يمكن إنكارها فى عمل المخابرات والمظاهر اللاحقة على انعزال ليبيا، ليس ذلك فقط بل والانهيار الذى حدث فى مجال السياحة، ونرى هنا أن المحررين لا زالوا يجدون أنه من الممكن إرجاع ذلك إلى «الدقة التى لا يمكن إنكارها فى عمل المخابرات»، والتى كان لدى الصحيفة باعث كاف للشك فيها ثم رفضها بعد ذلك، كما هو ملاحظ. كتب ديفيد إيجانتيوس أن القصف «نجح بشكل مدهش ضد رئيس ليبيا معمر القذافى وحقق بعض التغييرات المروعة - المفيدة جدا - فى ليبيا والشرق الأوسط وأوروبا، وأثبت القصف أن القذافى كان ضعيفًا ومنعزلاً ويسهل مهاجمته، يسهل فى الحقيقة مهاجمته إلى الدرجة التى كانت فيها الطائرات الحربية الأمريكية قادرة على القيام بعملياتها بكل حرية داخل مجاله الجوى الذى كانت تغطيه دفاعات قوية - حقا إنه كان نصراً مجيداً وافتضاحًا مذهلاً لأمر التمثال الليبى». وللتدليل على «الوضع النفسى الذى جعل من القذافى مصدر خوف وقلق لعدد كبير من الدول» لم يستشهد إيجانتيوس بأى عمل - حيث لم يكن هناك أية أمثلة تقبل التصديق - إلا أنه عوضًا عن ذلك ذكر أنه لو قدر «لليبيين الانخراط مرة أخرى فى الإرهاب، فإنه لن يكون بذلك القدر الذى بدا معمولاً به فى وقت مبكر من هذا العام»، عندما نما إلى علم المخابرات الأمريكية أن ليبيا أمرت مكاتب الجماهيرية بالقيام بهجمات إرهابية فى حوالى اثنتى عشرة مدينة. يا له منَ صحفى قدير، فإيجانتيوس يعرف جيداً أن ادعاءات الحكومة بشأن ما نما إلى علم المخابرات هى ادعاءات باطلة، فتدليله على «نجاح» العملية فيما يتعلق بإجهاض الخطط المزعومة ليس إلا أسلوبه الحذر فى القول بأن العواقب كان من المتعذر استنتاجها.

وبشكل مماثل يرى چورج موفت أن الهجمات الإرهابية الليبية قد توقفت عن آخرها - أى أنها انخفضت من مستوى اللا شىء إلى مستوى اللا شىء - كواحدة من التطورات الإيجابية التى يبدو أنها سوغت لسياسة إدارة ريجان فى الثأر العسكرى. يرى زميله چون هيوز فى استعلاء بالنصر أن «الضربات الجوية منذ أن اقتصت من ليبيا . . . لم تقع ضد الأمريكيين أية هجمات إرهابية خطيرة من قبل العقيد معمر القذافى» - مثلما لم يكن هناك من قبل حسبما هو معروف.

والرسالة إلى إرهابيى الدولة فى واشنطن واضحة: سنتبع ما تملوه علينا عندما تلفقون سجلا لإرهاب العدو الذى تدعون بأنه أرهب العالم، وكذلك عندما تقومون بعمل إرهابى خطير لتقتصوا به من المتهكين الذين هم من صنع أيديكم، وعندما تعلنون بأن الوحش المرعب قد هزم نتيجة لبطولتكم. فمحض الحقائق لن يثنينا عن طاعتنا فى الخدمة.

بالنسبة للسجل، لاحظت الإيكونومست (بينما كانت تثنى على العمل الشجاع الذى قام به ريجان) وقوع ثمانى عشرة حادثة إرهابية ضد الأمريكيين فى غرب أوروبا والشرق الأوسط فى الثلاثة أشهر التى تلت الغارة على ليبيا، بالمقارنة إلى وقوع خمس عشرة حادثة خلال الثلاثة أشهر والنصف التى سبقت الغارة، بينما «بدا أن معدل الإرهاب ضد الأمريكيين على مستوى العالم ككل قد أصبح أقل بخلاف العام الفائت». وأشار القيادى المختص فى مسائل الإرهاب بمؤسسة راندا أن الهجمات الإرهابية بعد الغارة ظلت على مستواها مثل ذى قبل.

وحتى يكتمل السجل، أطلق مكتب التحقيقات الفيدرالى فى الثالث من يوليو تقريراً مكونًا من ٤١ صفحة، يستعرض فيه الأحداث الإرهابية التى وقعت داخل الولايات المتحدة خلال عام ١٩٨٥م. قيدت سبعة منها ضد شخصين لقيا حتفهما. وفى عام ١٩٨٤م وقع ثلاثة عشر عملاً إرهابيًا. فالعدو يتناقص كل عام بدءاً من عام ١٩٨٢م عندما سجل وقوع ٥١ حادثة إرهابية.

لقى تقرير مكتب التحقيقات الفيدرالى بعض التغطية. فقد نشرت تورنتو جلوب أند مايل رواية للأسوشيتدپرس تحت عنوانها الرئيسى الذى يقول: «اتهام متطرفين يهود بقتل شخصين»، ويطالعنا المقطع الرئيسى بأن «مكتب التحقيقات الفيدرالى قد أعلن أمس أن يهودًا متطرفين قاموا بارتكاب أربعة من الأعمال الإرهابية السبعة التى وقعت فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٥م، وراح ضحيتها شخصان. ويستطرد التقرير فى كشف تفاصيل الأحداث المنسوبة إلى المتطرفين اليهود الذين ـ كما ذكر التقرير ـ قتلوا اثنين وأصابوا عشرة بالإضافة إلى الأحداث الأخرى. لم تنشر النيويورك تايمز أية رواية حول تقرير مكتب التحقيقات الفيدرالى غير أن هناك إشارة فى المقطع الحادى عشر من أحد عواميدها الصحفية وذلك بعد عدة أسابيع، تقول طبقًا

للتقرير السنوى الذى يصدره مكتب التحقيقات الفيدرالى حول الإرهاب يعتقد بأن أربعًا من سبع حالات من الإرهاب الداخلى فى عام ١٩٨٥م ترتبط بـ «جماعات إرهابية يهودية» . لم يسفر [أى] من التحقيقات عن توجيه اتهامات! روجت الواشنطن بوست الجريدة الوطنية الثانية لرواية حول تقرير مكتب التحقيقات الفيدرالى، فقد كتبت فى عنوانها الرئيسى تقريراً لمكتب التحقيقات الفيدرالى يشير إلى انخفاض مستوى الإرهاب فى العام الماضى ذكرت فيه أن «مقتل الشخصين والإصابات التسع تعود إلى أربعة أعمال إرهابية قام بها متطرفون يهود» (من التسع التى وردت)، وقد ذكر ذلك مرة أخرى فى رواية لاحقة حول تحريات مكتب التحقيقات الفيدرالى فى حادثة قتل ألكس أوديه «موجهة أصابع الاتهام إلى جماعات إرهابية يهودية» .

تشكل هذه الآراء الثلاثة التغطية فى الصحافة الوطنية لاستنتاجات تقرير مكتب التحقيقات الفيدرالى حول مصادر الإرهاب الداخلى خلال عام ١٩٨٥م . ولم ألحظ أية افتتاحيات صحفية أو تعليقات أخرى تدعو الولايات المتحدة لقصف تل أبيب أو القدس لاقتلاع السرطان وإخضاع «الكلاب المجنونة» التى جلبت «شر الإرهاب» إلى شواطئ بلادنا . وربما يتساءل المرء لمَ لا . **نفت إسرائيل كليًا المسئولية عن الأعمال التى قام بها متطرفون يهود** . وأدانت أيضًا الأعمال الإرهابية مثلما فعل عضو الكنيست الرابای كاهان الذى اشتبه مكتب التحقيقات الفيدرالى فى قيام شركاء سابقين له فى رابطة الدفاع اليهودية بتنفيذ الأعمال . وعلى خلفية ضعيفة إلى حد ما، نفت واشنطن عن أولئك الذين قامت بتدريبهم وتشجيعهم المسئولية عن الأعمال الإرهابية، غير أننى كما ذكرت سابقًا فإن هذه المعايير لا تتفق مع المعايير المطبقة على معمر القذافى وياسر عرفات الذى أدان هو الآخر العمليات الإرهابية وأنكر مسئوليته عنها . يعيد ذلك إلى الأذهان مرة أخرى النظرية التى ترى أن المسئولية الأخلاقية الكبرى عن الأعمال الوحشية . . تقع جميعها على كاهل ياسر عرفات «حيث» كان ولا يزال الأب المؤسس للإرهاب الفلسطينى المعاصر، «وهكذا تحمل الولايات المتحدة عرفات المسئولية عن أعمال الإرهاب الدولى» . بشكل عام سواء كان متورطًا فيه أم لا . فبنفس المنطق لماذا لا تقع «المسئولية الأخلاقية الكبرى» عن أعمال المتطرفين الصهاينة جميعها على كاهل إسرائيل؟

دأبت الصحافة باستمرار على رفض إدانة عرفات للأعمال الإرهابية الفلسطينية. ففى الثالث من يونيو عام ١٩٨٢م وفى إحدى القضايا الخطيرة قامت جماعة إرهابية يرأسها أبو نضال ـ الذى كان يناصب منظمة التحرير الفلسطينية العداء، والذى أصدرت المنظمة حكمًا عليه بالإعدام قبل سنوات ـ بمحاولة اغتيال سفير إسرائيل فى لندن شلومو أجروف، وهو الحدث الذى عجل بغزو إسرائيل للبنان، ذلك الغزو الذى اعتبرته الحكومة الأمريكية ووسائل الإعلام والرأى المثقف عامة «ثأرًا» مشروعًا. ذكرت الواشنطن پوست فى تعليقها أن محاولة اغتيال أجروف تمثل «إحراجًا» لمنظمة التحرير الفلسطينية التى «تدعى بأنها تمثل كل الفلسطينيين غير أنها.. تميل إلى أن تكون انتقائية فى قبول المسئولية عن أعمال العنف الفلسطينى». وإذا قلنا بأن أى عمل إرهابى تقوم به أى جماعة فلسطينية على عداء مع منظمة التحرير الفلسطينية يمثل «إحراجًا» للمنظمة، إذًا وبناء على ذلك فإن الأعمال الإرهابية التى قام بها متطرفون صهاينة فى الولايات المتحدة من قتل لاثنين وجرح لتسعة تمثل «إحراجًا» لإسرائيل التى هى طبقًا للقانون «**دولة شعب اليهود**» بما فى ذلك من هم فى شتات (وليست دولة مواطنيها التى يشكل غير اليهود فيها نسبة السدس)، إذًا وإعمالاً لمنطق الولايات ومنطق المعلقين البارزين ووسائل الإعلام كافة، فإن الولايات المتحدة مخولة إن لم تكن ملزمة بأن تقصف تل أبيب «فى دفاع عن النفس ضد هجمات مستقبلية».

وللمرء أن يتخيل رد الفعل الذى نتج عن معظم الأعمال الإرهابية فى الولايات المتحدة، بما فى ذلك الجرائم التى اقترفها الأمريكيون العرب الذين انضموا إلى عناصر متطرفة من منظمة التحرير الفلسطينية أو المشتبه بأنهم جزء من جماعة إرهابية أسسها أحد أعضاء الحكومة الليبية.

ليس هناك ما يربط بين قصف الولايات المتحدة لليبيا و«الإرهاب» حتى فى المعنى الغربى الساخر للكلمة. وفى الواقع قد كان من الواضح تمامًا أن عملية خليج سرت وقصف المدن الليبية يمكن على عكس ما كان متوقعًا أن يحركا أعمال إرهاب فردية، وقد كان ذلك أحد الأسباب الرئيسية التى جعلت الأهداف القلقة فى أوروپا تناشد الولايات المتحدة بأن تحجم عن هذا العمل.

لم تكن هذه أول مرة تنفذ فيها عمليات عنف مع توقع بأنها قد تؤدى إلى أعمال إرهاب فردية. فالغزو الإسرائيلى للبنان الذى كانت تدعمه الولايات المتحدة عام ١٩٨٢م يمثل حالة أخرى. والهجوم على ليبيا أيضًا قد يدفع عاجلاً أم آجلاً إلى وقوع أعمال تخدم فى تعبئة الرأى الداخلى والخارجى لمساندة خطط الولايات المتحدة فى الداخل والخارج. وعندما يتصرف الأمريكيون بهستيريا، ويخشون كذلك السفر إلى أوروبا، حيث سيكون وجود الزائرين أكثر أمنًا من وجودهم فى أية مدينة أمريكية، فمن شأن ذلك أيضًا فائدة كبيرة لنفس الأسباب.

الأسباب الحقيقية لهجوم الولايات المتحدة على ليبيا ليس لها علاقة بالدفاع عن النفس ضد «الهجمات الإرهابية» على قوات الولايات المتحدة فى بيروت فى أكتوبر عام ١٩٨٣م، كما تناولها شمعون بيريز، أو بأى من الأعمال الأخرى المنسوبة بحق أو بغير حق إلى ليبيا أو بـ «الدفاع عن النفس ضد هجوم قادم» حسب المعتقد الذى أعلنته إدارة ريجان سعيًا للحصول على مزيد من التأييد الدخلى، فإرهاب ليبيا شوكته ضعيفة إلا أن القذافى وقف فى طريق المخططات الأمريكية فى شمال أفريقيا والشرق الأوسط وأماكن أخرى، وقدم الدعم للبوليساريو وجماعات فى السودان تعترض عليها الولايات المتحدة، وشكل وحدة مع المغرب بما يتعارض مع رغبات الولايات المتحدة، وتدخل فى تشاد (فور إرسال قوات الفيلق الخارجى الفرنسية ومستشارين وطائرات إلا أن التدخل الفرنسى كان محل ثناء، حيث إن القوات الفرنسية كانت تعمل على «جعل غرب أفريقيا منطقة آمنة للعاملين فى مجال البترول من فرنسيين وأمريكيين وأجانب» وأنجزت خدمات مماثلة فى أماكن أخرى) **وبوجه عام فقد تدخل فى جهود الولايات المتحدة فى تشكيل «إجماع استراتيجى» فى المنطقة وتطفل على إرادتها فى أماكن أخرى. هذه جرائم حقيقية، ويجب أن يعاقب عليها.**

علاوة على ذلك، أدى الهجوم الليبى الغرض والنتيجة فى حشد الرأى فى الداخل والخارج لمزيد من أعمال العنف الأمريكى. وقد يكون رد الفعل الفورى ردًا سلبيًا، إلا أنه مجرد أن يتم استيعابه يزداد مستوى التوقع وتستطيع الجهة التنفيذية الأمريكية أن تباشر فى زيادة التصعيد إذا اضطرت الحاجة.

انكشفت سخرية حملة الدعاية حول «الإرهاب الدولى» أمام من يصلون للآراء المخالفة فى الولايات المتحدة. غير أن الحملة نفسها كانت إنجازاً رائعًا للعلاقات العامة، وتبقى آمال النجاحات المستقبلية مبشرة بفضل رد الفعل الموالى والمداهن للقطاعات الناطقة. وتسهم الخدمة التى تقدمها الطبقات المثقفة إلى الإرهاب الدولى فى مزيد من المعاناة والوحشية، وتحمل معها على الأمد الطويل مخاطر مواجهات بين القوى العظمى وحرب نووية أخيرة. غير أن مثل هذه الاعتبارات تساوى القليل بالمقارنة بالحاجة لضمان عدم ظهور تهديد «للاستقرار» و«النظام» أو تحد للامتياز والقوة.

يوجد القليل هنا ليدهش أى دارس أمين للتاريخ.

* * *

الفصل الرابع

دور الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط(*)

(*) كتب هذا الفصل فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٦م.

قد يكون من الملائم بالنسبة لى أن أبدأ بعرض أوراق اعتمادى قبل أن أتحدث إليكم فى هذا الموضوع، وبما أنه قد لا يكون من الإنصاف أن أعرض النسخة الخاصة بى، أو حتى أن أعتمد على التعليقات الرقيقة جداً التى قدمتنى، دعونى أقرأ عليكم خطاب توصية علىّ بعث به إلى إحدى الصحف الصغيرة فى انجلترا، وهى صحيفة «إندكس أون سينسورشيپ» حيث كتبت فيها مقالة موجزة حول بعض جوانب موضوعنا الحاضر.

العزيزدان

أرجو المعذرة على الكتابة إليك مرة أخرى بصفتك رئيس وعضو هيئة تحرير صحيفة إندكس أون سينسورشيپ، غير أننى لا أستطيع أن أقاوم ذلك. ففى أحدث عدد لدى، عدد يوليو/ أغسطس ١٩٨٦م، تظهر مقالة تدعو فى الحقيقة إلى الدهشة، تبدأ هذه المقالة من الصفحة الثانية، وتمتد طويلاً، و تعتبر هذه المقالة هجومًا على الولايات المتحدة وحكومة الولايات المتحدة وصحافة الولايات المتحدة من قبل ناعوم تشومسكى.

من المؤكد أنك تعلم الكثير عن تشومسكى، فهو مدافع مغال فى الدفاع عن منظمة التحرير الفلسطينية، ووضع فى كتاباته الخاصة بالشرق الأوسط معايير جديدة للتضليل الفكرى والانتقام الشخصى، لم يعد هناك فى الحقيقة أحد فى الولايات المتحدة - يأخذ تشومسكى على محمل جاد على ضوء تاريخه المثير للدهشة. لذلك أجده شيئًا يتعذر تفسيره أن يعطى ثلاث صفحات ليواصل فيها هجومه على واحدة من أكثر الصحافات حرية فى العالم. إن إعطاءه هذه المساحة الكبيرة يعبر بشكل واضح عن تقدير خاص لجهوده التى لا تنقطع دومًا. هل من الجائز أن المحررين لديك لا يعلمون من هو

تشومسكى؟ وأن يكونوا غير مدركين لتاريخه؟ هل يمكن أن يكونوا مقربين له إلى ذلك الحد الكبير حتى أنهم قرروا ـ مع ذلك ـ أن يعطوه هذا المنبر؟ وإذا كان الوضع كذلك، فلماذا؟

حمل الخطاب توقيعًا باسم «إليوت» ألا وهو إليوت أبرامز مساعد وزير الخارجية للعلاقات الأمريكية الدولية، وتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٨٦م، وكتب على ورق من الأوراق الرسمية للوزارة، ولذلك يعتبر كما أعتقد بمثابة وثيقة عامة (حذفت منها بعض التعليقات الشخصية).

أستشهد بهذا الخطاب لسببين: الأول لأننى أقدره بالطبع مثلما أقدر لنفس الأسباب تمامًا جهود المستشارين السوفييت فى العالم الثالث فى العمل على منع تداول إصداراتى من الكتب (مثلما فعلوا لسنوات فى جمهوريات الاتحاد السوفييتى) وفى رفض طلب التأشيرة الوحيدة التى تقدمت بها للسفر إلى أوروبا الشرقية. تدل ردود فعل «المفوضين» غالبًا على أن المرء ينتهج مؤكدًا النهج الصحيح. وبرغم كل ذلك فإن الخطاب يعتبر ذا علاقة وثيقة بموضوعنا. فهو يعطى رؤية كاشفة (وليست غير نمطية) فى عقلية إدارة ريجان وعقلية اللوبى الإسرائيلى أيضًا. وينبغى أن أنوه إلى أن خطاب أبرامز كان جزءًا واحدًا فقط من وابل مؤثر من النيران أطلق ضد الصحيفة لجسارتها فى نشر تعليقات نقدية على الولايات المتحدة وإسرائيل، اعتبرها القيمون على العقيدة غير لائقة. هذه ظواهر اعتادها شخصيًا الكثير منكم، وهذه حقيقة تعتبر أيضًا ذات علاقة وثيقة بموضوعنا لأسباب جلية.

دعونى أطرح جانبًا العجز الكبير فى إدراك السخرية. تذكروا أن هذه الصحيفة تتحدث عن الرقابة، وتتعرض حاليًا لهجوم؛ لأنها سمحت بنشر عمل موجز يعبر عن الحقيقة وتحليل لا يطيب إلى «المفوضين». ما يكشفه الخطاب هو وطأة الطابع الاستبدادى فى عقلية الشخصيات القيادية فى إدارة ريجان، فلا تتاح حتى أقل فرصة للفكر الخارج عن النظام. وأنا لا أرغب فى الإيحاء بأن ذلك يحدث خارج نطاق السياسة الأمريكية. لسوء الحظ أنه ليس كذلك. فى ممارساتها وأسلوبها وتعهداتها لا تبدى إدارة ريجان موقفًا متطرفًا داخل هذا النطاق، متطرفًا من حيث الشوفينية المنفعلة ـ **التى احتكرت لنفسها المصطلح الرفيع، مصطلح «المحافظ» ـ والتى تتسم بالتفانى فى الكذب والخروج على القانون ورفع قوة وعنف الدولة ومحاربة الحرية الشخصية**

والحريات المدنية، وما أحدثته من تطورات تنذر بالشؤم فى نزعتها وأهميتها لمستقبل السياسة الأمريكية والمجتمع، ومن ثم إلى الشرق الأوسط وإلى العالم، والتى حازت الميزان المرعب للقوة الأمريكية.

لم تمض معالم إدارة ريجان هذه دون أن يتنبه العالم لها، وأثارت بالطبع اهتمامًا بين المحافظين الحقيقيين هنا فى الولايات المتحدة - حيث يوجد القليل جدًا منهم فى الحكومة وفى وسائل الإعلام - وفى الخارج.

قال «ديفيد واط» مدير المعهد الملكى للشئون الدولية بـ «لندن» فى مقالة نشرتها له صحيفة فورن أفايرز منذ ثلاثة أعوام:

[يعتقد قطاع عريض من العالم] بأن الصدع الواقع بين الرؤية الأمريكية الحالية للعالم ورؤية العالم لأمريكا. . [مع استثناء إسرائيل وجنوب أفريقيا والرئيس الفيليبينى ماركوس، وعدد قليل من الحكومات اليمينية فى أمريكا الجنوبية والوسطى] يكمن فى أن حكومة ريجان قد بالغت بشدة فى رد فعلها على التهديد السوفييتى بما يؤثر سلبًا على الاقتصاد الأمريكى (ومن ثم العالمى أيضًا) ويعجل بسباق التسلح، وإساءة التقدير فى حكمها على المجريات فى العالم الثالث، وتدنٍ كبير فى قيمة لغة الحوار الدولى بظهور لغة محمومة.

ويضيف قائلاً: «أرى من واقع خبرتى التى يتعذر تقريبًا نقلها حتى إلى أكثر الأمريكيين خبرة، أن الرؤية النقدية قد أصبح لها جذور متعمقة إلى حد بعيد وانتشار على نطاق عريض».

حقيقة أيضًا تعتبر ذات أهمية. وكما لو أنه يؤكد على هذا الرأى فى مقالته التى تدور حول الوضع الراهن على المسرح الدولى، نرى محرر فورن أفايرز ويليام باندى يكتب قائلاً: إنه فيما يتصل «بدرجة التهديد الصادر من الاتحاد السوفييتى. . فإن الرؤية العريضة لإدارة ريجان تبدو لهذا الملاحظ أقرب إلى الواقع من المواقف - التى تزيد غالبًا فى دمويتها، وضيق أفقها - المعلنة لأمم أخرى كبيرة».

يبالغ واط فى الحقيقة فى نقطة «الصدع» فالأصفياء الأوروبيون لم يتزحزحوا عن هستيريا الريجانية كما يشير واط، وتتعدى «الجهات المستثناة» تلك التى ذكرها، فيدخل فى الاستثناء بشكل خاص فرنسا، حيث تبنى كثير من المفكرين الباريسيين المغالاة

الريجانية التى أصبحت بدعة جديدة عندهم. علاوة على ذلك، وكما يشير تعليق باندى، فإن ما يقوم واط على وصفه يمثل رأى الصفوة فى الولايات المتحدة إلى جانب رأى إدارة ريجان، حيث إن باندى يكتب عن قرب من الطرف المقابل لطيف الصفوة. فـ «واط» يصف الصورة المتطرفة لرد فعل الصفوة العام، على المشاكل التى أحدثتها حرب ڤيتنام، بما فى ذلك الضرر الذى لحق بالاقتصاد الأمريكى والفوائد التى جناها المنافسون له فى الصناعة، والانهيار الذى أصاب النظام فى العالم الثالث وفى الداخل، تلك عوامل تتطلب تدخلاً شديداً من الدولة، وبالتالى يوضع التهديد الروسى المفيد فى دائرة الاهتمام، ذلك التهديد الذى يظهر على السطح دائمًا فى مثل هذه المواقف. غير أن النقطة الجوهرية عند واط دقيقة تمامًا.

ازدادت عزلة الولايات المتحدة منذ ذلك الوقت وكشفتها ـ على سبيل المثال ـ أعمال التصويت داخل الأمم المتحدة على سلسلة كبيرة من القضايا. فخلال الأسابيع القليلة الماضية، بلغ عدد أصوات أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٤ صوت مقابل صوت واحد لصالح إقامة منطقة سلام بجنوب الأطلنطى، و٩٤ صوتًا مقابل ٣ أصوات فى مناشدة الولايات المتحدة أن تلتزم بقرار المحكمة الدولية الذى يطالب بوقف عدوان الولايات المتحدة على نيكاراجوا، شارك الولايات المتحدة فى هذا التصويت الأخير دولتان عميلتان وهما السلڤادور (الدولة «المستقلة» «بنفس المعنى الذى به پولندا دولة مستقلة عن الاتحاد السوڤيتى) وإسرائيل التى اختارت لنفسها أن تصبح دولة مرتزقة تحمل سلاحًا يعمل لصالح الولايات المتحدة. ذاعت الشهرة السيئة عن عزلة الولايات المتحدة فى التصويت على مشاريع قرارات تخص الشرق الأوسط. غير أن الظاهرة أصبحت أعم إلى حد كبير، فبين عامى ١٩٨٠ و١٩٨٥م فقط، لجأت الولايات المتحدة إلى استخدام حق الڤيتو فى مجلس الأمن سبعًا وعشرين مرة بالمقارنة بخمس عشرة مرة منذ نشأة الأمم المتحدة (كلها منذ عام ١٩٦٦م) وأربع مرات ضد مشاريع قرارات للاتحاد السوڤيتى خلال الثمانينيات.

يعتبر رد الفعل ردًا مشوقًا. فمنذ النشأة الأولى للأمم المتحدة عندما كانت تخضع بقوة لسيطرة الولايات المتحدة وإمكان استغلالها فى أهداف الحرب الباردة، كان الموقف العام تجاه المنظمة موقفًا مؤيدًا جدًا، وكان هناك حوار جاد حول الأسباب التى جعلت الاتحاد السوڤيتى ـ الذى كان فى شبه عزلة آنذاك ـ سلبيا لتلك الدرجة. ربما نتج

ذلك عن استخدام حفاضات الأطفال عززت «السلبية». وهو مصطلح يطلق بعض المتشككين عليه «تخفيض السلبية لدى الأطفال». وفى الوقت الذى انحرفت فيه هيمنة الولايات المتحدة على العالم عن ذروتها الظاهرية فى فترة ما بعد الحرب، وازدياد الاستقلال النسبى لأعضاء الأمم المتحدة، تغير موقف الولايات المتحدة تجاه الأمم المتحدة، وأصبح أكثر انتقاداً وأكثر عدائية.. ولم نعد نقرأ مقالات تحليلية عن السلبية الغريبة للروس، بل على الأحرى عن الحقيقة الغريبة أن العالم أصبح بلا نظام، كما يراه ريتشارد بيرنشتين مراسل النيويورك تايمز فى الأمم المتحدة.

أظهرت استطلاعات للرأى فى أوروبا نتائج مماثلة. فقد أظهر آخر استطلاع صنفته وكالة الإعلام الأمريكية أن الرأى الأوروبى خارج فرنسا يثق فى ميخائيل جورباتشوف فى مسألة الحد من الأسلحة أكثر من ثقته فى ريجان بنسبة أربعة إلى واحد فى انجلترا وسبعة إلى واحد فى ألمانيا.

لا تكترث إدارة ريجان بالعزلة الدولية، فقد أظهرت فهمًا داهية للقوة المؤثرة للعنف والإكراه. ومثل بعض من سلفها، ومثيلاتها فى أماكن أخرى من العالم، **فإنها تدرك جيداً أن الانتصارات الرخيصة على الضعفاء والعزل من الأعداء يمكن استغلالها فى إثارة مشاعر الوطنية والحماسة الشعبية فى الداخل، إذا أمكن إدخال الخوف فى قلب المجتمع من خلال تهديدات خطيرة تمس وجوده، ويحضرنى فى هذا المقام من بين الأمثلة الغابرة تحذيرات هتلر بتطويق ألمانيا من قبل الدول المعادية التى عقدت العزم على القضاء عليها، فالتشيك خنجر مصوب إلى قلب ألمانيا، و«عدوانية وإرهاب التشيك والپولنديين» وفوق كل ذلك التهديد بمؤامرة يهودية دولية. أدرك الريجانيون جيداً ما أطلق عليه «إتش إل منكن»: «الهدف الكامل للسياسة العملية» أى بأن تشعر المجتمع دائمًا بالخطر (ومن ثم يقاد المجتمع المتذمر إلى شاطئ الأمان) بترويعه بسلسلة لا تنتهى من البعابع أو الغيلان، كلها من نسج الخيال**. وبالنسبة إلى الجزء الباقى من العالم فالسيطرة الثقافية للولايات المتحدة كبيرة جداً إلى حد يكفل تبنى تلك المعتقدات التى استنبطت لأغراض داخلية مع أنها قد تكون مضحكة، وإذا لم يحدث ذلك ورفضه بتصلب حلفاء الولايات المتحدة، فيظل التهديد بالعنف المتصاعد أمرًا مصدقًا ومستغلاً بشكل فاعل.

تمثل حملة الدعاية على الإرهاب الدولى إحدى أمثلة الاستخدام البارع لهذه

الأساليب فى الداخل والخارج. فصناع السياسة فى إدارة ريجان يعلمون أن العناصر الليبرالية داخل الكونجرس ووسائل الإعلام يمكن ترويعها بسهولة بتوجيه الاتهام إليها بأنها لينة «خرعة» تهاب القتال، وقليلة الكفاءة والعزم فى مواجهة البعبع أو الغول وما شاكله، والذى يتصادف ويشاء حظه العاثر أن يصبح وحش اليوم، ومن ثم فإنها ستنضم بامتثال إلى «الحرب الصليبية على الإرهاب»، كما أنهم يدركون أن مصادر العنف الضخمة التى تقع بحوزتهم تسمح بازدراء الرأى العالمى. وفى الحقيقة فهم يستغلون دائمًا المخاوف من عنفهم كما حدث فى قمة طوكيو بعد أعمال القصف لليبيا، عندما حث الريجانيون الأصفياء الغربيين على المشاركة، بتحذيرهم بأنهم إذا لم ينضموا إلى الصف، فلن يصدقوا ما قد يفعله «الأمريكيون المجانين» المرة القادمة.

ظهر موقف الإدارة المزدرئ للكونجرس كذلك عند كل منعطف، فعلى سبيل المثال حدث فى الشهر الماضى فى مناقشات مشروع قانون التفويض العسكرى، أن أصر مجلسا الكونجرس على القول بأنهما ناشدا أعضاء السلطة التنفيذية الالتزام بمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ٢ لصالح الأمن القومى. وبعد عدة أسابيع أعلنت الإدارة أنها كانت تشرع فى تجاوز حدود محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ٢، وفسر ذلك متحدث باسم الإدارة وقال: «إن الكونجرس ذهب لقضاء الإجازة وإن قمة أيسلندا انقضت، و[جورباتشوف] ليس من المتوقع أن يأتى إلى هنا لبعض الوقت. لذلك فما هو الشىء الذى يمنعنا؟» بمعنى آخر: الشرطى ينظر فى الاتجاه الآخر فلماذا لا نسرق المتجر؟ وبالفعل فإن وجود الكونجرس مثل عدمه، والإدارة تعلم ذلك جيدًا، كما أن الكونجرس لم يثبت صعوبته أمام عصابة تجتاح المعارضة المثيرة للشفقة.

والموقف تجاه العامة قد ظهر من خلال ما أسماه أحد المسئولين فى إدارة ريجان «عملية حرب نفسية كبيرة» أعدت لضبط أجندة الحوار حول نيكاراجوا- حملة تضليل أطلقت الاسم الخطأ «عملية الحقيقة»، الأمر الجدير بأن يذهل جوبلز وستالين. فالتضليل كان- ولا يزال- خاصية من خواص الإداره منذ نشأتها الأولى، غير أن وسائل الإعلام والكونجوس يتظاهران دائمًا بالشعور بالصدمة عند كل انكشاف جديد لإحدى المسائل، وكان من أحدثها حملة التضليل التى عنيت بموضوع ليبيا خلال عام ١٩٨٦م. وفى هذه الحالة تطلب عرض الدهشة الغاضبة حالة بسيطة من فقدان الذاكرة، ففى أوائل شهر أغسطس عام ١٩٨١م نقلت النيوزويك عن الحكومة برنامج

التضليل الذى أعد لإحراج القذافى وحكومته، بالإضافة إلى أعمال منتقاة لإرهاب الولايات المتحدة داخل ليبيا، لمحاولة إثبات أن القذافى كان محل معارضة من قوة سياسية داخلية فى ليبيا، كما كان هناك أيضًا حملات تضليل واسعة نجحت بفضل التعاون المقدم من وسائل الإعلام فى مسائل سباق التسلح ومسائل أخرى كثيرة.

ونكتشف أمورًا أخرى بشأن برنامج مُتْقَن لتفادى القيود التى يفرضها الكونجرس على تقديم المساعدات للجيش الإرهابى الوكيل الذى يشن حربًا على نيكاراجوا، أو الجيش الذى اصطلحت الحكومة والصحافة الموالية على تسميته «مقاومة» لكى تشن الولايات المتحدة حربًا على نيكاراجوا من قواعد خارج حدودها (يستخدم مصطلح «الجيش الوكيل» بشكل مختلف فى الوثائق الداخلية للبيت الأبيض، ولا يخفى إرهابه فى التقارير السرية). وللاستشهاد بإحدى صور التخطيط الدقيق الذى يكمن خلف العمليات الإرهابية، **تأمل جيدًا فى قرار إدارة ريجان ببيع طائرات أواكس (من المؤكد أنها طائرات أصبحت عديمة النفع تمامًا) إلى المملكة العربية السعودية فى عام ١٩٨١م. لم تحظ هذه الخطوة بتأييد عام على المستوى السياسى، ولم يكن واضحًا فى ذلك الوقت السبب الذى جعل الإدارة تعتزم القيام بهذه الخطوة. وظهرت آنذاك بعض الأسباب الملائمة. فقد توقعت تلك المجموعة التى تقوم بالتخطيط لريجان ـ عن وضوح رؤية ـ احتمال ظهور عقبات أمام تمويل جيشها الوكيل. وعندما سعى الكونجرس فيما بعد، فى استجابة منه إلى ضغط شعبى لوضع حد للحرب الإرهابية على نيكاراجوا، طُلبَ من السعودية أن تفى بدينها وأن تمول عمليات شحن الأسلحة للكونترا التى كانت َعلى ما يبدو أسلحة سوفييتية قامت إسرائيل بالاستيلاء عليها أثناء اجتياحها للبنان، ذلك الاجتياح الذى كان بدعم من ريجان.**

هذه هى مكائد إرهابيين دوليين ذوى حنكة ورؤية دولية، اجتازوا الحاجز الذى يمكن فيه كبح مشروعاتهم وإنجازاتهم فى تنظيم إرهاب دولى فعّال، تترك انطباعًا مؤثرًا يمتد من الشرق الأوسط إلى أمريكا الوسطى وإلى ما وراءها.

حقيقة أخرى حاسمة يجب أن نتذكرها، فالفضائح الحالية هى ضربية ثقيلة للحركات الشعبية فى الستينيات وصاعدًا، وأجبرت الدولة على اللجوء إلى عمليات سرية لإخفاء إرهابها وعنفها، عمليات زاد تعقيدها إلى الدرجة التى لم يصبح بمستطاع فى آخر الأمر أن تبقى سرية.

ولو كان الشعب غير مبال ولا مكترث مثلما كان كذلك فى السنوات الماضية لضاهى ريجان ممارسات «جون إف كنيدى» عندما أرسل قوات الدفاع الجوى الأمريكية للقيام بعمليات قصف ضخمة، وبدأ مهام القضاء على المحاصيل فى ڤيتنام الجنوبية خلال عامى ١٩٦١، ١٩٦٢م، أو« ليندون جونسون »عندما صعد الهجوم على ڤيتنام الجنوبية أرضًا وجوًا ومده إلى الشمال أيضًا، وإرساله ٢٣,٠٠٠ من مشاة البحرية إلى جمهورية الدومينيكان لتجنب تهديد الديمقراطية هناك. حدث كل ذلك خلال عام ١٩٦٥م مع ظهور احتجاج بسيط جدًا آنذاك. تنطوى العمليات السرية على مخاطر كشف وتقويض الوضع الخطابى الطنان للحكومة (ومن أحد أمثلته «محاربة الإرهاب») قد يؤدى ذلك إلى إثباط همة القادة الإرهابيين لفترة على الأقل. **كما تخدم هذه الحقائق فى إظهار أن المجتمع غير السياسى - بشكل عام - مثل مجتمع الولايات المتحدة، الذى يفتقر إلى وجود أحزاب سياسية أو وسائل إعلام كبيرة، تعمل خارج إجماع الصفوة التى تتكون قاعدتها الصغيرة من رجال الأعمال، فمن المحتمل أن يهب المجتمع بعمل مهم، وربما يوثر هذا العمل فى السياسة. غير أنه قد يكون عملاً غير مباشر مثلما حدث خلال سنوات حرب ڤيتنام وصاعدًا. هذه حقائق مهمة فى تذكرها فيما يتعلق بالشرق الأوسط كذلك.**

تمثل العصبة العالمية لمناهضة الاشتراكية إحدى عناصر شبكة الإرهاب الدولى التى تنظمها الولايات المتحدة، وتتكون هذه العصبة من خليط من النازيين والمعادين للسامية وسرايا الموت، وبعض من أسوأ القتلة وسفاكى الدماء من كافة أنحاء العالم، جندتهم إدارة ريجان لتكون منهم شبكة فعّالة من القتلة والناكلين يكون العالم بأسره مرتعًا لهم[1]. حظيت العصبة فى الشهر الماضى على بعض الاهتمام فى غضون قضية هازنفوس فى نيكاراجوا. وادعت النيويورك تايمز - كعادتها، تنقل دعاية الحكومة بوصفها حقيقة - أن العصبة قد تطهرت من أكثر عناصرها شناعة منذ تولى سنجلوب أمرها فى الثمانينيات. وأتمت العصبة العالمية لمناهضة الاشتراكية آنذاك مؤتمرها السنوى فى أوروبا (لم تذكر وسائل الإعلام هنا شيئًا عن ذلك المؤتمر على حد علمى). **وقد حضر المؤتمر كبار النازيين، وعلت لهم - عن إجلال - أصوات إشادة عندما اعتلى**

(١) وهذا ما يعاود فعله بول ولفوويتز - مساعد وزير الدفاع الأمريكى (فى ذلك الوقت)، ومهندس غزو العراق - حيث صرح علنا بتكوين ميلشيات تابعة لأمريكا فى الشرق الأوسط - المترجم.

قادتهم - القتلة النازيون وأتباع هتلر - المنصة لكى يلقوا خطاباتهم. وفى مؤتمرى ١٩٨٤، ١٩٨٥م اللذين قامت على رعايتهما منظمة تربوية تابعة للولايات المتحدة [معفية من الضرائب]، عاود الظهور فجاة زعماء عصابات القتل فى أمريكا اللاتينية بعد الزعم بطردهم فى عام ١٩٨٤م. واستمرت العصبة فى ضم نازيين وعنصريين وقتلة من كافة أنحاء العالم، وتلقت الدعم من الولايات المتحدة ومن عدد كبير من الدول العميلة وعلى رأسها ليس فقط تايوان وكوريا الجنوبية بل أيضًا سوريا ودول عربية أخرى طبقًا للتقارير، وقام اللوبى الإسرائيلى هنا بتمويه ما تقوم به من أعمال. وفى مقدمة أحدث كتاب لهما عن العصبة، يعلق سكوت أندرسون وجون أندرسون فيقولان: إن عصبة بناى بيرث لمناهضة تشويه السمعة وهى عضو رئيسى فى اللوبى الإسرائيلى فى الداخل، قد رفضت تزويدهما بمعلومات عن ذلك الحشد المعلوم من المعادين للسامية الذين يقومون حاليًا بخدمة هدف نافع داخل الشبكة الريجانية للإرهاب الدولى التى يقدمون لها الدعم على كافة الأصعدة.

يكشف ذلك والكثير غيره عن فهم متقن لكيفية إدارة الإرهاب الدولى. يجب أن يذكرنا التاريخ القذر للعصبة العالمية لمناهضة الاشتراكية بأن ضراوة ريجان إذا كانت غير عادية فإنها ليست فريدة فى تاريخ الولايات المتحدة. ففى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة، انصرفت الولايات المتحدة إلى مهمة إخماد المقاومة المناهضة للفاشية فى بقاع كثيرة من العالم. وكانت إحدى وسائل هذا البرنامج العالمى هى تجنيد عصابات نازية كأمثال كلاوس باربى «سفاح ليون»، وتم تكليفه فى الوقت المناسب كمسئول عن عملية تجسس على الفرنسيين لصالح المخابرات الأمريكية. ويمثل رينارد جيهلين أحد أبرز هذه النماذج، فقد كان مسئولاً عن عمليات استخباراتية لهتلر فى أوروبا الشرقية، وسرعان ما أسندت إليه نفس المهام فى مخابرات ألمانيا الغربية بإشراف من الـ «سى آى إيه». وأسند إلى منظمته مسئولية دعم الولايات المتحدة فى تنفيذ عمليات عسكرية داخل الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية. أدار هذه العمليات مكتب جورج كينان بوزارة الخارجية، طبقًا لجون لوفتس الذى تحرى فى هذه المسائل لصالح وزارة العدل الأمريكية. عندما أصبح من المتعذر فيما بعد حماية هؤلاء القوم أصحاب

العون، قامت السلطات الأمريكية باستقدامهم إلى هنا أو إلى أمريكا اللاتينية بمساعدة من الفاتيكان والكهنة الفاشيين. واستمروا فى خدمة مصالح حكومة الولايات المتحدة وفى تدريب القائمين على أعمال التعذيب بطرق ابتكرها الجستابو، وفى المساعدة على تأسيس دول أمن قومى ذات طابع نازى جديد فى أمريكا الجنوبية، وتأسيس سرايا الموت فى أمريكا الوسطى، داخل إطار قوات أمن مدربة أمريكيًا.

سوف نفهم القليل جدًا عن العالم إذا أهملنا السياق التاريخى ذا العلاقات الوثيقة. ذلك السياق الذى تم تجاهله بصفة عامة، أو تم تعتيمه فى العقيدة الرسمية.

ينطبق نفس الشىء تمامًا عندما ننتقل مباشرة إلى موضوع الشرق الأوسط. تفكر جيدًا فى علاقات الولايات المتحدة مع إيران التى تشغل حيزًا على الساحة الإخبارية هذه الأيام، غير أن جزءًا كبيرًا من سياقها التاريخى قد استئصل كما هى عادة المسألة إذا كانت تؤدى إلى تلقين دروس غير ملائمة. فحكومة ريجان تجادل حاليًا فى أن شحنات الأسلحة التى أعلن حديثًا بأنها أرسلت إلى إيران عبر حلقة اتصال إسرائيلية هى عبارة عن جزء من مسعى لإقامة علاقات مع العناصر المعتدلة فى إيران. وثمة حس يبدو فيه هذا الادعاء حقيقيًا، **فبالدخول إلى عالم اللغة الجديدة التقليدية التى يستخدم فيها مصطلح «المعتدل» للإشارة إلى العناصر التى تمتثل تمامًا إلى أوامر ومطالب الولايات المتحدة، نجد أن هذا المصطلح يتوازى مع مصطلح «المتطرف» الذى يستخدم للإشارة إلى هؤلاء الذين لا يمتثلون إلى أوامر الولايات المتحدة مطلقًا**. ويلاحظ هنا أن المصطلحين ليس لهما علاقة بتعهد هذه الجماعات بالعنف والإرهاب، أو حتى بأهدافها الاجتماعية والسياسية بصرف النظر عن السمة التعريفية الحاسمة، وهكذا فإن سوهارتو الذى قام بعمليات قتل جماعية فى إندونيسيا يعتبر «معتدلاً»[1] ويحظى باحترام كبير، أما جماعة الفلاحين التى تعول نفسها والتى قامت الكنيسة فى السلفادور على تنظيمها فإنها تعتبر متطرفة ويجب القضاء عليها بإرهاب على طراز بول بوت، تديره قوات مرتزقة للولايات المتحدة.

فى إيران [فى منتصف القرن]، أعادت الولايات المتحدة «المعتدلين» إلى الحكم

(١) كان سوهارتو «معتدلاً» و«أملاً» - بالنسبة للولايات المتحدة - عندما قاد انقلابه العسكرى على جثث نصف مليون إندونيسى، وفى آخر حكمه، عندما أصبح أقل عنفًا ودكتاتورية، وعندما غيّر صفقة طائرات حربية من أمريكا لروسيا، وعندما بدأ يشيد علاقات استراتيجية خارج أمريكا، أصبح غير مرغوب فيه - المترجم.

بانقلاب خططت له الـ «سى آى إيه» فيما وصفته النيويورك تايمز (فى ٦ أغسطس ١٩٥٤م) بأنه درس عملى موجه إلى «الدول النامية ذات الموارد الغنية»، «درس عملى فى الثمن الذى يجب أن تدفعه عن بعضها الذى أصبح متطرفًا فى المغالاة فى الوطنية» ، ويحاول أن يأخذ بزمام موارده الخاصة، وبذلك يصبح «متطرفًا». ظلت إيران معتدلة حتى سقوط الشاه فى عام ١٩٧٩م فى الوقت الذى كانت تصنف فيه كواحدة من أسوأ دول العالم فى انتهاك حقوق الإنسان، وبتوثيق دائم من منظمة العفو الدولية، وجماعات أخرى لحقوق الإنسان، دون أن يؤثر هذا التوثيق على تصنيف الشاه بأنه رجل معتدل، أو على منزلته الرفيعة بين أصفياء الولايات المتحدة. واستمرت إدارة كارتر فى دعم الشاه حتى نهاية حكمة الدموى. ونظرت الولايات المتحدة على ما يبدو آنذاك فى احتمالية حدوث انقلاب عسكرى إلا أن ذلك لم يكلل بالنجاح. وفى ذلك الحين استمر تدفق الأسلحة على إيران بشكل جزئى عن طريق إسرائيل التى كانت تربطها علاقات قوية مع الشاه وجيشه.

يلاحظ أن الكثير جدًا من نفس القصة قد حدث فى قضية سوموزا فى نيكاراجوا الذى سقط فى نفس الوقت تقريبا ودعمته أيضًا إدارة كارتر فى النهاية، وقامت إسرائيل بتزويده بالسلاح بدعم ضمنى ـ دون شك ـ من الولايات المتحدة، بينما كان يقتل عشرات الآلاف فى آخر نوبة غضب. حاول كارتر أن يستغل سلطة الحرس الوطنى عندما أصبح من المتعذر الإبقاء على سوموزا. وبعد فترة وجيزة أعيد تعيين المجموعة المتبقية من الحرس فى هندوراس وكوستاريكا **بمساعدة من وكلاء الولايات المتحدة كالأرجنتين (التى كانت تخضع آنذاك إلى ألوية النازية الجديدة، وبالتالى فهى دولة عميلة معتدلة ذات نفع)** وتولت الولايات المتحدة بعد ذلك رعايتهم بشكل مباشر، ونظمت منهم جيشًا إرهابيا وكيلاً تكون مهمته إعاقة تهديد الإصلاح الاجتماعى فى نيكاراجوا.

فى غضون ذلك مر أصفياء الولايات المتحدة بتحول سحرى، فقد أصبحوا معنيين بشدة ولأول مرة بحقوق الإنسان والديموقراطية فى نيكاراجوا وإيران، نهضة أخلاقية مفاجئة فشلت فى إثارة الازدراء الذى تستحقه عن آخر عودة إلى الشأن الإيرانى. ففى عام ١٩٨٢م وطبقًا لموشى أرنز سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة، فإن عمليات توريد إسرائيل للأسلحة إلى إيران بعد سقوط الشاه قد تمت بالتنسيق مع حكومة

الولايات المتحدة. . . على أعلى المستويات تقريبًا، والهدف كان إيجاد بعض مجالات للاتصال مع الجيش الإيراني لإسقاط نظام الخميني، أو على الأقل الاتصال ببعض المسئولين في الجيش ممن قد يصبحون يومًا ما في مركز قوة في إيران. ذلك ما قاله ياكوف نمرودي مسئول المخابرات، وبائع الأسلحة الإسرائيلية الذي عمل متنكرًا كملحق عسكري في إيران خلال فترة حكم الشاه في برنامج إذاعي لمحطة «بي بي سي» في عام ١٩٨٢م. أضاف السفير الإسرائيلي الأسبق لدى إيران يوري لوبراني، وهو عضو بحزب العمل تفاصيل إضافية في نفس البرنامج:

اعتقد بشكل راسخ جدًا في إمكانية الاستيلاء على طهران باستخدام قوة صغيرة جدًا نسبيًا، تكون حازمة وعديمة الرحمة وقاسية. أعني بذلك: أن الرجال الذين سيقودون هذه القوة يجب أن يتهيأوا نفسيًا، إلى احتمالية أنهم قد يقتلون عشرة آلاف شخص مبرهنين على أنهم معتدلون بالمعنى الفني. عبر «ديڤيد كيمش» وزير خارجية إسرائيل والنائب الأسبق لرئيس الموساد عن أفكار مماثلة. يعرف كيمش ونمرودي حاليًا في وسائل الإعلام بأنهما من بين أولئك الذين دشنوا برنامج منتصف الثمانينيات لمساعدات الولايات المتحدة العسكرية لإيران عن طريق إسرائيل بشأن رهائن الولايات المتحدة والبحث عن معتدلين. ومع ذلك فقد طمست الآراء الذائعة - قبل فترة طويلة من وجود أي رهائن - عن الإسرائيليين المعنيين بهذا البرنامج. وفي نفس الوقت - أوائل عام ١٩٨٢م - صادق «ريتشارد هلمز» (المدير السابق لـ«سي آي إيه»، والسفير الأسبق لدى إيران) وروبرت كومر مرشح رئيسي لمحاكمات جرائم الحرب في أواخر الستينيات ومسئول كبير في البنتاجون وأحد مؤسسي قوة الانتشار السريع التي - كما يرى - يمكن استخدامها في دعم«المعتدلين» بعد وقوع انقلاب عسكري، وآخرين بشكل عام على هذه الخطط، تم التعتيم في الوقت الحالي على كل ذلك.

وفي واقع الأمر، تلك الحقائق قد كُشف النقاب عنها أيضًا مؤخرًا على الرغم من تجاهلها، قبل انتشار الفضائح مباشرة، على سبيل المثال، المتحدث السامي باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية «أفي بازنر» الذي أكد في إحدى المقابلات أن إسرائيل قامت في عام ١٩٨٢م بإرسال مؤونات عسكرية لإيران بموافقة من الولايات المتحدة، اشتملت هذه مؤونات على قطع غيار لطائرات مقاتلة من صنع الولايات المتحدة.

استمر تدفق الأسلحة على إيران عبر إسرائيل (ومن المؤكد عبر سبل أخرى) على

الأرجح بمستوى كاف لحفظ العلاقات مع العناصر الصالحة فى الجيش الإيرانى، **غير أن الولايات المتحدة قوبلت بمعارضة فى إرسال أسلحة كافية تمكن إيران من الانتصار فى الحرب الإيرانية العراقية، الأمر الذى يمثل كارثة لسياسة الولايات المتحدة التى تدعم «صدام حسين»؛ لذلك جمدت الولايات المتحدة صفقة أسلحة كبيرة لإيران مع إسرائيل وألقت القبض على لواء إسرائيلى سابق من بين آخرين.**

لا شىء من ذلك يمثل كشفًا جديدًا فى أواخر عام ١٩٨٦م كما تشير هذه الاستشهادات السابقة. فى عام ١٩٨٢م ذكرت قصة للنيويورك تايمز نشرت فى صدر صفحاتها، وقام بإعدادها الصحفى ليزلى جيلب، أن نصف الأسلحة التى أرسلت إلى إيران كانت «من توريد أو ترتيب إسرائيل» وبعلم ـ دون شك ـ من الولايات المتحدة، وبتفويض ضمنى على الأقل «والبقية قام بتوريدها تجار أسلحة مستقلون، بعضهم ربما كانت تربطه أيضًا علاقات مع المخابرات الإسرائيلية»، فى حين كانت الـ «سى آى إيه» تقوم بعمليات سرية ضد نظام الخمينى انطلقت من قواعدها فى شرق تركيا. واحتلت إفشاءات أرنز التى نشرت فى بوسطن جلوب على أيام متعاقبة مكانًا بارزًا. وفى الأشهر التالية وقبل «الفضائح» مباشرة ظهرت معلومات أخرى إضافية. وهكذا ففى شهر مايو أفاد باتريك سيل أن «تجار الأسلحة الأوروبيين والإسرائيليين يقومون على عجلة بإرسال المؤن الحربية إلى إيران»، بينما تتراجع إسرائيل حاليًا عن الطرق الملتوية فى توريد السلاح إلى إيران، فعلى سبيل المثال، تلقت إحدى السفن التى تبحر حاليًا وتحمل على متنها ٢٥,٠٠٠ طن من أسلحة المدفعية الإسرائيلية والذخيرة وإسطوانات المدافع وقطع غيار الطائرات ومؤنًا حربية أخرى، أمرًا بالتوجه مباشرة إلى إيران بدلاً من تفريغها وتحميلها على سفينة أخرى، عبر زائير. إنه لأمر صعب الأخذ على محمل جاد جدًا الإبداء الحالى للدهشة من هذه المسائل.

يلاحظ مرة أخرى التشابه المستمر بين سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران وسياستها تجاه نيكاراجوا، وهناك أيضًا يصعب الأخذ على محمل جاد الإبداء الحالى للدهشة من حقيقة أن إدارة ريجان قد تولت بنشاط إعداد المساعدة العسكرية لجيشها الوكيل بالتحايل على قوانين الكونجرس، وكذلك على قرار المحكمة الدولية الذى تخجل منه دولة إرهابية، وعلى القوانين الراسخة التى تعود إلى قانون الحياد فى القرن الثامن عشر.

يمكننا أن نعرف الكثير عن هذه المسائل إذا أولينا التاريخ الحديث العناية الكافية. فعلى سبيل المثال أضحت العلاقات بين الولايات المتحدة وإندونيسيا علاقات عدائية على نحو لدود منذ ٣٠ عامًا [أيام سوكارنو]، إلى الدرجة التى جعلت الـ «سى آى آى» ترعى تمردًا عسكريًا داخل إندونيسيا فى عام ١٩٥٨م. واستمرت الولايات المتحدة خلال فترة العداء فى تزويد نظام سوكارنو بالسلاح. وفى أواخر عام ١٩٦٥م قام الچنرال سوهارتو المناصر لأمريكا بانقلاب عسكرى أدى إلى مقتل عدة مئات من الآلاف معظمهم من الفلاحين الذين لا يملكون أراضى، والقضاء على التنظيم السياسى الوحيد ذى القاعدة الشعبية فى إندونيسيا، وهو الحزب الاشتراكى الإندونيسى. عادت إندونيسيا بذلك إلى العالم الحر المتسع لعمليات الاستغلال والنهب للشركات الأمريكية والكندية واليابانية التى أعاقها فقط جشع الچنرالات الحاكمين الذين فرضوا دكتاتورية فاسدة ومتوحشة.

رحب الرأى المثقف فى الغرب بهذه التطورات بحرارة واعتبرها تبرئة لهجوم الولايات المتحدة على ڤيتنام الجنوبية (أطلق عليه الدفاع عن ڤيتنام الجنوبية داخل نظام الدعاية). وفى إدلاء بالشهادة أمام مجلس الشيوخ بعد المذبحة، طلب من وزير الدفاع ماكنمارا تقديم تفسير لعملية توريد الأسلحة إلى إندونيسيا خلال فترة اشتداد العداء بين البلدين. **ووجه إليه سؤال حول ما إذا كان توريد الأسلحة قد «جلب الأرباح»، وأفاد بالإيجاب، بما يشمل ٧٠٠,٠٠٠ جثة، طبقًا لأصدقائه الإندونيسيين. وأكد تقرير للكونجرس بأن التدريب والإبقاء على علاقات مع المسئولين فى الجيش قد جلب «أرباحًا هائلة» فى الإطاحة بسوكارنو.** وبالمثل، طبقًا لمصادر البنتاجون «اعتبر النفوذ العسكرى للولايات المتحدة عنصرًا مهمًا فى الانقلاب الذى أطاح برئيس البرازيل اليسارى جولارت عام ١٩٦٤م»، وأجلس على الحكم دولة بوليسية تقوم على التعذيب والقمع، مع الأرباح للمستثمرين الأجانب. رحب الليبراليون والرئيس كنيدى بهذا الانقلاب وأيدوه، وتكررت القصة ثانية فى تشيلى بعد عدة سنوات. فإبان فترة حكم نظام إليندى استمرت الولايات المتحدة فى توريد الأسلحة فى نفس الوقت الذى كانت تبذل فيه قصارى جهدها لإسقاط النظام، ونالت ما كانت تريد بالانقلاب الذى قاده پينوشيه.

تسير العمليات الإيرانية وفق نمط مألوف لمخطط السياسة الذى له مبرراته والذى

يكون واقعيًا أحيانًا، ويستطيع المرء أن يدرك بسهولة السبب الذى جعل ريتشارد هيلمز وآخرين يصادقون عليه جهاراً فى عام ١٩٨٢م.

يستحضرنا أيضًا فى هذا المقام طبيعة العلاقات الأمريكية الإيرانية إبان فترة حكم الشاه. فقد تحدد لإيران دور مركزى فى السيطرة على الشرق الأوسط وفقًا لمعتقد نيكسون الذى بنى على التسليم بأن الولايات المتحدة لا تملك القدرة على فرض إرادتها فى أماكن كثيرة، ولذلك يجب أن تعتمد على خفراء حراسة محليين رهن الإشارة (على حد وصف وزير الدفاع ميلفن ليرد)، أى وكلاء محليين يتحملون مسئولياتهم الإقليمية داخل الإطار العام للنظام الذى تحافظ عليه الولايات المتحدة، كما أشار هنرى كيسنجر فى ذلك الوقت، وقام حلف ثلاثى (بشكل ضمنى جزئيًا) يربط بين إيران والمملكة العربية السعودية وإسرائيل تحت رعاية الولايات المتحدة ويهدف إلى «الدفاع» عن سيطرة الولايات المتحدة على أكبر مناطق احتياطى الطاقة فى العالم وحمايتها من العدو الرئيسى، وهو مجتمعاتها التى ربما أصابتها الفكرة المتطرفة بوجوب مشاركتها فى السيطرة على مواردنا التى تقع بالصدفة فى أراضيها، ويعد هذا ـ بشكل عابر ـ مثالاً واحدًا لنمط عالمى.

تطورت كذلك خلال هذا السياق العلاقات الخاصة مع إسرائيل، ففى عام ١٩٥٨م رأى مجلس الأمن القومى أن «اللازمة المنطقية» لمقاومة الوطنية العربية المتطرفة (بالمعنى الفنى للمصطلح) هى دعم إسرائيل باعتبارها القوة الكبرى الوحيدة المؤيدة للغرب فى المنطقة. وطبقا لمايكل بارزوهار مؤلف السيرة الذاتية لديفيد بن جوريون، أبرمت إسرائيل فى ذاك الوقت معاهدة مع إيران وتركيا وإثيوبيا قام على رعايتها وزير الخارجية الأمريكى جون فوستر دالاس. وخلال الستينيات اعتبرت المخابرات الأمريكية إسرائيل حاجزاً أمام ضغوط الوطنية المتطرفة التى تواجهها المملكة العربية السعودية، وأصبح الاعتقاد بأن إسرائيل مصدر قوة استراتيجى اعتقاداً راسخًا فى السياسة الأمريكية بعد الانتصار الإسرائيلى المدعوم أمريكيًا فى عام ١٩٦٧م. عزز سقوط الشاه دور إسرائيل باعتبارها «مصدر قوة استراتيجى» يخدم كقاعدة لتنفيذ مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة، وازدادت فى ذلك الوقت الخدمات الجانبية التى تقدمها إسرائيل للولايات المتحدة فى جنوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وفى حوالى عام ١٩٧٠م حدث انقسام داخل الصفوة فى الولايات المتحدة على سياستها فى المنطقة. دل على

ذلك الخلاف الذى دب بين وزير الخارجية ويليام روجرز الذى قدم خطة لتسوية سياسية للصراع العربى الإسرائيلى بما يتفق مع الإجماع الدولى فى ذلك الوقت، وهنرى كيسنجر الذى رأى ضرورة فى الإبقاء على سياسة «كش ملك»، وهو الباعث الذى جعله يؤيد إسرائيل فى رفضها للعرض الذى قدمه السادات فى عام ١٩٧١م لتسوية سلمية شاملة بما يتفق مع الخطوط العامة للسياسة الرسمية للولايات المتحدة، وأصبح لآراء كيسنجر الغلبة. ومنذ ذلك الوقت هيمنت معارضته المتعصبة والمتصدية لتسوية سياسة حقيقية على سياسة الولايات المتحدة التى آثرت أن ترى مصدر القوة الاستراتيجى الإسرائيلى يلعب دوره فى مساعدة الولايات المتحدة فى السيطرة على المنطقة بالتهديد أو باستخدام القوة. يفسر ذلك كله استمرار الولايات المتحدة فى العمل على معارضة أى تسوية سياسية يمكن أن تؤدى حتمًا إلى اندماج إسرائيل فى المنطقة.

سعت الولايات المتحدة دائمًا إلى الإبقاء على حالة المواجهة العسكرية وضمان بقاء إسرائيل «مصدر قوة استراتيجى». وبناء على هذا المفهوم يجب أن تتفوق إسرائيل عسكريًا وتتقدم تكنولوجيا؛ فهى دولة منبوذة، فرصها قليلة لتحقيق استقلالاً حقيقيًا باستثناء إنتاج التكنولوجيا المتقدمة (بالتنسيق الدائم مع الولايات المتحدة)، تعتمد كليًا على الولايات المتحدة، ومن ثم فهى دولة معتمد عليها تخدم رغبات الولايات المتحدة باعتبارها خفير حراسة محليا، ودولة مرتزقة تعمل لحساب الولايات المتحدة فى تحقيق أهدافها فى كل مكان، كدعمها فى عملية شبه الإبادة الجماعية فى جواتيمالا عندما حالت عوامل داخلية دون المشاركة الكاملة لواشنطن فى هذا المشروع كما كانت ترجو.

ماذا عن علاقات الولايات المتحدة مع العالم العربى؟

أولاً ستعمل الولايات المتحدة على ضمان سيطرتها على الموارد الرئيسية للطاقة فى شبه الجزيرة العربية، ويمثل ذلك مبدأ أساسيًا للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، استمرت عليه طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ***لذلك ستدعم الولايات المتحدة*** **«الوطنيين المعتدلين» كالصفوة الحاكمة فى المملكة العربية السعودية المعروف عنهم «الاعتدال». ونُوشدت المملكة العربية السعودية أيضًا لتتطوع فى دعم الإرهاب الدولى**

للولايات المتحدة كما أشرنا سابقًا. وسوف نندهش قليلاً من المفاجأة بأنها متورطة على نحو خطير فى توريد الأسلحة إلى إيران بمشاركة ضمنية مع إسرائيل، وفى الأنشطة الإرهابية للولايات المتحدة فى أمريكا الوسطى، وربما فى أماكن أخرى أيضًا كجنوب أفريقيا على سبيل المثال. وفى نفس الوقت ستقاوم الولايات المتحدة باستمرار «الوطنيين المتطرفين» الذين يقفون عقبة فى طريق أهداف الولايات المتحدة، وتبرز ليبيا كحالة فى صميم الموضوع، ففى الوقت الذى بدا فيه أن الولايات المتحدة قد دعمت محاولة القذافى لرفع أسعار البترول فى أوائل السبعينيات لكى تقوى موقف المعتدلين كإيران والكويت والمملكة العربية السعودية، أصبحت ليبيا عائقًا أكثر فأكثر أمام أهداف الولايات المتحدة وصارت هدفًا رئيسيّا منذ الأيام الأولى لإدارة ريجان بذريعة «الحرب على الإرهاب الدولى».

فى هذا الصدد يجب أن نتذكر أن إدارة ريجان قد واجهت منذ البداية مشكلة خطيرة إلى حد ما، فعلى النقيض من الأكاذيب الكثيرة لم تحظ سياساتها الرئيسية على تأييد شعبى بوجه عام.

واستمر المجتمع مثل ذى قبل فى تأييد الإنفاق على النواحى الاجتماعية بدلاً من الإنفاق على النواحى العسكرية ومقاومة برنامج تعزيز قوة الدولة وتحويل الدولة، أكثر من ذى قبل، إلى دولة رخاء لصالح الأغنياء، تبرز فيها إحدى الخصائص الرئيسية لنظام البنتاجون بأن يقدم المعونة الحكومية المغتصبة إلى صناعة التكنولوجيا الحديثة ليوفر الدعم العام والربح الخاص، ويطلق عليه «مشروع حر». وقاوم المجتمع أيضًا بشكل عام السياسة الخارجية «الناشطة» فى التدمير والتدخل والإرهاب الدولى والاعتداء. تلك السياسة التى نالت الإطراء والاستحسان بوصفها عقيدة ريجان. وهناك وسائل تقليدية للتعامل مع المشكلة حمل الشعب المعارض على قبول السياسات التى يقاومها، و ذلك بإدخال الخوف طبقًا لمقولة «منكن» التى وردت سابقًا. **وبناء على ذلك يجب علينا أن نتصدى إلى إمبراطورية الشر التى عقدت العزم على القضاء علينا وإلى «المؤامرة المستفحلة القاسية» التى أخذت على عاتقها إعاقة ما نقوم به من أعمال خيرية على مستوى عالمى والقضاء علينا، كما أشار چون إف كيندى خلال فترة من تاريخ الولايات المتحدة تشبه إلى حد كبير هذه الفترة.**

غير أن المشكلة التى تطرح نفسها هى أن التصدى لإمبراطورية الشر يمثل عملاً ينطوى على خطورة كبيرة وقد يكلفنا الكثير، ولذلك فلا يمكن الشروع فيه. ويكمن الحل لهذه المعضلة فى خلق وكلاء لإمبراطور الشر يمكن الاعتداء عليهم دون عقوبة؛ نظرًا لأنهم ضعفاء وعزل، وتعتبر ليبيا نموذجًا مثاليًا لهذا الدور، وخاصة على خلفية تفشى العنصرية المعادية للعرب داخل الولايات المتحدة، وكذلك داخل السياق العام لـ «حملة الحرب على الإرهاب الدولى» طاعون العصر الحديث، الذى يجب أن يدرءه عنا القادة الإرهابيون فى واشنطن طبقًا للعديد من «عمليات الحقيقة» التى أدارتها المؤسسات الأيديولوچية.

فقتل العديد من الليبيين دون أن نتحمل الثمن هو أمر يسير، أمر فى الحقيقة يبتهج له الكثير فى الداخل بما فى ذلك الرأى الليبرالى المثقف - فيما ندفع عن أنفسنا «بلاء الإرهاب البغيض».

قد ينطوى العامان المقبلان على مخاطر. فالريجانيون يرغبون فى ترك طابع ثابت على السياسة الأمريكية مهما كانت نتائج الانتخابات المقبلة، ويريدون أن يبرهنوا على أن العنف يثمر. ويريدون أن يتغلبوا على «الموانع السقيمة فى استخدام القوة العسكرية» (نورمان پودهوريتز). وألف نظام الدعاية سلسلة من الأعداء كالساندنيستاز التى تعتبر «سرطانا» يجب اقتلاعه (چورچ شولتز) والقذافى الكلب المجنون الذى ينتمى إلى العالم العربى، وعرفات «مؤسس الإرهاب المعاصر»، وكاسترو الذى يهدد بالاستيلاء على العالم الغربى لصالح الاتحاد السوفييتى إلى آخره. وإذا أمكن القضاء على هؤلاء الأعداء بالعنف، فإن الآثار الطويلة الأجل على الثقافة الأمريكية سوف تصبح شائكة. ولن يكون هناك مزيد من «الضعفاء» ممن يعقدون المعاهدات ويدخلون فى مفاوضات، ولن يكون هناك كذلك حرص على التسوية السياسية ولا القانون الدولى ولا الحماقات المماثلة. **بل إن النظام السياسى سيقبض عليه رجال ليس لديهم موانع سقيمة، يحرزون أهدافهم بإرسال قواتهم العسكرية العميلة وعصاباتهم المستأجرة لينزلوا العذاب بالشعوب التى لا تستطيع الرد على الهجوم الذى يشنه عليها ما يُسمون «المحافظون» فى لغة الأخبار الجديدة.**

الفصل الخامس

[redacted]

الإرهاب الدولى
الصورة والواقع(*)

(*) كتب هذا الفصل عام ١٩٨٩م.

هناك مدخلان لدراسة الإرهاب، أحدهما يتبنى الأسلوب الموضوعى الذى يناقش النقطة جديًا، والآخر هو الأسلوب الدعائى الذى يضع مفهوم الإرهاب كسلاح يمكن استغلاله فى خدمة قوة ما.

وطريقة الشروع فى كلتا الحالتين واضحة. وبتعقب الأسلوب الموضوعى علينا البدء بتحديد ماهية مركبات الإرهاب ثم نسوق بعد ذلك أشكالاً من الظاهرة ـ مع التركيز على الأمثلة الرئيسية، إذا ما كنا جادين ـ ونحاول أن نعين الأسباب وطرق العلاج. أما الأسلوب الدعائى فينتهج نهجًا مختلفًا. **لنبدأ بالنظرية التى تقول بأن الإرهاب هو مسئولية عدو ما حددته الحكومة. ثم ننعت الأعمال الإرهابية بعد ذلك بأنها «إرهابية» إذا ما تسنت نسبتها (سواء كانت بحق أو غير ذلك) إلى المصدر المطلوب، وخلافا لذلك لا يلقى لها بالاً أو يعتم عليها أو يطلق عليها مصطلح «الثأر» أو «الدفاع عن النفس».**

ومما لا يدعو إلى الدهشة هو أن كافة حكومات الدول الاستبدادية وأجهزتها قد تبنت الأسلوب الدعائى. والأكثر من ذلك إثارة هو أن وسائل الإعلام والثقافة المعنية بالإرهاب فى الدول الديمقراطية الصناعية الغربية قد فعلت نفس الشىء على نطاق أوسع كما هو موثق بالتفصيل الدقيق.

«يجب أن ندرك»، يعلق مايكل ستول، «من خلال العرف ـ ويجب التأكيد على أنه من خلال العرف فقط ـ أن الذى تتبعه القوة العظمى، وتهديدها باستخدام القوة، يوصف دائمًا على أنه دبلوماسية قسرية وليس على أنه شكل من أشكال الإرهاب»، مع أنه ينطوى عادة على «التهديد، وغالبًا استخدام العنف بما يُطلق عليه نوايا إرهابية إذا قامت بها دول ليست عظمى». شرط واحد فقط يجب إضافته، فمصطلح «قوى عظمى» يقتصر على الدول المفضلة فى التقاليد الغربية قيد المناقشة هنا، لم يمنح الاتحاد

السوفييتى شيئًا من مثل هذه الإجازة الطنانة، ويمكن بدون شك توجيه الاتهام إليه وإدانته بأضعف دليل، ويمثل ذلك صورة المرآة للممارسة السوفييتية.

أصبح الإرهاب قضية عامة رئيسية فى الثمانينيات. فقد استمرت إدارة ريجان التى اعتلت كرسى السلطة فى إعلان أنها نذرت نفسه لقمع ما أطلق عليه الرئيس «شر الإرهاب»، «الطاعون الذى بثه الخصوم الفاسدون للحضارة نفسها»، فى «عودة إلى بربرية العصر الحديث» (وزير الخارجية چورچ شولتز). ركزت الحملة بشكل خاص على نوع خبيث من أنواع الطاعون، وهو الإرهاب الدولى الذى توجهه الدولة، النظرية الرئيسية التى تعزو المسئولية إلى «شبكة الإرهاب الدولى التى تهدف إلى زعزعة استقرار المجتمع الغربى الديمقراطى، تلك الشبكة ذات القاعدة السوفييتية، كما أشار كلير ستيرلنج فى كتابه: «شبكة الإرهاب الذى امتدحه كثيرون»، والذى أصبح الكتاب المقدس للإدارة والوثيقة المؤسسة للنظام الجديد لعلم الإرهاب. واعتبر بأنه قدم «دليلا وافرًا» بأن الإرهاب يحدث غالبًا فقط فى المجتمعات الديمقراطية أو الديمقراطية نسبيًا (والتر لاكوير)، تاركًا وراءه قليلاً من الشك حول منابت الطاعون. وسرعان ما انكشف أن الكتاب ليس إلا كراسة دعاية عديمة الجدوى، غير أن النظرية ظلت جاثمة ومهيمنة على التيار السائد فى التقارير وتعليقات المراسلين والصحافيين والثقافة.

بلغ الاهتمام بالإرهاب الدولى ذروته فى منتصف الثمانينيات؛ فقد أظهر استطلاع للرأى أجراه محررون بوكالة أسوشيتدپرس أن إرهاب الشرق الأوسط، حوض البحر الأبيض، كان القصة المستحوذة لعام ١٩٨٥م. وبعد ذلك بعام انهارت صناعة السياحة فى أوروپا حيث مكث الأمريكيون بعيدًا خشية الإرهابيين العرب الذين يفتكون بالمدن الأوروپية. خمد الطاعون آنذاك وروضت «قوة راعى البقر» الوحش، طبقًا للصورة المعتمدة.

وبالانتقال إلى الأسلوب الموضوعى، علينا أولاً أن نضع تعريفًا لمفهوم الإرهاب ثم نبحث فى تطبيقه بدون تحيزات. دعونا نرى إلى أين سيؤدى بنا هذا المنهج؟

مفهوم الإرهاب

تعتبر مفاهيم الخطاب السياسى بالكاد نماذج لوضوح الفكر، إلا أن هناك اتفاقًا عامًا

فى الرأى حول ماهية عناصر الإرهاب. وكنقطة للانطلاق يمكننا الاطلاع على قانون الولايات المتحدة الرسمى: «**العمل الإرهابى يعنى النشاط الذى:**

(أ) ينطوى على فعل عنيف أو فعل ينطوى على خطر على الحياة الإنسانية، مما يمثل انتهاكًا للقوانين الجنائية للولايات المتحدة، أو لأى دولة، أو ما قد يكون انتهاكًا جنائيًا إذا ما اقترف داخل نطاق السلطة القضائية للولايات المتحدة، أو نطاق سلطة أى دولة.

(ب) يتضح أنه عاقد النية على: (١) تخويف أو إكراه المجتمع المدنى (٢) التأثير على سياسة الحكومة بالتخويف والإكراه أو (٣) التأثير على سلوك الحكومة بالاغتيال أو الاختطاف»[1].

(A) involves a violent act or an act dangerous to human life that is a violation of the criminal laws of the United States or any State, or that would be a criminal violation if committed within the jurisdiction of the United States or of any State; and (B) appears to be intended (i) to intimidate or coerce a civilian population; (ii) to influence the policy of a government by intimidation or coercion; or (iii) to affect the conduct of a government by assassination or kidnapping."*

---

* United States Code Congressional and Administrative News, 98th Congress, Second Session, 1984, October 19, volume 2; par. 3077, 98 STAT. 2707 (West Publishing Co., St. Paul, Minn.).

لم يُحدد المفهوم بدقة. **أولاً**: الحد الفاصل بين الإرهاب الدولى والاعتداء ليس واضحًا دائمًا.

وعلى ذلك، دعونا نستفيد من تفسير الشك فى صالح الولايات المتحدة وعملائها: إذا ما رفضوا الاتهام بالعدوان فى عمل عنف دولى ما، سوف نأخذه ليدرج فى جريمة الإرهاب الأقل. وأيضًا ثمة اختلاف فى الرأى حول الفارق بين الإرهاب والثأر أو المقاومة المشروعة، سنعاود الرجوع إليه بالمناقشة.

---

(١) مدونة قوانين كونجرس وإدارة الولايات المتحدة، الكونجرس رقم ٩٨، الجلسة الثانية، ١٩ أكتوبر ١٩٨٤م، والجزء الثانى par 3077 98 STAT 2707 (وست پابلشنج كو. سانت پول ومين).

قدمت مصادر الولايات المتحدة أيضًا تعاريف «للإرهاب» أكثر إحكامًا.

يقدم كتيب لجيش الولايات المتحدة يُعنى بمقاومة الإرهاب تعريفًا له بأنه «**الاستخدام المحسوب للعنف، أو التهديد بالعنف، للحصول على مآرب سياسية أو دينية أو أيديولوچية فى طبيعتها. ويحدث من خلال التخويف والإكراه أو غرس الخوف**». وأكثر بساطة من ذلك التوصيف المقدم فى الدراسة التى أجراها خبير الإرهاب المرموق روبرت كوپرمان بتكليف من الپنتاجون، حيث يُرجع فيها التهديد أو استخدام القوة لـ «**لتحقيق أهداف سياسية دون الاستخدام الكامل للموارد**».

لا يبحث كوپرمان مع ذلك فى الإرهاب بل فى صراع منخفض الحدة. وهو معتقد رئيسى لإدارة ريجان. ويلاحظ ـ كما يشير الوصف وتؤكد الممارسة ـ أن الصراع منخفض الحدة ـ والذى يشبه كثيراً ما سبقه من «العصيان المضاد» ـ هو بالكاد أكثر من تعبير لطيف عن الإرهاب الدولى الذى توجهه الدولة، بالاعتماد على القوة التى لا تصل إلى مستوى جريمة حرب العدوان.

تم استيعاب الفكرة داخل النظام الثقافى، مع اللوى الفكرى المعتاد. يلاحظ الأخصائى القيادى الإسرائيلى الپروفيسور يوناه ألكسندر أن «الإرهاب الذى تكفله الدولة هو صورة من الصراع منخفض الحدة الذى تشرع فيه الدول عندما تجد الفرصة سانحة للدخول فى «حرب» دون أن تتحمل المسئولية عما تقترفه من أعمال». يحصر ألكسندر اهتمامه على مؤامرة الكرملين لزعزعة استقرار الغرب باستخدام «جماعات بديلة»، من أمثلة ما تقدمه «برنامج تدريب موسع لمنظمة التحرير الفلسطينية. . مقدما لنيكاراجوا». وبناء على هذا المفهوم، تخدم «منظمة التحرير الفلسطينية التى تربطها علاقة خاصة بموسكو» أسيادها السوڤييت بتمرير «التدريب المتخصص» فى الإرهاب الذى اكتسبته فى الاتحاد السوڤييتى إلى نيكاراجوا، التى تصبح بدورها قادرة على إدارة صراع منخفض الحدة ضد الولايات المتحدة ومصالحها. ويقترح أيضًا طرقا منها: «يجب اختبار صدق الكتلة الشرقية» مثل «إظهار الرغبة فى وقف حملات الدعاية التى تربط بين الولايات المتحدة وحلفائها بالإرهاب».

وكما توضح الأمثلة، قد يتطلب الأمر خيالاً خصبًا لاستحضار صورة غريبة لتعكر هدوء الأخوة طالما تم الحفاظ على نقاء العقيدة.

الإرهاب والثقافة السياسية

هناك العديد من الدول الإرهابية فى العالم، إلا أن الولايات المتحدة تعد حالة غير عادية فى ذلك؛ لأنها تعهدت رسميًا بالإرهاب الدولى وبمستوى يطرح بمنافسيها خجلاً. وهكذا تعد إيران بلا ريب دولة إرهابية كما تدعى حقيقة الحكومات الغربية ووسائل الإعلام؛ فقد تكشف إسهامها الكبير المعروف فى الإرهاب الدولى خلال تحقيقات قضية إيران ـ كونترا، أى تواطؤ إيران ـ ربما غير المقصود ـ فى حرب الوكالة الأمريكية ضد نيكاراجوا. لم تَلْقَ هذه الحقيقة قبولاً، لذلك لم يعلق عليها برغم تكشف الصلة الإيرانية فى الإرهاب الدولى الذى توجهه الولايات المتحدة فى وقت الشجب الشديد للإرهاب الإيرانى.

كشفت نفس التحقيقات أن الولايات المتحدة قد ابتدعت بموجب معتقد ريجان وسائل جديدة فى الإرهاب الدولى. فبعض الدول توظف أفرادًا من الإرهابيين والمجرمين للقيام بأعمال عنف فى الخارج، إلا أن الولايات المتحدة خلال سنوات حكم ريجان ذهبت إلى أبعد من ذلك، ليس فقط فى تأسيس شبكة إرهاب دولى شبه خاصة، بل أيضًا فى تأسيس مجموعة من الدول العميلة والمرتزقة ـ الأرجنتين (تحت حكم الألوية) وتايوان، وكوريا الجنوبية، وإسرائيل، والمملكة العربية السعودية، ودول أخرى ـ لكى تمول وتنفذ عملياتها الإرهابية. تَكَشَّفَ هذا الفتح فى الإرهاب الدولى خلال فترة أقصى درجات المعاناة من الطاعون، إلا أن هذا الفتح لم يُطرح للمناقشة والحوار.

يصل التزام الولايات المتحدة بالإرهاب إلى تفصيل دقيق. هكذا تلقت القوات الموكلة التى تشن هجومًا على نيكاراجوا التوجيه من قبَل قادتها من الـ «سى آى إيه» والپنتاجون بمهاجمة «الأهداف اللينة»، أى الأهداف المدَنية المجردة من الدفاعات، وألا «تشتبك» مع الجيش. وفوضت وزارة الخارجية شن هجمات بشكل محدد على التعاونيات الزراعية ـ وهو نفس ما استنكرناه باشمئزاز عندما كان العميل هو «أبو

نضال». صادقت حمائم وسائل الإعلام ـ بفكر ثاقب ـ هذا الموقف. وعلى الطرف الليبرالى لمعلقى التيار الرئيسى فى الإعلام، جادل محرر صحيفة نيوريبابليك مايكل كنسلى أن علينا ألا نتعجل كثيراً فى رفض مبررات وزارة الخارجية للهجمات الإرهابية على التعاونيات الزراعية؛ فـ «**السياسة الواعية**» يجب أن «**تجتاز اختبار جدوى التكاليف**»، **تحليل «لمقدار الدم والبؤس الذى سيسيل، واحتمالية ظهور الديمقراطية لدى الطرف الآخر»**. ومن المسلم به أن لطبقة الصفوة فى الولايات المتحدة الحقَ فى إجراء التحليل، ومتابعة المشروع، إذا ما اجتاز التحليل اختباراتهم.

عندما أسقطت طائرة الإمدادات للكونترا فى أكتوبر عام ١٩٨٦م، وكان على متنها مرتزقة أمريكيون، أصبح من المتعذر طمس الدليل على قيام الـ «سى آى إيه» بإرسال رحلات إمداد جوية للقوات التابعة بشكل يتنافى مع القانون.

أعقب ذلك انعقاد جلسات استماع للشهادات فى قضية إيران ـ كونترا مع تسليط مزيد من الضوء على هذه النقاط. وبعد عدة أيام من انقضاء هذه الجلسات، وقع رؤساء دول أمريكا الوسطى على اتفاقية إيسكويبولاس II للسلام، وسرعان ما شرعت الولايات المتحدة فى إفسادها. حددت الاتفاقية عاملا واحدا باعتباره «عنصرا أساسيا لا غنى عنه لتحقيق سلام راسخ ودائم فى المنطقة»، وهو إنهاء تقديم أى نوع من أنواع المساعدات «إلى القوات غير النظامية أو إلى حركات التمرد» من قِبَل حكومات «المنطقة أو خارجها». وفى رد فعل فورى على ذلك، تحركت الولايات المتحدة لتصعد من الهجمات على الأهداف اللينة فى نيكاراجوا. وبشكل حذر أشاح الكونجرس ووسائل الإعلام بالنظر عن الازدياد السريع فى رحلات إمدادات الـ « سى آى إيه» الجوية لبعض الوقت، فى حين كانوا يتعاونون مع برنامج البيت الأبيض لإفشال الاتفاقيات غير المرغوبة، وهو الهدف الذى تحقق أخيراً فى يناير عام ١٩٨٨م. وبرغم ذلك تطلب الأمر مزيداً من الخطوات لإفساد اتفاقية المتابعة التى عقدها رؤساء دول أمريكا الوسطى فى فبراير عام ١٩٨٩م.

ومثلما ازدادت رحلات طيران المراقبة والإمداد للقوات التابعة، كذلك ازداد العنف

والإرهاب كما كان مُبَيَّنًا له. ومر ذلك أيضًا ـ بصفة عامة ـ دون تعليق، ويمكن مع ذلك العثور على إشارة إليه من وقت لآخر. فقد أفادت صحيفة لوس أنجيلوس تايمز فى أكتوبر عام ١٩٨٧م أن «محللين عسكريين غربيين يشيرون إلى أن الكونترا كانت فى الآونة الأخيرة تقوم بتخبئة أطنان من الأسلحة التى أنزلت جواً مؤخراً، فى الوقت الذى كانت تحاول فيه تفادى الدخول فى معركة ثقيلة الوطأة.. بينما ضاعفت الهجمات على أهداف حكومية لينة مثل تعاونية لاپاتريوتا الزراعية.. حيث قُتل العديد من رجال المليشيا وامرأة عجوز وحفيدها الذى يبلغ من العمر عاما واحدا فى عملية قصف وقعت قبل الفجر». لننتقِ عشوائيًا ـ بكل ما فى الكلمة من معنى ـ من الحالات الكثيرة التى اعتبرت غير جديرةَ بالتعليق، **ففى الحادى والعشرين من نوفمبر قام مائة وخمسون من رجال الكونترا بمهاجمة قريتين تقعان فى المنطقة الجنوبية لريو سان خوان مستخدمين مدافع هاون عيار ٨٨ مللى وقنابل ذات دفع صاروخى، و سقط من القتلى خلال ذلك الهجوم ستة أطفال وستة بالغين وجُرح ثلاثون آخرون. كذلك قضت القوات الإرهابية للولايات المتحدة على جمعيات أنصار السلام المتدينين الذين رفضوا حمل السلاح. وفى السلڤادور أيضًا، قامت القوات العسكرية التى دربتها وسلحتها جمعيات الإغارة الأمريكية بقتل واغتصاب وبتر أعضاء، هذا من بين الفظائع الإرهابية الروتينية.**

قوبل قرار محكمة العدل الدولية الصادر فى يونيو عام ١٩٨٦م، والذى يدين الولايات المتحدة فى «الاستخدام غير المشروع للقوة» وشن حرب اقتصادية منافية للقانون، قوبل بالرفض باعتباره حكمًا غير ملائم نطقت به «محكمة معادية» (نيويورك تايمز). وبدا اليسير من الاهتمام عندما اعترضت الولايات المتحدة باستخدام حق الڤيتو على قرار لمجلس الأمن يصادق على الحكم ويدعو كافة الدول إلى مراعاة القانون الدولى. كذلك عندما صوتت ضد قرارات للجمعية العامة تؤكد القرار (بمشاركة إسرائيل والسلڤادور فى عام ١٩٨٦م، وإسرائيل وحدها فى عام ١٩٨٧م). لم يُحفل كذلك بقرار المحكمة أن كافة المساعدات التى قدمت للكونترا كانت مساعدات عسكرية ولم تكن إنسانية. واستمرت وسائل الإعلام فى وصفها بأنها «مساعدات إنسانية».

ويبدو أن المبدأ الحاكم هو أن الولايات المتحدة دولة إرهابية خارجة على القانون، وهذا هو الحق والعدل مهما يكن ظن العالم، ومهما يكن ما تعلنه المؤسسات الدولية.

النتيجة الطبيعية هي أن أي دولة ليس لها الحق في الدفاع عن نفسها ضد هجوم الولايات المتحدة. ظهر القبول الواسع لهذا المبدأ الرائع عندما روجت دعاية إدارة ريجان قصصًا دورية حول خطط لنيكاراجوا للحصول على طائرات اعتراضية. وكان هناك بعض النقد لوسائل الإعلام لتصديقها للتضليل الإعلامي دون تمحيص، غير أن الحقيقة الأكثر أهمية قد أهملت، وهي الاتفاق العام بأن مثل هذا السلوك من جانب نيكاراجوا لن يكون محل قبول بتاتًا. **وعندما حيكت القصة لصرف الانتباه عن انتخابات نيكاراجوا لعام ١٩٨٤م، حذر سيناتور ماساشوستس «بول تسونجاس» ـ بدعم من حمائم قيادية أخرى ـ أن الولايات المتحدة ستضطر لقصف نيكاراجوا إذا حصلت على طائرات الميج طراز الخمسينيات، حيث «إنها قادرة على اختراق أراضي الولايات المتحدة، ومن ثم تمثل تهديداً لأمنها ـ على خلاف، مثلاً، الصواريخ النووية الأمريكية الموضوعة على أهبة الاستعداد في الدول المحيطة بروسيا، فهي لا تمثل تهديدا لروسيا حيث إنها فقط لأغراض دفاعية.** ومن المعروف أن الطائرات الاعتراضية قد تُمكّنُ نيكاراجوا من حماية أراضيها من طائرات الإمداد الجوى الذي تقدمه الـ «سي آي إيه» الذي يساعد القوات التابعة للولايات المتحدة على مواصلة القتال، ومن طائرات المراقبة التي تقدم لها أحدث المعلومات عن تحركات قوات نيكاراجوا لكي تتمكن بشكل آمن من مهاجمة الأهداف اللينة. ذلك أمر معروف، غير أنه قلما يذكر. وعلى ما يبدو لم يُفْشِ أحد من تيار الإعلام الرئيسي السرَّ المباح بأن نيكاراجوا كانت ستوافق بسعادة على الحصول على طائرات فرنسية بدلاً من طائرات الميج لو لم تمارس الولايات المتحدة ضغطا على حلفائها لمنع تقديم المساعدات العسكرية إليها، بغية أن نتمكن من أن نسقط الشعب الأمريكي خوفًا ورعبًا من «الساندنيستاز المزودة بإمدادات سوفييتية».

وقد ظهرت نفس القضية في أغسطس عام ١٩٨٨م عندما دعمت حمائم الكونجرس بتفجر مشاعر تعديل بايرد حول «مساعدة المقاومة من نيكاراجوا». وقبيل ذلك بثلاثة

أيام قامت الكونترا بمهاجمة العبارة ميشن أوف بييس مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة ٢٧ جميعهم من المدنيين، وكان من بينهم قس پروتستانتى من نيوچيرسى كان يرأس وفدا دينيا للولايات المتحدة. لم يذكر شىء عن الحادث فى مناقشات مجلس الشيوخ حول تعديل بايرد، بل حذرت حمائم الكونجرس من أن جيش نيكاراجوا إذا أقدم على القيام «بهجوم عسكرى غير مسبب» أو «أى عمل عدائى آخر» ضد مدبرى هذه الفظائع الإرهابية، من ثم فإن الكونجرس سوف يرد بقوة وعدل، وذلك بتجديد تقديم المساعدات الرسمية إليهم. لم تجد التغطية الإعلامية والتعليق الآخر شىء غريب أو جدير بالملاحظة فى هذا الموقف.

الرسالة واضحة، فليس لأحد الحق فى الدفاع عن النفس ضد هجوم إرهابى تشنه الولايات المتحدة، فالولايات المتحدة دولة إرهابية بالحق. وذلك معتقد لا يمكن تحديه ومتوطد بشكل راسخ إلى الدرجة التى لا يمكن فيها مناقشته فى الخطاب المسئول، فهو مفترض سلفًا فقط، ويتماثل كثيراً مع المعتقد بأن هجوم الولايات المتحدة على ڤيتنام الجنوبية كان «دفاعًا عن ڤيتنام الجنوبية» ضد «عدوان داخلى»، وربما آمنت ـ بلا حكمة ـ الحمائم بذلك.

وهكذا فإن تأسيس جيش إرهابى تابع لإخضاع مجتمع متمرد هو عمل مشروع، وعلى جانب اليمين أوضحت جين كيرك پاتريك أن «التدخل بالقوة فى شئون أمة أخرى» ليس أمرا «غير عملى» ولا «غير أخلاقى» ـ هو أمر غير مشروع فحسب! جريمة أعدم جَرّاءها أناس شنقًا فى نورمبرج وطوكيو، مع إطلاق تصريحات مدوية بأن ذلك العمل ليس «عدل المنتصر»، حيث إن ذلك، كما صرح القاضى روبرت چاكسون قائلاً «إذا افترضنا أن أعمالا معينة وانتهاكات للمعاهدات هى جرائم، فهى جرائم.. سواء اقترفتها الولايات المتحدة أو اقترفتها ألمانيا. نحن غير مستعدين لسَنّ قانون للسلوك الجنائى ضد آخرين».

وباعتراض على كل هذه المعتقدات، أوضح إيرڤينج كريستول أن «الحجة من القانون الدولى تفتقد أى مصداقية»، فالحقيقة أن «القوة العظمى لا يجب أن تتدخل عادة فى الشئون الداخلية لأمة أصغر»، غير أن هذا المبدأ لا يؤخذ به إذا «ما كانت قوة

عظمى أخرى قد قامت من قبل بخَرْق هذه القاعدة»، حيث مما «لا جدال فيه» أن «الاتحاد السوڤيتى قد تدخل فى نيكاراجوا» بتقديم السلاح والفنيين «فى كلا المجالين العسكرى والمدنى»، و من ثم فإن للولايات المتحدة الحق فى إرسال جيشها التابع لمهاجمة نيكاراجوا. ولكن على نفس هذه الحجة، فالاتحاد السوڤيتى لديه الحق الكامل فى مهاجمة تركيا أو الدنمارك ـ فقد كانا يمثلان له خطرًا على الأمن أبعد بكثير مما كانت تمثله نيكاراجوا للولايات المتحدة ـ حيث مما «لا جدال فيه» أن الولايات المتحدة تقدم لهما المساعدة، وبالتأكيد فقد كان من المُمكن تجاوز ذلك بكثير لو أن الاتحاد السوڤيتى أقدم على ممارسة حق العدوان طبقًا لمنطق كريستول.

قد يعارض كريستول هذه الحجة باستحضار تمييز حاسم نظّر له فى موضع آخر فيما يتعلق بحق الولايات المتحدة فى التدخل بالقوة، فقد أوضح أن «الأمم غير المهمة، مثل الأناس غير المهمين، من الممكن أن تعانى سريعًا من أوهام الأهمية». وعندما يحدث لها ذلك، يجب اقتلاع هذه الأوهام من عقولها بالقوة؛ «**ففى الواقع لم يتِه زمن دبلوماسية الزورق الحربى. . فالزوارق الحربية ضرورية لحفظ النظام الدولى مثلما سيارات الشرطة ضرورية لحفظ النظام الداخلى**». ومن المفترض أن يستتبع ذلك إذًا أن تصبح الولايات المتحدة مخولة باستخدام العنف ضد نيكاراجوا، فهى أمة غير مهمة، ومع ذلك يفتقد الاتحاد السوڤيتى هذا الحق فى حالة تركيا أو الدنمارك.

يجب ألاّ تعتم المعارضة الواسعة لطبقة الصفوة لحرب الكونترا على المصادقة الضخمة على الإرهاب الدولى الذى توجهه الولايات المتحدة. فبنهاية عام ١٩٨٦م أظهرت استطلاعات الرأى أن ثمانين بالمائة من «القادة» يعارضون تقديم المساعدات للكونترا، وكان هناك نقاش قوى فى الكونجرس ووسائل الإعلام بشأن البرنامج. وعلى أقصى الطرف المنشق، علق توم ويكر من صحيفة نيويورك تايمز قائلاً إن «سياسة السيد ريجان فى دعم [الكونترا] هى سياسة فاشلة تمامًا»، لذلك يجب علينا أن « نقبل بتسوية ما إقليمية يتم الوصول إليها بالتفاوض، تفرضها الدول المجاورة لنيكاراجوا» ـ إذا أمكن لحكوماتها أن تستقطع وقتًا من ذبحها لشعوبها، كإحدى ميزات

هذه الدول الإرهابية، والتى لا تستثنيها من دورها فى تطبيق التسويات الإقليمية على الساندنيستاز الشاردة، التى لا يمكن اتهامها بشكل يقبل التصديق. وبتعبير عن نفس المعتقد، رأى محررو صحيفة واشنطن پوست أن الكونترا عبارة عن «أداة معيبة»، لذا يجب البحث عن أدوات أخرى «الرد نيكاراجوا إلى حظيرة دول أمريكا الوسطى» وفرض «سلوك معقول بمستوى إقليمى»، مستوى الدول الإرهابية التابعة لواشنطن». أدرك ألان كرانستون، زعيم الأغلبية بمجلس الشيوخ والحمامة القيادية أن «عمل الكونترا غير كاف بشكل مؤسف لتحقيق. . الديمقراطية فى نيكاراجوا» (هدف الولايات بالمرسوم العقائدى مهما كانت الحقائق)، لذلك يجب أن تجد الولايات المتحدة وسيلة أخرى «الضرب عزلة» على الحكومة «التى تستحق الشجب» فى ماناجوا و«تركها لتتعفن فى عصائرها»، أما عملاء واشنطن القتلة فلا يوجه إليهم مثل ذلك النوع من الانتقادات.

وباختصار فإن هناك بعض الانحراف عن الشروط الأساسية لـ «مايكل كينسلى» الخاصة «بالسياسة الواعية»، فالمسائل تتعلق بالفعالية وليس بالمبدأ. فبلدنا له الحق فى استعمال العنف باعتباره أمرًا ملائما.

فُسِّر الدافع وراء اللجوء إلى الإرهاب الدولى فى مسألة نيكاراجوا بشكل صريح. فقد رأى كبار المسئولين فى الإدارة أن الهدف من الهجوم كان «إجبار [الساندنيستاز] على تحويل الموارد الضئيلة إلى الحرب بعيدًا عن البرامج الاجتماعية». وقد كان ذلك المحرك الرئيسى لبرنامج الـ «سى آى إيه» لعام ١٩٨١م الذى صادقت عليه الإدارة. وكما أحاط محلل الـ «سى آى إيه» الأسبق ديڤيد ماك مايكل فى شهادته التى أدلى بها أمام المحكمة الدولية، فقد كان لذلك البرنامج هدفه ألا وهو استعمال الجيش التابع «لدفع قوات نيكاراجوا إلى القيام عبر الحدود بما يخدم فى التأكيد على الطبيعة العدوانية لنيكاراجوا»، وذلك للضغط على حكومة نيكاراجوا كى «تفرض القيود على الحريات المدنية داخل نيكاراجوا ذاتها وصد المعارضة وإثبات طبيعتها الاستبدادية المتأصلة المزعومة، وهكذا يزداد الانشقاق الداخلى داخل الدولة»، ولتقويض الوضع الاقتصادى المتردى. وفى مناقشة لاستراتيچية الإبقاء على قوة إرهابية داخل نيكاراجوا

بعدما قام الكونجرس فى فبراير عام ١٩٨٨م بإلغاء عملية الإمداد الضخمة لـ «سى آى إيه» نظريًا (وفلول القوات التابعة بشكل كبير)، أوضح مسئول بوزارة الدفاع أن:

«هذين الألفين من الرجال الأشداء بمقدورهم ممارسة بعض الضغط على حكومة نيكاراجوا وإرغامها على استخدام مواردها الاقتصادية فى النواحى العسكرية والحيلولة دون حل مشاكلها الاقتصادية، بالإضافة إلى . . أى شىء يفرض ضغطا على نظام الساندنيستاز يلفت الانتباه إلى فقدانها للديمقراطية ويمنع الساندنيستاز من حل مشاكلها الاقتصادية، مما يعتبر ميزة إضافية».

يرى ڤيرون ڤاكى مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشئون الأمريكية الدولية فى إدارة كارتر، أن الحجة الرئيسية للهجوم الإرهابى هى أن «حرب الإنهاك الطويلة سوف تضعف النظام إلى حد بعيد، وتثير فيه زيادة جذرية فى القمع، وتفوز بالدعم الكافى من شعب نيكاراجوا الساخط إلى أن تحل ثورة شعبية عاجلاً أم آجلاً محل النظام الذى سيُقضى عليه من خلال انقلابات داخلية أو انقسامات فى القيادة، أو يستسلم إلى مُخلص، مهما كان ذلك المخلص». وباعتباره حمامة، يرى ڤيكى أن الفكرة «ليست مثالية»، إلا أنها ليست خاطئة على الإطلاق.

تدرك القوات الإرهابية التعليمات الموجهة إليها جيدًا، كما علمنا من خلال أهم آبق فى الثمانينيات ـ موراثيو أرس رئيس مخابرات القوة العسكرية الرئيسية للكونترا (FDN) التى كان اسمها الحربى «المرتزقة»، وفى ثرثرات «الديمقراطيين» و«مقاتلى الحرية» التى كانت للاستهلاك المحلى. استغل البيت الأبيض ووسائل الإعلام المنشقين من الساندنيستاز بلهفة. ولقيت الكونترا بوجه عام تغطية شاملة. غير أن آبقى الكونترا كانوا مسألة أخرى، خاصة عندما كانوا يسردون قصصًا لم تَلْقَ ترحابًا. لم يُحْفَل بأرس داخل الولايات المتحدة عندما أبق فى أواخر عام ١٩٨٨م. وخلال مقابلات أجريت معه فى المكسيك قبل عودته إلى ماناجوا تلبية للعفو الذى صدر بحقه، قدم أرس وصفًا للتدريبات غير المشروعة التى تلقاها فى قاعدة جوية جنوبى الولايات المتحدة، وحدد بالاسم عملاء الـ «سى آى إيه» الذين قدموا الدعم للكونترا تحت غطاء من المساعدة

الأمريكية (AID) فى سفارة هندوراس فى تيجو سيجالپا، ووصف الطريقة التى يمد بها جيش هندوراس المعلومات والدعم إلى الوحدات العسكرية للكونترا، وتحدث عن الفساد الكبير فى القوات التابعة وقيامها ببيع السلاح فى سوق السلاح فى هندوراس، حيث يصل بعد ذلك إلى عصابات السلڤادور . وأوضح أن معلومات الولايات المتحدة عن «الأهداف غير العسكرية» كانت مفيدة على نحو خاص، حيث «إننا نقوم بمهاجمة الكثير من المدارس والمراكز الصحية وأشياء من ذلك القبيل، وقد حاولنا القيام بذلك كى لا تتمكن حكومة نيكاراجوا من تقديم الخدمات الاجتماعية للفلاحين وتنمية مشروعاتها . . تلك هى الفكرة» . . يؤكد السجل ـ بفيض من الأمثلة ـ على فعالية التدريبات التى تقدمها الولايات المتحدة .

توصف حرب الكونترا دون شك بأنها «إرهاب تكفله الدولة» كما أدلى مدير الـ «سى آى إيه» الأسبق ستانسفيلد ترنر فى شهادته أمام الكونجرس فى أبريل عام ١٩٨٥م . غير أن المرء قد يجادل فى وجوب أن يطلق عليها عدوانًا صريحًا كما تناولها قرار المحكمة الدولية عام ١٩٨٦م . دعونا ـ مع ذلك ـ نفترض براءة الولايات المتحدة، ونلحق أعمالها ضد نيكاراجوا بالإرهاب الدولى .

الإرهاب الدولى فى الثمانينيات

خلال الثمانينيات كانت أمريكا الوسطى الميدان الرئيسى للإرهاب الدولى . ففى نيكاراجوا خلفت القوات التابعة للولايات المتحدة وراءها سلسلة من القتل والاغتصاب والتشويه والاختطاف والدمار، غير أنها أعيقت حيث كان للمدنيين جيش يدافع عنهم . لم تظهر أى مشاكل مماثلة فى الدول العميلة للولايات المتحدة، حيث القوة الإرهابية الرئيسية التى تهاجم المجتمع المدنى هى الجيش وقوات الأمن الأخرى للدولة . ففى السلڤادور ذُبح عشرات الآلاف فيما وصفه رئيس الأساقفة فى عام ١٩٨٠م ـ بعد فترة بسيطة من تصاعد العمليات ـ بأنه حرب إبادة وقتل جماعى ضد المجتمع المدنى الأعزل . هدفت هذه الممارسة فى إرهاب الدولة إلى «القضاء على التجمعات الشعبية التى تقاتل لتدافع عن حقوقها الإنسانية الرئيسية»، كما حذر كبير

الأساقفة أوسكار روماريو قبل فترة قصيرة من اغتياله، بينما كان يناشد الرئيس كارتر هباءً ليوقف إرسال المساعدات إلى القوات المسلحة التى « تعرف فقط كيف تقمع الشعب وتدافع عن مصالح الأقلية الحاكمة». تحققت الأهداف إلى حد كبير إبان فترة إدارة ريجان التى صعدت وحشية الهجوم على الشعب إلى أبعاد جديدة. وعندما بدا أن الولايات المتحدة قد تدخل فى غزو يمكن أن يضر بمصالحها، ظهر بعض القلق والاحتجاج فى دوائر الصفوة، غير أن ذلك القلق والاحتجاج تبخر عندما ظهر نجاح إرهاب الدولة فى القضاء على المجتمعات الشعبية ونحرها. وبعد انتخابات تحت ظروف عنف وقمع بما يضمن فوز العناصر ذات الامتياز التى تلقى قبولاً من الولايات المتحدة، مرت القضية دون وعى بها.

ظهر قليل من الملاحظة للازدياد الخطير فى إرهاب الدولة بعد عقد اتفاقيات اسكويبولاس II وكذلك إلى تقرير منظمة العفو الدولية الذى حمل عنوان «السلفادور فرق الموت ـ استراتيجية حكومة» (أكتوبر ١٩٨٨م). **يصف التقرير الازدياد الخطير فى عمليات القتل التى تقوم بها فرق الموت الحكومية كجزء من استراتيجية الحكومة لتهديد أى معارضة محتملة عن طريق «قتل وتشويه الضحايا بأبشع الطرق، مخلفين وراءهم ضحايا مشوهين ومنحورين ومُقَطّعِى الأوصال ومخنوقين أو عليهم آثار تعذيب... أو اغتصاب»**. ربما تكون استراتيجية الحكومة هى ترويع أو إكراه المجتمع المدنى **(أى الإرهاب كما تحدد رسميًا فى قانون الولايات المتحدة)** فلا يكفى القتل فقط. بل يجب إلقاء جثث مقطعة الأوصال على جنبات الطرق، وتعليق النساء من شعورهن بالأشجار، وصبغ وجوههن باللون الأحمر، وبتر أثدائهن، بينما يتظاهر الأصفياء المحليون بعدم رؤية ما يحدث، فى الوقت الذى استمروا فى تمويل وتدريب ودعم القتلة والمُنَكِّلين.

وفى نفس السنوات، وقعت مذبحة على ذلك النحو الكبير من الدرجة فى جواتيمالا، وقامت الولايات المتحدة أيضًا ودولها المرتزقة خلال ذلك بتقديم الدعم. هنا أيضًا ازداد الإرهاب بعد اتفاقية اسكويبولاس II للسلام لمنع التحرك نحو الديمقراطية والإصلاح الاجتماعى وحماية حقوق الإنسان، التى دعت إليها الاتفاقيات.

وحيث لم يكن هناك اهتمام فعلى بهذه التطورات فى السلفادور، فإن المهمة كانت تسليط الضوء على نيكاراجوا والتعبير عن غضب كبير عندما كانت تقدم نيكاراجوا بين الفينة والأخرى على أقل الانتهاكات التى تعتبر ممارسة عادية فى الدول العميلة للولايات المتحدة. وبما أن الهدف كان إعادة نيكاراجوا إلى حظيرة أمريكا الوسطى وضمان أنها تضع نصب أعينها المعايير الإقليمية التى استوفتها السلفادور وجواتيمالا فلا يمثل الإرهاب أهمية حقيقية فى الدول العميلة ما لم يتضح أنه يشكل خطراً على تدفق المساعدات إلى القتلة.

يلاحظ جيداً أن كل ذلك يقع فى دائرة الإرهاب الدولى المدعوم أو المنظم بشكل مباشر فى واشنطن بمساعدة من شبكتها الدولية التى تضم دولا مرتزقة.

وفور انتخابات عام ١٩٨٤م ـ التى أثنى عليها لإعادتها الديموقراطية إلى السلفادور ـ قدمت جمعية حقوق الإنسان ذات القاعدة الكنسية «سوكورو جورديكو»، التى تعمل تحت حماية رئيس أساقفة سان سلفادور، وصفاً لنتائج الإرهاب المستمر، الذى لا يزال يديره نفس أعضاء القوات المسلحة الذين يتمتعون بالمصادقة الحكومية والمدربين بشكل كاف للقيام بأعمال المعاناة الجماعية هذه فى الكلمات التالية:

أصبح لمجتمع السلفادور الذى أضره الإرهاب والذعر، نتيجة للانتهاك المستمر للحقوق الرئيسية للإنسان السمات التالية: على أحد الجوانب الترويع الجماعى والخوف العام، وعلى الجانب الآخر التسليم النفسى بالإرهاب نتيجة للاستخدام اليومى المتكرر لوسائل العنف. وبشكل عام استسلم المجتمع للمشهد المتكرر للجثث المنكل بها، نظراً لأن الحقوق الرئيسية، ومنها حق الحياة، ليست ـ مطلقا ـ فى المجتمع قيمة عالية.

ينطبق نفس التعليق على المجتمعات التى تغض النظر عن هذه العمليات أو تنظر ـ فى بساطة ـ إلى الجهة الأخرى.

قبل الطاعون الرسمى

الإرهاب الدولى ليس فى الحقيقة اكتشاف الثمانينيات. ففى العقدين السابقين كانت

كوبا ولبنان ضحيتين رئيسيتين له . فالإرهاب المضاد لكوبا قامت بممارسته مجموعة خاصة سرية شكلت فى نوفمبر عام ١٩٦١م تحت الاسم الحركى «النمس» وتضم ٤٠٠ من الأمريكيين و٢٠٠٠ من الكوبيين وأسطولاً خاصًا من القوارب السريعة وميزانية سنوية قدرها ٥٠ مليون دولار. يدير هذه المجموع ـ جزئيًا ـ مركز الـ «سى آى إيه» بميامى فى عمل ينتهك قانون الحياد، والمفترض أيضًا أنه انتهك القانون الذى يمنع الـ CIA من العمل داخل الولايات المتحدة. اشتملت هذه العمليات على أعمال تفجير بالفنادق والمنشآت الصناعية، وإغراق قوارب الصيد، وتسميم المحاصيل والثروة الحيوانية، وتلويث صادرات السكر. . إلخ. لم تكن كافة هذه الأعمال بتفويض خاص من الـ «سى آى إيه»، غير أن هذه الاعتبارات لا تغفر للأعداء الرسميين.

وقعت العديد من هذه العمليات الإرهابية وقت أزمة الصواريخ الكوبية فى أكتوبر ونوفمبر عام ١٩٦٢م. وفى الأسابيع التى سبقت، ذكر جارثوف أن مجموعة إرهابية كوبية قامت منطلقة من فلوريدا بتفويض من حكومة الولايات المتحدة بتنفيذ هجوم عنيف جسور بالزوارق السريعة على فندق يطل على شاطئ كوبا قرب هافانا، حيث كان من المعروف أن الفنيين العسكريين الروس مجتمعون فيه، وأسفر ذلك الهجوم عن مقتل عدد كبير من الروس والكوبيين. وبعد فترة قصيرة من ذلك الهجوم، قامت المجموعة بمهاجمة سفن نقل بريطانية وكوبية، وأغارت مرة ثانية على كوبا من بين الأعمال الأخرى التى تضاعفت فى أوائل شهر أكتوبر. وفى وقت اشتداد أزمة الصواريخ، فى الثامن من نوفمبر، انطلق فريق إرهابى من الولايات المتحدة وفجر منشأة صناعية كوبية بعد أن أرجئت عمليات «النمس» رسميًا.

ادعى فيدل كاسترو أن ٤٠٠ عامل قد قتلوا فى هذه العملية، مسترشدا بصورة فوتوغرافية التقطتها طائرات التجسس. أثار هذا العمل الإرهابى الذى كان من الممكن أن يشعل حربًا نووية عالمية، القليل من التعليق عندما تم الكشف عنه. واستمرت المحاولات لاغتيال كاسترو والمحاولات الإرهابية الأخرى فور انتهاء الأزمة. وفى عام ١٩٦٩م قام نيكسون بتصعيد هذه المحاولات.

استمرت هذه العمليات بعد انتهاء سنوات حكم نيكسون ـ ففى أبريل من عام ١٩٧٦م، على سبيل المثال، قامت قوارب من ميامى، المركز الرئيسى للإرهاب الدولى

المضاد لكوبا، بمهاجمة قاربين كوبيين للصيد. وبعد عدة أسابيع وقع حادث انفجار في السفارة الكوبية بالبرتغال أدى إلى مقتل شخصين. وفي شهر يوليو تم تفجير مقر البعثة الديبلوماسية الكوبية إلى الأمم المتحدة في نيويورك، ووقع عدد آخر من أعمال التفجير ضد أهداف كوبية في الكاريبي وكولومبيا، بالإضافة إلى محاولة تفجير اجتماع مؤيد لكوبا عقد بأكاديمية الموسيقى في نيويورك. وفي شهر أغسطس تم اختطاف اثنين من موظفي السفارة الكوبية بالأرجنتين وتفجير مكاتب الخطوط الجوية الكوبية في پنما. وفي شهر أكتوبر تم إطلاق النيران على السفارة الكوبية بفنزويلا وتفجير السفارة الكوبية في مدريد في شهر نوفمبر. **وفي شهر أكتوبر قامت مجموعة من المبعدين الكوبيين الذين حصلوا على تدريب من الـ «سي آي إيه» بعملية تفجير لطائرة مدنية كوبية نتج عنها مقتل جميع من كان على متنها من ركاب بلغ عددهم ٧٣ شخصًا كان بينهم فريق كوبا الدولي للمبارزة الحائز على الميدالية الذهبية**. أحد مدبري هذه العملية كان لويس پوسادا كاريلاس وهو محارب قديم من عملية خليج الخنازير، خرج فجأة من سجون ڤنزويلا، حيث كان محتجزاً فيها لاتهامه بعملية التفجير، وشق طريقه إلى السلڤادور حيث أخذ عمله في القاعدة الجوية العسكرية إيلوپانجو للمساعدة في تنظيم عمليات إرهابية أمريكية في نيكاراجوا.

نسبت الـ «سي آي إيه» وقوع ٨٩ عملية إرهابية في الولايات المتحدة ومنطقة الكاريبي في الفترة من ٦٩ إلى ٧٩ إلى مجموعات كوبية مبعدة، وعلى رأسها مجموعة أوميجا ٧ التي وصفها مكتب التحقيقات الفيدرالي بأنها أخطر مجموعة إرهابية عملت داخل الولايات المتحدة خلال السبعينيات.

برزت أهمية كوبا بشكل مكثف في العمل الثقافي المعني بالإرهاب الدولي. يحتوي العمل العلمي لوالتر لاكوير على العديد من الإشارات إلى رعاية كوبا للإرهاب، على الرغم من ضعف الدليل. ولم ينطق بكلمة عن العمليات الإرهابية ضد كوبا. يكتب والتر قائلاً إنه «خلال العقود الأخيرة... لم يتخلَّ أكثر النظم قمعًا عن الإرهاب فقط، بل إنه ساعد في شنه ضد أكثر المجتمعات حرية»، والمعنى المقصود هو أن الولايات

المتحدة مجتمع حر وضحية من ضحايا الإرهاب الدولى، بينما كوبا مجتمع قمعى وإحدى الجهات المدبرة له. ولإثبات الاستنتاج، يلزم طمس حقيقة أن الولايات المتحدة قامت - بشكل لا يمكن إنكاره - بشن هجمات إرهابية كبيرة ضد كوبا، وأنها نظيفة فى مجال الإرهاب.

وإذا ما كانت هناك حجة ما يمكن إقامتها ضد كوبا، فقد فشل ليكور فشلاً ذريعًا فى عرضها.

بالانعطاف عن المثال الثانى الكبير للفترة التى سبقت فترة حكم ريجان، نجد أن الشعب فى جنوب لبنان قد احتجز رهينة منذ أوائل السبعينيات من «**المنظور العقلانى - الذى تحقق أخيرًا - أن المجتمعات المتضررة [المقصود من العدوان الإسرائيلى] سوف تضغط على من يقومون بالأعمال العدائية [المقصود أعمال المقاومة]**»، والتسليم بالترتيبات الإسرائيلية للمنطقة (أبا إيبان معلقًا على وصف رئيس الوزراء مناحم بيجن للأعمال الوحشية التى ارتكبت فى لبنان بواسطة حكومة العمل، بالطريقة التى يرى أبا إيبان، «أنها طريقة النظم التى لا يجرؤ السيد بيجن ولا أنا على ذكرها بالاسم»). **يلاحظ هذا هنا أن هذا التبرير الذى قدمته حمامة حزب العمل الموقرة يضع هذه الأعمال بشكل صريح تحت مسمى الإرهاب الدولى (ما لم يكن عدوانًا).**

تم قتل الآلاف وهروب مئات الآلاف خارج ديارهم خلال هذه الهجمات. ولم ينشر إلا القليل حيث إن الموضوع لا يمثل أهمية، أما ما قامت به منظمة التحرير الفلسطينية من هجمات بربرية ضد إسرائيل - غير أنها كانت فى المقابل أقل بكثير فى درجتها - فقد أحدثت سخطًا كبيرًا وتغطية شاملة. وجد تشارلز جلاس مراسل «إيه بى سى» الذى كان صحفيًا فى لبنان آنذاك قليلاً من الاهتمام الصحفى الأمريكى بالأوضاع فى جنوب لبنان، **فالغارات الإسرائيلية والقصف الذى تعرضت له قراهم ونزوحهم التدريجى من جنوب لبنان إلى الأحياء الفقيرة المتنامية فى ضواحى بيروت ليست بالشىء المهم، إذا ما قورنت بالقصص المروعة للإرهابيين الذين هددوا إسرائيل واختطفوا الطائرات واستولوا على السفارات. أما رد الفعل فكان مماثلاً إلى حد كبير عندما كانت فرق الموت الإسرائيلية، تشارلز مستأنفًا روايته، تقوم بعملياتها فى جنوب**

لبنان بعد الاجتياح الإسرائيلى فى عام ١٩٨٢م. يستطيع المرء أن يقرأ حول هذه العمليات فى صحيفة تايمز اللندنية، بيد أن المحررين الأمريكيين لم يعنهم الأمر. لو كانت وسائل الإعلام قد قامت بنشر عمليات «فرق الموت هذه من رجال شين بيث الذين اغتالوا مشتبهًا فيهم فى قرى ومخيمات جنوب لبنان. . . الأمر الذى أثار المجتمع الشيعى المسلم، وساعد فى جعل الدفاع عن وجود البحرية أمرًا متعذرًا» لكان هناك تقدير ما للمأزق الذى وقع فيه مشاة البحرية المنتشرون فى لبنان. ويبدو أنهم لم يكونوا على دراية بسبب وجودهم هناك، بصرف النظر عن المجندين الزنوج الذين أفادوا جميعهم تقريبًا ـ للأسف تحاشت الكاميرا إبراز قولهم ـ بأنهم قد أرسلوا لحماية الأغنياء من الفقراء، «فالشعب الوحيد الذى عرفوه فى لبنان هو اللاجئون الشيعة الفقراء الذين عاشوا حول قاعدتهم بمطار بيروت، ومن المؤسف احتمال أن أحد هؤلاء الشيعة الفقراء . . . هو من قام بقتل ٢٤١ منهم فى الثالث والعشرين من أكتوبر عام ١٩٨٣م». لو كان أى أمر من هذه الأمور قد نُشر، لكان من الممكن تفادى، أو على الأقل احتواء القصف الذى قتل فيه مشاة البحرية، ممن كانوا ضحايا لسياسة لم تستطع الصحافة تفسيرها للشعب، ولم يستطع مسئولو الإعلام فيها توضيحها لمشاة البحرية أنفسهم.

وفى عام ١٩٧٦م دخلت سوريا إلى لبنان بمصادقة أمريكية وساعدت فى تنفيذ المزيد من المذابح التى وقع أكبرها بمخيم للاجئين الفلسطينيين فى تل الزعتر، حيث قامت قوات مسيحية مدعومة من سوريا بقتل الآلاف بأسلحة إسرائيلية.

ودون أن نخوض أكثر فى هذا الموضوع، يتضح مما سبق أن طاعون الإرهاب الدولى الذى توجهه الدولة، كان متفشيا قبل أن تحوله الدبلوماسية العامة فى إدارة ريجان إلى قضية خطيرة.

القانون: إرهاب التجزئة

تم إقصاء موضوع الإرهاب الجماعى من ذلك النوع الذى راجعنا أحداثه بعيدا عن مناقشات بلاء الإرهاب البغيض، بشكل كبير. دعونا إذن ننعطف على أعمال الإرهاب ذات الدرجة الأقل والتى تقع داخل القانون.

وهنا أيضًا يعود بنا السجل للوراء إلى ما قبل الثمانينيات، ولو أن الكتابات انتقائية بشكل أكثر مما ينبغي. فعلى سبيل الذكر هناك بعض الأمثلة التي لم ترد في المصدر المعياري للاكوير، فبينما هو مثلا يشير إلى استخدام الرسائل الملغمة و«الكتب الملغمة البدائية» التي استخدمها الأوغاد المعتمدون نجده لم يذكر شيئا عن «الكتب الملغمة المتقدمة» **التي استخدمتها المخابرات الإسرائيلية لقتل اللواء مصطفى حافظ في غزة عام ١٩٥٦م في الوقت الذي كان فيه مسئولا عن منع الفدائيين الفلسطينيين من التسلل لمهاجمة أهداف إسرائيلية. ولم تشتمل مراجعة لاكوير لاستخدام الرسائل الملغمة على شهادة ياكوف إيلياف الذي ادعى بأنه أول من استخدم الرسائل الملغمة عندما كان يخدم كقائد لجماعة إرهابية كان يرأسها رئيس الوزراء السابق إسحاق شامير (عصابة شتيرن). وفي عام ١٩٤٦م بينما كان يعمل من باريس قام بالتجهيز لإرسال سبعين من هذه الرسائل الملغمة إلى كل أعضاء مجلس الوزراء البريطاني داخل المظاريف الرسمية للحكومة البريطانية، وإلى زعماء المعارضة في حزب المحافظين، وإلى عدد آخر من القادة العسكريين. وفي يونيو عام ١٩٤٧م ألقى البوليس البلجيكي القبض عليه وعلى شريك له بينما كانا يحاولان إرسال هذه الرسائل الملغمة، إلا أنه تم اعتراضها جميعا.**

يتحاشى السجل المعياري لاختطاف وتفجير الطائرات كذلك بعض النقاط المهمة، ومن أمثلتها رفض الولايات المتحدة لطلبات مقدمة من الدول الاشتراكية في الخمسينيات بتسليم الأشخاص الذين قاموا باختطاف الطائرات والسفن ولاذوا بالفرار (أبراهام سوفاير المستشار القانوني لوزير الخارجية، الذي يرى أن السياسه قد أعيد النظر فيها منذ أواخر الستينيات ـ عندما كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها مستهدفين). **تقع أيضًا أول حادثة لاختطاف طائرة في الشرق الأوسط خارج القاعدة، وهي الحادثة التي قامت فيها إسرائيل باختطاف طائرة مدنية تابعة للخطوط الجوية السورية في عام ١٩٥٤م، «بنية احتجاز رهائن من أجل إطلاق سراح أسرانا في دمشق، ممن ألقي القبض عليهم خلال قيامهم بمهمة تجسسية داخل سوريا (رئيس الوزراء موشي شاريت)»، كذلك استبعد من السجل قيام القوات الجوية الإسرائيلية في عام ١٩٥٦م بإسقاط طائرة مدنية مصرية غير مسلحة قتل فيها ١٦ شخصًا بينهم أربعة صحفيين في محاولة فاشلة لاغتيال المشير عبد الحكيم عامر ـ الرجل الثاني بعد عبد الناصر ـ في وقت لم تكن فيه الدولتان في حالة حرب.**

هذه العملية كان مخططًا لها من قبل، وهى بذلك تختلف عن العملية التى قامت فيها إسرائيل بإسقاط طائرة مدنية ليبية قتل فيها ١١٠ أشخاص أشيع وقتها أنها فقدت نتيجة لعاصفة رملية فى منطقة تبعد دقيقتين طيران من القاهرة التى كانت متجهة صوبها. وقعت هذه العملية فى فبراير عام ١٩٧٣م عندما كانت القوات الجوية والبرمائية الإسرائيلية تقوم بشن هجوم على طرابلس فى شمال لبنان، أسفر عن مقتل ٣١ شخصا (معظمهم من المدنيين) وتدمير فصول مدرسية ومراكز صحية ومنشآت أخرى فى غارة بررت بأنها وقائية[1].

طرحت هذه الموضوعات (ولا زالت) جانبًا باعتبارها غير ذات أهمية، هذا إذا ما كانت لوحظت بالمرة. أما رد الفعل إلى الإرهاب العربى فذاك أمر مختلف تمامًا.

عودة إلى فترة الثمانينيات، وخاصة عام ١٩٨٥م عندما بلغ اهتمام وسائل الإعلام ذروته. تمثلت أكبر حادثة إرهاب فردى لذلك العام فى تفجير طائرات تابعة لطيران الهند، راح فيها من القتلى ٣٢٩ شخصًا. أشارت التقارير إلى أن الإرهابيين قد حصلوا على تدريبات فى معسكرات تدريب شبه عسكرية تقع فى ألاباما قام على إدارتها فرانك كامبر، وفيها تم تدريب مجموعات مرتزقة على تنفيذ أعمال إرهابية فى أمريكا الوسطى وأماكن أخرى. وطبقا لما ذكره مرتزقة سابقون، فقد كان لكامبر علاقات قوية مع مخابرات الولايات المتحدة، وكان متورطا شخصيًا فى عملية تفجير الطائرات الهندية التى زعم بأنها كانت عملية وخز خرجت عن السيطرة. وفى خلال زيارة قام بها إلى الهند، سلم النائب العام «إدون ميسى» بطريقة مراوغة بأن العمليات الإرهابية قد انطلقت من معسكر أمريكى لتدريب الإرهابيين. قد يكفى تكشف وجود علاقة من أى نوع لأحد الإرهابيين بليبيا، حتى وإن كانت هذه العلاقة ضعيفة، إلى إثبات أن القذافى كلب مسعور يجب القضاء عليه.

وفى الشرق الأوسط الذى يعتبر المركز الرئيسى للإرهاب الدولى طبقًا للعقيدة، فقد تمثلت أسوأ حادثة إرهاب فردى لعام ١٩٨٥م فى انفجار سيارة مفخخة داخل بيروت فى الثامن من مارس، أسفر عن مقتل ثمانين شخصًا وجرح مائتين وخمسة وستين.

(١) يبدو أن هذه الأعمال الإرهابية الإسرائيلية قد اختفت، أيضًا، من السجلات العربية، وليست السجلات الأمريكية وحدها ـ المترجم.

وذكرت نورا بستانى بعد مرور ثلاث سنوات على الحادثة أنه «تعرض حوالى مائتين وخمسين من الفتيات والنساء أثناء خروجهن من مسجد الإمام الرضا بعد أن فرغن من أداء صلاة الجمعة، للذروة العظمى للانفجار، وقتل منهن أربعون على الأقل، وفقدت الكثيرات أعضائهن، وتسبب الانفجار أيضًا فى «احتراق الرضع فى أسرتهم» «ومقتل عروس كانت تشترى جهازها» و«مقتل ثلاثة أطفال بينما كانوا فى طريقهم إلى البيت قادمين من المسجد»؛ فقد أدى الانفجار إلى «تدمير الشارع العام ذى الكثافة السكانية العالية» الواقع بضاحية غرب بيروت. استهدف الانفجار القائد الشيعى الشيخ فضل الله المتهم بالمشاركة فى الإرهاب. قامت الـ «سى آى إيه» وعملاؤها السعوديون بالترتيب لهذا الانفجار بمساعدة من المخابرات اللبنانية، ومن أخصائى بريطانى، وبتفويض خاص من ويليام كيسى مدير الـ «سى آى إيه»، طبقًا لما أورده بوب ودوارد فى كتابه الذى يدور حول كيسى والـ «سى آى إيه».

حتى بموجب تقاليدها المختارة، يبدو أن الولايات المتحدة هى الحائزة على جائزة أعمال الإرهاب الدولى فى عام ذروة الطاعون الرسمى. وتحذو إسرائيل الدولة العميلة للولايات المتحدة نفس الحذو، فعمليات القبضة الحديدية التى كانت تقوم بها فى لبنان لم يكن لها نظير خلال العام، فقد كانت تؤازر أعمال الإرهاب الدولى فى الشرق الأوسط، ويحوز قصف تونس (بدعم ضمنى من الولايات المتحدة) على جائزة ثانية لأعمال الإرهاب الفردى ما لم نعتبره حالة عدوان حقيقى كما وصفه مجلس الأمن الدولى.

فى عام ١٩٨٦م تمثلت أكبر حادثة إرهاب فردى فى قيام الولايات بقصف ليبيا ـ بافتراض مرة أخرى أننا لا نضع هذا الهجوم فى فئة العدوان. وبالنسبة للعام ١٩٨٦م أيضًا يبدو أن الولايات المتحدة قد حققت مكانة بارزة فى مسابقة جائزة الإرهاب الدولى، بصرف النظر عن الإرهاب الجماعى الذى تكفله فى أمريكا الوسطى، حيث استجاب الكونجرس خلال ذلك العام إلى طلب المحكمة الدولية بوضع نهاية «للاستخدام غير المشروع للقوة»، وذلك بالتصويت على تقديم ١٠٠ مليون دولار فى شكل مساعدة عسكرية للقوات التابعة للولايات المتحدة فيما وصفته الإدارة ـ بانشراح صدر ـ أنه إعلان فعلى للحرب.

دعونا ننتقل الآن إلى بعض الأسئلة المثيرة للجدل حول هدف الإرهاب، وهو الموضوع الذى لم نتطرق إليه بعد.

بإمعان الفكر فى الحد الفاصل بين الإرهاب والمقاومة المشروعة، نجد فى بعض الأحيان أن الجماعات الوطنية لديها الاستعداد أن تصف أعمالها بالإرهابية، ويميل بعض القادة السياسيين الموقرين إلى إدانة أعمال الإرهاب فيما يخص القضايا الوطنية. وتعتبر الحركة الصهيونية قبيل إنشاء الدولة مثالاً وثيق الصلة على نحو خاص بمناقشتنا الحالية. **فإسرائيل هى مصدر «صناعة الإرهاب» فى الثمانينيات (من ثم انتقلت بعد ذلك إلى الولايات المتحدة لإدخال مزيد من التحسينات عليها) كسلاح أيديولوجى ضد الفلسطينيين**. وتعتبر منظمة التحرير الفلسطينية جهة ملعونة داخل الولايات المتحدة. فالقانون الخاص الذى أصدره الكونجرس - قانون عام ١٩٨٧م لمقاومة الإرهاب «يحظر على المواطنين الأمريكيين تلقى أى مساعدة أو تمويل أو أى شىء ذى قيمة، فيما عدا المواد الإعلامية من منظمة التحرير الفلسطينية» التى يُحظر عليها إنشاء مكاتب أو منشآت أخرى تعزز مصالحها، فالعنف الفلسطينى قد لقى إدانة عالمية.

قامت الحركة الصهيونية قبيل إنشاء الدولة بتنفيذ أعمال إرهابية على نطاق واسع وقتل عدد كبير من المدنيين سوادهم الأعظم من العرب، وكذلك قتل الدبلوماسى البريطانى لورد موين، وفولك بيرنادوت وسيط الأمم المتحدة (الذى نال قتلته الحماية بعدما أنشئت الدولة). فى عام ١٩٤٣م كتب رئيس الوزراء السابق إسحاق شامير مقالة لجريدة المنظمة الإرهابية التى كان يرأسها (ليهى) تحت عنوان «الإرهاب» اقترح فيها «التخلص من كل «فوبيا الإرهاب[1]» والثرثرة حول الإرهاب بالحجج البسيطة الواضحة». فقد كتب قائلاً: « **لا يمكن استخدام الأخلاقيات اليهودية، ولا كذلك التقاليد اليهودية، فى إنكار الإرهاب كوسيلة للحرب**». و«نحن بعيدون جداً عن أى ترددات أخلاقية عندما يكون الأمر معنيا بالكفاح الوطنى». **«فأولاً وفى المقام الأول يعتبر الإرهاب بالنسبة إلينا جزءاً من الحرب السياسية الملائمة لظروف اليوم، والدور**

(١) الخوف من الإرهاب.

الذى يؤديه يعد دوراً رئيسيًا، فهو يقدم بأوضح لغة مسموعة للعالم بأسره ـ بما فى ذلك إخواننا غير المحظوظين خارج حدود هذا البلد ـ وصفًا لحربنا ضد المحتل». وكما هو ملاحظ على نطاق عريض داخل إسرائيل، قد كان الاحتلال البريطانى أقل بكثير فى قمعيته من الحكم الإسرائيلى داخل الأراضى المحتلة، وواجه مقاومة أعنف بكثير من تلك التى تواجهها إسرائيل.

يشير إشعياء برلين إلى أن حاييم وايزمان، وهو أول رئيس لإسرائيل، وأحد أكثر الشخصيات المبجلة فى الحركة الوطنية، «لا يعتقد أنه من المقبول أخلاقيًا شجب الأعمال [أعمال الإرهاب اليهودى] أو مدبريها علنًا. ولا يعتزم الحديث ضد الأعمال التى يرى أنها إجرامية، والتى انبثقت من عقول معذبة لرجال دُفعوا إلى اليأس وأصبحوا على استعداد للتضحية بأنفسهم فى سبيل إنقاذ إخوانهم ـ مما هو وهم مقتنعون به على حد السواء ـ أنه خيانة لهم، أعدتها ـ بسخرية ـ وزارات خارجية القوى الغربية».

تحتوى محفوظات الجماعة الصهيونية الرئيسية للمقاومة، جماعة هاجاناه، على أسماء عدد أربعين يهوديًا قتلتهم جماعتا «إيرجون» و«ليهى» اللتان يرأسهما مناحم بيجن. ويعد قيام إسحاق شامير باغتيال أحد زملائه فى جماعة ليهى حادثة شهيرة. كذلك يذكر التاريخ الرسمى لجماعة إيرجون، والذى يشير فى تباه إلى الكثير من أعمال الإرهاب التى قامت بها ضد مدنيين عرب، يذكر أيضًا قتل أعضاء يهود من أعضائها خشية أن يدلوا بمعلومات إلى الشرطة فى حال إلقاء القبض عليهم. وأصبح المشتبه فيهم من المتعاونين هدفًا محدداً منذ البداية. يصف التاريخ الرسمى لجماعة هاجاناه إبان فترة «العمليات الخاصة» اغتيال اليهودى الأرثوذكسى الهولندى جاكوب دى هان على يد سفاحى الهاجاناه عام ١٩٢٤م، فقد كان يسعى إلى «إقامة جبهة موحدة تجمع بين المستوطنين القدامى [ييشوف] واللجنة العربية العليا ضد المستوطنين الجدد والمشروع الصهيونى». **وفى السنوات التى تلته، قامت فرق العمليات الخاصة لمجموعة الهاجاناه بتنفيذ «عقوبات» ضد الواشين من اليهود**[1]. **فقد احتوى أحد**

---

(١) تم اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلى إسحاق رابين، على أساس شرعى يهودى بصفته من الواشين. من أراد الاستزادة فيمكنه مطالعة كتاب «الأصولية اليهودية» من منشورات مكتبة الشروق الدولية.

سجون اليهود فى حيفا فى الأربعينيات على غرفة تعذيب لاستجواب اليهود المشتبه فى تعاونهم مع البريطانيين . وفى مقابلة أجريت معه عام ١٩٨٨م وصف دوف تسيسيس عمله فى الهاجاناه كأحد المكلفين بتنفيذ عمليات الجماعة «**أنه يتبع الأوامر مثل النازيين**» فى «**التخلص من اليهود الذين يعوقون الكفاح الوطنى ، وخاصة الواشين**» . كذلك يرفض الاتهام الشائع بأن الانفجار الدموى الذى وقع فى فندق الملك داود كان من تنفيذ إيرجون وحدها ، واصفًا نفسه بأنه الممثل الخاص لإسحاق صاده قائد الهاجاناه والذى أمر بتنفيذ هذا الانفجار ، وفى فترة لاحقة أوصى موشى ديان بأن يحل دوف تسيسيس محله كقائد لوحدة ممتازة .

قدم كذلك المقاومون للنازية وصفًا لعمليات قتل المتعاونين . ويشير - إسرائيل شاهاك وهو أحد أكثر الإسرائيليين المؤيدين للحريات المدنية ، وأحد الناجين من حى اليهود (الجيتو) فى وارسو ومن معسكر برجن بلزن للمعتقلين إلى أن «**الجماعة السرية اليهودية قامت - باقتناع كامل - بقتل كل متعاون يهودى استطاعت أن تصل إليه . . وذلك قبل اندلاع ثورة حى اليهود فى وارسو**» . ويسترجع ذكريات طفولية مشرقة تعود إلى شهر فبراير عام ١٩٤٣م «**عندما رقصت فى ذلك الوقت وغنيت مع أطفال آخرين حول جثة [المتعاون يهودى] والدم لا يزال يسيل من جسده . وإلى الآن لا أشعر بالندم إزاء ما حدث ، بل على العكس**» . وفى سرد لمذكرات إسحاق (أنتيك) ذوكرمان قائد ثورة حى يهود وارسو ، كتب ليه إنبال «**قبل تسعة أشهر من اندلاع ثورة حى اليهود فى وارسو ، بدأت الجماعة السرية اليهودية عملية الإبادة المنظمة للمتعاونين من الخونة اليهود والشرطة اليهودية**» اتخذت فى بعض الأحيان شكل «عمليات القتل الجماعية» . ويشير ذوكرمان قائلاً «**لقد كان من المستحيل محاربة الألمان قبل القضاء أولاً على الخيانة الداخلية**» . اعتبر عامة اليهود عملية قتل المتعاونين انتقاما مشروعًا . كان يجب «**القضاء على المتعاونين حتى آخر نفس**» ومن «**أعضاء الجستابو**» **فى بعض الأحيان بما فى ذلك أولئك** «**الذين كانت أنشطتهم تتعارض مع المصالح اليهودية**» . ويضيف ذوكرمان لقد كان «إخفاقًا تاريخيًا» أن يتأخر طويلاً «**قتل** المتعاونين اليهود» ، فاليوم أنا على يقين بأنه حيثما توجد خيانة داخلية ، يجب أن تبدأ الحرب بالقضاء على الخيانة الداخلية ؛ [فتأخر فعل ذلك] كان السبب وراء إخفاقنا الكبير والعار الذى لحق بنا .

ظهرت هذه التعليقات فى خضم موجة من النقد العنيف الموجه إلى الفلسطينيين لقيامهم بقتل المتعاونين مع الشرطة السرية الإسرائيلية خلال الانتفاضة .

وكلما أمكن العثور من وقت لآخر على اعتراف صريح بالإرهاب من طراز إرهاب شامير ، زاد اعتباره ضد الأنظمة القمعية والجيوش المحتلة ، وإرهاب من الحكام ، حتى عندما لا يبدون أى نوع من العنف . وما اعتبرته الدول الديمقراطية الغربية بأنه المقاومة فى أوروبا المحتلة أو أفغانستان ، فهو لمقاومة الإرهاب المشين للنازيين والاتحاد السوفييتى - فالإرهاب فى الحقيقة قد استوحى من الخارج ومن ثم فهو الإرهاب الدولى . واتخذت الولايات المتحدة نفس الموقف تجاه الفيتناميين الجنوبيين الذين تحملوا الفداحة الكبرى لهجوم الولايات المتحدة .

وعلى أسس مماثلة ، غضب النظام العنصرى لدولة جنوب أفريقيا غضبًا شديدًا من المؤتمرات الدولية المعنية بالإرهاب . وخاصة من القرار الرئيسى للجمعية العامة للأمم المتحدة الذى يدين الإرهاب الدولى ويدعو كافة الدول إلى العمل على محاربة الطاعون ، والسبب وراء ذلك هو أن الجمعية العامة ترى أن لا شىء فى القرار الحالى يمكن بأى شكل من الأشكال أن يجحف بحق تقرير المصير والحرية والاستقلال ، كما هو وارد فى ميثاق الأمم المتحدة ، لشعوب حرمت من هذا الحق بالقوة . . وخاصة الشعوب التى تخضع إلى الأنظمة الاستعمارية أو العنصرية ، وإلى الاحتلال الأجنبى أو إلى الأشكال الأخرى من السيطرة الاستعمارية أو . . . . بحق هذه الشعوب فى الكفاح إزاء ذلك ، وفى السعى والحصول على دعم [بما يتفق مع الميثاق والمبادئ الأخرى للقانون الدولى] .

وفيما أيد العالم بأسره هذا الشرط ، لم تقف دولة جنوب أفريقيا وحدها فقط فى الاعتراض عليه . فقد أيدت القرار ١٥٣ دولة واعترضت عليه دولتان (وامتنعت هندوراس) .

وفى تفسير لأسباب اعتراضهما على تأييد القرار ، أشارت الولايات المتحدة وإسرائيل إلى الفقرة الواردة التى يستنتج منها أن يلجأ المؤتمر الوطنى الأفريقى إلى

مقاومة حليفتيهما الأفريقية الجنوبية، وإلى مقاومة الاحتلال العسكرى الإسرائيلى للضفة الغربية وغزة الذى دخل فى عقده الثالث. لم يثر رفض واشنطن لتأييد أقوى قرار للأمم المتحدة يدين «العودة إلى البربرية فى العصر الحديث»، التى بلغت أوج مراحلها، وأسباب الرفض، أى نوع من التعليق.

بلغت القضية ذروتها فى أواخر عام ١٩٨٨م فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلى الفلسطينى. ففى شهر نوفمبر أعلن المجلس الوطنى الفلسطينى عن قيام دولة فلسطينية مستقلة جنبًا إلى جنب مع إسرائيل، وعن تأييده لقرار الأمم المتحدة الخاص بالإرهاب وللقرارات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة. وفى أوروبا أعلن عرفات ثانية عن نفس المواقف فى الأسابيع اللاحقة، وكذلك أيضًا خلال الدورة التى عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى چينيڤ، عندما مُنع من السفر إلى نيويورك فى انتهاك للالتزامات القانونية للأمم المتحدة، من منطلق أن حضوره إلى هناك قد يفرض تهديدًا غير مقبول لأمن الولايات المتحدة. وفى الولايات المتحدة تم شجب ما قام به المجلس الوطنى الفلسطينى وياسر عرفات من ترديد لقرار الأمم المتحدة الخاص بالإرهاب، وذلك على أساس أن القيادة الفلسطينية قد فشلت فى الوفاء باشتراطات واشنطن الخاصة بالسلوك الجيد و«نبذ الإرهاب بكافة صوره» دون شرط.

سخر محررو صحيفة نيويورك تايمز من تأييد المجلس الوطنى الفلسطينى للمؤتمرات الدولية المعنية بالإرهاب، فقد كتبوا قائلين «مراهنة عرفات العجوز» وكتب أنطونى لويس الذى يقف على الحدود الخارجية للمعارضة المقبولة تجاه هذه القضايا قائلاً بأن عرفات كان يحرز تقدمًا غير أنه ليس بالتقدم الكافى، فقد« أشارت الولايات المتحدة على نحو صحيح إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تنبذ بطريقة تخلو من الغموض كافة أشكال الإرهاب قبل أن تتمكن من المشاركة فى المفاوضات». وأن هذا الشرط الملائم لم يتم استيفاؤه بعد.

الأسباب واضحة، فقد فشلت منظمة التحرير الفلسطينية فى أن تلحق بالولايات المتحدة وإسرائيل ودولة جنوب أفريقيا العنصرية، خارج مجال الرأى العالمى؛ لذا فهى تستحق إما السخرية (من المتشددين) أو التشجيع (من المعارضين) لتقدمها المحدود، لكن دائمًا أبدًا غير الكافى.

وعندما أصبحت الولايات المتحدة منعزلة ديبلوماسيًا بنهاية ديسمبر عام ١٩٨٨م تقهقرت واشنطن وتظاهرت بأن عرفات قد أذعن لمطالب الولايات المتحدة مع أن موقفه لم يتغير أى تغير جوهرى ـ لسنوات.

ومع الإذعان الرسمى من عرفات لمطالب الولايات المتحدة، يمكن مكافأته بإجراء مناقشات مع سفير الولايات المتحدة فى تونس. وكما أكد وزير الدفاع الإسرائيلى إسحاق رابين، فإن المناقشات الأمريكية الفلسطينية قد أعدت لإبعاد الضغوط الديبلوماسية [من العالم] عن التسوية، ومنح إسرائيل عامًا أو أكثر لقمع الثورة الفلسطينية (الانتفاضة)، وذلك «بالضغط بقوة عسكريًا واقتصاديًا» حتى يتم «تحطيمهم».

ظهرت قضية الإرهاب فى مقابل المقاومة، فجأة خلال المناقشات الأمريكية الفلسطينية. فقد تسربت بروتوكولات أول اجتماع ونشرت فى صحيفة جورسالم بوست التى عبرت عن سعادتها قائلة إن «المندوب الأمريكى قد تبنى المواقف الإسرائيلية» **وعرض شرطين قاسيين يجب أن تقبل بهما المنظمة وهما: أن تأمر منظمة التحرير الفلسطينية بوقف الانتفاضة، وأن تتخلى عن فكرة المؤتمر الدولى**[1].

وفيما يتعلق بالانتفاضة أعلنت الولايات المتحدة موقفها فيما يلى:

تهدف الصراعات الداخلية التى نشهدها فى الأراضى المحتلة إلى تقويض أمن واستقرار دولة إسرائيل بدون شك. وبناء عليه فنحن نطالب بوقف أعمال الشغب هذه التى نعتبرها بمثابة أعمال إرهابية ضد إسرائيل. وهذه تعتبر حقيقة مؤكدة، حيث إننا نعلم بأنكم توجهون من خارج الأراضى[2] **أعمال الشغب هذه. التى هى فى بعض الأحيان عنيفة جدًا.**

وما إن يتوقف هذا «الإرهاب» وتعود أوضاع القمع السابقة، يمكن للولايات المتحدة وإسرائيل البدء فى وضع حل للقضايا بالشكل الذى يكون مرضيًا لهما. ومرة ثانية تعد المقاومة التى يقوم بها المجتمع المضطهد ضد الاحتلال العسكرى الوحشى «إرهابًا»، وذلك من وجهة نظر المحتلين وأربابهم.

---

(١) وبمعنى واضح وصريح لا لبس فيه: الإذعان والاستسلام التام للشروط الأمريكية والإسرائيلية ـ المترجم.
(٢) الخطاب موجه لقيادة المنظمة الفلسطينية التى تعمل من خارج فلسطين ـ المترجم.

ظهرت نفس القضية خلال عمليات الجيش الإسرائيلى فى جنوب لبنان. هذه العمليات أيضًا قادها المنطق الذى وضعه أبا إيبان وسبق الحديث عنه. فقد احتجز المجتمع المدنى رهينة تحت تهديد الإرهاب لضمان تسليمه بالترتيبات السياسية التى أملتها إسرائيل على الجنوب اللبنانى والأراضى المحتلة. فالتهديد يمكن تنفيذه وقتما تشاء إسرائيل وبوحشية شديدة. غير أن هذا التهديد لا يعد إرهاب حسبما تعتقد الدولة العميلة ومن يظاهرها. ولا يستحق حتى التوبيخ الخفيف، فهذه الأعمال تقع تحت الدفاع المشروع عن النفس، طبقًا للتعريف.

وفى تبنيه لنفس المفاهيم، ينبغى الإشارة بدون تعليق إلى أن قلق وزير الخارجية شولتز حيال الإرهاب الدولى قد أصبح «معاناته» بعد القصف الانتحارى الذى تعرضت له مشاة البحرية الأمريكية بـ« لبنان» فى أكتوبر عام ١٩٨٣م. ليس هناك حاجة لاستدعاء شهود من نيكاراجوا أو أنجولا أو لبنان أو الأراضى المحتلة أو من أماكن أخرى، ليؤكدوا على «معاناة» شولتز لا فى ذلك الوقت، ولا عندما تجدد «الاستحسان لازدرائه العميق للإرهاب» و«حربه الصليبية الشخصية» ضده، فيما يفسر رفضه السماح لـ«عرفات» بالتحدث أمام الأمم المتحدة.

الإرهاب والثأر

تعتبر فكرة الثأر أداة نافعة فى الحرب الأيديولوچية. فخلال دائرة من التفاعل العنيف، نجد أن كل جانب يقدم وصفًا نموذجيًا لأعماله بأنها ثأر لإرهاب العدو. ففى الشرق الأوسط يقدم الصراع الإسرائيلى العربى الكثير من الأمثلة. ولكون إسرائيل دولة عميلة، تتبنى ممارسة الولايات المتحدة دون نقد التقاليد الإسرائيلية.

وللتدليل على ذلك تأمل جيدًا فى حادثة اختطاف أخيلى لورو ومقتل ليون كلينجهوفر، تلك الحادثة التى تعتبر بدون شك عملاً إرهابيًا بغيضًا. ومع ذلك يرى الخاطفون أن ما قاموا به من عمل ليس إرهابًا بل هو ثأر لقصف إسرائيل لتونس قبل أسبوع وبدعم من الولايات المتحدة، فهو [قصف تونس] إما «عمل عدوان مسلح» (كما وصفه مجلس الأمن) أو إرهاب دولى دموى (يعطى ميزة الشك الذى يُفسر فى

صالح المتهم لكل من الولايات المتحدة وعميلتها)، بيد أن المدبرين لا يرون أنه إرهاب أو عدوان، بل يرون أنه ثأر مشروع للقتل العمد لثلاثة إسرائيليين فى لارناكا بقبرص (دون أن يكون هناك اشتباه فى صلة تربط بين الحادثة وتونس أو الضحايا هناك). . وبدورهم يرى مدبرو أحداث القتل فى لارناكا أن العمل الذى قاموا به ليس إرهابًا بل ثأرًا ضد ما تقوم به إسرائيل من إرهاب فى المياه الدولية لعدة سنوات. لم تناقش الحقائق، وكذلك أعلن عنها فى أوقات متقطعة، إلا أنها لا تشتمل على «الإرهاب» طبقًا للتعريف، وهكذا فلا يمكن أن تكون جرائم لارناكا ثأرًا كما ادعى. قلما نوقشت العمليات الإسرائيلية، فهى لا تندرج فى القاعدة.

هناك العديد من الحالات المماثلة، فالمفاهيم الخاصة بالإرهاب والثأر هى عبارة عن أدوات سرعان ما يتم تهيأتها لما تقتضيه الضرورة من الموضوعية إلى الضرورة العقائدية.

من الموضوعية إلى ضرورات النظرية

تعانى هذه الدراسة التى تبحث فى الإرهاب الدولى الذى توجهه الدولة من خلل خطير، فقد التزمت بالموضوعية الساذجة، وهى بذلك تصبح غير ملائمة للحوار المعاصر المعنى بطاعون العصر الحديث.

علاوة على ذلك، فالدراسة بعيدة جدًا عن أن تكون شاملة. فهى بالكاد تخدش السطح حتى فيما يخص أمريكا الوسطى والشرق الأوسط، وعلى أية حال فالإرهاب الدولى مقصور على هذه المناطق. غير أنه ليس من الكافى طرح بعض الأسئلة. يأتى فى صدارتها سؤال خاص وهو: كيف أمكن للمثقفين ووسائل الإعلام الإبقاء على نظرية أن طاعون العصر الحديث يعود إلى «شبكة الإرهاب العالمية التى تهدف إلى زعزعة استقرار المجتمع الديمقراطى الغربى» تلك الشبكة ذات القاعدة السوفيتية؟ كيف أمكن وضع إيران وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية وكوبا والأعداء الرسميين الآخرين كممارسين رئيسيين للإرهاب الدولى؟

الإجابة كما رأينا بسيطة جدًا: يجب أن نعدل عن الطريقة الموضوعية، ونقر بأن الأعمال الإرهابية تندرج فى القاعدة فقط عندما يديرها الأعداء الرسميون. ومتى تكون الولايات المتحدة وعملاؤها هم المنفذين للأعمال الإرهابية، فإما أن تتلاشى هذه الأعمال من السجل، أو أن تتحول إلى أعمال ثأر ودفاع عن النفس لصالح الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن ثم يصبح كل شىء واضحًا.

وبالانتقال أخيراً إلى وسائل العلاج الممكنة للطاعون، نجد أن الكتابات النمطية تقدم بعض الاقتراحات. يجادل والتر لاكوير فى أن «أفضل طريق للثأر» من الإرهاب الدولى «هى، بدون شك، الرد على رعاته بنفس طريقتهم» مع أن مثل هذا الرد المشروع قد يكون صعبًا على المجتمعات الغربية التى فشلت فى إدراك أن الآخرين لا يشاركونها «معايير الديمقراطية والحرية والإنسانية». وقبل أن يضع أولئك المبتلون بالموضوعية المستعصية استنتاجات خاطئة يجب، مع ذلك، التوكيد على أن الرد المشروع لا يشمل قصف واشنطن وتل أبيب، بعد الأخذ فى الاعتبار الأسلوب الواعى الذى صنع مفهوم ومصطلح الإرهاب.

دعت صحيفة نيويورك تايمز خبيرًا معنيًا بالإرهاب ليقدم أفكاره عن كيفية مقاومة الطاعون. وكانت نصيحته المبنية على خبرة طويلة نصيحة واضحة، فهو يرى أن «الإرهابيين وخاصة قادتهم يجب القضاء عليهم» واستشهد بثلاثة أمثلة لعمليات ناجحة مضادة للإرهاب، وهى قصف الولايات المتحدة لليبيا، وقصف إسرائيل لتونس، واجتياح إسرائيل للبنان. وأوصى بالمزيد من نفس العمليات «إذا ما كان للعالم المتقدم أن يسود». وأعطى محررو صحيفة التايمز لمقالته عنوانًا يقول «آن الأوان لسحق الوحش الإرهابى» ووضعوا توكيدًا على عبارة «أوقفوا ذبح الأبرياء»، عرّفوا الكاتب بأنه «وزير التجارة والصناعة الإسرائيلى»، فالكاتب هو آرييل شارون، الذى تعود سيرته الإرهابية إلى أوائل الخمسينيات وتضم قتل ٦٩ قرويًا فى قِبْيَة و٢٠ فى مخيم البرج للاجئين عام ١٩٥٣م، وعمليات إرهابية فى غزة وشمال سيناء فى أوائل السبعينيات، شملت ترحيل ١٠,٠٠٠ مزارع إلى الصحراء، وهدم منازلهم وتدمير

أراضيهم الزراعية تمهيداً لبناء المستوطنات اليهودية، والشروع فى اجتياح لبنان فى مسعى - كما هو معترف به الآن على نطاق عريض - للتغلب على تهديد ديبلوماسية منظمة التحرير الفلسطينية، ومذبحتى صبرا وشتيلا اللاحقتين، وعمليات أخرى.

قد يشعر البعض أن فى اختيار شارون ليعظ «العالم المتحضر» دروسًا فى كيفية «إيقاف ذبح الأبرياء» ربما يكون غريبًا بعض الشىء، وقد يكون منافيًا للعقل، وربما فيه رياء كذلك. غير أن ذلك لم يتأت مصادفة. فالاختيار لا يتنافى مع القيم التى أعلن عنها فى المعركة، وفى الثقافة الفكرية التى عبرت عنها الكلمات، أو عبر عنها الصمت.

فى دعم هذا الاستنتاج قد نلاحظ أن علاج الإرهاب الدولى - على الأقل عنصر أساسى من عناصره - يقع فى متناولنا، وبسيط إلى حد كبير، وذلك بالتوقف عن المشاركة فيه. غير أنه لم يتخذ أى إجراء إزاء ذلك، وفى الواقع نادراً ما تناقش القضية، بل يجد المرء احتفاءً بنوايانا الخيرة ونبل الهدف، وخرقًا فى بعض الأحيان لما هو لدينا سام ورفيع من «معايير الديمقراطية والحرية والإنسانية» خلال الممارسة. فالحقائق الأولية لا يمكن فهمها، والأفكار الواضحة لا يمكن التفكير فيها، والحقائق البسيطة عندما يعلن عنها تثير عدم التصديق والفزع والغضب؛ لأنه نطق بها.

فى مناخ أخلاقى وفكرى مثل هذا المناخ، قد يكون من الملائم جدًا لأكبر صحيفة فى العالم أن تختار آرييل شارون ليكون معلمنا فى شرور الإرهاب وطريقة مقاومته.

* * *

الفصل السادس

العالم بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر(*)

(*) كتب هذا الفصل فى نهاية عام ٢٠٠١م.

أنا على يقين بأننى لست الشخص الوحيد الذى ذكّر الناس فى الأشهر الماضية ببعض الكلمات الحكيمة والمستبصرة لإحدى أكثر الشخصيات المؤثرة فى أمريكا القرن العشرين، الراديكالى السلمى إيه. جيه. موست.

فعندما دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية منذ ستين عامًا مضت تكهن بدقة بالغة بشكل العالم الذى سينبثق بعد انتصار الولايات المتحدة، وبعد فترة وجيزة ذكر أن «المشكلة بعد الحرب سوف تكون لدى المنتصر. فهو يعتقد أنه برهن على أن الحرب والعنف يثمران، فمن الذى سيلقنه درسًا الآن؟».

تجرع كم كبير جدًا من الناس حول العالم المعنى المر لهذه الكلمات. فاستخدام القوة بحكمة وسداد فى القضاء على الشر لا يتحقق إلا فى الحكايات الشعبية وقصص الأطفال وصحف الرأى العقلانى، أما عالم الواقع فيلقن دروسًا مختلفة تمامًا ويقتضى الأمر جهلاً متعمدًا ليعجز المرء عن فهمها.

هذه لسوء الحظ هى المواضيع الرئيسية للتاريخ. وخلال دراسته المهمة لنشأة الدولة الأوروبية، لاحظ تشارلز تالى بدقة تامة أن على مدار الألفية الفائتة «كانت الحرب هى النشاط المهيمن على الدول الأوروبية» لدافع مشئوم «فالحقيقة المأساوية الرئيسية بسيطة: أعمال القهر تجدى. فهولاء الذين يمارسون قوة كبيرة على أقرانهم يحصلون على استجابة، ومن خلال هذه الاستجابة يحصلون على امتيازات مضاعفة من المال والفوائد وإذعان الغير، والسبيل إلى المتع والملذات غير المتاح للناس الأقل قوة. يتفق كل ذلك مع الحقائق التاريخية التى تجرعتها غالبية من الناس فى العالم بالطريقة القاسية. يشمل الإذعان عادة على احترام الطبقات المتعلمة. ويميل اللجوء إلى استخدام وسائل العنف المفرطة فى القضاء على الأعداء العزل دون عقاب، نحو نيل إعجاب خاص، وإلى أن يصبح طبيعيًا أيضًا، إثباتًا لفضيلة المرء، يتفق مرة ثانية مع العموميات الثقافية التاريخية.

تتمثل إحدى المتلازمات الطبيعية للانتصارات السهلة على الأعداء العزل فى تعميق عادة تفضيل القوة على اللجوء إلى الوسائل السلمية. والأخرى فى تقديم أولوية العمل دون مرجعية قانونية. فتجسد الإله الذى هبط إلى الأرض فى صورة «الإنسان الكامل» برسالة لاستئصال الشر من العالم ليس بحاجة إلى مرجعية أعلى. وما جاء من حقيقة فى أغلب الملاحم الهندية القديمة منذ آلاف السنين ينطبق كذلك على المتحلين اليوم.

فخيار القوة وإغفال التفويض الدولى كانا من السمات البارزة للعقد الماضى من هيمنة قوة ضخمة ليس لها رادع، وسحق لأكثر الخصوم ضعفًا طبقًا لتوصيات السياسة. فعندما تولت إدارة بوش الأول مقاليد الحكم، شرعت فى مراجعة سياسة الأمن القومى فيما يخص «العالم الثالث». تسربت أجزاء منها إلى الصحافة خلال حرب الخليج. خلصت المراجعة إلى أنه «فى الحالات التى تواجه فيها الولايات المتحدة أعداء ضعفاء جدًا» أى النوع الوحيد الذى يقع عليه الاختيار لمحاربته، «فإن التحدى الذى يواجهنا لن يكون إلحاق الهزيمة بهم فقط، بل هزيمتهم بشكل حاسم وسريع». وما من نتيجة أخرى إلا وستكون «مخجلة» وقد «تُقوض من الدعم السياسى» المفهوم بأنه دعم ضئيل. ومع انهيار الرادع الوحيد بعد عدة أشهر[1]، ليس من المستغرب أن تصبح الاستنتاجات أكثر ثبوتًا. هذه، حسب ما أعتقد، بعض الاعتبارات التى يجب أن نضعها فى أذهاننا عندما ننظر إلى العالم بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر.

ومهما يكن رأى المرء حول أحداث الأسابيع الماضية، فإنه يجب علينا أن نولى عناية إلى العديد من العوامل الحاسمة، إذا ما أردنا التوصل إلى تقييم منطقى إلى ما قد يحدث. ويأتى من بين هذه العوامل:

١ ـ الافتراضات التى بنيت عليها القرارات السياسية.

٢ ـ جذورها فى الأعراف الثابتة والمعتقدات فى التاريخ الحديث. والتى تضم ـ إلى حد كبير ـ نفس صانعى القرار.

٣ ـ الطرق التى ترجمت بها إلى أعمال معينة.

أود أن أتحدث قليلاً عن كل نقطة من هذه النقاط:

أفرزت بداية الألفية الجديدة جريمتين جديدتين مريعتين أضيفتا إلى السجل المظلم

(١) كانت المراجعة المذكورة قبل انهيار الاتحاد السوفيتى.

للجرائم الحالية . أولهما الهجمات الإرهابية يوم الحادى عشر من سبتمبر ، وثانيتهما رد الفعل عليها . فيقينًا دفعت ثمنًا كبيراً لها أرواح بريئة من المدنيين الأفغان الذين كانوا أنفسهم ضحايا للمشتبه فى تدبيرهم لجرائم الحادى عشر من سبتمبر . وسأفترض بأن هؤلاء هم جماعة «أسامة بن لادن»وشبكة القاعدة التى يرأسها . فقد كانت هناك دعوى ظاهرية منذ البداية ، مع أن الدليل المقدم كانت مصداقيته ضعيفة برغم ما قامت به أجهزة مخابرات القوى الكبرى من تحريات ، نتجت من تعاون مشترك يفترض بأنها أكثر التحريات كثافة على الإطلاق . فذلك النوع من الشبكات التى يُدّعى بأنها «مقاومة تخلو من قائد» ، ليس من السهل اختراقها .

يتمثل أحد المؤشرات المشئومة فى اعتبار أن الجرائم فى كلتا الحالتين ما هى إلا أعمال عادلة ومبررة ، بل ونبيلة ، داخل الإطار العقائدى للمدبرين . وفى الواقع فهى مبررة ـ تقريبًا ـ بنفس الكلمات لدى المدبرين . فقد صرح «بن لادن» بأن العنف أمر جائز فى الدفاع عن النفس ضد الكفار الغازين والمحتلين لأراضى المسلمين ، وجائز ضد الحكومات الظالمة والفاسدة التى تؤازرهم هناك ـ كلمات لها دوى ضخم فى المنطقة حتى بين أولئك الذين يزدرونه ويخشونه . وبنفس الكلمات تقريبًا صرح كلّ من بوش وبلير بأن العنف أمر جائز لإخراج الشر من أراضينا . غير أن تصريحات الخصوم ليست متماثلة على الإطلاق . فعندما يتحدث« بن لادن» عن «أراضينا» نجده يعنى بذلك أراضى المسلمين كالمملكة العربية السعودية ومصر والشيشان والبوسنة وكشمير وغيرها من بلاد المسلمين . فالإسلاميون المتطرفون الذين عبئوا وترعرعوا على يد الـ «سى آى إيه» وشركائها خلال الثمانينيات يحتقرون روسيا ، غير أنهم أوقفوا عملياتهم الإرهابية داخل روسيا انطلاقًا من القواعد الأفغانية تلو انسحاب الروس . وعندما يتحدث بوش وبلير عن «أراضينا» نجدهم على خلاف ذلك يعنون العالم . ويعكس الفارق القوة التى يمتلكها كل طرف . فكلا الطرفين يمكنه التحدث بدون خجل عن استئصال الشر على ضوء سجليهما اللذين يتركانا مفتوحى الفم فى دهشة ، ما لم نتبن المنهج اليسير فى طمس التاريخ الحديث أيضًا .

حقيقة أخرى نذيرة شؤم ألا وهى أن المدبرين ، فى كلتا الحالتين ، يؤكدون إجرامية أعمالهم . ففى حالة «بن لادن» لا يحتاج الأمر إلى مناقشة . أما الولايات المتحدة ، فقد رفضت بشكل واضح إطار الشرعية الكامن فى ميثاق الأمم المتحدة . وكان هناك جدال

كثير حول ما إذا كانت البيانات الغامضة لمجلس الأمن، أو الفقرة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة تمنح تفويضًا باللجوء إلى القوة. ذلك، فى تقديرى الخاص يعتبر خارج الموضوع.

كان من اليسير إنهاء الجدل إذا ما كانت هناك رغبة فى ذلك. فلم يكن هناك أى نوع من الشك فى قدرة واشنطن على الحصول على تفويض غير مبهم على الإطلاق من مجلس الأمن، حتى وإن لم يكن لأسباب وجيهة، فـ «روسيا» تتوق إلى مشاركة «التحالف ضد الإرهاب» كى تحصل على تأييد الولايات المتحدة لجرائمها الإرهابية الكبيرة. وتأمل الصين فى الدخول إلى التحالف لنفس الدوافع، وفى الحقيقة، فقد أدركت فجأة دول من شرق العالم إلى غربه إمكانية مشاركتها فى تأييد القوة العظمى العالمية من أجل ما تمارسه [تلك الدول] من قمع وعنف على شعوبها. فتأييد بريطانيا هو تأييد انعكاسى، وما كانت فرنسا لتعترض.

وخلاصة القول، لم يكن هناك أى دور للڤيتو، غير أن واشنطن فضلت إغفال تفويض مجلس الأمن وأصرت على حقها الفريد فى التحرك بمفردها فى انتهاك القانون الدولى والتزام معاهداته. وهو ما اعتبرته حقًا، وصرحت به إدارة كلينتون ـ وما قبلها ـ من إدارات بكلمات واضحة ومباشرة. إنذارات ربما نميل وآخرون إلى تجاهلها، حتى يحدق بنا الخطر. وعلى نحو مماثل رفضت واشنطن بازدراء العروض المبدئية بتسليم «بن لادن» وشركائه، فإلى أى حد كانت هذه العروض حقيقية؟ ذاك ما لا نستطيع معرفته نتيجة للرفض النزيه، حتى إلى النظر فيها. يتفق هذا الموقف مع مبدأ أساسى من مبادئ الحكم، ويطلق عليه «بناء المصداقية» فى بلاغة الديپلوماسية والثقافة، ومن الممكن فهم ذلك المبدأ. فإذا ما خطط ـ مثلاً ـ أحد زعماء المافيا لتحصيل الإتاوة، فهو لا يلتمس الإذن من المحكمة أولاً، حتى وإن كانت لديه القدرة على الحصول عليه. ينطبق نفس الشىء على الشئون الدولية. فمواطنو العالم يجب أن يتفهموا الوضع الذى هم عليه، ويجب أن يدركوا أن القوى لا يحتاج إلى مرجعية عليا.

أشار ثوسيدايدز إلى أن «الأمم الكبيرة تفعل ما ترغب فى فعله، بينما تقبل الأمم الصغيرة بما يجب أن تقبل به». حقًا لقد تغير العالم كثيرًا عبر آلاف السنين، غير أن بعض الأمور ظلت على حالها إلى حد كبير.

اعتبرت فظائع الحادى عشر من سبتمبر حدثًا تاريخيًا، وهذه حقيقة، غير أنها ـ

للأسف ـ ليست كذلك نظرًا لحجمها. ففى الثمن الذى يدفعه المدنيون، لا تعد الجريمة غير عادية فى حوليات العنف الذى هو دون مستوى الحرب.

وبالإشارة إلى مثال واحد فقط، يعد ضعيفًا فى السياق إلى الدرجة التى يستحق فيها أن يصبح فقط حاشية أسفل صفحات الكتاب، فقد ذكر أحد الصحفيين البنميين فى إدانته لجرائم الحادى عشر من سبتمبر أن «الأوقات المشئومة» ليست بغريبة بالنسبة إلى البنميين، مشيرًا إلى القصف الأمريكى لحى كوريلو خلال «عملية القضية العادلة» سقط فيها من القتلى ربما الآلاف. جريمة من جرائمنا، لذلك ليس هناك من حساب جاد لها. وبالفعل فإن فظائع الحادى عشر من سبتمبر تعد حدثًا تاريخيًا فقط بسبب من أصابته وليس بسبب حجمها. وبالنسبة للولايات المتحدة تعد هذه أول مرة منذ أن أحرق البريطانيون واشنطن فى عام ١٨١٤م، تتعرض فيها أراض وطنية لهجوم خطير، وتهديد كذلك. وليس هناك داعٍ لاستعراض ما وقع على آخرين خلال قرنين قبل ذلك التاريخ. وبالنسبة لأوروبا فقدْ كان التحول أكثر درامية، فبينما كانت تغزو أوروبا معظم العالم وخلفت وراءها مخلفات الإرهاب والدمار، كان الأوروبيون فى مأمن من هجوم ضحاياهم، مع أقل قدر من الاستثناءات، وليس من المستغرب إذًا أن تشعر أوروبا وشعوبها بالصدمة فى جرائم الحادى عشر من سبتمبر، فقد كانت خرقًا مؤثرًا لمعايير السلوك المقبول خلال مئات السنين.

وليس من المستغرب كذلك أن أن يظلوا معجبين بأنفسهم، وربما يشوب ذلك قليل من الندم للمعاناة الأكثر إرهابًا التى تلت. **فالضحايا ـ بعد كل الاعتبارات كانوا من الأفغان البؤساء ـ «قبائل غير متحضرة» كما وصفها ونستون تشرشل بازدراء عندما أعطى أوامره منذ ثمانين عامًا باستخدام الغازات السامة «لنشر إرهاب فعّال» بينهم، شاجبًا «رقة» الحمقى ذوى القلوب الضعيفة الذين فشلوا فى إدراك أن الأسلحة الكيماوية ما هى إلا مجرد «تطبيق للعلم الحديث على الحرب الجديدة»، وأنه يجب استخدامها «لوضع نهاية سريعة للشغب المنتشر على مقدمة الحدود».**

سمعت هذه الأيام أفكارًا مماثلة. فمحررو صحيفة نيوريبابليك ممن كانوا يدعون منذ فترة غير بعيدة إلى زيادة المساعدات العسكرية المقدمة إلى «اللاتين الذين على شاكلة الفاشيين». . بصرف النظر عن عدد القتلى، حيث إنَّ هناك أولويات أمريكية عليا تفوق

حقوق الإنسان فى السلفادور، يبطل ذلك زعم أن عملية «الحرية الدائمة» هى تدخل إنسانى، ومن خلال تلك الملاحظة الدقيقة استنتجوا أنه «إذا ما تركنا وراءنا بلداً يموج بالاضطرابات، بحيث لا يمكن أن يخدم بعد ذلك كقاعدة لعمليات موجهة ضدنا، بذلك نكون قد حققنا هدفًا ضروريًا»، وأنه يجب «التخلص من هاجس بناء أمة» لمحاولة إصلاح ما فعلناه فى أفغانستان، فهو شىء لا يعنينا.

وبينما يرغب القليل فى الانحدار إلى ذلك المستوى، يظل حقيقيًا أن الفظائع التى ارتكبت ضد الأفغان تتسم بقدر قليل من العار الأخلاقى، وأحد أسباب ذلك أن تلك الممارسات كانت مألوفة جداً عبر التاريخ، حتى وعندما لم تكن هناك ذريعة غير الجشع والهيمنة. والقصاص لا يعرف حدوداً. ولذلك هناك سابقة تاريخية دامغة، ألا تتحدث عن المرجعية فى أقدس النصوص التى تعلمنا أن نُجلها.

جانب آخر من جوانب استحسان وقبول الفظائع، وصفه أليكس دى توكفيل فى التقرير الذى أعده عن واحدة من أكبر جرائم التطهير العرقى فى القارة، ألا على قبائل الشيروكى. فقد أسره بشكل خاص معرفة الطريقة التى تمكن بها الأمريكيون ليس فقط من «القضاء على العرق الهندى» بعدما « سلبت منه كافة حقوقه» بل تأدية ذلك «بسعادة غريبة وهدوء ومشروعية وإنسانية، ودون انتهاك لمبدأ واحد من المبادى الأخلاقية، أمام أعين العالم». ويلاحظ بشىء من التعجب «إنه لمن المستحيل القضاء على شعب مع الاحترام لقوانين الإنسانية».

يعد ذلك وصفًا أمينًا تمامًا لما تكشف أمام أعيننا. فعلى سبيل المثال، فى مخيم المسلخ للاجئين الواقع بالقرب من هيرات، حيث ذُكر أن مئات الآلاف من الناس كانوا يتضورون جوعًا، وكان العشرات يموتون كل ليلة من جراء البرد والجوع. فقد كانوا يعيشون على الكفاف، حتى وقبل أن يقع القصف الذى حرمهم من المعونة التى كانوا فى أمس الحاجة إليها. ظل «مخيماً منسياً» كما رأينا بعد ثلاثة أشهر من أحداث الحادى عشر من سبتمبر. فالمراسلة المحنكة كريستينا لامب تصف المشاهد الأكثر «عذابًا» من أى شىء فى ذاكرتها، رغم أنها «شاهدت الموت والبؤس فى مخيمات اللاجئين فى جهات عديدة من آسيا وأفريقيا من قبل» وبعد مرور شهر تضاعف عدد ما أعلن عنه من وفيات إلى مائة فى اليوم الواحد، وحذر مسئولو المعونة من أن المخيم «على شفا الوقوع

فى كارثة إنسانية تحاكى كارثة إثيوبيا» حيث استمر الازدياد فى تدفق اللاجئين على المخيم بما يقدر بثلاثة أرباع سكانه منذ سبتمبر.

تتسم عملية القضاء على الأرواح بالصمت وغالبًا البعد عن الأنظار، ومن السهل أن تظل طى النسيان، عن اختيار. والشىء الذى يدعو للأسف الشديد، هو رفض ـ أو الأسوأ من ذلك السخرية أيضًا من ـ الجهود لكشف هذه المآسى، فقد يمكن أن يؤدى ذلك إلى ازدياد الضغوط بوضع نهاية لها. يعكس التسامح عما ترويه لامب عن «الفظائع الجلية» حقيقة أن تلك هى طريقة تعامل الأقوياء مع الضعفاء والذين لا يستطيعون حماية أنفسهم، طريقة لا تدعو للإعجاب بأى شكل من الأشكال.

ليس لدينا الحق أن نلتبس بأى أوهام فيما يخص مقدمات التخطيط للحرب فى أفغانستان والتعليق المصاحب لها. فهذه المقدمات قد تأسست على افتراض لا يمكن دحضه بأن التهديد بالقصف، ثم القصف، سوف يزيد كثيرًا من عدد الأفغان المعرضين لخطر الموت نتيجة للجوع والمرض والعراء. ذكرت الصحافة بأسلوب لطيف أن الأعداد يتوقع زيادتها بنسبة خمسين بالمائة إلى نحو سبعة ونصف مليون: بزيادة قدرها اثنان ونصف مليون نسمة. لم يثر التقرير الذى قامت واشنطن فيه «بمطالبة [پاكستان] بوقف قوافل سيارات الشحن التى تقدم القدر الأكبر من الغذاء والإمدادات الأخرى إلى المجتمع المدنى الأفغانستانى» أى نوع من التعليق. فالملايين منهم يقعون بالفعل على شفير الجوع. ورفضت دون تعليق طلبات بوقف القصف ليتاح تسليم الغذاء والمعونات الأخرى، وغالبًا لم يعلن عنها. تقدم بهذه الطلبات مسئولون كبار بالأمم المتحدة والوكالات الكبرى للإغاثة والمعونة، وآخرون ممن يحيطون علمًا بالموقف من واقع مسئولياتهم. تجمع اختصاصيون أفغان وحذروا بأن انسحاب موظفى المعونة والنقص الشديد فى إمدادات الغذاء جعلا «الملايين من الأفغان.. تحت طائلة الموت جوعًا»، وفى وقت متأخر من شهر سبتمبر حذرت منظمة الأغذية والزراعة بأن أكثر من سبعة ملايين شخص قد يواجهون الجوع إذا ما شرع فى تنفيذ العمل العسكرى المتوعد، ونصحت بعد فترة من بدء القصف بأن تهديد «الكارثة الإنسانية» «خطير»، وبأن القصف قد عطل زراعة ٧٠ بالمائة من الحبوب، وعليه فقد تكون الآثار فى العام القادم أكثر خطورة كذلك.

ما سوف يحدث لا نستطيع أن نتكهن به، غير أننا نعلم جيدًا الافتراضات التى بنيت ونفذت عليها الخطط. وكمسألة منطقية بسيطة فإن هذه الافتراضات هى التى تخبرنا عن شكل العالم الكامن فى المستقبل، مهما تكون النتائج فى الوضع الراهن. أعلنت الحقائق الرئيسية مصادفة، بما فى ذلك حقيقة أن ما بذل لجلب الغذاء والمعونات الأخرى إلى الكثير من أولئك الذين يحتضرون فى مخيمات اللاجئين وفى الريف ما هو إلا القليل، برغم أن الإمدادات كانت متوفرة منذ فترة طويلة، والعامل الرئيسى الذى أعاق من تسليمها هو فقدان الدافع والرغبة من جانب الولايات المتحدة.

علاوة على ذلك، فإن الآثار الأبعد أمدًا سوف تبقى مجهولة إذا ما كان التاريخ مرشدًا. فالإعلام الرسمى أصبح ضئيلاً اليوم، والنتائج لن يتحرى فيها غدًا. ومن المقبول إعلان «الأضرار الجانبية» الناجمة عن أخطاء القصف والتكلفة المجهولة والحتمية للحرب باستثناء القتل المقصود والمتعمد للأفغان الذين سيموتون فى صمت وبعيدًا عن الأنظار ـ ليس عن قصد بل لأن الأمر لا يمثل أهمية ـ مستوى أعمق من الفساد الأخلاقى، فإذا ما دسنا على نملة بينما نحن سائرون، فذلك لا يعنى أننا قتلناها عمدًا.

الناس لا يموتون من الجوع على الفور. فبمقدورهم العيش على جذور النباتات والحشائش، وإن مات الأطفال سيئو التغذية من مرض، فمن الذى سيسعى لتحديد ماهية العوامل المسببة؟ ففى المستقبل سوف يصبح المبحث خارج الأچندة بفضل مبدأ حاسم، فعلينا أن نوجه طاقة ضخمة إلى المحاسبة الدقيقة لجرائم أعداء الدولة، بحيث تشمل بشكل خاص جدًا ليس فقط أولئك الذين قُتلوا بالفعل، بل أيضًا أولئك الذين يموتون نتيجة لسياساتهم، ويجب أن نولى عناية دقيقة إلى تجنب هذه الممارسة فى مسألة جرائمنا، وتبنى الموقف الذى أثر تأثيرًا كبيرًا فى توكفيل. فهناك مئات الصفحات للتوثيق المفصل لتطبيق هذه المبادئ، وسوف تكون مفاجأة سارة إذا ما انتهى الوضع الحالى بشكل مختلف.

ويجب أن نتذكر بأننا لا نرقب كل ذلك من المريخ، أو بأننا نصف جرائم حدثت منذ بضعة قرون، فهناك الكثير يمكن أن نقوم به الآن إذا ما قررنا.

ولاستكشاف ما قد يخبئه المستقبل من منظور مختلف، دعونا نطرح سؤالاً حول ما

إذا كانت هناك بدائل ممكنة عن اللجوء إلى القوة المدمرة؟ وسيلة تتوفر بشكل طبيعى إلى أولئك الذين يتمتعون بقوة فعالة تحت إمرتهم، وبلا رادع خارجى، وفى ثقة من امتثال الرأى المبين.

اقترح تلك البدائل أعلام مثل الڤاتيكان، فقد دعا إلى الردود المتناسبة مع الجرائم، مهما كانت درجتها، فإذا ما قام شخص ما بالسطو على منزلى وأعتقد بأننى أعرف من فعلها فلست مخولاً بملاحقته ببندقية، قاتلاً بشكل عشوائى - فى خلال ذلك - أناسًا من جواره. أو من جانب المؤرخ العسكرى البارز مايكل هوارد الذى وجه «هجومًا قاسيا» إلى قصف أفغانستان فى الثلاثين من أكتوبر، ليس على أساس النجاح أو الفشل بل على القصد منه. فالمطلوب «عمليات طويلة لقوات الأمن والمخابرات، عملية أمنية تدار تحت رعاية الأمم المتحدة نيابة عن المجتمع الدولى ككل، ضد مؤامرة إجرامية يجب إسقاط أعضائها وتقديمهم أمام محكمة دولية».

هناك من المؤكد سوابق تضم أعمال إرهاب دولى أكثر تطرفًا من تلك التى حدثت فى الحادى عشر من سبتمبر، ومنها حرب الإرهاب الأمريكية ضد نيكاراجوا كمثال لاجدال فيه، لا جدال فيه نظرًا لقرار الهيئات الدولية العليا ومحكمة العدل الدولية ومجلس الأمن. فشلت جهود نيكاراجوا فى إنتاج الوسائل الشرعية فى عالم تحكمه القوة، غير أن أحدًا لا يستطيع أن يعترض سبيل الولايات المتحدة إذا ما قررت أن تتبع سلوكًا غير شرعى.

هل كان من الممكن أن تتحقق أهداف اعتقال ومعاقبة المدبرين دون عنف؟ ربما. فليس لدينا وسيلة لمعرفة ما إذا كانت عروض طالبان لمناقشة تسليم المتهمين عروضًا جادة؛ نظرًا لأنها رفضت للأسباب التى سبق ذكرها. ينطبق نفس الشىء على هدف الحرب الذى أضيف كفكرة تالية عقب بدء القصف وهو الإطاحة بنظام طالبان. قد كان ذلك بلا شك أولوية كبرى للكثير من الأفغان مثلما هو نفس الشىء بالنسبة لعدد لا يحصى من الآخرين فى شرق العالم وغربه ممن عانوا تحت حكم أنظمة وحشية وقمع رهيب. وبمواصلة البحث فى موضوعات الوسائل والفعالية، فهل كانت هناك طرق أفضل لتحقيق هذا الهدف الأخير؟

من المؤكد أن السؤال يجب أن يبدأ أولاً بشعب أفغانستان: ما هى مواقفه وآراؤه؟

وتعتبر مهمة تحديد وجهات نظره مهمة صعبة بلا شك، غير أنها ليست مستحيلة على الإطلاق. فهناك بعض الطرق المعقولة لإنجازها.

قد نبدأ أولاً باجتماع ألف من القادة الأفغان فى مدينة بيشاور بنهاية شهر أكتوبر، البعض منهم كان منفيّا، والبعض ممن هاجروا عبر الحدود من داخل أفغانستان، اتفق الجميع على الإطاحة بنظام طالبان. وذكرت صحيفة نيويورك تايمز أنه كان «عرضًا نادرًا للوحدة بين شيوخ القبائل والعلماء المسلمين والسياسيين وقادة سابقين لقوات حرب العصابات على الجيش السوفييتى». فقد قاموا بالإجماع على «حث الولايات المتحدة على وقف الغارات الجوية»، مما دفع وسائل الإعلام الدولية إلى أن تدعو إلى وقف «ضرب الشعب البرىء» و«طالبت بوضع نهاية لقصف الولايات المتحدة لأفغانستان». وحثوا على تبنى وسائل أخرى للإطاحة بنظام طالبان المكروه، هدفًا اعتقدوا فى إمكانية تحقيقه دون قتل ودمار.

رسالة مماثلة نقلها زعيم المعارضة الأفغانى عبد الحق، الذى أشيد به كثيرًا فى واشنطن. فقد أدان ـ مباشرة قبل دخوله إلى أفغانستان، الذى كان على ما يبدو من غير دعم أمريكى، حيث ألقى القبض عليه وقتل ـ الولايات المتحدة لرفضها دعم جهوده وجهود آخرين «لخلق تمرد داخل طالبان»، وذكر أن القصف كان «هزيمة كبيرة لهذه الجهود». وروى عن علاقات له مع قادة من طالبان من الصف الثانى وشيوخ قبائل سابقين من المجاهدين، وناقش كيفية إمكان البدء فى هذه الجهود داعيًا واشنطن لمؤازرتها بدلاً من تقويضها بالقنابل.

ذكر عبد الحق أن الولايات المتحدة تحاول استعراض قوتها وإحراز نصر وترويع الجميع فى العالم، ولا يعنيها معاناة الأفغان، أو كم من الناس سيفقدون. ونحن لا نوافق على ذلك. فالأفغان أصبحوا الآن فى معاناة من جراء هؤلاء المغالين العرب، غير أننا جميعًا نعرف من الذى جلب هؤلاء العرب إلى أفغانستان فى الثمانينيات وسلحهم ومنحهم قاعدة. لقد كانوا الأمريكيين والـ «سى آى إيه». وحصد الأمريكيون الذين قاموا بكل ذلك ميداليات وترقيات فى العمل، بينما عانى الأفغان طوال هذه السنوات من هؤلاء العرب وحلفائهم. والآن، وبعد أن هوجمت أمريكا، تقوم بمعاقبة الأفغان بدلاً من معاقبة الأمريكيين الذين فعلوا هذا.

أعتقد أن كلامه يستحق الاعتبار.

يمكننا كذلك أن ننظر فى جانب آخر للتثقف فى آراء الأفغان. لقد كان هناك بعض الاهتمام المتأخر فيما يخص مصير المرأة فى أفغانستان، وامتد أيضًا إلى السيدة الأولى [زوجة الرئيس بوش]، وربما سيتبعه يومًا ما اهتمام بوضع المرأة فى أماكن أخرى فى وسط وجنوب آسيا التى لسوء الحظ لا تختلف الحياة كثيراً فى العديد من بقاعها عن الحياة تحت حكم طالبان بما فى ذلك أكثر الديمقراطيات تألقًا[1].

هناك الكثير من المصادر المختصة ذات الخبرة، و التى يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير فيما يخص هذه المسائل إذا ما قررنا النظر فيها. وقد يضفى أخيراً مثل ذلك التحول الجذرى عن الممارسة السابقة بعض المصداقية على الغضب المعلن على ممارسات طالبان فى الوقت الذى كانت تخدم فيه أهداف الدعاية الأمريكية. وبالطبع فما من شخص سوىّ يؤيد التدخل العسكرى الخارجى للولايات المتحدة، أو لدول أخرى، ليعالج هذه الجرائم الفظيعة وغيرها، فى دول هى حليفة وعميلة للولايات المتحدة. تعد المشاكل عويصة، غير أنه يجب التعامل معها من الداخل بمساعدة من الخارج إذا ما كانت هذه المساعدة بناءة وصادقة، وليست فقط ريائية وأنانية.

غير أنه منذ أن اكتسبت المعاملة السيئة للمرأة فى أفغانستان أخيرًا بعض الاهتمام الذى تستحقه، فقد يبدو أن مواقف المرأة الأفغانية تجاه خيارات السياسة يجب أن تحوز أولويات الاهتمام. تختلف هذه المواقف دون شك اختلافًا كبيراً وليس من السهل البحث فيها، غير أنه ليس من المستحيل تحديد ما إذا كانت الأمهات فى المسلخ يثنين على القصف أو ربما، على الأحرى، يشاركن أولئك اللائى فررن من ديارهن إلى مخيمات اللاجئين التعسة تحت تهديد القصف، وعبرن عن الأمل المر بأن «الأمريكيين القساة يجب أن يشعروا أيضًا ببعض الأسف لبلدنا الذى لحق به الدمار»، وأن يتراجعوا عن القصف المنذر بالخطر الذى سبق وجلب موتًا وكارثة. والمرأة الأفغانية بأية حال ليست عديمة الصوت حيثما حلت.

ظهر تنظيم من النساء الشجاعات اللائى كن فى طليعة الكفاح للدفاع عن حقوق المرأة لخمسة وعشرين عامًا، تنظيم (الاتحاد الثورى لنساء أفغانستان - RAWA) الذى يؤدى عملاً رائعًا. اغتيلت قائدتهن عام ١٩٨٧م على يد أفغان متعاونين مع الروس،

(١) على الأرجح، يقصد المؤلف الهند ـ المترجم.

غير أنهن استمررن فى عملهن داخل أفغانستان تحت طائلة الموت، وفى منفى قريب. لقد كنّ طلقيات اللسان إلى حد بعيد. فبعد مرور أسبوع واحد منذ أن بدأ القصف، على سبيل المثال، أصدرن بيانًا عامًا كان يصلح لأن يكون فى صدر صفحات الأخبار، حيثما يكون الاهتمام بالمرأة الأفغانية حقيقيًا، وليس مسألة نفعية بحتة.

أعطى بيان RAWA الصادر فى الحادى عشر من أكتوبر عنوانًا يقول: «يجب أن تسقط طالبان بانتفاضة الأمة الأفغانية»:

مرة أخرى، بسبب خيانة الجلادين الأصوليين، وقع شعبنا بين مخالب وحش الحرب الكبيرة والدمار. فقد قامت أمريكا من خلال تكوين تحالف دولى ضد «أسامة بن لادن» ومعاونيه من طالبان، وفى ثأر للهجمات الإرهابية يوم الحادى عشر من سبتمبر بشن عدوان كبير على بلدنا. . و[ما] شهدناه فى السبعة أيام الماضية لا يترك مجالاً للشك فى أن هذا الغزو سوف يريق دماء الكثير من النساء والرجال والأطفال صغارًا وكبارًا من بلدنا.

مضى البيان فى الدعوة إلى «استئصال طاعون طالبان والقاعدة» من خلال «انتفاضة عامة» يقوم بها الأفغان أنفسهم، الذين بمفردهم «يمكنهم منع تكرار ومعاودة حدوث النكبة التى حلت ببلدنا. .».

وفى بيان آخر صدر فى الخامس والعشرين من نوفمبر خلال تظاهرة لتنظيمات نسائية فى إسلام أباد فى اليوم العالمى لنبذ العنف ضد النساء، **أدانت RAWA تحالف الشمال المدعوم من أمريكا وروسيا بسبب «سجل انتهاكات حقوق الإنسان التى تتماثل فى رداءتها مع تلك التى قامت بها طالبان» وناشد البيان الأمم المتحدة كى «تساعد أفغانستان وليس تحالف الشمال»، كررت التحذيرات خلال المؤتمر الوطنى لاتحاد المرأة الديمقراطى الهندى العام فى خلال نفس الفترة.**

ربما لا يدرك الأفغان الذين كافحوا من أجل الحرية وحقوق المرأة لكثير من السنوات الكثير عن بلدهم، وعليهم أن يتركوا مسئولية مستقبله إلى أجانب، ربما لم يعرفوا [أولئك الأجانب] وضع البلد على خريطة العالم منذ عدة أشهر ـ وإلى آخرين ساعدوا فى تدميره فى الماضى. ربما، ولكنه من غير الواضح.

يعيد الموقف ذكرى حرب العراق، عندما حُرمت المعارضة العراقية [فى الولايات

المتحدة] من وسائل الإعلام وصحف الرأى، بصرف النظر عن الصحف المنشقة الهامشية عن التيار الرئيسى. فقد عارضت بقوة حملة القصف الأمريكى على العراق واتهمت الولايات المتحدة بأنها تفضل اختيار دكتاتورية عسكرية للإطاحة بـ «صدام حسين» من خلال تمرد داخلى ـ كما سُلم به جهاراً ـ عندما عاود (بوش الأب) التعاون مع صديقه القديم وحليفه صدام حسين فى تنفيذ قساوات فظيعة عندما سحق صدام بوحشية تمرداً شيعيًا فى الجنوب ـ كاد يطيح بالطاغية القاتل ـ تحت بصر أعين الجيش الأمريكى الذى استحوذ على سيطرة كاملة على المنطقة، بينما رفضت واشنطن حتى أن تسمح للچنرالات العراقيين المتمردين بالحصول على الأسلحة العراقية المستولى عليها[1]. وأكدت إدارة بوش بأنها لن يكون لها تعاملات مع زعماء المعارضة العراقية، فقد أعلن المتحدث باسم الخارجية ريتشارد بوتشر فى الرابع عشر من مارس عام ١٩٩١م قائلاً: «شعرنا أن الاجتماعات السياسية معهم. . لن تكون ملائمة لسياستنا فى ذلك الوقت»، بينما كان صدام حسين يقوم بذبح المتمردين فى الجنوب. تلك كانت سياسة الحكومة لفترة طويلة. ينطبق نفس الشىء على تفضيل القوة على اتباع خيارات ديبلوماسية قد تكون مجدية، سياسات استمرت خلال العقد الماضى وإلى الآن، وطبيعية تمامًا، وتأتى فى المقام الأول للأسباب التى أعلنها عبد الحق.

طريقة واعية أخرى لتقييم الاحتمالات المستقبلية، بمراجعة أعمال قادة اليوم عندما شنوا الحرب الأولى على الإرهاب منذ عشرين عامًا، فهناك دليل دامغ على ما قاموا به فى أمريكا الوسطى وفى الجنوب الأفريقى وفى الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، صاحبها جميعًا ـ إلى حد كبير ـ نفس اللغة المتغطرسة والغضب اللذين نسمعهما اليوم. ومن المؤكد أنها تحمل فى طياتها دروسًا مهمة حول ما قد يكون عليه المستقبل، مثل ما تحمله من دروس حقيقية عن تجاهل الموضوع خلال عاصفة الثناء على المشاريع الحالية والمستقبلية، ومع ذلك ـ أو ربما بسبب ذلك ـ فإن ذلك السجل يعتبر وثيق الصلة بالموضوع بشكل بين.

بنهاية عقد الثمانينيات المروع، اختفى الرادع الخارجى لاستخدام القوة. كان انهيار الطغيان السوڤييتى انتصاراً رائعًا وعتقًا لضحاياه. ومع ذلك سرعان ما لطخت النصر

(١) ربما لم تجد الولايات المتحدة فيهم من يصلح لأن يكون الدكتاتور العميل الجديد ـ المترجم.

فظائع جديدة. وبالنسبة لآخرين، كانت النتائج أكثر تعقيداً. فقد تكشفت السمة الأساسية لعصر ما بعد الحرب الباردة عن المزيد من نفس المنهاج مع أساليب وذرائع منقحة. فبعد عدة أسابيع من سقوط جدار برلين، قامت الولايات المتحدة بغزو پنما وقتل المئات بل الآلاف من الناس. واعترضت باستخدام حق الڤيتو على مشروعى قرارين لمجلس الأمن، واختطفت سفاحًا أودع السجن فى الولايات المتحدة لجرائم ارتكب معظمها عندما كان مقيداً بجدول رواتب الـ«سى آى إيه» قبل اقترافه الجريمة الوحيدة التى بعثت على الاهتمام ألا وهى عدم الامتثال[1]. نمط الأحداث كان نمطًا مألوفًا إلى حد كبير، غير أنه كانت هناك بعض الاختلافات، أشار إلى أحدها إليوت أبرامز الذى أجاب بأنه مذنب فى جرائم اقترفت، عندما كان مسئولاً بوزارة الخارجية إبان سنوات ريجان، وعين الآن أخصائيّا فى حقوق الإنسان بمجلس الأمن القومى. وفى خلال فترة الغزو علق بأن الولايات المتحدة استطاعت للمرة الأولى منذ سنوات كثيرة أن تلجأ إلى القوة دون أن تلقى بالاً إلى ردود الفعل الروسية. وكانت هناك أيضًا ذرائع جديدة منها أن التدخل كان دفاعًا ضد مهربى المخدرات ذوى الأصل الإسپانى، وليس ضد الروس المحتشدين فى ماناجوا على بعد مسيرة يومين من هارلنجن بتكساس.

وبعد عدة أشهر قدمت إدارة بوش ميزانيتها الجديدة للپنتاجون. حدث ذو مغزى خاص، حيث تعد هذه أول ميزانية لا يمكن أن تعول على حجة أن الروس قادمون. طالبت الإدارة بميزانية عسكرية كبيرة، مثل ذى قبل، ولنفس الأسباب إلى حد ما؛ لذلك قد يكون من الضرورى دعم «القاعدة الصناعية للدفاع» كصناعة التكنولوچيا المتقدمة، ودعم قوات التدخل الموجه فى المقام الأول إلى الشرق الأوسط؛ نظرًا لأن «اعتماد العالم الحر على إمدادات الطاقة يأتى من هذه المنطقة المحورية»، غير أن هناك تغيراً حدث فى هذه المنطقة المحورية «فالتهديدات الموجهة ضد مصالحنا» التى تطلبت مشاركة عسكرية مباشرة «لا يمكن إلقاء مسئوليتها على الكرملين» خلافًا لعشرات السنوات من الدعاية، كذلك لا يمكن إلقاء مسئولية التهديدات على صدام، فلا يزال جزار بغداد حليفًا وصديقًا له قيمته، حيث إنه لم يرتكب جريمة عصيانه بعد. بل إن التهديد كان يكمن فى «الوطنية» كسالف عهدها.

انقشعت الغيوم عن أكبر تهديد كذلك. لم يكن تهديد الروس، بل «تهديد التقدم

(١) المقصود: نورييجا ـ المترجم.

التكنولوچى المتنامى» لقوى العالم الثالث الذى يتطلب منا الاستحواذ على سيطرة عسكرية كاملة على كافة أنحاء العالم حتى بدون «خلفية تنافس القوى العظمى». كانت المواجهة فى الحرب الباردة فى الخلفية دائمًا، دون شك، غير أنها خدمت أكثر كذريعة عن أن تكون دافعًا، تمامًا مثلما راق للروس أن يقولوا إنهم تحت تهديد الولايات المتحدة كى يبرروا جرائمهم داخل مناطق نفوذهم، وتمثل الوطنية المستقلة فى الجنوب (تدعى «متطرفة») العدو الحقيقى، كما يُسلم به الآن بطريقة ضمنية، فالذرائع التقليدية قد فقدت جدواها. ويقدم السجل التاريخى الوثائقى دليلاً دامغًا يدعم هذا الاستنتاج.

تمثلت نتيجة أخرى من نتائج انهيار الرفيق الصغير فى السيطرة على العالم، فى القضاء على أى مجال من مجالات عدم الانحياز، والقدر المحدود للاستقلال الذى سمحت به، فقد ظهرت إحدى علامات ذلك فى الانخفاض الحاد المفاجئ فى المعونة الخارجية، أكثره تطرفًا كان فى الولايات المتحدة، حتى وإن أدخلنا فى الحساب الجزء الأكبر الذى يذهب إلى دولة غنية لأسباب استراتيچية [إسرائيل]، وإلى مصر لتعاونها فى نفس المشروع. وأصبح انحسار الخيارات مدركًا تمامًا. فقد تحدث الرئيس الماليزى محاضير نيابة عن الكثيرين حينما قال:

من المفارقة أن أكبر فاجعة حلت بنا نحن الذين كنا دائمًا مناهضين للشيوعية هى هزيمة الشيوعية. فقد سلبتنا نهاية الحرب الباردة الرافعة الوحيدة التى كنا نملكها ـ خيار الالتفاف إلى طرف آخر. والآن لا يمكننا ذلك.

ليست فى الحقيقة مفارقة، بل التسلسل الطبيعى لتاريخ العالم الحقيقى.

انعكست مخاوف مماثلة على نطاق عريض. فقد أدينت حرب الخليج بشكل لاذع فى الجنوب كله بوصفها عرض قوة لا داعى له، يتحاشى الخيارات الديبلوماسية. فهناك برهان قوى لمثل ذلك التأويل فى ذلك الوقت، أكثر من ذى قبل. أدرك كثيرون ما يصفه عبد الحق اليوم، فالولايات المتحدة «تحاول أن تستعرض قوتها باستعراض انتصارات وترويع العالم أجمع» مرسخة بذلك «مصداقية». استهدف اللجوء إلى استخدام قوة عسكرية ضخمة إثبات أن «ما نقوله نافذ» كما ذكر چورچ بوش بتباه فى نفس الوقت الذى هطلت فيه القنابل والصواريخ على العراق. ويجب على أولئك الذين لم يعوا الرسالة إذًا ألا يكون لديهم مشكلة فى فهمها عندما عاود سريعًا تقديم

الدعم للعنف الدموى لـ «صدام» بغية ضمان «الاستقرار»، كلمة شفرة للانصياع إلى مصالح قوة الولايات المتحدة. **عرض الكاردينال پاولو إيڤاريزتا أرنز، كاردينال ساو پاولو الوضع العام فى الجنوب، فقد ذكر أن الدول العربية «انحاز الأغنياء فيها إلى صف حكومة الولايات المتحدة، بينما الملايين من الفقراء أدانوا هذا العدوان العسكرى». ويستطرد قائلاً، فى العالم الثالث «هناك بغض وخوف: فمتى سيقررون غزونا؟ وعلى أى ذريعة؟»**

وكان رد الفعل العام للقصف الذى تعرضت له صربيا مماثلاً لهذا الرد، ومرة أخرى هناك برهان قوى على أن الخيارات السلمية قد كان من الممكن اتباعها وتجنب الكثير من البؤس. فى هذه الحالة ادُّعى مراراً وتكراراً وبشكل رسمى بأن الدوافع إلى ذلك كانت تهدف إلى ترسيخ «المصداقية» وضمان «الاستقرار». ومن الصعب أخذ الادعاء بأن الهدف الثانوى كان منع التطهير العرقى والفظائع التى تلت انسحاب المراقبين (بناء على اعتراضات صربية غير معلنة) وما تلاه مباشرة من قصف على محمل جاد ـ نتيجة «كان من الممكن التكهن بها» كما ذكر للصحافة القائد العام حالما بدأ القصف، وكرر فى فترة لاحقة بأنه لا يعرف أهداف هذه الحرب. ويدعم السجل الوثائقى لدى وزارة الخارجية ومنظمة الأمن والتعاون فى أوروپا والحكومة البريطانية والمصادر الغربية الأخرى هذه الاستنتاجات بشكل جوهرى. وربما ذلك هو السبب وراء التجاهل الدائم الكبير للسجل المنير فى الكتابات المعنية بالموضوع. وحتى فى أكثر الدول عمالة، أدين القصف بوصفه عودة إلى دپلوماسية التهديد العسكرى (تحت عباءة الصلاح الأخلاقى) بالطريقة التقليدية (المحلل العسكرى الإسرائيلى الموقر أموس جلباو).

حصل الأمريكيون على وقاية ضد الرأى العالمى والمناقشة النقدية فى مثل هذه القضايا، غير أننا لا نحسن لأنفسنا بمثل هذه الطريقة.

كذلك لا نحسن لأنفسنا بتجاهلنا للوثائق العامة التى تكشف بوضوح الطريقة التى يفكر بها المخططون. فهم يدركون جيداً أن العالم قد يصبح ثلاثى الأقطاب على المستوى الاقتصادى ـ أمريكا الشمالية، وأوروپا، وآسيا ـ غير أنه أحادى القطب بشكل كبير فى القدرة على اللجوء إلى العنف وإلى التدمير. ويجب ألا يكون من المفاجأة اكتشاف أن هذه الحقائق الكائنة تدخل بشكل حاسم فى عملية التخطيط.

كذلك قبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر، فاقت الولايات المتحدة الخمس عشرة دولة الصاعدة فى الإنفاق على «الدفاع» الذى، كعادته، وسيلة «هجوم». وفاقت الجميع - بمراحل - فى التكنولوچيا العسكرية المتقدمة. ازدادت الميزانية العسكرية بشكل حاد بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، فقد استغلت الإدارة خوف وامتعاض المجتمع لتنطلق خلال مجموعة كبيرة من التدابير التى تعلم بأنها قد تثير معارضة شعبية دون مناشدة «الوطنية»، التى يتمتع الأقوياء بحرية فى تجاهلها والبقية هم من يجب أن يكونوا سلبيين وخاضعين. تشتمل هذه التدابير على مجموعة متنوعة من وسائل تقوية سلطة أقوى دول العالم، والتى التزم «المحافظون» بها بكل شدة، ومن بين هذه التدابير، الزيادة الحادة فى الإنفاق العسكرى بهدف تعزيز التباين الهائل بين قوة الولايات المتحدة وباقى دول العالم.

اشتملت هذه التدابير كذلك على خطط لمد «سباق الأسلحة» إلى الفضاء - «سباق» فيه منافس واحد فقط - مقوضة بذلك معاهدة الفضاء الخارجى التى وقعت فى عام ١٩٦٧م والالتزامات الدولية الأخرى. وما منظومة دفاع الصواريخ الباليستية إلا عنصر، فقد أوضحت مؤسسة راندا بأنه «ليس درعًا فحسب، بل وسيلة تمكين» محاكية بذلك ليس فقط آراء الحكومة الصينية التى تعتبره - عن واقع - بمثابة سلاح موجه ضدها. ويصف المحللون الاستراتيچيون بشكل واقعى المنظومة بأنها عبارة عن وسيلة لإقامة «هيمنة» أمريكية على العالم، وهى ما يحتاجه العالم [فى نظرهم]، موضحين ذلك فى محاكاة للعديد من السلف الصالح.

وفى وثائق عامة ذات مستوى عال، فسرت البرامج ذات الآفاق الأبعد لتسليح الفضاء بأنها الخطوة الطبيعية التالية فى توسيع نطاق قوة الدولة. **فقد ذكرت قيادة الفضاء إبان حكم كليتون، أن الجيوش والأساطيل قد خلقت لحماية المصالح التجارية والمشاريع الاستثمارية، وأن الميدان التالى المنطقى هو الفضاء من أجل نفس الأهداف، غير أن هذه المرة سوف يكون هناك فارق، فالأسطول البريطانى يمكن أن تقاومه ألمانيا بنتائج نحن فى غنى عن مناقشتها، أما الولايات المتحدة فسوف تصبح أقوى بشكل مخيف جدًا بحيث لن تكون هناك قوة تقاومها.**

تعتبر الهيمنة الواسعة أمرًا ضروريًا لأسباب تقنية معلومة جيدًا، فحتى BMD

تتطلب إبطال عمل الأسلحة المضادة للأقمار الأصطناعية للعدو . لذلك يجب أن تحقق الولايات المتحدة «هيمنة كاملة» لتضمن أن هذه التكنولوچيا ـ المتواضعة جداً ـ لن تكون متاحة لأحد. ويتطلب الأمر قبضة حديدية لأسباب أخرى . فالمخططون العسكريون الأمريكيون يشاركون فى تقييم مجتمع المخابرات وخبراء العالم الخارجى ، فى أن ما أطلق عليه بشكل مضلل «عولمة» سوف يؤدى إلى توسيع الفجوة بين «الأغنياء» و«الفقراء» ـ بشكل مخالف للفكرة ، غير أنه متسق مع الواقعية . وسيكون من الضرورى السيطرة على العناصر الجامحة وذلك بإدخال الخوف ، أو ربما بالاستخدام العملى لوسائل القتل ذات القدرة التدميرية العالية المقذوفة من الفضاء ، والتى يحتمل أنها مزودة بقدرات نووية وعلى أهبة الاستعداد للانطلاق بنظم تحكم أوتوماتيكية ، بذلك تزيد من احتمالية ما يطلق عليه فى التجارة «حوادث طبيعية» ، وهى الأخطاء التى لا يمكن التكهن بها ، والتى تتعرض لها كل الأنظمة المعقدة .

ومن المسلم به أن هذه البرامج تزيد بشكل كبير من خطر كارثة لا يمكن احتواؤها ، غير أن ذلك أيضًا يعد معقولاً تمامًا داخل إطار النظم السائدة والأيديولوچيا التى تضع السيطرة فى مرتبة متقدمة على البقاء . ومرة أخرى هناك سوابق كثيرة خلال تاريخ الحرب الباردة ، وقبلها . الفارق اليوم أن الرهانات أصبحت أخطر كثيراً ، وليس من المبالغة القول بأن بقاء البشرية أصبح فى خطر .

يبدو لى ذلك بعضًا من الاحتمالات الواقعية إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية . غير أنه ليس هناك من داع لوقوع ذلك . فالأخبار السارة أن نظم السلطة الحاكمة هشة ، وهى تدرك ذلك ، فهناك الآن مجهود كبير لاستغلال الفرصة السانحة الحالية بوضع نظم قاسية وقمعية ، ولتحييد الحركات الشعبية الكبيرة التى بدأت تتشكل فى كافة أرجاء العالم بطرق غير مسبوقة ومبشرة . وليس هناك مبرر للخضوع إلى هذه الجهود ، ولن يكون هناك خضوع تحت أى مبرر . **فالكثير من الاختيارات والخيارات متاحة ، والمطلوب مثلما كان دائمًا ، هو الرغبة والإخلاص والإرادة على مواصلتها .**

* * *

الفصل السابع

الصراع الأمريكى / الإسرائيلى ـ الفلسطينى(*)

(*) كتب هذا المقال فى مايو عام ٢٠٠١م.

انفجرت أحدث مرحلة من مراحل الصراع الإسرائيلى الفلسطينى فى التاسع والعشرين من شهر سبتمبر عام ٢٠٠٠م، يوم صلاة المسلمين (صلاة الجمعة)، حينما بعث إيهود باراك بسيل جرار ومروع من قوات الجيش والشرطة إلى المسجد الأقصى.

وعلى نحو يمكن التهكن به، فقد أسفر ذلك عن وقوع صدامات وقت خروج الآلاف من المصلين من المسجد، وخلفت وراءها العديد من القتلى الفلسطينيين ومائتين من الجرحى. أيًا كان ما قد هدف إليه باراك، فلم تكن هناك طريقة أكثر فعالية لتهيئة المسرح للعاقبة المزلزلة ـ وخاصة بعد الزيارة التى قام بها آرييل شارون وبطانته العسكرية إلى المسجد فى اليوم السابق عليها ـ أكثر من تلك الزيارة.

وقد أرست الافتتاحية نمط ما أعقبها من أحداث.

كشف تحقيق مهم أجرته الأمم المتحدة «أن خلال هذه الأيام العصيبة، لم يتوفر دليل على قيام الفلسطينيين بإطلاق النار». خلال الأشهر التالية، طبقًا لآخر ما استطاع المحققون أن يخلصوا إليه، لم تتكبد قوات الدفاع الإسرائيلى [الجيش الإسرائيلى] التى تقوم بعملياتها من وراء تحصينات وباستخدام أسلحة متفوقة، خسارة واحدة جسيمة فى الأرواح جراء تظاهرات الفلسطينيين، وقد بدا أن جنودها لم يتعرضوا إلى خطر فيه تهديد لحياتهم خلال مجرى هذه الأحداث، بينما قتلوا المئات من الفلسطينيين، وفرضوا نظامًا أكثر وحشية عن ذى قبل، وأخضعوا الشعب إلى أعمال عقاب جماعى وإذلال تتسم بالقسوة، وتلك السمة المميزة لذلك الاحتلال للعديد من السنوات.

وكشف تقرير الأمم المتحدة أن معظم الخسائر الإسرائيلية فى الأرواح قد نتج عن حوادث وقعت على الطرق المؤدية إلى المستوطنات وعند نقاط التفتيش النائية نسبيًا... كنتيجة لبناء المستوطنات والاستثارات التى نتجت عنها بشكل غير مباشر.

وفى هذه النقطة يجب أن نضع فى الاعتبار عنف المستوطنين الموجه ضد المدنيين الفلسطينيين فى المناطق المتاخمة للمستوطنات، وكذلك تواطؤ قوات الدفاع الإسرائيلى مع هذا العنف(*).

استعرضت منظمات حقوق الإنسان الممارسات الحالية، بالإضافة إلى السابقة منها، بتفصيل مطول، وأدانتها بشكل لاذع. غير أن هذه الدراسات مثلها مثل التقرير الخاص بتحقيق الأمم المتحدة، لم يحفل بها داخل الولايات المتحدة.

تنال التقارير الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان اهتمامًا واسع النطاق عندما يكون لها جدوى عقائدية، وخلافًا لذلك لا تنال ذلك الاهتمام. فانتفاضة الأقصى لم تأت بجديد فى ذلك الخصوص. **وسوف أستشهد بأحدث مثال وقع خلال كتابتى لهذا العمل، ففى إبريل عام ٢٠٠١م نشرت لجنة حقوق الإنسان دراسة مفصلة تقف فى المقام الأول على الأعمال الوحشية الإسرائيلية فى منطقة الخليل، حيث احتجز بالفعل عشرات الآلاف من الفلسطينيين لشهور، بينما كان يتمتع بضع مئات من المستوطنين بحرية فى إساءة معاملتهم وإذلالهم وتدمير ممتلكاتهم فى ظل حماية من الجيش، وقد كان ذلك هو النمط السائد لسنوات عديدة. وسرعان ما قامت وكالات الأنباء بتناقل الدراسة، وكان أول ذكر لها (وربما الوحيد) داخل الولايات المتحدة فى المقطع الخامس عشر من مقالة نشرتها صحيفة واشنطن بوست بعد مرور خمسة أيام على تناقل وكالات الأنباء لها.**

يؤكد نمط الأحداث على حقيقة بالغة الأهمية. **فمن الخطأ الكبير استخدام عبارة «الصراع الفلسطينى الإسرائيلى» مثلما فعلت فى مستهل الفصل، بل يجب أن يصطلح على تسميته الصراع «الأمريكى/ الإسرائيلى الفلسطينى»**. ولنفس الأسباب، يعد من الخطأ - وغير الملائم، خاصة داخل الولايات المتحدة - إدانة «الأعمال الوحشية الإسرائيلية» مثلما هو غير ملائم إدانة الجرائم التى تدعمها روسيا فى أوروبا الشرقية، أو إدانة الجرائم التى تدعمها الولايات المتحدة فى أمريكا الوسطى. والأمثلة فوق الحصر.

أوضحت الأحداث التى وقعت خلال الأيام الأولى لانتفاضة الأقصى هذه الاستنتاجات بدقة. **ففى الثلاثين من سبتمبر، قامت قوات الدفاع الإسرائيلى بقتل**

(*) للمستوطنين حق حمل الأسلحة واستخدامها، ولا يجوز سحبها منهم ولا حتى منعهم من استخدامها - المترجم.

محمد الدرة البالغ من العمر اثنى عشر عامًا خلال رد على عملية الرشق بالحجارة (التى لم يكن مشاركًا فيها) بالقرب من المستوطنة الإسرائيلية الصغيرة نتزاريم، التى لم تكن إلا مبررًا لبناء قاعدة عسكرية كبيرة، وطريق يقسم قطاع غزة إلى قسمين فى واحدة من العديد من الحواجز التى تفصل مدينة غزة عن الجنوب (ومصر). وأشار تقرير لجنة مراقبة حقوق الإنسان إلى أن «جنود قوات الدفاع الإسرائيلى قاموا داخل مخبأ محصن تحصينًا قويًا بتكرار إطلاق النار على سيارات إسعاف تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطينى، والتى كانت تحاول إجلاء «الطفل الذى أصيب بإصابات بالغة وجرحى آخرين». وقد استمر إطلاق النار من موقع قوات الدفاع الإسرائيلى لمدة خمس وأربعين دقيقة على الأقل، وبرغم ذلك لم يكن هناك خلال كل ذلك الوقت رد واضح على إطلاق النار من جانب المتظاهرين الفلسطينيين أو من جانب الشرطة. وقد حاولت سيارات الأسعاف هباءً أن «تجلى أعدادًا كبيرة من الفلسطينيين الذين أصيبوا من جراء النيران الكثيفة التى أطلقتها قوات الدفاع الإسرائيلى من داخل المخبأ، أو ربما من أبراج القناصة فى مستوطنة نتزاريم»، وعلى إثر ذلك أقيمت متاريس ترابية «التوفر للناس بعض الحماية من نيران القناصة الآتية من مستوطنة نتزاريم». وكشفت منظمة العفو الدولية أنه كان من الواضح أن قوات الدفاع الإسرائيلى استهدفت أيضًا من كانوا يساعدون فى نقل الجرحى، ذاكرة أن سائق سيارة الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطينى «لقى حتفه بعدما أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلى النار على صدره» بينما كان يحاول إجلاء المصابين.

استمر كل هذا بفضل الدعم الأمريكى المباشر وسياسة غض البصر والمراوغة.

وفى اليوم التالى، الأول من أكتوبر، قامت القوات الخاصة الإسرئيلية التى كانت تقوم بإطلاق النار من موضع فوق سطح محصن تحصينًا جيدًا بقتل اثنين من الفلسطينيين فى وقت لم يواجهوا فيه بأنفسهم أى تهديد واضح. وفى نفس اليوم صعدت إسرائيل مستوى العنف، حيث أطلقت مروحية مسلحة تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلى نيرانها بشكل عشوائى ومتكرر على مناطق متاخمة للمستشفى الميدانى [التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطينى] مما أدى إلى تعطيل العمليات فيه. وعلى الحدود بين مصر وغزة، أطلقت المروحيات صواريخ أسفرت عن مقتل اثنين من

الفلسطينيين وجرح العشرات. وفى اليوم التالى، الثامن من أكتوبر، قامت المروحيات التى كانت تقوم بإطلاق الصواريخ على المبانى والسيارات فى منطقة نتزاريم بقتل عشرة فلسطينيين وجرح خمسة وثلاثين.

تعد مروحيات قوات الدفاع الإسرائيلى مروحيات أمريكية يقودها طيارون إسرائيليون، فالدعم الأمريكى يمثل ضرورة حيوية، حيث ذكرت وزارة الدفاع بأنه «ليس من العملى الاعتقاد بأنه فى مقدورنا صنع مروحيات أو نظم أسلحة كبيرة من هذا النوع داخل إسرائيل».

فى الثالث من أكتوبر، نقل مراسل إحدى أكثر صحف إسرائيل أهمية لدى وزارة الدفاع، خبر توقيع اتفاقية مع إدارة كلينتون من أجل «أكبر عملية شراء لمروحيات عسكرية خلال عقد، بالإضافة إلى قطع غيار لمروحيات هجومية من طراز أپاتشى، والتى وقعت اتفاقية لشرائها فى منتصف شهر سبتمبر». **وفى منتصف شهر سبتمبر، أعلنت الصحافة الإسرائيلية عن قيام مشاة البحرية الأمريكية بإجراء تدريبات مشتركة مع قوات الدفاع الإسرائيلى فى صحراء النقب، اعتزمت إعادة احتلال الأراضى التى انتقلت إلى السلطة الفلسطينية، وقدمت مشاة البحرية تدريبًا باستخدام أسلحة لا تزال قوات الدفاع الإسرائيلية تفتقر إليها، وعلى نهج «أساليب القتال الأمريكية».**

فى الرابع من أكتوبر، ذكرت الجريدة العسكرية الرائدة عالميًا أن واشنطن قد وافقت على طلب لشراء مروحيات أپاتشى مزودة بتجهيزات هجومية أكثر تقدمًا. وفى اليوم ذاته، ذكرت الصحافة الأمريكية أن مروحيات الأپاتشى قامت بمهاجمة مجمعات سكنية بالصواريخ فى منطقة نتزاريم. وفى رد على تساؤلات تقدم بها صحفيون أوروپيون، أفاد مسئولون أمريكيون أن «مبيعات الأسلحة الأمريكية لا تشترط عدم استخدام الأسلحة ضد المدنيين. ونحن لا نستطيع انتقاد قائد إسرائيلى أرسل فى طلب مروحيات»، وأردف بى چيه كراولى المتحدث باسم الأمن القومى بالبيت الأبيض قائلاً: «نحن لسنا فى وضع يسمح لنا بإصدار أحكام على قرارات اتخذها كلا الطرفين»، داعيًا كلا الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس. وبعد عدة أسابيع، قتل القائد الفلسطينى المحلى حسين عبيات بصاروخ أطلقته مروحية أپاتشى (وامرأتان كانتا تقفان

إلى جواره)، حيث بدأت في ذات الوقت حملة الاغتيالات ضد القيادات الوطنية.

يعد خبر تدفق المروحيات العسكرية الجديدة على إسرائيل فى ظل هذه الظروف ومع هذا التخويل بالاستخدام خبراً مؤكد الأهمية الإخبارية. ولم يظهر عن ذلك تقارير إخبارية أو تعليقات صحفية. ووردت الإشارة الوحيدة إليه داخل الولايات المتحدة فى تعبير عن رأى أدلى به فى مدينة رالى بكارولينا الشمالية. كذلك مرت إدانة منظمة العفو الدولية لمبيعات المروحيات الأمريكية مرور الكرام.

ظل الوضع هكذا دون تغير فى الأشهر التالية، بما فى ذلك شحنة أرسلت فى فبراير ٢٠٠١م، كانت عبارة عن صفقة قيمتها ٥ بلايين دولار أمريكى لشراء مروحيات بوينج أپاتشى لونج بو، التى تعتبر أكثر المروحيات تقدمًا فى ترسانة الولايات المتحدة، وقد أشير إليها بشكل هامشى داخل الولايات المتحدة كخبر اقتصادى. وعلى غرار مماثل كشفت رواية إخبارية رئيسية (فى١٧ مايو) عن عدم رغبة الرئيس بوش فى أن يكون «متورطًا بشكل مباشر» أكثر من ذلك فى الصراع الإسرائيلى الفلسطينى، وعن عدم قدرة إدارته على دعم تقرير لجنة ميتشل بالطلب من إسرائيل تجميد بناء المستوطنات، حيث إن رئيس الوزراء شارون «معارض بشدة لمثل هذا الاقتراح». وفى اليوم نفسه خلال «موجز الأخبار العالمية» أشارت عدة أسطر إلى أن سلاح المهندسين بالجيش الأمريكى أخذ فى بناء قاعدة عسكرية إسرائيلية فى صحراء النقب بتكلفة قدرها ٢٦٦ مليون دولار أمريكى (دفعتها الولايات المتحدة). كرمز إلى «التزام أمريكا المستمر بأمن إسرائيل» كما صرح السفير مارتين إنديك.

حظيت التحذيرات الأمريكية الموجهة إلى الفلسطينيين لوضع نهاية لما يقترفونه من إرهاب بتغطية جيدة، حيث«**إننا لا نؤمن بمكافأة العنف**» (السفير إنديك)، وكذلك صدرت تصريحات رسمية تستهجن العنف، وتعبر عن رفض معتدل لبرنامج الاغتيالات الإسرائيلى. فالمواقف الفعلية لواشنطن تؤكدها أفعالها، أم التغطية الإعلامية فهى تتكلم عن نفسها.

ليس فى هذا كله شىء غير طبيعى. فبالنسبة إلى الصراع الإسرائيلى الفلسطينى على وجه التحديد، ظل النمط متسقًا لأكثر من ثلاثين عامًا، منذ أن انفصلت الولايات

المتحدة عن الإجماع الدولى المعنى بالصراع . وبرغم أن أكثر الحقائق أهمية قد ضاعت من تغطية التيار الرئيسى ، فغالبًا ما تم تجاهلها أو أسىء عرضها حتى فى الكتابات العلمية أيضًا ، فإنها غير خلافية ، فهى تقدم الخلفية الأساسية لأى فهم جاد لما يحدث الآن .

تطورت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تطورًا مفاجئًا عقب الانتصار العسكرى لإسرائيل فى عام ١٩٦٧م . ويكمن فى الخلفية ، كما هو المعتاد فيما يتعلق بالمنطقة ، مصادر الطاقة التى لا مثيل لها . فقد شرعت الولايات المتحدة بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية كقوة عالمية مهيمنة بشكل كبير ، فى وضع خطط دقيقة ومتطورة لترتيب النظام العالمى بما يتفق مع مصالحها . اشتملت تلك الخطط على تحقيق سيطرة فعلية على نفط المنطقة الذى تقاسمته فرنسا وبريطانيا فى السابق .

خرجت فرنسا ، وأفل البريطانيون تدريجيًا إلى أن أصبح دورهم دور «شريك ثانوى» كما ذكر أحد مسئولى وزارة الخارجية البريطانية بكلمات يملؤها الرثاء . وبرغم ظهور كثير من النقاش حول الروس ، وليس هناك من شك فى أن احتمالية نشوب حرب عالمية قد كانت العنصر الرئيسى فى التخطيط الاستراتيجى ، إلا أن المشكلة التى كانت قائمة خلال ذلك كله قد تمثلت فى تهديد «وطنية» دول الشرق الأوسط . حقيقة أصبح مسلمًا بها حاليًا بشكل كبير ، وحتى فى الوثائق الرسمية .

فى النواحى الأساسية ، تولت الولايات المتحدة زمام السيطرة على الشرق الأوسط الذى أرست بريطانيا قواعده عقب الحرب العالمية الأولى . فقد قام على إدارة شئون دول المنطقة ما أطلقت عليه بريطانيا «واجهات عربية» ضعيفة ولينة تكفل «امتصاص» بريطانيا للمستعمرات من خلال نظم خيالية تحت مسميات مثل محمية ، منطقة نفوذ ، دولة حاجزة . . . وما إلى ذلك ، كوسيلة أكثر فعالية من الحكم المباشر . غير أنه عند الضرورة تظهر القوة البريطانية .

قامت الولايات المتحدة بتعديل النظام ، وذلك بدمج صف ثان من «خفر الحراسة المحلى» ، كما أطلقت عليهم إدارة نيكسون ، وهم عبارة عن شرطة لحفظ النظام ، ويفضل أن يكونوا من غير العرب ، ويكون مركز إدارتهم فى واشنطن ، وتبقى القوات الأمريكية البريطانية مدخرة إلى أن تستدعى الحاجة .

خلال تلك الفترة، اعتبرت تركيا قاعدة لقوة الولايات المتحدة فى المنطقة، وعقبتها إيران، بعد أن أعاق الانقلاب العسكرى الذى قامت به بريطانيا وأمريكا عام ١٩٥٣م من مسعى حكومتها الوطنية المحافظة لكسب السيطرة على موارد إيران. وبحلول عام ١٩٤٨م تأثرت رئاسة الأركان الأمريكية المشتركة فى ذلك الحين بالقوة العسكرية لإسرائيل، واصفة الدولة الجديدة بأنها القوة العسكرية الإقليمية الأكبر بعد تركيا. وخلصت رئاسة الأركان المشتركة إلى أن إسرائيل يمكنها أن توفر للولايات المتحدة وسيلة من أجل «كسب ميزة» استراتيجية فى الشرق الأوسط تعوض عن آثار غياب القوة البريطانية فى تلك المنطقة.

فى عام ١٩٥٨م نصحت الـ «سى آى إيه» بأن «اللازمة المنطقية» لإعاقة الوطنية العربية تكمن فى «دعم إسرائيل باعتبارها القوة الوحيدة المتبقية فى الشرق الأوسط الموالية للغرب والتى يمكن الاعتماد عليها»، وقد طُبق الفكر بعد عام ١٩٦٧م، عندما أدت إسرائيل خدمة جليلة للولايات المتحدة بقضائها على عبد الناصر رمز القومية العربية، الذى أثار المخاوف والكراهية ووصف بأنه «فيروس» قد «ينتقل إلى آخرين» وبأنه «تفاحة فاسدة» قد «تفسد السلة» كما ورد فى قائمة المصطلحات التقليدية للمخططين، التى يعاد صياغتها عادة لأغراض عامة مثلها فى ذلك مثل «نظرية الدومينو».

فى أوائل السبعينيات، تشكل تحالف ثلاثى ضمنى من «الخفر المحلى» تحت رعاية الولايات المتحدة ضم كلاً من إيران والمملكة العربية السعودية وإسرائيل (أما تركيا فكان أمرها مضمونًا، وكانت باكستان شريكة لفترة)، واعتبرت المملكة العربية السعودية اللبنة الرئيسية للواجهة بما تملكه من أكبر احتياطيات للنفط على الإطلاق، من ثم فإن أى انحراف عن الامتثال، سيعود عليها بعقوبات قاسية. وقام اختصاصيون فى الاستخبارات الأمريكية بشرح الترتيبات جهاراً، وشاركهم فى ذلك أيضًا شخصيات سياسية كان سن أبرزها هنرى چاكسون أخصائى مجلس الشيوخ فى شئون الشرق الأوسط والنفط. فقد لاحظ أنه بفضل «القوة والتوجه الغربى» لإسرائيل وإيران، فإن هاتين «الصديقتين للولايات المتحدة، واللتين يمكن الاعتماد عليهما» بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية «قد أديتا خدمة فى كبح واحتواء تلك العناصر غير المسئولة

والراديكالية فى دول عربية محددة. . . ممن إذا ترك لهم العنان قد يشكلون بالفعل تهديداً سافراً إلى مصادرنا الأساسية للنفط فى الخليج الفارسى» (قاصداً بالدرجة الأولى تدفق الأرباح، ومفتاح السيطرة على العالم، فالولايات المتحدة لم تكن معتمدة على بترول الشرق الأوسط لاستخدامها الخاص).

فى عام ١٩٥٨م وقعت هيمنة الولايات المتحدة على منطقة الخليج بالفعل تحت تهديد، وذلك عندما أطاح الجيش العراقى بالنظام الرئيسى العميل لبريطانيا، وتقدم السجلات البريطانية والأمريكية الداخلية وصفًا بينًا لاهتماماتهما وخططهما والخلفية الأساسية لفهم حرب الخليج التى وقعت عام ١٩٩١م. اعتبر الرئيس المصرى جمال عبد الناصر؛ كما ذكرنا سابقًا، أكبر تهديد، إلى أن انتصرت إسرائيل فى عام ١٩٦٧م فازدادت المعونة الأمريكية المقدمة لإسرائيل على نحو سريع، وازدادت أكثر فى عام ١٩٧٠م عندما أدت إسرائيل خدمة جليلة أخرى، وذلك بإعاقة الدعم السورى المحتمل تقديمه إلى الفلسطينيين الذين كانت تنفذ فيهم عمليات قتل جماعية فى الأردن خلال ذلك الوقت. وقد مثل سقوط الشاه فى عام ١٩٧٩م ضربة قاسية مما دعى الرئيس كارتر إلى أن يرسل على الفور أحد قادة حلف شمال الأطلنطى لمحاولة إثارة انقلاب عسكرى. وعندما فشلت تلك المهمة شاركت الدعامتان الباقيتان ـ المملكة العربية السعودية وإسرائيل ـ الولايات المتحدة فى محاولة لإسقاط النظام، وذلك بتقديم المعونة العسكرية، أى الوسيلة التقليدية للإحاطة بحكومة مدنية، وقد سبق لتلك الوسيلة أن كللت بنجاح كبير فى إندونيسيا وتشيلى. وقامت إسرائيل مستغلة فى ذلك علاقاتها القوية مع نظام الشاه، بمعاودة إقامة اتصالات عسكرية وإرسال أسلحة أمريكية قدمت المملكة العربية السعودية التمويل لها. وشرحت أهداف العملية بشكل واضح وعلنى على الفور، غير أنه تم تجاهلها بشكل كبير داخل الولايات المتحدة، وفيما بعد أعيد ترتيبها فى الاتفاق الذى حظى على قبول كبير والخاص بمقايضة «السلاح مقابل الرهائن»، غير أن ذلك لا يمكن أن يكون الحافز الأصلى، حيث لم يكن هناك رهائن بعد. فالمشروع الأمريكى الإسرائيلى السعودى كان رد فعل طبيعى لسقوط الشاه، آخذا فى الاعتبار البنية الأساسية لنظام السيطرة، وعندما تنحى صديق واشنطن وحليفها صدام حسين عن مكانته الأثيرة بسبب تخليه عن واجب الامتثال

للأوامر (وكانت جرائمه الكبيرة وبرامجه لتطوير أسلحة الدمار الشامل ذات أهمية ضئيلة، كما يؤكد سجل الدعم الأمريكي البريطاني المقدم إليه)، لجأت الولايات المتحدة إلى «سياسة الاحتواء الثنائي» التي استهدفت إيران والعراق. وفي خلال هذا السياق العام، تطورت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تدريجيًا على مر الأعوام، وكذلك أصبحت إسرائيل أيضًا مساهمًا جيدًا في عمليات واشنطن في أمريكا اللاتينية وأماكن أخرى.

وكانت الحرب الباردة في الخلفية دائمًا، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى التهديد المستمر باندلاع حرب كبرى. غير أنه ـ كما ثبت بشكل عام ـ كان التهديد عاملاً ثانويًا، وهكذا يكشف السجل الوثائقي والتاريخي، فغياب الرادع الروسي أحدث تعديلات تكتيكية مهمة دونما تغير جوهري في السياسات الأساسية أو في العلاقة الأمريكية الإسرائيلية.

من أحد التقييمات التي تبدو لي واقعية، تقييم قدمه في إبريل ١٩٩٢م الجنرال المتقاعد شلومو جازيت، الرئيس الأسبق للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، والذي أصبح فيما بعد مسئولاً رفيعًا في الوكالة اليهودية ورئيس جامعة بن جوريون، وهو مخطط ومحلل استراتيجي يحظى باحترام كبير. فمع انهيار الاتحاد السوفيتي كتب يقول:

لم تتغير مهمة إسرائيل الرئيسية على الإطلاق، وهي مستمرة على أهميتها الحيوية فموقعها في قلب الشرق الأوسط الذي يقطنه المسلمون العرب يوجب على إسرائيل أن تكون الحارس الوفي على الاستقرار في كافة الدول المحيطة بها. إن [الدور] المنوط بها هو حماية الأنظمة القائمة: لمنع أو إيقاف عمليات التطرف وإعاقة مد رقعة التعصب الديني الأصولي.

فرض النجاح العسكري لإسرائيل في ١٩٦٧م تهديدات خطيرة، على الرغم من الترحاب الذي قوبل به في واشنطن باعتباره نصرًا كبيرًا. ففي فترة لاحقة ذكر روبرت ماكنمارا وزير الدفاع آنذاك قائلاً: «اللعنة، لقد كنا على وشك الدخول في حرب». حدث ذلك عندما قام الأسطول الأمريكي بتطويق حاملة [سوفييتية] في البحر المتوسط. لم يقدم ماكنمارا تفاصيل، غير أن ذلك ربما حدث عندما قامت إسرائيل

باحتلال مرتفعات الجولان بعد وقف إطلاق النار، مما جعل الاتحاد السوفييتى يطلق تحذيرات شديدة اللهجة، بما فى ذلك أيضًا الاتصالات المنذرة بكارثة عبر الخط الساخن. وفى إدراك منها للخطورة الكبيرة التى تمثلها المواجهة العسكرية، عرضت القوى العظمى تسوية ديبلوماسية صاغها قرار مجلس الأمن الدولى ٢٤٢ فى نوفمبر ١٩٦٧م، دعا القرار إلى انسحاب إسرائيل من الأراضى التى احتلتها وإلى عقد معاهدة سلام شامل تعترف بحق كل دولة فى العيش فى سلام وأمن داخل حدود معترف بها، وإجمالاً فقد نصت على سلام كامل مقابل انسحاب كامل غالبًا مع تعديلات ثانوية مشتركة، ربما لتحول خطًا حدوديًا متعرجًا إلى خط مستقيم. ومن المهم بمكان أن نضع فى الاعتبار أن قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ كان قرارًا «رافضًا» بشكل كامل - وقد استخدم المصطلح هنا بمعنى محايد ليشير إلى رفض الحقوق الوطنية لطرف أو لآخر من الجماعات الوطنية المتناحرة فى فلسطين القديمة، فقد دعا قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ إلى قرار تسوية بين الدول الكائنة، لم يذكر فيها الفلسطينيون باستثناء إشارة غير مباشرة حول «تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين».

ظل قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ حجر زاوية الديبلوماسية الدولية المعنية بالصراع العربى الإسرائيلى باستثناء تغيرين كبيرين: أولهما: كان تحولاً مصيريًا فى منتصف السبعينيات فى الإجماع الدولى عن المبادئ الرافضة فى القرار، ودعا إلى إقامة دولة فلسطينية فى الأراضى المحتلة، واحتفظت الولايات المتحدة بموقعها الرافض غير أنها أصبحت بذلك فى عزلة دولية. وثانيهما: يتعلق بتأويل الولايات المتحدة لقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، ويعود ذاك التغيير إلى فبراير عام ١٩٧١م عندما وافق رئيس مصر الجديد، الرئيس السادات على السياسة الرسمية لواشنطن، بل ذهب فى الحقيقة إلى ما هو أبعد من ذلك بما قدمه من عرض لمعاهدة سلام كامل مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضى المصرية فقط. رحبت إسرائيل رسميًا بهذا العرض باعتباره عرض سلام حقيقى. ففى مذكراته يروى إسحاق رابين - سفير إسرائيل فى واشنطن آنذاك - أن العرض كان «معلمًا . . مشهودًا» على طريق السلام. بيد أن إسرائيل بينما أبدت ترحيبًا رسميًا بتعبير مصر عن «استعدادها للدخول فى اتفاقية سلام مع إسرائيل»، إلا أنها رفضت العرض معلنة أنها «لن تنسحب إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧م»، وهو موقف ما زالت متمسكة به إلى الوقت الحاضر.

واجهت الولايات المتحدة مأزقًا، فهل عليها أن تتمسك بموقفها الرسمى، وتكون بذلك شاركت مصر فى المواجهة مع إسرائيل، أم عليها أن تغير من تأويل قرار ٢٤٢ مفضلة فى ذلك دعوة كيسنجر باتباع سياسة «كش ملك»، لا مفاوضات، بل القوة فحسب؟ وكان لدعوة كيسنجر الغلبة، ومنذ ذلك الحين أولت الولايات المتحدة قرار ٢٤٢ ليعنى الانسحاب فقط بالقدر الذى تحدده الولايات المتحدة وإسرائيل، واستمر ترديد التأويل الأول رسميًا إلى أن جاءت إدارة كليتنون التى تحججت يوم انعقاد دورة الأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٩٣م بأن القرارت السابقة للأمم المتحدة هى قرارات «مهجورة ومجافية للتاريخ» على ضوء الاتفاقية التى أبرمت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى سبتمبر ١٩٩٣م، والتى سنعرج عليها بالدراسة.

كان التصديق الرسمى لقرار ٢٤٢ بلا جدوى، حيث استمرت واشنطن فى تقديم الدعم العسكرى والديبلوماسى والمالى من أجل أن تحقق إسرائيل ضمّا تدريجيًا للأراضى. فعلى سبيل المثال ردد الرئيس كارتر الموقف الرسمى بقوة فى الوقت الذى زاد فيه من المعونة الأمريكية المقدمة إلى إسرائيل إلى حوالى نصف إجمالى المعونة الأمريكية للعالم كجزء من تسوية كامب ديفيد. واستبعدت وقائع ١٩٧١م من التعليق العام والنقد.

عقب رفض مبادرة عام ١٩٧١م حذر السادات بأنه سيكون مضطرًا للدخول فى حرب إذا ما استمر الرفض لجهوده الرامية إلى السلام . وقوبل تحذيره بالرفض مع ازدراء، فقد جاء فى فترة انتصار وغطرسة عنصرية لدى كلّ من إسرائيل والولايات المتحدة. وبعد ذلك بفترة، شجبته إسرائيل بشكل لاذع. **وبدأت حكومة العمل فى برامجها فى الاستيطان شمال شرق سيناء بما فى ذلك مدينة ياميت اليهودية التى بُنيت عقب ترحيل حوالى عشرة آلاف مزارع وبدوى بوحشية شديدة من قبل قوات تزعمها اللواء آرييل شارون (الذى وجه إليه اللوم من قبل لجنة استقصاء يهودية عسكرية). وقد حذر السادات بأن «ياميت تعنى الحرب» غير أنه لم يحفل به.**

تحولت حرب ١٩٧٣م إلى ما يشبه الكارثة بالنسبة إلى إسرائيل - والعالم؛ فقد ظهر مجددًا تهديد بمواجهة نووية. كذلك أدرك كيسنجر أن القوة وحدها لا تكفى، فلجأ إلى الاستراتيجية البديلة الطبيعية. وبما أن مصر لم يعد بالإمكان تجاهلها، فمن

الضرورى إزاحة الرادع العربى الكبير من الصراع. وتحققت النتيجة على يد كارتر فى كامب ديفيد، وأطلقت يد إسرائيل لتعزيز عملياتها العسكرية ضد منظمة التحرير الفلسطينية داخل لبنان، فضلا عن النشاط الاستيطانى فى الضفة الغربية (المحلل الاستراتيجى الإسرائيلى أفنر يانيف) حيث بدأت إسرائيل على الفور فى العمل، بدعم غزير من إدارة كارتر وما خلفها من إدارات.

فى عام ١٩٧٧م أصبح السادات «رجل سلام» يحظى باستحسان كبير، برغم أن موقفه البطولى كان أقل تعاونًا من موقفه فى عام ١٩٧١م، فقد انضم السادات فى عام ١٩٧٧م إلى الإجماع الدولى الذى كان يدعو إلى حقوق الفلسطينيين. والفارق الكبير أن الولايات المتحدة بحلول عام ١٩٧٧م قامت على مضض بتبنى الاقتراح الذى عرضه السادات فى عام ١٩٧٧م عقب حرب ١٩٧٣م (التى يمكن تسميتها حرب كيسنجر) واستبعد كل ذلك أيضًا من سجلات التاريخ المنضبط.

أصبحت عزلة الولايات المتحدة أكثر حدة، مع تجاوز الإجماع الدولى اتجاهها الرافض. وبلغت الأمور ذروتها فى يناير ١٩٧٦م عندما ناقش مجلس الأمن مشروع قرار أيدته «دول المواجهة العربية (مصر، الأردن، سوريا) ودعمته منظمة التحرير الفلسطينية علانية» دعى القرار إلى تسوية ثنائية يدخل فيها قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، وأضيف إليها إنشاء دولة فلسطينية فى الأراضى المحتلة. **رفضت إسرائيل حضور الجلسة، وبدلاً من ذلك قامت بقصف لبنان وقتل خمسين من المدنيين دون ذريعة سوى الثأر من الأمم المتحدة. دعم هذا القرار كل من أوروبا وروسيا (التى كانت مشاركة فى الاتجاه الرئيسى للدبلوماسية خلال تلك الفترة) ودول عدم الانحياز. وفى الحقيقة فقد كان هناك شبه إجماع على القرار. اعترضت الولايات المتحدة على القرار مرة أخرى فى ١٩٨٠م، وداخل الجمعية العامة دأبت الولايات المتحدة على التصويت بمفردها (بمشاركة من إسرائيل وبين الفينة والأخرى من دولة أخرى عميلة) ضد قرارات مماثلة. ومن الناحية الفنية لم يكن هناك ڤيتو فى الجمعية العامة، غير أن تصويت الولايات المتحدة بالرفض يعد بالفعل ڤيتو. بل هو فى الحقيقة ڤيتو مضاعف، فهذه الوقائع قد منعت بطريق نموذجية من التعليق ومن التاريخ أيضًا، مثلما منعت الأحداث التى استعرضناها للتو. كذلك قامت الولايات المتحدة بعرقلة سلسلة من المبادرات**

الديبلوماسية الأخرى من جانب أوروبا والدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك لم تشر الصحافة عامة إليها.

يسوق السجل مزيداً من الأمثلة، ففى العاشر من ديسمبر، كتب توماس فريدمان مراسل صحيفة نيويورك تايمز فى إسرائيل قائلاً: إن الجماعة الإسرائيلية جماعة السلام الآن «لم تشعر من قبل بمثل هذا الإحباط الكبير» نتيجة «الغياب المطلق لطرف التفاوض العربى»، وبعد عدة أشهر نقل فريدمان عن شمعون بيريز استهجانه لضعف «النزعة السلمية بين الشعب العربى [مثلما] هو الحال بين الشعب اليهودى»، وأفاد بأن منظمة التحرير الفلسطينية لا يمكن لها أن تشارك فى المفاوضات طالما هى مستمرة على وضعيتها كمنظمة مسلحة رافضة للتفاوض. أدلى شمعون بيريز بهذا الحديث بعد حوالى ثلاث سنوات من رفض إسرائيل لعرض آخر من العروض التى تقدم بها عرفات لمفاوضات تفضى إلى اعتراف مشترك، وهو العرض الذى رفضت صحيفة التايمز نشره. لاحظ هنا كلمة رفضت، فقبل ستة أيام من ظهور مقالة فريدمان حول الإحباط الذى خيم على جماعة السلام الآن، كتبت صحيفة معاريف الإسرائيلية ذات الانتشار الكبير عنوانًا رئيسيًا يقول: «عرفات يؤكد لإسرائيل استعداده للدخول فى مفاوضات مباشرة. قدم عرفات العرض خلال فترة تولى بيريز منصب رئاسة الوزراء، وأكد المستشار الصحفى لبيريز على الخبر وعلق قائلاً: **هناك اعتراض مبنى على مبدأ منع إجراء أى نوع من الاتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية، ينبع من العقيدة بأن منظمة التحرير الفلسطينية لا يمكن أن تكون طرفًا فى المفاوضات»**. وعلى الطرف الحمائمى لائتلاف العمل لحكومة بيريز، لاحظ يوسى بيلين أن «**رفض... الاقتراح يعود إلى أنه بدا محاولة ماكرة لإقامة علاقات مباشرة فى وقت ليس لدينا فيه استعداد لعقد أى نوع من المفاوضات مع أى وسيط من منظمة التحرير الفلسطينية**»، واتخذ مسئولون آخرون كبار موقفًا أشد غلظة، ولم تشر وسائل الإعلام الرئيسية فى أمريكا إلى أى من هذه الأمور. **ومع ذلك كان فريدمان الوحيد فى استغلال المناسبة كى يصدر واحدة من مرثياته الدورية حول المصير الأليم لقوى السلام الوحيدة فى منطقة الشرق الأوسط التى تفتقر على إطلاقها إلى طرف تفاوضى عربى. وعقب ذلك مباشرة حصل فريدمان على جائزة بوليتزر لما قام به فى «تغطية متوازنة ومطلعة» للشرق الأوسط، الذى يعد ما**

أشرنا إليه عينة نموذجية منه، ثم عين بعد ذلك رئيسًا للمراسلين الديبلوماسيين لصحيفة التايمز.

هناك مصطلح تقليدى لنجاح واشنطن فى إعاقة التسوية الديبلوماسية خلال عزلتها الدولية، إنه مصطلح «عملية السلام» ضمن اختيار لقائمة مصطلحات ما كانت لتدهش أورويل. عملية السلام بهذا المعنى تضم طرفين، وهناك خداع بأن إدارة بوش (الأولى) قد اتخذت مسارًا قاسيًا تجاه إسرائيل، والحقيقة أقرب إلى العكس. **ويؤكد على ذلك الموقف الرسمى الذى اتخذته الإدارة فى ديسمبر ١٩٨٩م (خطة بيكر) التى صادقت بدون تحفظات على خطة مايو ١٩٨٩م التى تقدمت بها حكومة ائتلاف بيريز-شامير الحاكم فى إسرائيل؛ فقد أعلنت تلك الخطة بدورها على أنه لن يكون هناك «دولة فلسطينية أخرى...».**

(فالأردن بالفعل هى «دولة فلسطينية» كما أنه «لن يكون هناك تغيير فى وضع جوديا وسامريا وغزة [الأراضى المحتلة] إلا طبقًا للخطوط الأساسية للحكومة [الإسرائيلية]»، فإسرائيل لن تجرى مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنها ستسمح بإجراء «انتخابات حرة» تحت إشراف السلطة العسكرية الإسرائيلية، فى وجود عدد كبير من القيادات الفلسطينية داخل السجون دون تهمة، أو فى المنفى. لم يعلن عن هذه الخطة فى الولايات المتحدة فيما عدا الفقرة الشرطية الأخيرة التى أشيد بها بوصفها عرضًا إيجابيًا متعاونًا. والشىء الذى يقرأه المرء هو التصريحات القوية المتكررة لـ «بيكر» حول الدعم الأمريكى لعملية «الانسحاب الكامل من الأرض مقابل إقامة علاقات سلمية» - بينما كان يقوم سرًا بتقديم دعم لا يرقى إليه شك لبرامج تعدم احتمال حدوث شىء من ذلك القبيل.

خلال الأشهر المبكرة من الانتفاضة الأولى (١٩٨٨م)، بدأت جهود واشنطن الحثيثة للادعاء بأن عرفات لم تكن لديه رغبة فى التفكير فى تسوية سلمية، تجلب سخرية دولية. لذا وافقت إدارة ريجان على قبول العروض القديمة التى تقدم بها عرفات للدخول فى مفاوضات، وكان التأويل الشائع لذلك هو أن عرفات قد رضخ أخيرًا لتأييد واشنطن الثابت للسلام والديبلوماسية. **ظهر رد الفعل الحقيقى لواشنطن، الذى لم يعلن عنه داخل الولايات المتحدة، خلال الجلسة الأولى من المفاوضات، فقد قام**

سفير الولايات المتحدة روبرت بلترو بإطلاع عرفات بوجوب التخلى عن أى فكرة لعقد مؤتمر دولى ـ فهى فكرة غير مقبولة نظراً للإجماع الدولى عليها ـ وأن يدعو لوقف أعمال الشغب فى الأراضى المحتلة (أى الانتفاضة)، التى نعتبرها أعمالاً إرهابية ضد إسرائيل. وبإيجاز، يجب على منظمة التحرير الفلسطينية ضمان عودة الوضع على ما كان عليه قبل الانتفاضة، بحيث تصبح إسرائيل قادرة على الاستمرار فى أعمالها التوسعية والقمعية فى الأراضى المحتلة بدعم الولايات المتحدة. فهمت إسرائيل ذلك جيداً. ففى فبراير ١٩٨٩م أكد رئيس الوزراء رابين لوفد من جماعة السلام الآن: **أن المفاوضات هى فقط عبارة عن «مناقشات على مستوى منخفض» تتحاشى مناقشة أى قضية جدية وتمهل إسرائيل «عامًا على الأقل» لحل المشكلة بالقوة. وأوضح رابين أن سكان «الأراضى يخضعون» إلى جيش قوى وضغط اقتصادى، وبأنهم «فى نهاية الأمر سوف يُحطمون» ويقبلون بشروط إسرائيل. واختلفت الرواية المقدمة للشعب الأمريكى اختلافًا كاملاً.**

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها العادية فى ديسمبر ١٩٩٠م آخر القرارات المكملة للقرار ٢٤٢ مع التأكيد على الحقوق الوطنية للفلسطينيين، وهو القرار ١٤٤ ـ ٢. وبعد صدور ذلك القرار بعدة أسابيع، دخلت الولايات المتحدة فى حرب مع العراق، وأعلن چورج بوش ـ فى ابتهاج منه بالنصر ـ عن النظام العالمى الجديد فى أربع كلمات بسيطة **«ما نقوله أمر نافذ»، يقينًا فى الشرق الأوسط**. أدرك العالم ذلك، وتقهقر. وأصبحت الولايات المتحدة أخيراً فى وضع يسمح لها بفرض موقفها الرافض أحادى الجانب. وفعلت ذلك أولاً فى مدريد أواخر عام ١٩٩١م، ثم خلال الاتفاقيات المتوالية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٩٣م. وبهذه المعايير هبطت «عملية السلام» تجاه تسويات على نمط تسويات بانتوستان، كما أرادت الولايات المتحدة وإسرائيل، وكما هو واضح فى السجل الوثائقى، بل أكثر أهمية من ذلك، السجل على أرض الواقع.

اتضح ذلك بشكل مؤكد فى الثالث عشر من سبتمبر عندما اتفق رابين وعرفات بشكل رسمى على إعلان المبادئ فى واشنطن مع كثير من الجدية. حدد إعلان المبادئ

خطوط ما أعقبه من أمور مع بعض الغموض. فقد حدثت بعض المفاجآت منذ ذلك الحين.

ينص إعلان المبادئ على أن «الوضع الدائم»، أى التسوية النهائية فى المستقبل يجب أن تبنى على قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ فقط. ويوضح السجل التاريخى المحظور نشره القصد من وراء ذلك بشكل قوى.

أولاً: فالمعنى العملى لقرار ٢٤٢ يستند إلى الرؤية الأمريكية، أى انسحاب جزئى بالقدر الذى تحدده الولايات المتحدة وإسرائيل، ثانيًا: أصبحت القضية الأساسية للدبلوماسية منذ منتصف السبعينيات تدور حول ما إذا كانت التسوية الدبلوماسية يجب أن تبنى على قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ فقط، كما أصرت الولايات المتحدة، أم على قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ الذى أضيفت إليه القرارات التى أعاقتها الولايات المتحدة والتى كانت تدعو إلى الاعتراف بالحقوق الوطنية للفلسطينيين، وهو موقف سائر دول العالم. والمرء يستطيع أن يختار أن يُخدع - والكثير فعل ذلك. غير أن ذلك كان خيارًا، وخيارًا غير حكيم، خاصة بالنسبة إلى الضحايا.

أجبر عرفات على إعلان «التخلى عن الإرهاب» مجددًا. والهدف الوحيد وراء ذلك كان الإذلال، ليس لعرفات شخصيًا بل للشعب الفلسطينى الذى يعتبر «عرفات» رمزًا للوطنية.

وكما قام وزير الخارجية چورچ شولتز بإطلاع ريجان فى ديسمبر ١٩٨٨م فقد قال عرفات: «ع، ع، ع و م، م، م»، غير أنه لم يكمل بعد نطق كلمة «عم» بنبرات العبودية المناسبة، ولم يلق أحد بالاً إلى أهمية هذا التنازل الإضافى عن حق المقاومة، حيث لا توجد مثل هذه الحقوق فى الإطار العقائدى الأمريكى. وظهر ذلك جليًا خلال المفاوضات الفلسطينية الأمريكية (غير المعلنة) التى عقدت فى ١٩٨٩م، كما استعرضنا. **ومن قبل، فى ديسمبر ١٩٨٧م وقتما ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الرئيسى الذى يدين الإرهاب الدولى، والذى اعترضت عليه الولايات المتحدة وإسرائيل فقط، حيث إن القرار يؤيد حق تقرير المصير والحرية والاستقلال، وكما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، لشعوب حرمت بالقوة من ذلك الحق . . . وخاصة**

الشعوب التى تقع تحت سيطرة أنظمة عنصرية واستعمارية [يعنى بذلك دولة جنوب أفريقيا] واحتلال أجنبى أو أشكال أخرى من السيطرة الاستعمارية [يعنى بذلك الأراضى التى احتلتها إسرائيل]. نجاح واشنطن فى الاعتراض على القرار بقوة، طبقًا للتقارير، والتاريخ أيضًا، له تأثيرات خطيرة على لبنان والأراضى المحتلة، على الرغم من تخلى الولايات المتحدة المتأخر عن دعمها للنظام العنصرى.

لم تقدم الولايات المتحدة وإسرائيل أى تنازلات فى مقابل استسلام عرفات، ويجسد إعلان المبادئ، الرؤية الأمريكية لعملية السلام فى كافة النقاط الأساسية. فالمرء لا يمكنه فى الحقيقة اتهام إسرائيل بانتهاك اتفاقات أوسلو فيما عدا فى التفاصيل. **ويدون انتهاك لصيغة إعلان المبادئ (أو القرارات اللاحقة التى وضعت بعناية) استمرت إسرائيل فى الاستيطان وضم الأراضى المحتلة بدعم ومساعدة من الولايات المتحدة، ويدون إخفاء النوايا، بل قام رابين وبيريز بالإعلان عنها صراحة وحققاها هما وخلفاؤهما.**

لم يتضح مطلقًا الحجم الحقيقى لبرامج الاستيطان الأمريكية الإسرائيلية، ويرجع ذلك إلى الوسائل التى استخدمت فى إخفائها. **فزعماء المستوطنين يزعمون بأن عدد المستوطنين قد تضاعف إلى ٢١٠,٠٠٠ مستوطن منذ أن وقعت اتفاقيات أوسلو (لم تشمل الإحصائية عدد ١٨٠,٠٠٠ مستوطن فى القدس الشرقية العربية التى ضمتها إسرائيل بالقوة، منتهكة بذلك أوامر مجلس الأمن، ويدعم ضمنى من الولايات المتحدة). وقد أعلنوا بالإضافة إلى ذلك أن عشرة فى المائة من المستوطنين لديهم عناوين داخل إسرائيل، ومن ثم لا يدخلون فى الإحصائية.**

وقد أعلن أن بناء المستوطنات خلال عام ٢٠٠٠ يزيد على ثلاثة أضعاف عما يتم فى تل أبيب وعلى عشرة أضعاف ما يتم فى القدس، وبشكل عام فهو أعلى بكثير فى نسبته مقارنة بعدد السكان عما هو داخل الخط الأخضر.

كذلك كان ازدياد النمو السكانى والإنفاق العام، فستون بالمائة من أعمال البناء داخل الأراضى قامت الدولة بتمويلها، مقارنة بخمسة وعشرين بالمائة داخل إسرائيل، وقدمت كافة الحكومات مجموعة من المغريات للتشجيع على الاستيطان.

نصت صيغة رابين- بيريز، والتى تبناها خلفاؤهما وواشنطن، على أن الاستيطان سوف يكون مقيدًا «بالنمو الطبيعى» تحت سياسة «تجميد المستوطنات» غير أن هناك

«تجميداً» وهناك «واقعًا»، كما بينت الصحافة الإسرائيلية، وأردفت قائلة: إن اليمين المتطرف «سعيد لتبنيه قاعدة رابين» ومحتنًا إلى «الزيادة الهائلة فى تراخيص البناء» إبان حكومة باراك، هذه الزيادة التى بدأت إبان حكومة رابين عقب موافقته على إعلان المبادئ. وكتب أكيڤا إيلدار، أبرز مراسل دبلوماسى فى إسرائيل قائلاً: «طبقًا للإحصائيات الرسمية، فإن التبنى الكامل للصيغة [الإسرائيلية ـ الأمريكية] قد يعنى أن تعلن إسرائيل عن تجميد شامل ـ بالإضافة إلى إزالة ٥٠٠ وحدة سكنية. الآن هناك ٩,٨٤٤ وحدة سكنية جديدة (وشاغرة)، إما تم تشطيبها، أو لا زالت تحت الإنشاء. . . . . . من ثم فقد سخر الإسرائيليون من الصفقة الأمريكية، دون أن يحرك الأمريكيون ساكنًا»، بل وأغدقوا المال، وأردف قائلاً بأن خطط المتطرفين الدينيين (من الأمريكيين على الأغلب) للخليل تتضمن البناء على مواقع أثرية ذات قيمة فى تحد للاحتجاج القوى الذى أبداه مجلس الآثار. والتمس ثمانية وثلاثون عالم آثار إسرائيلى رفيع من باراك إلغاء خطط البناء (التى بدأت). وأدان رئيس المجلس الخطط ووصفها بأنها «انتهاك سافر للقانون والعرف الذى يخول إجراء حفريات أثرية وتنقيب فى المواقع الأثرية على أرضنا»، وبأنها ستدمر «الخليل التى تعود إلى أجدادنا وإلى الملك داود، وكذلك البنية التحتية التاريخية الأثرية لأرض إسرائيل وتاريخ شعب إسرائيل على أرضنا»، وبالطبع استمر إخراج وتعذيب الغالبية العظمى من الفلسطينيين.

فى أواخر عام ٢٠٠٠م، ومع حلول انتهاء فترة حكم باراك، أعلن وزير البناء فى حكومته عن وجود ١٠,٠٠٠ وحدة تحت الإنشاء داخل الأراضى المحتلة، وأعلن وزير الإسكان عن ميزانية قدرها ٢٥ مليون دولار لتمويل البناء والبنية التحتية لعام ٢٠٠١م، كذلك أعلن عن مبلغ مماثل لإنشاء ٢٥ «طريقًا جانبيًا» ـ شبكة ممتدة من الطرق السريعة تهدف إلى ربط المستوطنين بداخل إسرائيل. بينما ترك الفلسطينيون مقطوعى الطرق ومعزولين. «أورثت حكومة باراك حكومة شارون إرثًا مدهشًا»، هكذا ذكرت الصحافة وقت نقل السلطة، وذكرت بعد عدة أشهر، أن أكبر إحصائية لبناء المساكن بدأت فى الأراضى منذ أن كان آريل شارون وزيراً للبناء والمستوطنات فى عام ١٩٩٢م قبل اتفاقات أوسلو، وكشفت أرقام فى حكومة باراك أن معدل عمليات البناء الجديد

ازداد بشكل مطرد منذ عام ١٩٩٣م حتى عام ٢٠٠٠م، حيث بلغ في ذلك العام خمسة أضعاف المستوى في عام ١٩٩٣م، وثلاثة أضعاف ونصف الضعف من المستوى في عام ١٩٩٤م، ويتوقع لها زيادة أخرى في عهد حكومة شارون ـ بيريز.

وفي يوليو عام ٢٠٠٠م مُنحت عقود لبناء ٥٢٢ مسكن في هارهوما الإسرائيلية في مشروع على أرض نزعت من منطقة عربية محصورة في الجنوب الشرقي للقدس، قد فقدت من قبل ٩٠ بالمائة من أرضها منذ تولى إسرائيل لها في عام ١٩٦٧م خلال عملية «تخطيط المدن» (حسن تعبير عن استبدال العرب بغيرهم من اليهود، ويذكرنا ذلك ببعض أهداف عملية «تخطيط المدن» في الولايات المتحدة).

يستكمل مشروع هارهوما، المقام على جبل أبو غنيم، تطويق إسرائيل لمنطقة «القدس» المترامية الأطراف. فقد بدأ المشروع في الأشهر الأخيرة من إدارة حكومة العمل التي كان يرأسها شمعون بيريز، وأرجئ العمل فيه إثر احتجاجات دولية وداخلية قوية إبان إدارة الليكود التي كان يرأسها بنيامين نتنياهو، ثم استؤنف العمل فيه بهمة (وبدون احتجاج) إبان حكومة باراك، وبالنسبة إلى اليمين الإسرائيلي المتطرف فقد كان مشروع هارهوما الذي اضطلعت به حكومة العمل أقل في أهميته بكثير من برنامجها برنامج «E-1» الذي حقق شعبية ضعيفة إلى حد كبير. اشتمل هذا البرنامج على بناء مساكن جديدة وإنشاء طريق يربط القدس الكبرى بمدينة معالي أدوميم إلى الشرق، قاسمًا الضفة الغربية إلى شطرين. رحب بالمشروع مايكل كلاينر عضو الكنيست ورئيس «جبهة أرض إسرائيل» التوسعية (صحيفة هازيت إريتز يسرائيل) بمزيد من التقدير قائلاً بأن هذه الخطة التي «كانت الخطوة الأولى لوزير الإسكان الأسبق [في حكومة بيريز] بنيامين بن إليعازر [حاليًا وزير الدفاع في حكومة شارون ـ بيريز] بتفويض من إسحاق رابين» تعد «الأهم» بكثير في متطلبات الجبهة عن مشروع هارهوما.

أوكلت مهمة تغطية البرامج المتواصلة ورفض الاحتجاجات الدولية، في حكومة شارون بيريز ـ إلى وزير الخارجية بيريز. وفي تقرير عن برامج الحكومة لزيادة التوسع في بناء المستوطنات، جاء عنوان رئيسي يقول: «بيريز يرفض الاعتراضات الدولية على

بناء المستوطنات». وذكر بيريز مجدداً قاعدة «النمو الطبيعى» التى وضعت لتهدئة الاحتجاج، فى إسهام تقليدى من إسهامات الحمائم.

فى عام ١٩٩٦م، وخلال الأشهر الأخيرة لإدارة بيريز، قدم وزير الإسكان بن إليعازر وصفًا للمبدأ الأساسى، بينما كان يعلن عن خطط هارهوما وعن النهوض ببرنامج رابين - بيريز لمد رقعة القدس الكبرى فى كافة الاتجاهات لتضم معالى أدوميم (شرقًا) وجيفات ذيف (شمالاً) بيتار (جنوبًا)، وأوضح بن إليعازر أن حكومة العمل «تنفذ كل شىء بهدوء» مع «الحماية الكاملة من رئيس الوزراء [رابين]» مستخدمًا مصطلحات مثل «النمو الطبيعى» بدلاً من «مستوطنات جديدة». **انتقد يوسى بولين حمامة حزب العمل الحكومة الجديدة بزعامة نتنياهو لخطاباتها الحماسية. فقد كتب قائلاً: إن حكومة رابين «زادت من عمليات بناء المستوطنات إلى حوالى ٥٠٪» فى «جوديا وساماريا» (الضفة الغربية) عقب اتفاقات أوسلو، غير أننا نفذنا ذلك بهدوء وحكمة، بينما أنتم بغباء «تظهرون نواياكم كل صباح وترعبون الفلسطينيين وتحولون موضوع القدس كعاصمة موحدة لإسرائيل - وهو مسألة يتفق عليها كافة الإسرائيليين - إلى موضوع مناقشة عالمية».**

يعد ما ذكره بيلين دقيقًا بشكل جزئى فقط. فالحكمة المتأنية امتدت إلى ما هو أبعد من القدس، والتباين فى الأسلوب يمكن أن يعود إلى أعراف كلتا المجموعتين السياسيتين. فحزب العمل، حزب المهنيين المتعلمين والأصفياء المتفرنجين يتوافق كثيراً مع المعايير الغربية ويدرك أن الرعاة، يفضلون «عدم رؤية» ما يقومون به من أعمال. وتمثل الأساليب الفجة لحزب الليكود لتحقيق نفس النتائج إحراجًا للمعنيين بالقضايا الإنسانية من الغرب، وتؤدى فى بعض الأحيان إلى صراع ومضايقة.

وصفت معالى أدوميم فى التقارير الأمريكية بأنها أحد «أحياء القدس»، وبالتالى فإن العرض النهائى الذى قدمه كليتنون لم يكن بالمقدور أن يكون أكثر معقولية وسخاء، عندما قال بأن **«ما هو يهودى يجب أن يصبح إسرائيليًا»** - وذكرت الصحافة الأجنبية أنه أخفق فى ذكر «أن ذلك سوف يخول إسرائيل ضم المستوطنات التى أقامتها فى القدس الشرقية المحتلة»، وفى الواقع ضم ما هو واقع خلفها بكثير فى كافة الاتجاهات، غير أن ذلك لا يمكن تحقيقه. فقد أوضح توماس فريدمان أن القضية

العظمى عند كليتون «**للتسوية الخلاقة . . هى أننا على الأقل نعلم حاليًا ملامح الاتفاق الواقعى النهائى» . هذا ما ذكره الرئيس . فماذا هناك ليقال بعد ذلك؟**

سوف يكتشف أولئك الذين ظلوا غير قانعين بصلابة فى الرأى أن معالى أدوميم تشغل واحدًا من ستة عشر من الخمسين ألف دونم التى خصصت إليها فى التخطيط الإسرائيلى ، وهى نسبة نمطية حددت لكى تتاح الفرصة أمام «النمو الطبيعى» . وقد روت منظمة بتسليم قصة معالى أدوميم . نشأت المدينة إبان حكومة العمل فى منتصف السبعينيات ، ويشير موقع المدينة على الشبكة الدولية إلى أنها نمت بشكل سريع «نتيجة للتدفق الغزير فى المعونات المقدمة من الحكومة» . وتتوقع الخطة الرسمية الحضرية لمدينة القدس زيادة فى رقعتها بنسبة ٢٨٥ بالمائة ما بين عامى ١٩٩٤ و٢٠١٠م إلى ما يعادل ٦٠,٠٠٠ شخص . وقد اقتطعت أراضيها كذلك من أراضى العديد من القرى الفلسطينية بما فى ذلك قرية أبوديس ، التى طبقًا لخطط الحمائم ، سوف تصبح القدس الفلسطينية (أى القدس) ولكن طبقًا للغة ، فتلك «خفة يد» قلّصت الأرض فى مصلحة «القدس» الإسرائيلية التى سوف تضع يدها على «هبرة» كبيرة من الضفة الغربية . واكتشفت سلطات الدولة وجود «كثير من المبانى المخالفة» التى أقامها المستوطنون اليهود . و«الحل» كان بسيطًا ، كما ورد فى تصريحات أخرى ، ويكمن فى «منح تراخيص بأثر رجعى بدلاً من إزالة المبانى» بينما يكون الحل هو الإزالة ، وغالبًا بطريقة وحشية ، إذا ما أقام العرب مبانى مخالفة ، فقد كان لزامًا عليهم أن يبقوا نتيجة للشروط الصارمة المفروضة على المبانى العربية .

نفذت عملية ترحيل البدو منذ عام ١٩٩٣م لتتاح الفرص أمام المزيد من عمليات زيادة رقعة معالم أدوميم بطريقة قاسية بدرجة خاصة . وقد حاولوا «تجنب مصيرهم الرهيب» ـ وكم كان رهيبًا وعلى الملأ ـ وذلك بتقديم عريضة إلى «محكمة العدل العليا» التى كانت تعمل وفقًا لتقليدها فى الامتثال بخنوع إلى سلطات الدولة . برغم أنها قد عبرت من قبل عن أمل بأن تخفف قوات الدفاع الإسرائيلى من عمليات الترحيل «كعفو» ، وفى نوفمبر ١٩٩٩م رفضت المحكمة العليا عريضة أخرى تقدم بها الفلسطينيون يعارضون فيها التوسع الإضافى فى رقعة معالى أدوميم ، وأوحت بأن

«بعض الخير لسكان الجوار [القرى الفلسطينية] قد يأتى من التقدم الثقافى والاقتصادى «للمدينة اليهودية».

والمحصلة النهائية، كما خلصت منظمة بتسليم، هى أنه هنا، كما فى الأراضى[1] «يخضع جميع السكان المحليين المغلوبين على أمرهم، إلى نظم وضعتها القوة العسكرية للاحتلال كى تعزز مصالحها السياسية» وازدادت كذلك خلال عملية سلام أوسلو.

أوضحت بلدية معالى أدوميم أن «الهدف السياسى من بناء المدينة كان استيطان المنطقة التى تقع إلى الشرق من عاصمة إسرائيل بمحاذاة طريق القدس - أريحا» بذلك تفصل رام الله والمنطقة الفلسطينية المحصورة شمالاً عن بيت لحم والمنطقة الأخرى المحصورة جنوبًا. **وتتضمن كل خطة سلام أمريكية - إسرائيلية على صيغة ما لهذا الشرط، بالإضافة إلى زيادة رقعة القدس إلى الشمال والجنوب.** وكما حدث فى السابق، فقد تضمنت المقترحات النهائية التى تقدم بها كلينتون فى يناير ٢٠٠١م على بروز آخر تجاه الشمال يفصل القطاع الشمالى بشكل فعلى. وأصبحت الثلاث مناطق المحصورة معزولة عن القدس القديمة، التى تمثل المركز التقليدى للحياة الفلسطينية. فقد حاصرتها منشآت تحتية ممتدة تضم «شبكة كبيرة للطرق تمتد لحوالى ٤٠٠ كم تتجنب المراكز التى يقطنها الفلسطينيون، وتقدم للمستوطنين والقوات العسكرية الحماية للانتقال بسرعة وأمان عبر الضفة الغربية». كذلك تمنع شبكة الطرق الجانبية المنشأة على ١٦٠,٠٠٠ ألف دونم من الأراضى المسلوبة عملية توسيع ونمو القرى الفلسطينية، وتعوق من حركة الفلسطينيين وتجارتهم ليستخدموا ما يطلق عليه رسميًا «طرق فلسطينية» ينطوى العديد منها على مخاطر فعلية، كطريق بيت لحم - رام الله على سبيل المثال (وربما يغلق نهائيًا إذا ما نفذت صيغة كلينتون - باراك أو ما شابهها). بالإضافة إلى ذلك، أنشئت «طرق فرعية» تؤدى إلى المستواطنات اليهودية التى تحتوى على حمامات سباحة وحدائق مروية ريًا جيدًا (فى وقت تعانى فيه القرى والمدن الفلسطينية من قلة المياه، وفى كثيراً ما تختفى خلال موسم الجفاف). وعند مرور مستوطن واحد على طريق فرعى، يتوقف المرور الفلسطينى بأكمله، وتفرض أعمال

(١) المقصود الأراضى المحتلة - المترجم.

الغلق المستمرة التى يقوم بها الإسرائيليون سجنًا آخر للسكان، كثيراً ما تمنع أو تعوق بشكل كبير من وصول عربات الطوارئ كسيارات الإسعاف، وقد أشارت الصحافة الإسرائيلية إلى الكثير من صور أنواع الوحشية والإذلال المتعمد الذى يتوقعه المرء من جيش محتل يتعامل بدون ضابط.

تسير كل خطوة على الدرب بموافقة ومعونة مالية أمريكية مرت عبر قنوات مختلفة، بالإضافة إلى الدعم الديبلوماسى والعسكرى الضرورى. كذلك تكبدت الولايات المتحدة العناء لتضمن خلو التصعيد فى إرهاب الدولة خلال المواجهات الحالية من المراقبة وأثرها المثبط. ففى السابع والعشرين من شهر مارس عام ٢٠٠١م قامت الولايات المتحدة بالاعتراض على مشروع قرار لمجلس الأمن يدعو إلى الاستعانة بمراقبين دوليين، وطبقًا لمصادر أوروبية أوردتها الصحافة الإسرائيلية فقد «أهلك» الاقتراح «أربعة اعتراضات» لواشنطن كانت قد «صدمت ممثلى الدول الأوروبية الأربع التى صاغت القرار ـ وهى إيرلندا وبريطانيا والنرويج وفرنسا». ورفضت الولايات المتحدة أى إشارة إلى كلمة «حصار» أو مبدأ الأرض مقابل السلام أو المستوطنات أو القانون الدولى ومعاهدة چينيف، وفى ذلك الوقت كان العرب وحلفاؤهم قد عدلوا عن قرارهم آملين أن أوروبا بمقدورها «التفاوض مع الأمريكيين حول الصيغة» **وأوضح أحد الديبلوماسيين الأمريكيين أن «الولايات المتحدة تؤمن بأن الأمم المتحدة يجب أن تبقى مستبعدة من مناقشات الاستيطان»، وأن «قضية معاهدة چينيف» يجب أن تحل بين إسرائيل والفلسطينيين دون «حكم مسبق» من الأمم المتحدة.**

تعد مسألة معاهدات چينيف مسألة مهمة على نحو خاص. فقد تم تبنى هذه المعاهدات عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية لفرض حظر على الممارسات النازية وعلى نقل أقوام من الدول المنتصرة إلى الأراضى المحتلة للدول المنهزمة، وعلى أى أعمال تضر بالمجتمعات المدنية. **ألحقت مسئولية مراقبة الالتزام بالمعاهدات إلى لجنة الصليب الأحمر الدولى، الذى أقر بأن برامج الاستيطان الإسرائيلية تمثل انتهاكًا للمعاهدة الرابعة**. وقد عزز العديد من القرارات التى أصدرها مجلس الأمن الدولى والجمعية العامة من موقف لجنة الصليب الأحمر الدولى. وكذلك أكدت الولايات المتحدة على ضرورة تطبيق المعاهدة على الأراضى التى احتلتها إسرائيل من خلال چورچ بوش

سفيرها لدى الأمم المتحدة (سبتمبر ١٩٧١م) وعبر مشاركتها فى إجماع على تبنى قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ (١٩٨٠م)، الذى أدان أعمال الاستيطان الإسرائيلية بوصفها «أعمال انتهاك سافرة» للمعاهدة، حتى كلينتون لم تكن لديه الرغبة فى اتخاذ موقف علنى تجاه انتهاك صارخ لجزء أساسى من القانون الدولى لحقوق الإنسان. لذا امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت عندما دعى مجلس الأمن إسرائيل فى أكتوبر ٢٠٠٠م «إلى الالتزام بكامل مسئولياتها طبقًا لمعاهدة چنيف الرابعة» التى كانت تنتهكها بشكل سافر (القرار رقم ١٣٢٣، بموافقة ١٤ صوتًا مقابل لا شىء).

بناءً على المعاهدات، تنهض مجموعة البلاد التى تمثل الأطراف الرئيسية الموقعة على الاتفاقية، بما فى ذلك القوى الأوروبية والولايات المتحدة، بمسئولية «احترام وضمان احترام» المعاهدات «فى كافة الأحوال»، وقد أوضحت لجنة الصليب الأحمر الدولى أن عليهم بذل كل ما فى وسعهم من واقع قوتهم لضمان التطبيق العام لمبادئ حقوق الإنسان التى تشكل أساس المعاهدات.

من ثم يتعين على واشنطن من واقع مسئوليتها أن تحول دون استمرار عمليات المستوطنات واغتصاب الأراضى وأعمال العقاب الجماعى، وكافة وسائل الترويع الأخرى والقمع والعنف. كذلك أوضحت لجنة الصليب الأحمر الدولى (فبراير ٢٠٠١م) أن أعمال الغلق والحصار الإسرائيلية تمثل انتهاكًا لالتزاماتها تجاه المعاهدة، ناهيك عن الاستخدام المفرط وغير المشروع للقوة بشكل متكرر، والذى أدانته كافة المنظمات المهمة المعنية بحقوق الإنسان، داخل إسرائيل والولايات المتحدة، والأمم المتحدة مرة أخرى، فى قرار تقدمت به المجموعة الأوروبية، وحصل على موافقة بالإجماع باستثناء الولايات المتحدة.

يتتبع ذلك أن تصبح الولايات المتحدة فى وضع انتهاك صريح لالتزاماتها كطرف رئيسى فى الاتفاقية. ليس فقط لأنها لا تعمل على ضمان احترام المعاهدات كالتزام عليها، بل لأنها شاركت بجدية فى انتهاكها. فكافة الأنشطة الخطيرة التى تقوم بها الولايات المتحدة وإسرائيل فى الأراضى المحتلة تمثل انتهاكًا صريحًا للقانون الدولى. والامتيازات التى عرضها كلينتون وباراك، والتى وصفت بأنها «الخطة الواقعية»

الوحيدة، والتى حصلت على تأييد كبير لما فيها من روح كرم وسخاء. فمن الضرورى مناقشة ترتيباتها الخاصة التى تعافها النفس، فهى تقف ضد الأسس الأخلاقية الأولية.

هناك دافع قوى وراء رغبة واشنطن فى الحظر على أى إشارة إلى معاهدات چينيڤ ووراء تعاون وسائل الإعلام قلبًا وقالبًا إلى الدرجة التى قامت فيها بإذاعة أن «الأراضى المتنازع عليها» تعتبر أراضى يقوم الفلسطينيون باحتلالها، وتلك حقيقة معبرة بما يكفى، فالفلسطينيون وغيرهم يحتلون أراضى الغير، ولا يستثنى من ذلك سوى إسرائيل وراعيتها الولايات المتحدة.

هناك قوى كبيرة داخل إسرائيل ظلت منذ فترة طويلة تقف إلى جانب قيام شكل ما لدولة فلسطينية على الأراضى المحتلة. من أبرزها أصحاب المصانع الإسرائيليون، فقد ظلوا يدعون إلى إقامة دولة فلسطينية أيضًا قبل توقيع اتفاقات أوسلو، وأوصى دوڤ لوتمان رئيس رابطة أصحاب المصانع الإسرائيليين باتباع نموذج اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية «NAFTA» الذى كان فى مرحلة التفاوض عليه آنذاك، وعلق مراسل جريدة حزب العمل عليه قائلاً: بأنه «تحول من الاستعمار إلى الاستعمار الحديث»، وبأنه «موقف مماثل للعلاقات التى تربط بين فرنسا والكثير من مستعمراتها السابقة فى أفريقيا»، وأوضح منسق العمليات الإسرائيلى فى الأراضى أن الهدف وراء ما يقوم به من عمل هو «دمج اقتصاد الأراضى [المحتلة] داخل الاقتصاد الإسرائيلى». فوجود دويلة على نمط بانتوستان قد يتيح لشركات إسرائيلية إقامة مصانع تجميع على أراضى الجانب الفلسطينى بما يوفر عمالة رخيصة دون الحاجة إلى مراعاة البيئة، أو القيود الأخرى المفروضة على تحقيق الأرباح، وكذلك التخفيف من قلق تلك المؤسسات التى سخر منها بعض أولئك ووصفوها بأنها «أرواح جميلة» تنظر إلى الطريقة التى يعامل بها العمال، تريد أن تفرض الحد الأدنى من ظروف العمل والأجور المقبولة.

ومرة أخرى حول نموذج اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. فوجود دولة مستقلة قد يقدم سلاحًا ذا فائدة ضد طبقة العمال الإسرائيليين، حيث يوفر وسائل للحد من أجورهم ومستحقاتهم، ولتقويض النقابات، مثلما حدث تمامًا فى الولايات المتحدة، حيث يعمل المصنعون على تنمية طاقة إنتاجية زائدة خارج الولايات المتحدة، بحيث يمكن استغلالها فى القضاء على الإضرابات العمالية، ويهددون كذلك «بالانتقال» إلى

المكسيك لتمزيق التنظيمات النقابية، وهذه إحدى العواقب الخطيرة لاتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والتى يحتمل أنها تركت انطباعًا فى نفس المصنعين الإسرائيليين. وقد يتأثر بشكل خاص العمال الإسرائيليون الفقراء فى «مدن التنمية» والقطاع العربى، كما حدث فى السابق. ففى خلال هجوم الليبرالية الحديثة فى التسعينيات، ناضل عمال الموانئ الإسرائيليون ضد خصخصة الموانئ وحل اتفاقيات التفاوض الجماعى التى تعزز الحقوق التى اكتسبوها. وحاول أصحاب الأعمال القضاء على الإضرابات بتحويل سفن النقل إلى مصر وقبرص، غير أن ذلك يضيف تكاليف باهظة لإعادة النقل، وقد يكون ميناء فى غزة فكرة مثالية. ومع تعاون السلطات المحلية على النمط الاستعمارى الجديد، يمكن نقل عمليات الموانئ إلى هناك، والقضاء على الإضرابات، وانتقال الموانئ الإسرائيلية إلى أيد خاصة لا يمكن محاسبتها.

هناك أيضًا دوافع وطنية وراء معارضة التوسع فى الأراضى، فقد أصبحت أزمة السكان، التى نتجت عن الاختلاف فى معدلات المواليد بين العرب واليهود، تمثل قلقًا متناميًا (وداخل المجتمع اليهودى الاختلاف فى معدلات المواليد بين المجتمع العلمانى والمجتمع الدينى) وتشير الإحصائيات السكانية منذ فترة طويلة إلى أن العرب الإسرائيليين واليهود المتطرفين دينيًا، والكثير منهم غير صهيونى، سوف يشكلون جزءًا كبيرًا من المجتمع. وحصل مؤتمر عقد فى مارس ٢٠٠١م قام بتنظيمه شخصيات بارزة معنية بالمشكلة على اهتمام إعلامى كبير، مثلما حصلت دعوة من المحلل المبجل شلومو جازيت لتأسيس ديكتاتورية مؤقتة لتطبيق إجراءات داخلية صارمة للتعامل مع «الخطر السكانى» الذى يعتبره «أخطر تهديد تواجهه إسرائيل»، ولنفس السبب قام بإطلاق دعوة قوية للانسحاب الكامل من الأراضى المحتلة، ليس على غرار دعوات كلينتون وباراك أو الخطط الأخرى.

فطنت جيدًا الحمائم الإسرائيلية البارزة إلى المغزى الأساسى من عملية سلام أوسلو. فقبل انضمامه إلى حكومة باراك كوزير للأمن الداخلى، رأى المؤرخ شلومو بن عامى فى دراسة أكاديمية أن «اتفاقات أوسلو» فى طابعها، قد وضعت على أسس استعمارية جديدة، وعلى قاعدة حياة دولة اعتمادا على دولة أخرى. **«تم تأسيس اتفاقيات أوسلو على قاعدة الاستعمار الجديد، أن تعتمد حياة دولة على دولة أخرى**

للأبد»، ومن منطلق هذه الأهداف وضعت اتفاقيات كلينتون ورابين وبيريز لتفرض على الفلسطينيين «اعتمادًا كليًا وكاملاً على إسرائيل» لتخلق بذلك «وضعًا استعماريًا على نطاق واسع» يتوقع له أن يكون «الأساس الدائم» لـ «وضع الاعتماد» واستمر بن عامى إلى أن أصبح المفاوض الرئيسى والمخطط لمقترحات باراك.

خطوة بخطوة، عملت الولايات المتحدة وإسرائيل لمدة ثلاثين عامًا فى وضع نظام دائم لتبعية استعمارية حديثة. واتخذ المشروع أشكالاً جديدة على مسار الخطوط التى رسمها إعلان المبادئ وقتما دخلت «عملية سلام أوسلو» إلى حيز التنفيذ، والتى كان قد أعلن عنها بالتفصيل الدقيق فى الاتفاقات المؤقتة. و طبقت الخطط على برامج الاستيطان والبناء التى نفذت بصرف النظر عمن هو فى السلطة، وغالبًا بأكثر الطرق فعالية إبان حكم حمائم العمل الذين يحرصون على أن يكونوا أكثر حصانة ضد الانتقاد. وخلال كل ذلك، اعتمدت الخطط والتنفيذ بشكل جذرى على الدعم العسكرى والدبلوماسى والمالى الذى تقدمه الولايات المتحدة، وليس أقل من ذلك اعتمادًا على الدعم الأيديولوچى للرأى المبين للمثقفين.

* * *

فهرس المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
مقدمة	٥
الفصل الأول: تنظيم الفكر مسألة الشرق الأوسط	١١
الفصل الثانى: إرهاب الشرق الأوسط والنظام الأيديولوچى الأمريكى	٣٥
الفصل الثالث: ليبيا فى قائمة الشياطين	٨٧
الفصل الرابع: دور الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط	١١٧
الفصل الخامس: الإرهاب الدولى الصورة والواقع	١٣٧
الفصل السادس: العالم بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر	١٧١
الفصل السابع: الصراع الأمريكى/ الإسرائيلى ـ الفلسطينى	١٩١

إرهاب القراصنة و إرهاب الأباطرة قديماً وحديثاً

ناعوم تشومسكى ، الأمريكى اليهودى ، بروفيسور اللغات فى ماساشوستس ، و المفكر السياسى ، هو صوت متميز فى الولايات المتحدة و العالم ، من الأصوات المعارضة ـ و المتزايدة ـ للسياسة الخارجية الأمريكية بصفة عامة ، و فى الشرق الأوسط (غزو أفغانستان ـ غزو العراق ـ الانحياز الكامل لإسرائيل) بصفة خاصة .

يرى تشومسكى أن الإدارة الأمريكية ، والإعلام الأمريكى ، يتبعان سياسة تجريم الضحية ، و تمجيد المعتدى ، بينما يستسهل كثيرٌ من الأطراف الأخرى لعب دور المنخدع ، و المذهول ، و من تفاجئه الأحداث (كما لو كان يعيش فى كوكب آخر) ، ويتكرر ذلك بصورة نمطية ، بل وأحيانًا تلوم تلك الأطراف الضحية ، فى خدمة الإدارة الأمريكية .

يرى تشومسكى أن الولايات المتحدة (و تابعتها إسرائيل) تتصرفان فوق القانون الدولى ، والإجماع العالمى ، وأنهما تمارسان إرهاب الدولة ـ طبقًا للتعريف الأمريكى ـ منذ النشأة الأولى ، بل و من قبل النشأة الأولى ـ وفى أمريكا اللاتينية و فى الشرق الأوسط ، ولا يتورعان عن التعاون مع النازيين ، بل والتفوق على أساليبهم .

كذلك يرى تشومسكى أن ميزان الاعتدال والحكمة عند الإدارة الأمريكية يتوقف على مدى الانضباط فى خدمة مصالحها ، أو معارضتها .

هذا كتاب جدير بأن يقرأه كل من يريد الاقتراب من فهم التاريخ الحقيقى ، والحاضر الواقع ، ويبرأ من التسمم الفكرى الجماعى الذى تنفثه وسائل الإعلام ، والإدارة الأمريكية والإدارات التابعة لها .

عادل المعلم

6223002801367

7